٨٨

اليمن

في الصحافة العربية

في

القرن العشرين

بسم الله الرحمن الرحيم

(٨٨)

اليمن

فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٣

المجلد الثالث

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1993

العنوان	المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
حكومة ائتلافية بعد انتخابات اليمن	اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	93-04-02	1
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993					
اليمن توافق على امتيازى نفط لشركتين اجنبيتين	رويتر	اليمن	الحياة	93-04-03	3
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993					
مسؤول يمنى : اقتسام السلطة ضرر لن يتكرر	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-03	4
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993					
هل تشرق الشمس من جديد على العلاقات اليمنية الخليجية ؟	مجدى الدقاق	اليمن	العالم اليوم	93-04-03	6
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993					
"الاشتراكى" اليمنى يدعو إلى مراقبة دولية للانتخابات	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-04	8
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993					
عدن : 33 من "الجهاد" تبدأ محاكمتهم قريبا	اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	93-04-04	10
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993					
ن تقوم قائمة الديمقراطية فى اليمن وعلى صالح شاويش مرور يفتقر إلى المؤهلات	احمد الجار الله	اليمن	السياسة	93-04-04	11
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993					
ما بعد الانتخابات اليمنية	خير الله خير الله	اليمن	الحياة	93-04-04	16
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993					
'الأصل الوضيع المشترك جمع على صالح وصدام حسين فى طريق واحد	احمد الجار الله	اليمن	السياسة	93-04-05	17
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993					
اليمن : إستعداد لاستقبال مراقبين دوليين للاشراف على الانتخابات يوم 27 الجارى	عفاف زين	اليمن	الوسط	93-04-05	21
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993					
عدن : اتفاق "المؤتمر" و"الاشتراكى"ضمن لهما التقاسم الحكومى بعد الانتخابات	اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	93-04-05	23
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993					

عدنان البيض ينفى تهريب مخدرات عبر عدن				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-05	24
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى نشأ فى السلطة والتنظيمات الأخرى اعتمدت على قوى تقليدية				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-06	25
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
اليمن : اعتقال مسلحين خطفوا أجانب فى شبوة				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	93-04-06	32
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
اليمن سينهار وستتوزعه القبائل على طريقة الصومال واسوأ				
احمد الجار الله	اليمن	السياسة	93-04-06	34
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
الأزمة الاقتصادية وفساد الحكم أهم قضايا حملة الانتخابات فى اليمن				
	اليمن	الاهرام	93-04-07	38
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
البرنامج الانتخابى لـ "التجمع" اليمنى : تطبيق الشريعة وتداول السلطة سلميا				
	اليمن	الحياة	93-04-07	39
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
قبول ترشيح نائب هارب رغم معارضة المؤتمر والإصلاح				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-07	41
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
حتجاج حول استخدام الحزبين الحاكمين فى اليمن وسائل الإعلام الرسمية للدعاية الانتخابية				
محمد العريقى	اليمن	الشرق	93-04-08	43
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
لمستقلون مدفوعون من أحزاب السلطة والناخبون تهمهم التنمية والعلاقات العربية				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-08	44
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
تبادل مواقع محتمل بين العطاس ونعمان				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-08	45
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
سالم صالح : لا طبخ سلفا لنتائج الانتخابات النيابية				
عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	93-04-08	46
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
صنعاء ترحب بالرقابة الدولية وتعرقل الرقابة المحلية !				
محمد على الديلمى	اليمن	العالم اليوم	93-04-08	48
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
وفد كويتى يضم محامين وصحفيين يعتزم زيارة اليمن				
رويتر	اليمن	العرب	93-04-08	50
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				

82% مستقلون من 355مرشحا فى عدن تساوى مرشحى الحزبين الحاكمين فى المحافظة				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-09	51
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
اليمن : اعضاء فى الحزبين رشحوا انفسهم مستقلين				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	93-04-09	54
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
تجمع الإصلاح يحشد قواعده التقليدية لاحتواء خصومه				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-10	55
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
نائب رئيس الأركان اليمنى ينهى تمردا عسكريا فى كمران				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-10	57
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
ندوة فى لندن عن آفاق الاستثمار فى اليمن				
	اليمن	الحياة	93-04-10	58
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
اولويات الاشتراكى مع احزاب المؤتمر الوطنى والشعبى				
	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-11	60
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
انتخابات اليمن : 8 احزاب رئيسية والاف المرشحين				
عبد الوهاب المؤيد	اليمن	الوسط	93-04-12	63
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
تأجيل اندماج حزبى السلطة يفتح الباب امام التحالفات الحزبية				
	اليمن	العالم اليوم	93-04-12	65
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
تعديل القوانين المتعارضة مع الشريعة وفصل رئاسة الدولة عن رئاسةالقضاء				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-12	66
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
شركة استشارية اميركية وضعت مخططا لهياكل المنطقة الحرة فى عدن				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	93-04-12	68
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
عالم بلا حدود : الاستاذ نعمان (2)				
	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-12	69
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
وحدة الحزبين اليمنيين تحت ضغط القبائل والجيش				
	اليمن	الكفاح العربى	93-04-12	70
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
احزاب يمنية : الانتخابات ترجمة اولى للديموقراطية منذ الوحدة				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	93-04-13	72
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				

الاريانى يلتقى عيديد ويحض الفصائل الصومالية على التزام الحوار

	اليمن	الحياة	93-04-13	73

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

الفهم الخاطى للتعددية ادى للتشرذم الحزبى

حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-13	74

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

اليمن قبيلة تطلق موظفين اجانب بعد توظيف توتال 85 من ابنائها

اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	93-04-13	78

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

عالم بلا حدود : الاستاذ نعمان

	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-13	79

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

تركيز على الدولة اليمنية الحديثة

حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-14	80

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

ندوة يمنية للبحث فى العلاقات مع اميركا

اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	93-04-14	82

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

اجراس : خطوات يمنية

احمد الشملان	اليمن	الخليج	93-04-15	83

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

اعلان قوائم المرشحين فى 15 محافظة يمنية

حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-15	85

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

اليمن :قلق من الجو الأمنى وقنبلة على منزل عبد الرحمن الجفرى

عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	93-04-15	87

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

انفجار فى منزل رئيس رابطة ابناء اليمن

	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-15	89

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

توقف 13 صحيفة عن الصدور فى انتظار تدخل الرئيس اليمنى

لطفى شطاره	اليمن	الشرق	93-04-15	90

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

فرار كتيبتين يمنيتين الى سلطنة عمان

	اليمن	السياسة	93-04-15	91

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

لجوء كتيبتين بالجيش اليمنى لسلطة عمان

رويتر	اليمن	الاهرام	93-04-15	94

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

"التجمع " هل هو الحصان الأسود فى المعركة الانتخابية ؟			
اليمن	المسلمون	93-04-16	95
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993			
4862 مرشحا بينهم 60 امراةفىالانتخابات اليمنية			
حسام عبد الحميد اليمن	المسلمون	93-04-16	97
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993			
اتوقع مشاركة التجمع فى الحكومة الجديدة			
اليمن	المسلمون	93-04-16	98
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993			
الايام سوف تكشف لغز اختفاء عبد الفتاح اسماعيل			
فؤاد ابو منصور اليمن	الوطن العربى	93-04-16	99
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993			
التجمع هل هو الحصان الاسود فى المعركة الانتخابية			
حسام عبد الحميد اليمن	المسلمون	93-04-16	102
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993			
اليمن : احد قادة المعارضة يحذر من اى تزييف بالانتخابات			
ا.ف.ب اليمن	العرب	93-04-16	104
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993			
ضرورة اختيار الحريصين على حماية دين الامة ومصالحها			
اليمن	المسلمون	93-04-16	105
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993			
خوض الانتخابات برغم عدم حصولنا على ترخيص بالعمل السياسى !			
حسام عبد الحميد اليمن	المسلمون	93-04-16	106
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993			
اليمن : حملة الانتخابات بدأت ورفض السماح برقابة محلية			
اقبال على عبد الله اليمن	الحياة	93-04-17	109
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993			
40 الف جندى لحفظ الأمن فى يوم الاقتراع			
محمد على الديلمى اليمن	العالم اليوم	93-04-18	111
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993			
الاشتراكى اليمنى يسحب قادته المرشحين مستقلين			
اقبال على عبد الله اليمن	الحياة	93-04-18	114
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993			
الصراع فى الانتخابات اليمنية يتركز بين الاسلامية التقليدية والاستراكية			
رويتر اليمن	السياسة	93-04-18	115
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993			
بدء الحملة الانتخابية فى اليمن اليوم لاختيار 301 ممثل فى البرلمان			
اليمن	الاهرام	93-04-18	116
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993			

تراجع بعض أعضاء "الاشتراكى" عن الترشيح فى الانتخابات كمستقلين

117 | 93-04-18 | الشرق الاوسط | اليمن | لطفى شطاره

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

الحملات الانتخابية اليمنية تنطلق والاشتراكى يهاجم الإصلاح بعنف

118 | 93-04-19 | الشرق الاوسط | اليمن | لطفى شطاره

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

اليمن : من سيكون المنتصر الأكبر فى الانتخابات ؟

119 | 93-04-19 | الوسط | اليمن | عفاف زين

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

الاشتراكى اليمنى : قيادة للأفغان تدير الارهاب فى العالم العربى

123 | 93-04-20 | الحياة | اليمن | اقبال على عبد الله

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

الحزبان الحاكمان فى اليمن يستعدان للفوز فى الانتخابات

125 | 93-04-20 | العرب | اليمن

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

العطاس ينفى محاولة إجهاض الانتخابات اليمنية

127 | 93-04-20 | الشرق الاوسط | اليمن | عبد الله حموده

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

المواطنون يشككون بالأحزاب والحملات تتركز على الفساد

129 | 93-04-20 | الشرق الاوسط | اليمن | حمود منصر

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

على صالح : مستعدون لقبول نتائج الانتخابات مهما كانت

130 | 93-04-20 | العرب | اليمن

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

على صالح مستعد لقبول نتائج الانتخابات اليمنية كما هى !

131 | 93-04-20 | السياسة | اليمن | رويتر

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

"الاشتراكى " و"المؤتمر " يقران صيغة تنسيق

132 | 93-04-21 | الاهالى | اليمن

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

لمرشحون المستقلون يهددون فوز الحزبيين وعدن تخشى التوتر بين الاشتراكى

134 | 93-04-21 | الشرق الاوسط | اليمن

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

اليمن : اختبار الديمقراطية والوحدة

135 | 93-04-21 | الاهرام | اليمن

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

اليمن : استقالات من الحزب الاشتراكى فى الجديدة

136 | 93-04-21 | الحياة | اليمن

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993

العنوان	الكاتب	البلد	المصدر	التاريخ	الرقم
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1993		اليمن	الاهرام		
جميع مرشحى المؤتمر فى عدن من أبنائها — الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1993	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-21	139
"التجمع اليمنى " يعرض ائتلافا و"الاشتراكى " و"الشعبى" نحو التفرد — الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1993	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-22	140
الرئيس اليمنى يرحب بالاشراف الدولى على الانتخابات — الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1993	وكالات الانباء	اليمن	الاخبار	93-04-22	141
اليمن : الاصلاح يعلن برنامجه والاشتراكى يهاجمة — الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1993		اليمن	الحياة	93-04-22	142
تحالف الحزبين الحاكمين فى اليمن عشية الانتخابات ! — الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1993		اليمن	الشعب	93-04-22	145
سالممحمد يعلن تصميم شريكى الحكم على تشكيل حكومة ائتلافية — الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1993	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-22	147
1200مرشح تجاوبوا وانسحبوا ولا حلفاء لـ البعث والناصرى — الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1993	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-23	150
اجماع على ضمان الفوز للاحزابالرئيسية الثلاثة — الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1993		اليمن	الشرق	93-04-23	152
التقاسم يضر بالبلاد — الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1993		اليمن	الشعب	93-04-23	153
الثلاثاء القادم موعد اول انتخابات تعددية فى اليمن بعد وحدته — الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1993	منى ياسين	اليمن	الشعب	93-04-23	154
الرئيس اليمنىيتعهد بالاستقالة اذا خسر الانتخابات — الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1993		اليمن	العرب	93-04-23	156
الشعب تستطلع مستقبل العمل الديمقراطى فى اليمن — الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث) 1993		اليمن	الشعب	93-04-23	157

العطاس (الاشتراكى) : انا متفائل بالديمقراطية اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث) 1993	الشعب	93-04-23	158
اليمن : الاشتراكىيتهم عناصر متنفذة بمنع التقارب مع المؤتمر الشعبى اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث) 1993	الحياة	93-04-23	159
اليمن : المعترضون يصرونعلى وجود صفقات سرية اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث) 1993	الحياة	93-04-23	160
اليمن والانتخابات والتحالفات الصامته بلال الحسن اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث) 1993	الشرق الاوسط	93-04-23	162
برنامج التجمع اليمنى للاصلاح مفاجاة الانتخابات اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث) 1993	الشعب	93-04-23	163
توسع قاعدة المشاركة اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث) 1993	الشعب	93-04-23	165
جميع الاحزاب اليمنية تخوض الانتخابات الاسبوع الحالى حسام عبد الحميد اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث) 1993	المسلمون	93-04-23	166
حزب رابطة ابناء اليمن يطالب بفصل الاستخبارات عن الداخلية اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث) 1993	الشرق الاوسط	93-04-23	167
ضغوط ومساومات فى الساعات الاخيرة من انتخابات اليمن اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث) 1993	الشعب	93-04-23	168
نقبل المشاركة لتنفيذ برنامجنا الانتخابى اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث) 1993	الشعب	93-04-23	170
الانتخابات اليمنية ومستقبل التعددية الجديدة عبد الله احمد اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث) 1993	الحقيقة	93-04-24	171
الجمهوريى اول حزب يمنى يعلن مقاطعة الانتخابات الاشتراعية على الرز اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث) 1993	الحياة	93-04-24	172
الدعوة للاصلاح تتصدر برامج الاحزاب اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثالث) 1993	العالم اليوم	93-04-24	173

المرشحون المستقلون فى الدائرة 21 فى عدن				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-24	174
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
الناخب اليمنى حريص على سر اقتراعه				
عبد الله حموده	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-24	177
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
عبد الله الاحمر نقبل بالنتائج رغم المخالفات				
خير الله خير الله	اليمن	الحياة	93-04-24	178
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
"الاصلاح" اليمنى يحذر من تدخل الجيش ويرفض تكهنات اقتسام المناصب الحكومية				
	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-25	181
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
4814 مرشحا فى أول انتخابات نيابية باليمن بعد غد				
	اليمن	الاهرام	93-04-25	182
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
عودة إلى التراشق الاعلامى بين حزبى السلطة فى اليمن				
خير الله خير الله	اليمن	الحياة	93-04-25	185
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
مسؤول "المؤتمر الشعبى" يتوقع الفوز بالأغلبية				
عبد الله حموده	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-25	188
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
على صالح : الانتخابات نقلة نوعية فى مجال بناء الدولة اليمنية الحديثة				
وكالات الانباء	اليمن	العرب	93-04-26	190
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				
بدء الاستعداد لأول انتخابات برلمانية متعددة الأطرف فى اليمن				
رويتر	اليمن	الوفد	93-04-30	193
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1993				



الأنسي : مرشحون للاصلاح في كل الدوائر

حكومة ائتلافية بعد انتخابات اليمن

□ صنعاء - «الحياة»:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ توقعت مصادر سياسية في صنعاء، في ضوء توقيع الحزبين الحاكمين في اليمن ميثاق شرف بينهما، تمهيداً للتنافس في الانتخابات العامة المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري، ان يحصل حزب المؤتمر الشعبي العام على اكبر عدد من المقاعد في المجلس الجديد. الا انها اوضحت ان ذلك لن يعني خروج الشريك الآخر في الحكم، اي الحزب الاشتراكي من السلطة، اذ ان النية تتجه بعد الانتخابات الى «تشكيل حكومة ائتلاف وطني تشارك فيها الاحزاب الرئيسية لضمان الانتقال الى المرحلة الجديدة من تاريخ البلاد في شكل هادئ».

وكانت العلاقات بين الحزبين الحاكمين في اليمن مرت بأزمات عدة وشهدت في الفترة الماضية حوارات طويلة بينهما لتطوير هذه العلاقة والخروج بها من وضع الازمة. وطرحت فكرة دمجهما وتحويلهما حزباً واحداً على طاولة المفاوضات، وكانت بين مقترحات استهدفت تحسين العلاقة بينهما وتمتينها. لكن الحوار في شأن الدمج تأجل الى ما بعد الانتخابات.

واكد السيد جار الله عمر عضو المكتب السياسي رئيس الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي اليمني ان حزبه والمؤتمر الشعبي العام توصلا اخيراً الى «درجة من اليقين حيال المستوى الممكن للعلاقة بينهما وذلك بالاتفاق على التنسيق الانتخابي حيثما يكون ذلك ممكناً».

وكشف في افتتاحية صحيفة «الثوري» التي حملت اسمه وعنوان «الديموقراطية هي الحل» «ان ضيق فترة تقديم اسماء المرشحين للدورة الانتخابية المقبلة قد لا يسمح بالتنسيق الكامل، الا ان مجرد الاتفاق العلني بينهما (اشارة الى ميثاق العمل السياسي بين الحزبين) يشكل في حد ذاته حدثاً بالغ الاهمية، لأنه ينطوي على وحدة الارادة بين الشريكين في العمل معاً من اجل توفير المناخات الملائمة لاجراء العملية الانتخابية في جو من الاستقرار والامن».

واعتبر الاتفاق بين الحزبين بمثابة «خطاب سياسي موجه الى الاحزاب والقوى السياسية يتسم بالانفتاح والمرونة تجديداً للعهد بالسير في الطريق الديموقراطي الى

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣ أبريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حكومة ائتلافية بعد انتخابات اليمن

تتمة الصفحة الاولى

النهاية وفتح المجال الارحب لتعاون القوى والتيارات السياسية المختلفة من اجل تحديث البلاد وبناء دولة النظام والقانون».

الانسي

واكد السيد عبدالوهاب الأنسي الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح (ابرز احزاب المعارضة ويتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر) بان البرنامج الانتخابي للتجمع «اعد في وقت مبكر وتحديداً قبل اعلان تاجيل الانتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام الماضي وتحديدها في ٢٧ نيسان الجاري». واشار الى ان «اعلان البرنامج الانتخابي للاصلاح سيتم خلال الايام القليلة المقبلة».

واوضح في تصريح الى «الحياة» ادلى به في عدن «ان التجمع اليمني للاصلاح وضع في برنامجه الانتخابي لخوض المنافسة مع الاحزاب الاخرى اولويات كان المفروض ان تكون من مهمات الفترة الانتقالية التي تقاسم الحزبان الاشتراكي والمؤتمر الشعبي السلطة فيها، ومن بينها قضية التراكم الوظيفي في ظل التقاسم بعيداً عن اي مقاييس ما ادى الى ترهل الجهاز الاداري، وكذلك القضية الامنية التي حاول الحزبان الحاكمان استخدامها ورقة للابتزاز السياسي».

واعلن ان التجمع «اعد قوائم مرشحيه وسينافس في كل الدوائر الانتخابية وعددها ٣٠١ دائرة». الا انه اشار الى ان «مرشحي الحزب سينسحبون من الدوائر التي يرى ان المرشحين الآخرين فيها سواء من الاحزاب الاخرى او المستقلين هم اكثر قبولاً لدى الناخبين» موضحاً بان «الاصلاح ينظر الى مجلس نواب الشعب المنتخب من منظار البحث عن الشخصيات القادرة على العطاء في المرحلة المقبلة، بعيداً عن النظرة الحزبية الضيقة التي تبحث عن الارقام بقصد الظهور في الانتخابات من دون النظر في الشخصيات ذات الكفاءات. ولا نعتقد بان اي حزب حتى وان حصل على الغالبية في الانتخابات قادر على تحمل مسؤولية البلاد وحده».

وعن توقعاته للانتخابات قال: «اظن انها ستنجح، وهذا شعور الجميع على كل المستويات وهي المخرج الوحيد مما تعانيه البلاد من ازمات وصعوبات».

وعن ميثاق العمل السياسي بين الاحزاب والتنظيمات السياسية الذي بادر الحزبان الحاكمان بتوقيعه الثلثاء الماضي قال الانسي: «نحن غير ملزمين توقيع هذا الميثاق خصوصاً ان الحزبين الحاكمين لم ياخذا بآراء الاحزاب الاخرى وملاحظاتها التي وضعت في شهر رمضان من العام الماضي، عندما طلب من الاحزاب مناقشته كاحد افرازات مسلسل الاتفاقات بين حزبي السلطة. وكان رد الاحزاب آنذاك ان لا بد من اعطائها الفرصة لابداء الراي في نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف، وعندئذ تهرب الحزبان فاعد الاصلاح وحزب البعث والحزب الوحدوي الناصري مشروعاً لميثاق العمل السياسي وقعته الاحزاب والمنظمات التي شاركت في مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية المنعقدة في تشرين الاول (اكتوبر) من العام الماضي.

الا اننا نحب ان نشير الى انه في حال تقديم الحزبين الحاكمين ميثاقهما السياسي الينا كمشروع قابل للتعديل والاخذ والرد، فنحن على استعداد للمناقشة واذا اصرا على رايهما كراي نهائي، سنحتفظ برأينا خصوصاً ان توقيع اي ميثاق من هذا القبيل هو امر طوعي».

على صعيد آخر ذكرت صحيفة «الميثاق» لسان حال المؤتمر الشعبي العام في عددها اول من امس ان السيد قائد شويط علي رئيس فرع التجمع اليمني للاصلاح في محافظة صعدة (احدى المحافظات الشمالية) اعلن استقالته من التجمع وانضمامه الى المؤتمر الشعبي العام.

ولم يصدر التجمع اليمني للاصلاح اي بيان ينفي ذلك او يؤكده.

١



اليمن توافق على امتيازي نفط لشركتين اجنبيتين

● صنعاء – رويتر – قال مسؤولون امس ان مجلس الوزراء اليمني وافق على امتيازين للتنقيب عن النفط لشركة «كلايد بتروليوم» البريطانية وشركة «غولدن سبايك انرجي – اليمن» المحدودة الاندونيسية.

وجاءت موافقة الحكومة على الامتيازين اول من امس بعد موافقة وزارة البترول.

وقال مسؤولون في الوزارة ان الشركة البريطانية وشركة يمنية ستقومان بالتنقيب في المربع «١٠/ب» في مديرية حضرموت.

أما الشركة الاندونيسية فستقوم بالتنقيب في المربع ٦ بشمال غرب مديرية شبوة على مسافة ٣٠٠ كيلومتر شرقي صنعاء.

وتقول مصادر في صناعة النفط الغربية ان هناك الآن ٢٤ شركة على الاقل تعمل في اكثر من ٣٠ امتيازاً في مختلف انحاء اليمن.



المصدر : الشرق الأوسط الدولية

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحزبان يمهدان لحسم التوحيد بعد الفوز

مسؤول يمني: اقتسام السلطة ضرر لن يتكرر

عدن: من لطفي شطارة

نفى يحيى المتوكل عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) ورئيس الدائرة الاعلامية في المؤتمر الشعبي اليمني العام وجود أي اتفاق سري او وثيقة للتنسيق بين الحزبين الحاكمين، لضمان فوزهما في الانتخابات وبقائهما في السلطة.

وأكد ان المؤتمر الشعبي، في حالة فوزه باغلبية مقاعد مجلس النواب الجديد «لن يتخلى عن الحزب الاشتراكي او الاحزاب الأخرى، لتشكيل حكومة ائتلافية»، ولكنه سيخرج من السلطة الى المعارضة اذا خسر.

وقال ان صيغة الحكم بعد الانتخابات ستختلف، لأن صيغة اقتسام السلطة - التي وصفها بانها «كانت بلاءً على اليمن» - لن تتكرر.

وجدير بالذكر ان المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي يقتسمان حالياً سلطة الحكم في اليمن، منذ تحقيق الوحدة بين شطريها في 22 مايو (ايار) عام 1990.

وأضاف المتوكل ان الحزبين اتفقا على التنسيق بينهما في الانتخابات المقبلة، في ظل تفاهم مشترك، خاصة ان هناك موقفا مبدئيا من جانب الحزب الاشتراكي لاستئناف الحوار بعد الانتخابات، في اتجاه هدف توحيد التنظيمين. وكان الحزبان وقعا قبل 3 ايام «ميثاق العمل السياسي»، ليكون صيغة للتعاون المشترك بين جميع الاحزاب اليمنية، وفي مقدمتها الحزبان الحاكمان، كبديل مؤقت لصيغة «التوحيد» المؤجلة.

وأكد المتوكل في تصريح لـ«الشرق الأوسط» ان الموافقة على «ميثاق العمل السياسي» ليست فرضا على احد، ولكنها طوع واختيار، وأوضح ان «من يتحفظ على الوثيقة ستكون لديه اعتبارات، ولكننا سنحاول اقناع المتحفظين بالانضمام الى الاتفاق، خاصة ان الميثاق يتضمن جميع

التتمة .... ص 4

مسؤول يمني

الثوابت الوطنية المشتركة، التي لا يختلف عليها وطني في اليمن».

وتوقع ان تؤدي عملية توحيد «المؤتمر» و«الاشتراكي» بعد الانتخابات الى «انسلاخ عدد من القيادات المتشددة في الحزبين»، لأنهم «يرون التوحيد مخالفاً لنظرتهم الى المصلحة التنظيمية والأيديولوجية». ولكن الأمل يعقد على «تفرغ الكيان الجديد لبناء الدولة، والقضاء على ازدواجية القرار».

وعلى صعيد التنسيق بين الحزبين الحاكمين، قالت مصادر مقربة منهما ان الاجتماع الأول للجنة المشتركة المكونة من قيادتيهما ـ وتضم عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة والأمين المساعد للمؤتمر الشعبي، والدكتور حسن مكي النائب الأول لرئيس الوزراء، ويحيى المتوكل عن المؤتمر، وسالم صالح محمد الأمين المساعد للحزب الاشتراكي والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء وجار الله عمر عن الحزب الاشتراكي ـ ستناقش بعد غد التنسيق بين الحزبين في الانتخابات لتقليل احتمالات الخسارة، ودراسة تفادي المنافسة في الدوائر التي يضمن اي من الحزبين الفوز بها.

وتوقعت المصادر ان تقدم اللجنة نتائج عملها لقيادة الحزبين قبل يوم 6 ابريل (نيسان) الجاري، وهو موعد اغلاق باب الترشيح في الانتخابات، حتى يتقدم كل منهما بأسماء مرشحيه في الدوائر المتفق عليها. وترى المصادر ان هذا التنسيق اسلوب لتقريب وجهات النظر، تمهيداً للبت في موضوع التوحيد بعد اعلان نتائج الانتخابات.



ثوابت التاريخ والجغرافيا تتحدث

هل تشرق الشمس من جديد على العلاقات اليمنية الخليجية؟

□ كتب ـ مجدى الدقاق:

يبدو ان هموم الداخل فى اليمن لم تمنع الدبلوماسية اليمنية من السعى لاصلاح علاقات اليمن الخارجية مع عدد من الاقطار وخاصة دول الخليج العربية والتى شابها الجمود عقب أزمة الخليج عام ١٩٩٠.

وتأتى زيارة د. عبدالكريم الاريانى وزير الخارجية اليمنى لدولة الامارات العربية حاملا رسالة من الفريق على عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمنى الى سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان فى هذا الاطار، واستكمالا لزيارة وزير الدفاع اليمنى العميد هيثم قاسم الذى قام اثناء مشاركته فى معرض الدفاع الدولى فى أبوظبى فى منتصف فبراير الماضى بنقل رسالة مماثلة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٣

بعد ذلك لوحظ تصاعد مستوى الاتصالات بين البلدين عندما جرى اتصال هاتفى بين صالح وزايد أعقبها رسالة خطية من زايد الى صالح وهو الأمر الذى فسر فى حينه على انه بداية لذوبان الجليد فى العلاقات بين البلدين، تلك العلاقات التى كانت تتسم بحرارة خاصة بين القيادتين فى البلدين بما فيها الروابط الاقتصادية.

وقد يعكس الاهتمام اليمنى بدولة الامارات رغبة يمنية فى فتح صفحة جديدة فى علاقات اليمن مع دول منطقة الخليج وهى العلاقات التى يحرص اليمنيون عليها طوال تاريخهم، ولعل برامج الحزبين الحاكمين فى الانتخابات التشريعية المقبلة تعكس بدورها هذا الاهتمام.

وترتبط اليمن بدولة الامارات علاقات قوية ولم ينس اليمنيون المبادرة الشخصية للشيخ زايد بتحمل نفقات اعادة بناء سد مأرب وهو الأمر الذى ينطبق على جميع دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية التى كانت السند الرئيسى لهم فى مجالات عديدة.

ويرى المراقبون ان زيارة الدكتور الاريانى لدولة الامارات والزيارة التى قام بها د. عبدالعزيز الدالى للمملكة العربية السعودية والاشارات والتصريحات التى خرجت من صنعاء وتتحدث عن العلاقات الاخوية والتاريخية بين صنعاء ودول الخليج هى فى مجملها بداية لاغلاق صفحة الماضى فى العلاقات ومحاولة لاعادة الدفء مرة أخرى الى هذه العلاقات التى كان فتورها إحدى خسائر اليمن فضلا عن ذلك تأمل اليمن فى فتح سوق العمالة الواسع لليمنيين فى دولة المنطقة.



«الاشتراكي» اليمني يدعو إلى مراقبة دولية للانتخابات

عدن: من لطفي شطارة

اكد جار الله عمر عضو المكتب السياسي رئيس الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي اليمني في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان حزبه حريص على وجود مراقبين دوليين للاشراف على عملية الانتخابات المقرر اجراؤها في 27 ابريل (نيسان) الحالي.

وأضاف ان الحزب الاشتراكي يرحب بكافة المراقبين سواء كانوا من الداخل أو من الخارج وانه لا يعترض على اية رغبة في المراقبة والاطلاع على ما يجري في اليمن وعن كثب.

ودعا عمر الأحزاب التي تتحفظ على وجود ومشاركة مراقبين دوليين ان تسحب تحفظاتها لمصلحة اليمن ولمصلحة الديمقراطية، موضحاً أن وجود المراقبين يشكل عامل ردع معنوي تجاه رغبة اي من الأطراف الإضرار بنزاهة الانتخابات. وعبر عن اعتقاده انه من الأصوب وجود المراقبين بصرف النظر عن توجهاتهم.

وأكد جار الله عمر عن عزم حزبه ترشيح ودعم عدد من رجال الأعمال في الانتخابات المقبلة قائلا ان هؤلاء يعتبرون ضمن قوى العصرنة والتحديث وهي السياسة التي يتبناها الحزب في اطار برنامجه الانتخابي.

على نفس الصعيد أكدت مصادر في «الاشتراكي» ان كثيراً من اعضاء اللجنة المركزية ومن خارجها لا يزالون يطالبون الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ترشيح نفسه في الانتخابات المقبلة في دائرته الانتخابية

التتمة .... ص 4



«الاشتراكي» اليمني

رقم (11) في صنعاء نظراً للسمعة الطيبة التي يتمتع بها. إلا ان المصادر أكدت ان نعمان لا يزال يفكر في الأمر دون اعطاء مزيد من التفاصيل.

من جانب آخر لا يزال الحزب «الاشتراكي» اليمني يعاني ازمة داخل اللجنة المركزية ازاء كيفية تجاوز مشكلة الترشيحات للانتخابات المقبلة من بين اعضائه خاصة ان هناك أكثر من عضو قدموا ترشيحاتهم في بعض المناطق باسم الحزب. إلا ان «الشرق الأوسط» علمت من مصادر في «الاشتراكي» ان قيادة الحزب ستعود الى المنظمات القاعدية في تلك المناطق لاعطاء توضيح فاصل عن حجم وشعبية كل مرشح حزبي فيها حتى لا تخطئ التقديرات ويخسر الحزب دوائره «من جراء الترشيحات الذاتية التي يقوم بها اعضاء الحزب دون موافقة الهيئات العليا اعتقاداً منهم انهم يتمتعون بشعبية فيها».

على صعيد آخر قالت مصادر في السفارة الفرنسية في صنعاء ومصادر في شركة «توتال» الفرنسية للنفط أمس ان افراداً من قبيلة يمنية أفرجوا عن ستة من عمال النفط الأجانب كانوا قد احتجزوا لمدة عشر ساعات الاسبوع الماضي وأجبروا الشركة على تقديم وعد بتوظيف عدد كبير من السكان المحليين في موقع حفر.

وقالت المصادر أن من بين المختطفين اثنين من الكنديين وبريطانياً وامريكياً وفلبينياً وهندياً وأن الحادث وقع يوم الخميس في شبوة على بعد 300 كيلومتر شرقي صنعاء.

الاصلاح ينفي أي علاقة بالتفجيرات أو الاغتيالات

عدن: ٣٣ من «الجهاد» تبدأ محاكمتهم قريباً

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ كشفت مصادر أمنية مسؤولة في عدن أمس ان «التحقيقات الأمنية مع المتهمين المنتمين الى شبكة منظمة الجهاد في اليمن استكملت وبوشر اخذ الاعترافات القضائية منهم تمهيداً لمحاكمتهم قريباً».

وأشارت هذه المصادر الى ان «التحقيقات التي أجرتها السلطات الأمنية (الاستخبارات) حددت ٣٣ متهماً فقط من أصل مجموعات كبيرة من الأشخاص اعتقلوا بتهمة الضلوع في انفجارات وقعت في المدينة أواخر كانون الأول (ديسمبر) الماضي استهدفت فندقي «غولد مور» في منطقة التواهي و«عدن» في مدينة خورمكسر حيث توجد القنصليات العربية والأجنبية المعتمدة لدى اليمن». كذلك ستوجه الى هؤلاء تهمة حيازة أسلحة ومتفجرات والانتماء الى تنظيم ارهابي. وقالت المصادر نفسها ان «المتهمين الـ ٣٣ اعترفوا في التحقيقات بأعمالهم الاجرامية التي دلت عليها الوثائق والمستندات التي كانت في حوزتهم» وأوضحت ان «هذه الوثائق والمستندات كشفت وجود مؤامرة خارجية وداخلية استهدفت الاخلال بالأمن والاساءة الى الديموقراطية وتمزيق وحدة البلاد التي تحققت في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠». وأضافت المصادر الأمنية «ان النيابة العامة تنوي الطلب من هيئة المحكمة في المحافظة ان تكون محاكمة عناصر الجهاد في اليمن علنية». وكان بعض الأوساط الحزبية أشار الى انتماء عدد من المتهمين الى التجمع اليمني للاصلاح خصوصاً المتورطين في محاولة اغتيال السيد أنيس حسن يحيى عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني في مدينة عدن منتصف العام الماضي. لكن السيد عبدالوهاب الانسي الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح قال لـ «الحياة»: «اننا نأسف جداً ان تستخدم بعض الأوراق للمحاكمات السياسية ومن أخطرها القضايا المتعلقة بالأمن والاستخدام غير المسؤول للاحداث الأمنية التي أوصلت البلاد الى ما هي عليه».

واضاف: «اننا في التجمع ندين كل ممارسات من هذا النوع ونعتبر ان التستر على الحقائق الأمنية خيانة للشعب، لأن القضايا الأمنية ليست ملكاً لحزب أو لشخص او لفئة، انما هي حق للأمة».

ونفى الانسي وجود أي علاقة لحزبه بمثل هذه الممارسات وقال: «لقد تحمل حزبنا وما زال يتحمل الكثير من الاتهامات والاجراءات التعسفية التي تمارس في حق اعضائه» في إشارة الى حملات المداهمة والاعتقالات التي جرت في عدن اواخر كانون الأول (ديسمبر) الماضي. وأضاف ان «تحمل قيادة الاصلاح لكل ذلك ينبع من التقدير لخطورة التلاعب في مثل هذه القضايا». ودعا «الجهات الأمنية وغيرها الى اثبات تورط التجمع اليمني للاصلاح في أعمال الارهاب أو غيرها» مؤكداً ان «الاصلاح أعلن رفضه أي عمل اجرامي يخالف شريعة الله في الأرض ويضر بامن المواطنين والوطن وادانته ذلك».

وكانت الاتصالات السلكية واللاسلكية عن محافظة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية للبلاد قطعت يومي الخميس والجمعة الماضيين. اذ تعذر الاتصال بها من المحافظات الشمالية ومن خارج البلاد. وافادت مصادر مطلعة ان «ذلك نفذ بناء على أوامر من اجهزة الأمن في المحافظة حيث يسود الاعتقاد بأن اجراءات أمنية اتخذت في المدينة أشبه بالاجراءات التي اتخذت عند القاء القبض على عناصر تنظيم «الجهاد» أوائل كانون الثاني (يناير) الماضي».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/٤/١٩٩٧

عبدالله الأصنج يتذكر ويتوقع (١ - ٤)

لن تقوم قائمة الديمقراطية في اليمن وعلي صالح شاويش مرور يفتقر إلى المؤهلات

القاهرة. أحمد الجار الله

من بين عدد كبير من الوزراء اليمنيين الذين تولوا حقيبة الخارجية، كان السيد عبدالله الاصنج اكثرهم اثارة، واعلاهم صوتا مسموعا.. وتفكيرا مسموعا كذلك! وكان ذلك مبعث اهتمام وسائل الاعلام به ردحا طويلا من اخريات السبعينات، حتى ان تصريحاته كانت تتصدر نشرات الاخبار وتعتلي مانشيتات الصحف.

في ذلك الوقت كان يقال في داخل اليمن (الشطر الشمالي السابق)، ان الرجل ليس مثيرا كما تظن مؤسسات الاعلام لكنه مشاغب! ثم حاولت السلطات اليمنية بعدما اعيتها الحيل تجاه تحجيمه ان تشيع بأنه في الاصل من اتباع الشطر الجنوبي فحمل معه الى الشمال موروثات هؤلاء الشباب «المتمردين» على الشرعيات كعادتهم، والثائرين على كل الواقع المحيط بخاصرة شبه الجزيرة العربية، ولذلك فهو نتاج قائم بذاته في تشكيلة مجلس الوزراء اليمني.

بيد ان هذه العللات كلها لم تلغ حقيقة ان عبدالله الاصنج ترك بصمات محفورة في مسار العمل السياسي اليمني المعاصر، سواء على صعيد مشروع الوحدة الذي كان انصاره في تلك الايام يطرحونه بكثير من التلعثم، او على صعيد تعزيز العلاقات مع منظومة مجلس التعاون الخليجي الذي لم يكن قد ولد على ايام ما كان الاصنج وزيرا فاعلا في الدولة اليمنية.

والذين عملوا مع الرجل عن قرب، متفقون على انه يمتلك قدرا من العصرنة السياسية تجعل منه عقلا منفتحا على السياسة الدولية وموقع الدولة اليمنية فيها. وهو في هذه الفقرة بالذات شديد الوضوح والصراحة تجاه حجم اليمن ودوره بل وحتى تجاه الخطايا التي اربكت مشوار الدولة الحديثة منذ ثورة سبتمبر عام ١٩٦٢.

ومنذ ان ترك الاصنج موقعه الرسمي في الدولة، تغيرت حقائق كثر، وقامت حقائق اكثر، وتكاد اليمن ذاتها ان تكون انقلبت على نفسها مرارا.. ليس مهما ان تكون هذه الانقلابات سلبية او ايجابية، بل المهم انها حدثت بالدرجة التي



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٤ / ١٩٩٣

استجدت معها خارطة سياسية بكاملها، وبعناوينها ومضامينها وبرجالها ومؤسساتها.
ولعل من ابرز ما استجد طوال فترة غياب عبدالله الاصنج عن المسرح الرسمي، توحيد شطري البلاد، مع كل افرازات هذه الخطوة وتوابعها، ثم موقف النظام اليمني من غزو الكويت حين اختار الوقوف الى جانب صدام حسين ودعاواه، واخيرا حالة الفوران السياسي والدموي الذي اجتاح الشارع اليمني خلال الشهور الستة الماضية ضمن تصفية الحسابات الخاصة بالعملية الانتخابية المرتقبة خلال شهر ابريل المقبل.
وحين التقيت الاصنج هنا في القاهرة، لم يكن امر هذه الاوراق معدا سلفا، لا من ناحيتي ولا من ناحيته، غير اننا بعد اكثر من ثلاث ساعات رحنا نتدفق عطاء كانت حصيلته هذه الضبطة التي احتوت حديث الرجل، وقصدت بـ (تدفق العطاء) لكلينا، انه كان يروي ما يختزنه من معلومات، بينما رحت انا اسابق الكلمات لاسجل اكبر قدر من الجمل والمعاني.

كنا نجلس على شرفة الجناح الذي اقيم به في الطابق الخامس عشر من هذا الفندق الشاهق. وتحت ناظرينا مباشرة كان النيل يجري محتضنا خليطا من مراكبه وسفنه وجلاسه وضجيج الحركة فوق جسوره، واحسست ان السيد الاصنج كان متجليا في التفاعل مع هذا المشهد الحضاري الخلاب الذي اضفت عليه ليالي رمضان وهجا مميزا من الروحانيات والوجدانيات.
ولعل من المناسب ان اشير الى ان الحديث بيننا بدا بالحاضر وانتهى بالماضي، وعلى عكس الحوارات التي تستهل كلامها عادة بخلفيات الماضي، ولذلك فانني لا اذيع سرا اذا قلت بأن أي تسمية صحفية لهذا الحديث ستكون متفقة مع حصيلته، فهو يصلح ان يكون حوارا ويصلح ان يكون ذكريات ويصلح ان يكون مذكرات ويصلح ان يكون انطباعات كذلك!

قصة الانتخابات وقصة الشاويش

كانت بداية الحديث عن رؤية السيد عبدالله الاصنج للانتخابات المقبلة، ولما قد يتشكل عنها من بنيان ديمقراطي تعددي، طبقا لما تقوله السلطات هناك.
عن ذلك يقول الاصنج
انني في البداية اشك تماما في ان يكون النظام الحالي مستعدا لاقامة نموذج سياسي ديمقراطي في اليمن.. وشكوكي تقوم على ان فاقد الشيء لا يعطيه.. وانا اقصد بـ «فاقد الشيء» الرئيس علي عبدالله صالح الذي يفتقر الى المؤهلات اللازمة لبقائه رئيسا ناهيك عن ان يكون زعيما داعية للديمقراطية.. اذ كيف يمكن لشاويش في الجيش بدأ حياته منظما للمرور في الشوارع ان يقيم نموذجا للممارسة الديمقراطية في شبه الجزيرة العربية.
... نعم ان علي صالح كان جنديا فاشلا في تنظيم المرور في صنعاء، في وقت كانت فيه المدينة لا تملك سوى شارع واحد او اثنين.. فمن فشل في هذه المهمة اليسيرة ليس بامكانه ان ينجح في انجاز لا يقدر عليه سوى الزعماء العباقرة المسلحين بأدوات التفكير السامي وخصائص التهيئة النفسية القادرة على جعلهم يبدعون.
ويضيف السيد الاصنج بعد ان سرح قليلا مع مشهد حركة النيل من تحت ناظرينا،
انني لا اجد وصفا لما يرددونه عن رغبتهم في الديمقراطية، سوى انه احدى مهازل هذا الزمن الرديء، لانه بنظرة جادة الى عمق خارطة الحكم نجد ان الجناحين اللذين يحكمان البلاد الآن، ليسا من اعضاء النادي الديمقراطي ولا يحملان اي خلفية يمكن على اساسها ان يقال في حقهما انهما ديمقراطيان.
ذلك ان مؤتمر الشعب العام والحزب الاشتراكي اليمني هما وجهان لعملة شمولية

المصدر : السياسية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/٤/١٩٩٣

واحدة واسلوب شمولي واحد. وطوال العشرين عاما الماضية كان الشطر الجنوبي واقعا تحت هيمنة الحزب الواحد، والشطر الشمالي كان واقعا هو الاخر تحت هيمنة القبيلة الواحدة (قبيلة حاشد) وفي كلا الحالتين كانت العقلية الحاكمة تجسيدا حيا لمدرسة الهيمنة والتسلط والتفرد بالحكم.

الا ان متطلبات المرحلة الراهنة فيما يبدو اقتضت ان ينبري اكثر من نظام في دول العالم الثالث، ليدعي لنفسه المبادرة في تقبل متطلبات المشاركة الاوسع لقاعدة نظام الحكم وفي رأيي ان اليمن وجد نفسه مضطرا للانضمام الى ركب هذا القطيع من الدول الذي يتظاهر بانه قد اقتنع بحق المواطنين في المشاركة الفعلية وفي رسم السياسة العامة والاشراف على تصريف شؤون الدولة ومعالجة قضاياها الخارجية والداخلية.

.. لكن ما الذي يعرقل في الاساس مسار العملية الديمقراطية في اليمن، او دعنا نقول ما الذي يفرغ هذه العملية من محتواها رغم كل هذه الضجة المثارة حولها؟ هذا السؤال يطرحه الاصنج بنفسه كي يعطي كلامه المسوغات التي تشفع له رسم هده الصورة الكئيبة.

وهو يرد على هدا السؤال قائلا ان العملية الديمقراطية حتى تحقق الغاية المرجوة منها فهي تستلزم توفر عناصر لا غنى لها عنها. وعلى راس هده العناصر نوعية القيادة التي تشرف على الانتخابات، وقد تحدثنا في البداية عن سقوط هدا العناصر عندما اشرنا الى ان علي صالح ليس مؤهلا. لا نفسيا ولا سياسيا ولا ثقافيا لتحقيق الانجاز الديمقراطي.

اما العنصر الثاني، فهو انه حتى تقوم ديمقراطية سليمة فلابد من وجود مناخ سياسي واقتصادي مستقر، وللاسف الشديد فان اليمن في الوقت الحاضر يفتقر الى هذا العنصر.. فنحن نتابع حالة الغليان التي تسود الشارع اليمني، ان كان لجهة صراع الاحزاب والنقابات المعارضة مع السلطة، او ان كان لجهة الشكوك والهواجس المتبادلة بين اطراف التركيبة السكانية التي اعقبت دولة الوحدة، اضافة الى ان جناحي الحكم (الحزب الاشتراكي ومؤتمر الشعب العام) مايزالان في واقع الامر ينظران الى بعضهما بقدر كبير من الحذر والترقب في صراع اشبه بلعبة القط والفار.

وفوق ذلك كله يجثم الوضع الاقتصادي المنهار على صدر الشارع ملقيا بظلاله الداكنة على الاسواق المشتعلة بنار الغلاء، وعلى العمالة المتخمة الان بالبطالة، وعلى الاسعار المحاصرة بالتضخم وتدني العملة، وعلى مداخيل الدولة التي اصيبت في مقتل بعد ازمة الخليج وهذا موضوع آخر سنتعرض له في وقت لاحق.

نخلص من ذلك كله - يقول الاصنج - الى ان اليمن يواجه اوضاعا اقتصادية وسياسية وامنية في غاية الخطورة لا توفر المناخ المناسب لقيام نظام ديمقراطي، ولهذا فان الانتخابات ستكون مثل ديكور منزلي قد يضفي على الشكل الخارجي بعضا من الجماليات، لكنه في المضمون لا يؤثر على مساحة البيت او حجمه. وعلى هذا الاساس نستطيع ان نقول ان الانتخابات لن تكون مفتاحا لهذه المشاكل



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤/٤/١٩٩٣

بل هي على الارجح ستعمقها.

وفي اعتقادي ان جناحي السلطة الحالية ليس امامهما غير مخرج واحد لهذا المأزق وهو الاتفاق مسبقا على تقاسم السلطة والتوصل الى تسوية ما بشأن ضمان نتائج الانتخابات المقبلة بين الاطراف الرئيسية التي تحكم قبضتها ونقصد بها المؤتمر الشعبي العام وجمعية الاصلاح وقبيلة حاشد والحزب الاشتراكي اليمني وحزب البعث العراقي.

وبالفعل فقد شرع النظام في تقسيم كعكة الانتخابات المقبلة، وذلك خلال اجتماع تم الاسبوع الماضي بين رموز النظام، جرى خلاله اتفاق على تقسيم مقاعد البرلمان على النحو التالي

- ٢٥٠ مقعداً لمؤتمر الشعب وجمعية الاصلاح. وهو ما يطلق عليه (تحالف القبيلة).
- ٤٠ مقعدا للحزب الاشتراكي اليمني.
- ١٠ مقاعد لحزب البعث العراقي.

الصراع بين الحليفين

من بعيد تبدو الخارطة الكروكية لنظام الحكم في اليمن انه يقوم على حلف بين التنظيمين السياسيين اللذين كانا يحكمان شطرى البلاد قبل الوحدة. وهما مؤتمر الشعب العام والحزب الاشتراكي اليمني. وليس خافيا انه في اعقاب توحيد الشطرين كانت الاوساط السياسية في المنطقة ترى انه من الصعوبة بمكان ان يصار الى تعايش عضوي بين التنظيمين مهما بدا في افق علاقاتهما سرابا من عسل الاتفاق.

ومرجع ذلك ان التنظيمين في الاساس هما نقيضان لبعضهما في التوجه السياسي وفي القناعة الايديولوجية فالحزب الاشتراكي اليمني هو تنظيم ماركسي رضع من ثدي الامبراطورية الشيوعية السابقة حتى غدا احد صبيانها. البررة في المنطقة. وعلى هذا الاساس فانه كان بالضرورة يرى في مؤتمر الشعب العام خصما له ونقيضا جذريا لمبادئه وتوجهاته.

اما مؤتمر الشعب نفسه فهو تنظيم اقرب الى صيغة الاتحاد الاشتراكي العربي التي ابتدعها جمال عبدالناصر في ستينات هذا العصر، ونظريته تقوم على مايسمى بـ -تحالف قوى الشعب العامل من موظفين ومهنيين وشرائح المجتمع الاخرى. وبحكم الموروث التاريخي والاجتماعي للشطر الشمالي فان التنظيم يستوعب بين جناحيه الجمعيات الدينية ويتحدث بخطاب مشفوع بالتمسك بالشريعة الاسلامية، في ظاهر الامور على اقل تقدير، ومن هنا يكمن مفترق الطرق الفاصلة بين التنظيمين او العازلة لها.

اردت بهذه المقدمة ن ارسم - كما قلت - الخارطة الكروكية لمؤسسة الحكم في اليمن الموحد لكن السيد عبدالله الاصنج يضيف لهذه الخارطة بما يملكه من معلومات وخلفيات، كل التفاصيل اللازمة لتحويل الخارطة الكروكية الى خارطة مجسمة لصورة الاوضاع.

وفي هذه الفقرة فهو يتحدث عما يمكن تسميته باسس الصراع بين التنظيمين، وبالتالي بين الرجلين اللذين يتزعمان التنظيمين (علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض).



المصدر : الدنيا [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٤ / ١٩٩٣

يقول الاصنج لاشك ان الحزب الاشتراكي اليمني وجد نفسه بعد الوحدة بواجه تحديا رئيسا من شريكه في السلطة الذي يعمل تحت يافطة مؤتمر الشعب العام والاساس في هذا التحدي ان الحزب الاشتراكي استشعر الان ان سياق الاحداث متجه الى سحب البساط من تحت اقدامه بعد الانتخابات المقبلة، لأن مؤتمر الشعب العام هو في الاصل تجسيد لهيمنة القبيلة.. واقصد بها قبيلة حاشد التي تمددت الان الى كافة اركان الدولة وزوايا مؤسساتها بينما الحزب الاشتراكي، وكعادة التنظيمات اليسارية المماثلة، فهو يتشكل من ائتلاف لافئدة سياسية تقع القبيلة ضمن قائمة الد اعدائها.

ويضيف على ضوء هذه القاعدة فان الانتخابات المقبلة ستسفر حتما عن تحقيق احد شريكي السلطة مكاسب على حساب الطرف الاخر، بمعنى ان احد الشريكين سيجد نفسه فجأة خارج دائرة الضوء وربما يجد نفسه بعيدا عن هامش السلطة، وهذا سبب كاف لتفجير اول قنبلة في ساحة التحالف بين التنظيمين. وبالطبع فان هذا الاحساس يدفع كلا الشريكين الى الاستنفار ووضع يديه على الزناد تحسبا لأي انقضاض قد يقوم به الطرف المهزوم احتجاجا على ما سيؤول اليه وضعه بعد الانتخابات.

وداخل الصراع بين التنظيمين يبرز في الوقت نفسه الصراع بين الرجلين (علي صالح وعلي سالم البيض) كقائدين للتنظيمين. فعقب اتفاقية الوحدة اصبح علي سالم البيض نائبا لرئيس الجمهورية. لكن البيض جاء الى هذا الموقع من مرتبة اعلى حيث انه كان يشغل منصب الامين العام للحزب الاشتراكي قبل الوحدة، وهو منصب يعني في اعراف الانظمة اليسارية مرتبة اعلى من مسمى رئيس الدولة.

وعلى هذا الاساس فان البيض اخذ يتصرف في دولة الوحدة كرئيس ند لعلي صالح، او كرئيس ثان للبلاد، ولأن مؤسسة الرئاسة في اليمن لا تستوعب وجود رئيسين فان علي صالح اضطر الى مواجهة البيض بانه نائب للرئيس كأي نائب اخر في اي بلد آخر.. بل انه - كما تسرب من صنعاء - ابلغ البيض بأن عليه ان يضع نفسه في حجم طه يس رمضان كنائب للرئيس العراقي) وكان هذا الحدث هو اساس الخلاف بين الرجلين الذي دفع البيض الى الاعتكاف زمنا طويلا في بيته ومقاطعة جميع الانشطة الرسمية.

(يتبع غدا. قصة العلاقة مع بغداد)

ما بعد الانتخابات اليمنية

■ حتى الآن تشير كل الدلائل الى أن الانتخابات اليمنية ستجرى في موعدها الجديد أي في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري. وهذا الحدث يمكن أن يبشر بانتقال اليمن من المرحلة الانتقالية التي عاشتها البلاد منذ اعلان الوحدة بين الشطرين في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ الى مرحلة الشرعية الدستورية من منطلق أن نواب المجلس الجديد سيتمتعون بمقدار أكبر من الشرعية خصوصاً إذا جرت الانتخابات في أجواء تسودها الحرية وحد أدنى من الحياد الذي يفترض أن تلتزمه أجهزة الدولة.

وبغض النظر عن الذي قيل ويقال عن ترتيبات بين الأحزاب الكبيرة سبقت الانتخابات، فالأمر الذي لا شك فيه انه لم يكن أمام السلطات اليمنية خيار آخر غير اجراء الانتخابات خصوصاً مع تمديد الفترة الانتقالية التي كان مقرراً أن تنتهي في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. هذا لا يعني بالطبع ان كل الاعتراضات التي يطلقها هذا الزعيم السياسي أو ذاك ليست محقة، خصوصاً أن ثمة شكوى حقيقية من الطريقة التي سيصوت بها رجال القوات المسلحة الذين بات في استطاعتهم ترجيح كفة مرشح معين في هذه الدائرة أو تلك ومن أن حزبي السلطة يمتلكان امكانات هائلة تجعل منافستهما صعبة اذا استثني التجمع اليمني للاصلاح، إلا أن أقصى ما يستطيع ان يذهب اليه المعترضون هو تسجيل موقف عن طريق تأكيد ان احزابهم ستقاطع الانتخابات كأحزاب في غياب التكافؤ الحقيقي في الفرص.

ولكن أبعد من الانتخابات اليمنية ان المرحلة الجديدة التي يتوقع ان تدخلها البلاد ستزيل الكثير من الاعذار التي استندت اليها السلطة لتبرير الثغرات التي ظهرت خلال المرحلة الانتقالية. ففي تلك الفترة كان مسموحاً بأشياء كثيرة على رأسها تقاسم المناصب الرئيسية بين الحزبين الحاكمين وهو تقاسم أدى في أحيان كثيرة الى تعطيل العمل الحكومي حتى لا نقول شل البلاد. لكن كل التضحيات كانت مقبولة في سبيل إتمام الوحدة التي تظل انجازاً جنب اليمن الكوارث في وقت تمر فيه منطقة القرن الافريقي في مرحلة غياب التوازن.

الوحدة أبقت لليمن توازنها على رغم كل الهفوات والثغرات. والانتخابات تدخل في سياق التطور الطبيعي للأوضاع في البلد، إلا أن الفارق الكبير ما بين المرحلة الانتقالية وهي المرحلة التي تلت الوحدة ومرحلة ما بعد الانتخابات سيكون في أن الاعذار لن تعود مقبولة لتبرير أي نوع من التقصير خصوصاً على صعيد العمل الحكومي، فبعد الانتخابات ستبدأ بالفعل مرحلة المحاسبة.

خيرالله خيرالله



المصدر : الأنباء الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٤/١٩٩٣

عبدالله الأصنج يتذكر ويتوقع (٢ ـ ٤)

الأصل الوضيع المشترك جمع علي صالح وصدام حسين في طريق واحد

القاهرة . أحمد الجار الله

في الحلقة السابقة تحدث السيد عبدالله الاصنج، احد ابرر وزراء الخارجية اليمنيين عن رؤيته للمستقبل السياسي لليمن بعد الانتخابات المقبلة، ورسم صورة قاتمة لمستقبل الديمقراطية بالاستناد الى ان القيادة اليمنية بزعامة علي صالح ليست مؤهلة بما يكفي لترسيخ نظام ديمقراطي وقال ان خلفية علي صالح كجندي مكلف تنظيم المرور ثم شاويش في الجيش في ما بعد، تظهر ان الرجل يفتقر الى الخلفية الثقافية والسياسية التي تجعل منه زعيما داعية للديمقراطية.

ثم تحدث بعد ذلك عن اسباب الصراع بين جناحي الحكم (مؤتمر الشعب العام والحزب الاشتراكي اليمني) مفيدا بأنهما تنظيمان نقيضان لبعضهما بحكم تركيبتيهما السياسية واشار الى ان احساس كليهما بأن احدهما سيحقق مكاسب على حسابه في الانتخابات يدفعهما الى الاستنفار المبكر ضد بعضهما، واوضح ان السبب الرئيسي لخلافات علي صالح وعلي سالم البيض تعود الى ان الاخير اراد ان يتصرف على اساس انه رئيس ثان للبلاد الامر الذي رفضه علي صالح ودفعه الى مواجهة البيض بأن عليه الا يتجاوز دوره كنائب لرئيس الجمهورية مثل اي نائب أخر.

● كان لابد ان اسمع من عبدالله الاصنج تقويمه لاسباب الموقف اليمني الرسمي من قضية احتلال الكويت. لماذا ايدت اليمن بغداد؟ وما الذي يجمع اصلا بين علي صالح وصدام حسين علما بأن التركيبة الاجتماعية لليمن هي اقرب الى بلدان الخليج وشبه الجزيرة، فضلا عن المصالح الاساسية التي تربط اليمن ببلدان الخليج، ربطا يلعب فيه المغتربون اليمنيون دور الجسر المالي والاجتماعي بين الجهتين.

واختار الاصنج ان يبدأ اجابته على هذه الاسئلة من نقطة بعيدة تعود الى اواسط السبعينات.

فاعتدل الرجل في جلسته وراح يقول،

في اواسط السبعينات وفي ذروة الهياج السياسي للحزب الإشتراكى اليمنى فى الشطر الجنوبي، وجد



علي صالح انه يواجه خطرا ماحقا على نظامه في مواجهة الكرادلة الماركسيين الذين كان يتزعمهم عبدالفتاح اسماعيل. وشهدت تلك الفترة معارك ضارية على حدود البلدين غلفت العلاقة بغيوم سوداء من التوتر ومهددات الامن القومي للشطر الشمالي بالذات. وكما نعلم فان تلك الخصومة انتهت باجتماع مصالحة في الكويت بين علي صالح وعبدالفتاح اسماعيل رعاه سمو امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح.

وبعد عودة علي صالح من تلك الزيارة رفعت اليه تقارير تفيد بأن صنعاء تفتقر الى الحليف السياسي الذي يمكن ان ينصرها ظالمة او مظلومة، وهو الامر الذي تتمتع به عدن في ظل الحماية السوفياتية التي كانت تحرس النظام بدءا من بيوت القادة وانتهاء بمطارات الدولة وموانئها.. فكان لابد لصنعاء ان تحصل على حليف بهذه المواصفات تسند عليه ظهرها في الملمات والخطوب، فظهر بريق بغداد التي كانت في تلك الايام تجمع بين الثراء والقوة وبين النفط والمياه وبين المال والايادي السخية!

هذا هو اساس العلاقة

والى ذلك فان هناك سببا ثانيا يكاد يصب في ذات التحليل الذي انتهينا اليه، وهو امر متعلق بشخصية علي صالح وطموحاته نحو الزعامة فاذا نظرنا الى قصة صعود الرئيس اليمني الى سماء الرئاسة نكاد نجد فيها كثيرا من القواسم المشتركة مع قصة صدام حسين فكلاهما لعبت الصدف والمقادير دورا بارزا في صعودهما الى كراسي الحكم، وكلاهما وصل الى الزعامة مارا على جماجم رفاقه فاذا كان صدام عبر الى القصر عبر جثث عديدة لرفاقه وابرزهم عبدالخالق السامرائي واحمد حسن البكر، فان الامر كذلك مع علي صالح الذي قفز فوق جسدي ابراهيم الحمدي واحمد حسين الغشمي للوصول الى قصر السلطة.

المهم ان بين الرجلين عناوين مشتركة وصفات مترادفة، ولم تكن هذه التشابهات بعيدة عن خاطر علي صالح وعن مشاغل تفكيره. وفجأة التفت الرجل حوله فاذا به يجد صدام حسين يشق طريقه نحو نجومية استشعرها الناس في تلك الايام، ولاحظ ان الرئيس العراقي راح يمهد الطريق نحو انتزاع زعامة أقليمية عبر مدرجات عديدة اختلطت فيها الحروب والمعارك بالخطاب الذي يدغدغ الحس القومي.

فلماذا لا يكون هو صدام اخر يطل من بلوكنة اليمن السعيد على شبه الجزيرة؟!

وهذا هو ثاني الاسباب!

اما ثالثها - يقول الاصنج - فهو يتعلق بقبيلة حاشد التي تعتبر الغطاء الشعبي لنظام صنعاء.

فنحن نعرف ان الرئيس علي صالح ينتمي الى احد افخاذ قبيلة حاشد، وهذه القبيلة معروفة في التاريخ السياسي المعاصر لليمن، منذ ثورة سبتمبر، انها متعددة الارتباطات ومتقلبة المصالح. وابرز تقلباتها هذه تلك المتعلقة بعلاقتها مع حزب البعث فخلال حرب اليمن كانت قبيلة حاشد ضد الوجود المصري في اليمن، وهي في الواقع كانت ضد توجهات عبدالناصر بشكل عام، وكانت علاقاتها في ذلك الوقت اشد ماتكون ارتباطا مع سوريا، لدرجة ان السفارة السورية كانت هي التي تحكم صنعاء.

ثم حدثت بعد ذلك انشقاقات البعثيين وصراعاتهم التي انتهت بهيمنة بعث العراق على مايمكن اعتباره كعكة القومية العربية، خصوصا وان العراق بحكم ثروته النفطية استطاع ان «يرش» من الاموال والعطايا مابدا انه مسعى لنقل الوجود البعثي برمته من حاضرة العباسيين الى حاضرة الامويين، وضمن هذا «الرش» المالي، وقعت قبيلة حاشد في مصيدة بغداد!

اذن هذه ثلاثة اسباب جوهرية لارتباط نظام صنعاء ببعث بغداد، حاجة علي



صالح الى حليف سياسي يوازن علاقة عدن بموسكو، ثم طموح علي صالح نحو تحقيق زعامة يجاري فيها مابدا انه تحقق لصدام، ثم احتضان بعث العراق من وقت مبكر لقبيلة حاشد الحليف القبلي السياسي لعلي صالح.
على ضوء هذه الركائز ذهب علي صالح طائعا مختارا الى احضان صدام.
.. (ويلتقط عبدالله الاصنج برهة من سكوت محسوب تخللته فسحة لالتقاط فنجان من الشاي).
ثم يستانف حديثه وضع علي عبدالله صالح شرطا واحدا صغيرا امام صدام لاتمام عقد النكاح!.. وكان الشرط هو ان تكون قنوات الاتصال مباشرة بينه وبين صدام، بمعنى ان يتم استبعاد العناصر البعثية اليمنية كوسيط حزبي بين بغداد وصنعاء.
وكان هذا الامر يعني في كلام اخر ان يصبح علي صالح هو البعثي رقم (١) في اليمن!.. وقد كان!
وراحت الاموال تسيل في مجرى علي صالح من كل فج عميق، حتى انه رفع امام هذا الكنز شعارا استمده من بيت الشعر الشهير:
يجود علينا الخيرون بمالهمونحن بمال الخيرين نجود
لهذا كان من الطبيعي عندما وقع الغزو الغاشم ان يقف علي صالح الى جانب الرجل الذي جعله واصحابه ياكلون المال اكلا لما! لكن لان الصفقة كلها بين صنعاء وبغداد تمت بعيدا عن اعين اليمنيين، ولان العلاقة من اساسها تمت من وراء الستائر، فان الشعب اليمني فوجىء مثله مثل الآخرين بموقف نظامه، ولم يكن امام اليمنيين ما يمكن ان يبرر هذا الموقف الخزي.
ويقطع الاصنج حديثه ليوجه الي الكلام
انا اعرف انك تريد ان تسالني الآن. لماذا لم يواجه الشعب اليمني نظامه ويحاسبه طالما انه فوجىء بهذا الموقف وطالما انه موقن بان موقف نظامه لا ينسجم مع مشاعره واحاسيسه تجاه روابط الدم واوصر الاخوة التي تجمعه بشبه الجزيرة... اليس كذلك؟
.. قلت له تماما هذا ما اردت ان اسالك بشانه.. وحتى اكون معك صادقا فانني اردت كذلك ان اعيد السؤال على نحو اخر وهو ماهي المصلحة الكبيرة التي ارادت صنعاء تحقيقها عبر تاييد بغداد في الغزو، بعيدا عن العلاقة الخاصة مابين صدام وعلي صالح.

يرد الاصنج على ذلك. ياسيدي دعنا نبدأ من الشطر الاول لسؤالك وهو المتعلق بعدم انتفاض الشعب اليمني على نظامه فالاساس في ذلك ان الشعب اليمني كغيره من الشعوب المحكومة بالحديد والنار سلبت منه الارادة وسلب منه حق الاعتراض على القرار وهذا امر طبيعي كما تعرف في عرف الشعوب الواقعة تحت قبضة سلطة عسكرية وامنية تحصي على الناس أنفاسهم. ودعني اقول لك في هذا المقام ان الجهاز الامني السري في اليمن يضم ٣٥ الف عنصر، علما بان هذا الجهاز هو واحد فقط من بين عدة اجهزة امنية ذات مسميات اخرى.
ولا اذيع سرا في موازاة هذه المعلومة اذا قلت لك ان الحرس الجمهوري لعلي صالح يضم في الوبته ٢٨ الف عنصر تم تدريبهم بالقلم والمسطرة في العراق، كما يقول رجل الشارع اليمني. وهؤلاء يمثلون القوة الضاربة ليس وسط الشارع بل وسط القوات المسلحة اليمنية باكملها.
اذن نستطيع ان نقول في ضوء هذه الحقائق ان الشعب اليمني لا دور له في قرارات السلطة المدججة بأدوات القمع والارهاب.
.. وقاطعت السيد عبدالله الاصنج هنا بسؤال متعلق بقصة العلاقة مع بغداد.
قلت له. في الاونة الاخيرة خرجت تقارير مفادها ان برزان التكريتي قام بزيارة الى صنعاء طالب خلالها النظام باسترداد اموال مدين بها اليمن، وطالب كذلك بفك ارصدة عراقية مجمدة في البنوك اليمنية واطلاق شحنات بترول محجوزة منذ احداث الغزو.
قلت للاصنج هل تعني هذه التقارير ان طلاقا وشيكا سيقع بين الحليفين؟
يبتسم الرجل ابتسامة عريضة قبل ان يجيب
بالفعل فان برزان زار صنعاء مؤخرا واشاع انه طلب من اليمن سداد مايربو على ٨٠ مليون دولار هي قيمة نفط عراقي لمصفاة عدن وفي البداية لابد من الاشارة الى ان برزان هو احد رجلين مخولين حق التوقيع على الشيكات الخاصة بدفوعات

بغداد الى صنعاء. اما ثاني الاثنين فهو الدكتور قاسم سلام عضو مايسمى القيادة القومية لحزب البعث العراقي.

هذا من ناحية!

اما من الناحية الاخرى، فان زيارة برزان لصنعاء لم تكن تستهدف على الاطلاق ما اشيع حولها، فلا الطلاق وشيك ولا عقد النكاح بترنح، واضافة الى كل ذلك فان نظام صدام لا يطالب علي صالح بـ ٨٠ مليون دولار، فهو على نحو اليقين يطالبه باضعاف مضاعفة لهذا المبلغ ظل يقدمه من اجل تعزيز الموقف الداخلي لنظام علي صالح ولعناصر البعث المتحالفة معه.

ويتضح من هذا ان قصة المطالبة بسداد الديون هي تمويه لمعطيات ومواقف اخرى، اذن علينا ان نسال انفسنا عن المواقف المستجدة التي تريد بغداد ان تموهها بقصة الديون.

والحقيقة ان هذه اللعبة المسرحية متصلة بمستجدات العلاقة بين اليمن والمملكة العربية السعودية. ففي الفترة الاخيرة حققت المباحثات المتعلقة بالحدود بين البلدين تقدما ملحوظا تبودلت على اثره زيارة بين المسؤولين.

ودعني اتوقف هنا قليلا لأؤكد اننا كفصيل ضمن قوى المعارضة نرحب بأي تقدم في العلاقات بين اليمن والسعودية بصرف النظر عمن يحكم صنعاء، لأننا في الواقع نؤمن بان التمازج السعودي اليمني هو الاصل وان اي شوشرة على هذه الحقيقة هي فعل من افعال تزوير التاريخ. وعلى هذا الاساس فان اي تطور للعلاقات اليمنية السعودية هو في تقديرنا رجوع الى الاصول الامر الذي يجد لدينا كل ترحاب وكل تشجيع.

والآن اعود - يقول الاصنج - الى ما كنت بصدده.

فمع ظهور المستجدات الجديدة في العلاقات اليمنية السعودية، ارادت صنعاء، وربما باتفاق مسبق مع بغداد، أن تضفي على الارض مزيدا من الاسمدة التي تخصب التربة لجعلها مهيأة لعودة العلاقات مع المملكة، فبادرت الى تخريجة قصة الديون العراقية للايحاء بأن العلاقة مع بغداد تمر بفترة من البرود والتوتر بما يسمح بعودة الدفء الى العلاقات اليمنية السعودية. اما اشارتي الى ان الامر برمته ربما تم باتفاق مسبق مع بغداد، فهي تستند الى تحليل يفيد بأن صنعاء لابد ان تكون قد طمأنت بغداد بأن عودة علاقاتها مع المملكة من شانه ان يسهم في اعادة تطبيع العلاقات العراقية السعودية، وكلنا يعرف ان نظام صدام مستعد لان يحبو على ركبتيه من اجل اعادة علاقاته بدول الخليج بشكل عام، وبالمملكة العربية السعودية بشكل خاص.

وفي هذا الاطار ليس خافيا ان الرئيس علي صالح عبر عن رغبته في زيارة المملكة لاداء العمرة (خلال شهر رمضان السابق) وفي خاطره بالطبع ان ينتهز هذه الزيارة لمقابلة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، ليحقق بذلك خطوتين متقدمتين في آن واحد. الاولى ان يدفع بالعلاقات الى مستواها في ما قبل الغزو، والثانية ان يقطع الطريق على القبائل اليمنية المعارضة له ممن تحرص على ازلية العلاقات بين المملكة واليمن واقصد بها قبائل بكيل وذولان ومذحق.

[يتبع غدا: خارطة النظام ومن الداخل]



المصدر : الوسط

التاريخ : ٥ - ابريل ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: استعداد لاستقبال مراقبين دوليين للاشراف على الانتخابات يوم ٢٧ الجاري

تحقيق بقلم عفاف زين

بدا العد العكسي لاجراء الانتخابات النيابية العامة في اليمن بعدما اكد مجلس الرئاسة اليمني ان هذه الانتخابات ستجري في موعدها المقرر اي يوم ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري. واكد كل من جارالله عمر، سكرتير اللجنة المركزية في الحزب الاشتراكي اليمني والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح، لـ «الوسط» «اجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر في ٢٧ الشهر الحالي». وكانت اللجنة العليا للانتخابات، وهي عبارة عن تجمع ممثلي الاحزاب السياسية اليمنية، نشرت في ٢٥ آذار (مارس) الماضي، دليل الدعاية الانتخابية في صنعاء، الذي يضع القواعد والضوابط لها، والتي بدات في ٢٧ آذار (مارس) الماضي من خلال فتح باب الترشيح للانتخابات النيابية. ولفت النظر ان حزب المؤتمر الشعبي العام، الشريك في السلطة اليمنية، كان اول حزب سياسي يسارع الى اقرار برنامجه الانتخابي، مساء ٢٧ آذار (مارس) الماضي، واذاعته. وتضمن البرنامج ستة ابواب هي: الهدف الاقتصادي والتنموي، التنمية الاجتماعية والادارية، تعزيز الامن وتطوير القضاء، الدفاع، ترسيخ الديموقراطية، السياسة الخارجية. ولوحظ ان اعلان البرنامج الانتخابي لحزب المؤتمر الشعبي العام الشريك في السلطة لم يتضمن اية اشارة الى الناحية الاجرائية او صيغة خوض المعركة الانتخابية، سواء بمفرده، او على لوائح مشتركة مع الحزب الاشتراكي، ما يؤكد ان حسم شكل العلاقة بين شريكي السلطة في صنعاء تركها حزب المؤتمر الشعبي العام الى ما بعد الانتخابات النيابية. ويعزز هذا الاعتقاد ان اللجنة العامة في حزب المؤتمر الشعبي العام عقدت اجتماعاً مهماً في صنعاء في ٢٧ آذار (مارس) الماضي برئاسة زعيم الحزب ورئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح «لمناقشة القضايا الاساسية المرتبطة بالاعداد للانتخابات النيابية واعلان البرنامج الانتخابي للحزب» من دون الاشارة الى احتمال تطوير التنسيق بين شريكي السلطة في الجمهورية اليمنية قبل بروز نتائج اول انتخابات نيابية تشهدها اليمن بعد تطبيق مبدأ التعددية السياسية، منذ اعلان الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠. لكن اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي اقرت مبدأ التنافس بين الاحزاب في الانتخابات، ودعا المسؤولون في المؤتمر الاعضاء الى العمل للفوز باغلبية المقاعد.

الحزب الاشتراكي اليمني عقد بدوره ايضاً الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين في صنعاء في ٢٨ آذار (مارس) الماضي برئاسة علي سالم البيض، زعيم الحزب الاشتراكي ونائب الرئيس اليمني. وفي اشارة واضحة الى ان الحزب الاشتراكي سيخوض الانتخابات النيابية على اساس مبدأ التنافس مع شريكه حزب المؤتمر، قال البيض في كلمة افتتاحية اثناء اجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي: «ان علاقاتنا مع المؤتمر في حاجة الى تقويم... وخيارنا الآن هو وضع حد لهذه الاوضاع من خلال اول انتخابات نيابية بعد تطبيق التعددية. وعلى حزبنا ان يحتل مكانته في هذه العملية». واكد هذا الاستنتاج قول السيد جارالله عمر، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، لـ «الوسط»، «لن تكون هناك قوائم مشتركة مع المؤتمر، انما التنسيق حيث يمكن التنسيق. وبعد ظهور النتائج الانتخابية سيكون الباب مفتوحاً لمناقشة كل الطروحات». هل سينسق الاشتراكي مع احزاب يمنية اخرى لخوض المعركة الانتخابية، كما تردد في صنعاء؟ قال جارالله عمر لـ «الوسط»: «الاولوية في التنسيق تبقى مع حزب المؤتمر، ومن بعده احزاب اخرى. فنحن والمؤتمر شركاء في عملية تاريخية حضارية وهذا امر منطقي. وقد شكل الحزب الاشتراكي لجنة خاصة تتولى دراسة احتمال التنسيق مع احزاب اخرى».

ويبدو الشيخ عبدالله الاحمر، زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح، مرتاحاً لغياب القوائم المشتركة او الوحدة بين الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، لانه يعتبر ان هذه القوائم اذا تمت فستصبح مطية لمصادرة الديموقراطية، واختطاف المجلس النيابي العتيد في مرحلة الشرعية الدستورية التي سيلجها اليمن بعد الانتخابات. ولا تنفي قيادات مؤثرة داخل حزب



التجمع اليمني للاصلاح ان المعركة الانتخابية للفوز بالموقع الثاني، بعد حزب المؤتمر، ستدور رحاها بين التجمع والاشتراكي، لا سيما بعد ان قرر الاشتراكي خوض التجربة بمفرده، مصراً على اختبار قوته داخل الشارع الشعبي اليمني. وبالتالي فإن الاشتراكي سيخوض معارك ضارية على جبهات عدة: مع شريكه حزب المؤتمر، ومع منافسه الاول على الموقع الثاني حزب التجمع اليمني للاصلاح. ولا غرابة ان تشهد الساحة السياسية في صنعاء مفاجآت يستخدم خلالها كل من الاحزاب الثلاثة الرئيسية تحالفات محتملة مع احزاب صغيرة

...

قد تجد فرصتها التاريخية للعبور الى اول مجلس نيابي يمني منتخب من خلال الاتكاء على واحد من «الاحصنة الثلاثة» الجارية في السباق الانتخابي وهي: حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي وحزب التجمع اليمني للاصلاح.

وفي هذا الاطار اكد مصدر رفيع المستوى في وزارة الخارجية اليمنية لـ «الوسط» ان «القيادة السياسية» في اليمن تسلمت «رسالة من الكونغرس الاميركي» في نهاية الشهر الجاري ركزت على «اهمية» اجراء هذه الانتخابات في موعدها. ولم يوضح المصدر هوية صاحب هذه الرسالة الاميركية.

وكان البرلمان الاوروبي اوفد مبعوثين عنه الى صنعاء، في مطلع العام الجاري، مبدياً رغبته بتقديم المساعدات التقنية لليمن، وعلمت «الوسط» من مصادر مطلعة في صنعاء ان «المعهد الديموقراطي الاميركي» خصص نحو ٤٠ الف دولار اميركي لمساعدة «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة»، وهي منظمة يمنية مستقلة يرأسها مصطفى نعمان، لمتابعة نزاهة العملية الانتخابية. وكان توماس ميليا، مدير المعهد الديموقراطي الاميركي، زار صنعاء في ٢ آذار (مارس) الماضي مع عدد من ممثلي الهيئات الدولية المهتمة بالانتخابات. ولم يكتف «المعهد الديموقراطي الاميركي» بتقديم المساعدة المالية الى «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة» انما اتفق مع قياداتها على عقد دورة تدريبية، في منتصف نيسان (ابريل) الجاري، لمتطوعين يمنيين يرغبون في المشاركة بهدف تأكيد سلامة العملية الانتخابية. وتضم «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة» ممثلين عن الاحزاب الرئيسية في اليمن، وهي لجنة استشارية مكونة من ممثلي هذه الاحزاب، وسبق لها ان عقدت لقاءات مع احزاب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي وحزب التجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث. وتشير اخبار صنعاء الى ان احصنة السباق الانتخابي استكملت استعدادها للانطلاق في اول معركة انتخابية بات الحرص على نزاهتها ظاهرة عامة. حيث اعلن القاضي عبدالكريم العرشي، رئيس اللجنة العليا للانتخابات، «ترحيب اليمن بحضور اي مراقبين من المنظمات الدولية، او الحكومات الاجنبية خصوصاً الاشخاص او الممثلين الموفدين عبر المعهد الوطني الاميركي الذي اكتسب تجربة دولية من خلال رقابته على التجارب الانتخابية في دول عدة، وذلك للاشراف على الانتخابات» في اليمن □



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٥ - ٣ - ١٩٩٣

عدن: اتفاق "المؤتمر" و"الاشتراكي" ضمن لهما التقاسم الحكومي بعد الانتخابات

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ اكدت مصادر سياسية مقربة من الحزبين الحاكمين في اليمن، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، ان «الاتفاق الاخير بين شريكي الحكم ضمن لهما التقاسم في الائتلاف الحكومي المقبل بعد الانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري».

واضافت المصادر لـ «الحياة» في عدن ان «بعض الاحزاب المشاركة في الانتخابات سيكون له نصيب في هذا الائتلاف. الا ان حصة الشريكين ستكون الاكبر خصوصاً في المناصب المهمة كرئاسة الحكومة وحقائب الدفاع والامن والخارجية والاعلام».

ورأت ان «هذه القضية حسمت في الاجتماع المشترك الثلثاء الماضي بين قيادتي الحزبين، وقد تحدث ردود فعل لدى بعض الاحزاب الرافضة فكرة استمرار الحزبين في السيطرة على المناصب الحكومية المهمة. وذكرت امس صحيفة «المستقبل» الاشتراكية ان «الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي اتفقا على التنسيق بينهما في بعض الدوائر الانتخابية حيثما امكن ذلك، والتنافس بين مرشحيهما حيثما لم يكن ذلك ممكناً. وبغية التنسيق بينهما في بعض الدوائر الانتخابية شكلت لجنة مشتركة يرأسها الامينان المساعدان في الحزبين السيدان عبدالعزيز عبدالغني (شعبي) وسالم صالح محمد (اشتراكي)».

ويرى بعض الاوساط السياسية والحزبية ان «الاتفاق الاخير الذي وقع عليه حزبا السلطة تحت تسمية «ميثاق الشرف للعمل السياسي» جاء محاولة اخيرة لانقاذ عملية التنافس بينهما على مقاعد البرلمان الجديد خصوصاً بعد فشل كل الحوارات في شأن «الدمج» او «التوحيد» بينهما، الى جانب توسيع دائرة التنافس من قبل احزاب المعارضة ومنها «التجمع اليمني للاصلاح» الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٥ - ابريل ١٩٩٣

شائعة تؤدي لمضايقة اليمنيين في المطارات

عدنان البيض ينفي تهريب مخدرات عبر عدن

عدن: من لطفي شطارة

نفى الدكتور عدنان البيض ـ نجل نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض ـ رئيس مباحث محافظة عدن شائعة انتحار سيدة ضبطت في مطار عدن متلبسة بتهريب 9 كيلوجرامات من مادة الهيروين ، وقال ان هناك تأكيدات بان الذي يقف وراء الشائعة أعلن قبل أسبوعين من وصول الرحلة عن ضبط الكمية، وزعم انه سينشر خبراً يهز الشارع اليمني.

وأكد الدكتور البيض أن اسم الراكبة المنتحرة وهو إلهام محمد حسين ياسين ـ هو اسم وهمي، وان الحادث ـ الذي نشرته صحيفة «الأيام» العدنية ـ ليس له أساس، وان كان قد ادى لمضايقات لليمنيين في مطارات اجنبية.

وجدير بالذكر ان صحيفة «الأيام» نشرت ـ في عددها الصادر يوم الاربعاء الماضي ـ خبر ضبط كمية المخدرات مع إلهام محمد حسين ياسين، وزعمت انها من جيبوتي، وتبلغ من العمر 25 عاماً، ووصلت الى مطار عدن على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية اليمنية قادمة من بومباي.

وقال البيض ان أقسام شرطة مطار او مدينة عدن لم تتلق اي بلاغ بهذا الشأن، واوضح انها من نسج الخيال، واشار الى ان المباحث ستنشر ـ في غضون أسبوع ـ التفاصيل الكاملة بشأن من يقفون وراء هذه القضية، بعد استكمال التحقيقات مع المتهمين، ومن بينهم عدد من الصحافيين.



المصدر : الشرق الاوسط
والنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٣

الشرق الأوسط تستعرض الخارطة

السياسية للأحزاب اليمنية 1

المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي نشأ في السلطة والتنظيمات الأخرى اعتمدت على قوى تقليدية



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ـ ابريل ١٩٩٣

صنعاء: من حمود منصر

تستعد الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية لخوض معركة الانتخابات المقبلة في 27 ابريل (نيسان) الجاري، وهي اول انتخابات من نوعها بعد توحيد شطري اليمن في 22 مايو (ايار) عام 1990، تجري في ظل نظام التعددية الحزبية، وفي ظروف انعدام تنسيق شامل ومباشر بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، مما يفتح المجال على مصراعيه للمنافسة على الفوز بأكبر عدد من مقاعد مجلس النواب الجديد.

وفي بلد لا يزيد عدد سكانه عن 15 مليونا، ويبلغ اجمالي عدد المواطنين في سن الانتخاب نحو 6 ملايين، اقبل منهم حوالي 4 ملايين و500 الف على تسجيل اسمائهم في جداول الناخبين، تشير الاولية الى ان عدد الاحزاب السياسية العلنية في اليمن يزيد على 40 حزبا، وهو ما يعتبر رقما قياسيا في اي دولة معاصرة، فضلا عن ان اليمن احد دول العالم الثالث، ترتفع فيها نسبة الامية الى نحو 75 في المائة.

ويمكن تصنيف الاحزاب السياسية في اليمن الى 3 مجموعات اساسية ومجموعة اخرى تضم الاحزاب «الوهمية، او تلك التي نشأت نتيجة اعتبارات تتعلق باشخاص قياداتها، ولا تتمتع باي تاييد شعبي على الاطلاق. ومن المتوقع ان تفرز الانتخابات المقبلة الحجم الحقيقي لكل حزب سياسي على الساحة اليمنية، وتمهد الطريق لنشأة نظام حزبي اكثر وضوحا، بعد سقوط الاحزاب الوهمية ودخول الاحزاب الصغيرة والمتوسطة في عدد من التحالفات والاندماجات خلال الفترة المقبلة، التالية على الانتخابات.

اولا: المجموعة الأولى

تتكون المجموعة الاولى من الاحزاب اليمنية الرئيسية، ذات التأثير الواضح على الساحة السياسية، وهي تشمل 5 احزاب، من بينها المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني (الحزبان الحاكمان حاليا)، والتجمع اليمني للاصلاح تحالف قوى تقليدية واسلامية) وحزب البعث العربي الاشتراكي (الجناح الموالي للعراق)، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

1 ـ حزب المؤتمر الشعبي العام:

وهو الشريك الرئيسي مع الحزب الاشتراكي في الحكم منذ قيام الوحدة اليمنية ويتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح (الامين العام) وهو مرشح للحصول على اغلبية المقاعد في مجلس النواب المقبل، وقد نشأ كاطار عام في مطلع الثمانينات ويضم من مختلف القوى والشرائح الاجتماعية.

2 ـ الحزب الاشتراكي اليمني:

الشريك الثاني للمؤتمر الشعبي العام في الحكم، ويتزعمه علي سالم البيض نائب الرئيس، وهو مرشح للفوز بالمرتبة الثانية في انتخابات مجلس النواب المقبل، ويرجع انشاء هذا الحزب الى عام 1978 في عدن، اثر دمج عدة من الفصائل السياسية في جنوب اليمن، وكان حزبا ماركسيا لينينيا، تخلى عن ايدلوجيته الماركسية عقب انهيار المعسكر الشرقي، ويبحث حاليا عن ايديولوجية جديدة، ويخرج مشروع البرنامج السياسي البديل الذي اعده اخيرا بين البعدين الوطني والقومي، وتشتم منه رائحة الاخذ بالليبرالية في النظام السياسي والاقتصادي.

وفيما يخص المؤتمر الشعبي فانه يعتمد «الميثاق الوطني» كوثيقة تاسيسه، باعتبارها الدليل النظري والرئيس له منذ عام 1982، ولم يدخل عليها اي تعديل، منذ صياغتها بواسطة لجنة مثلت مختلف التيارات الفكرية السياسية في اليمن انذاك (الاسلامية والقومية والليبرالية واليسارية)، وطغى عليها البعد الاسلامي اكثر من الابعاد الاخرى.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٤

وشكل كل من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي قطبي الحركة السياسية في اليمن على مدى السنوات الثلاث الماضية، فكان جو العلاقة بينهما ينعكس مباشرة على الحياة العامة في البلاد، وخاصة الحياة السياسية - سلبا او ايجابا حسب طبيعة هذه العلاقة، وكان ذلك عائدا - حسب رؤية المحللين في اليمن الى عدة عوامل، اولها ظاهرة اقتسام الحزبين للسلطة، وثانيهما احتفاظ كل منهما بقوة توازن مع الاخر طوال الفترة الماضية تحققت من خلال ثلاثة عناصر اساسية، اكتسبها التنظيمان من الدولة الشطرية لكل منهما قبل الوحدة وهذه العناصر الثلاثة هي: السلطة والثروة، والجيش.

ومكن عامل تقاسم السلطة بالتساوي من احتفاظ كل منهما بقوة توازن مع الطرف الاخر، وفي هذا السياق جرت عدة تكتيكات سياسية وغير سياسية (علنية وخفية) تركت اثرها على الاوضاع العامة في البلاد، كما استغلتها اطراف خفية لزعزعة الاوضاع، والدفع بها الى درجات خطرة.

واكد ذلك المهندس حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الوزراء في مداخلاته امام مجلس النواب، وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده في الاسبوع الاخير من شهر ديسمبر (كانون الاول) الماضي، بعد الاضطرابات واحداث الشغب التي شهدها عدد من المدن اليمنية خلال الايام 9 و10 و11 ديسمبر 1993 وحمل الحزبين الحاكمين (الشعبي والاشتراكي) وصحفهما وبعض صحف المعارضة مسؤولية ذلك وقال بصريح العبارة ان انعدام وحدة الارادة السياسية هي السبب الاساسي في تدهور الاوضاع، وطالب بضرورة استعادتها كما كانت بعيد الوحدة، وذلك في اشارة صريحة الى الخلافات التي كانت قائمة بين الشريكين.

وتبعا لتلك العلاقات، يمكن القاء الضوء على الخارطة الحزبية في اليمن، الا ان مستويات التأثير والتأثر للحزبين «الشعبي والاشتراكي» تتدرج حسب حجم وقوة الحزب الذي يتم التعامل معه، والقواسم المشتركة التي بينه وبين اي من الحزبين الحاكمين.

3 - حزب التجمع اليمني للاصلاح:

وهو اطار يضم 3 قوى رئيسية، تاسس بعد قيام الوحدة اليمنية بعدة اشهر، بزعامة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر شيخ قبائل حاشد ورئيس الهيئة العليا للحزب ويمثل الاحمر القوى القبلية ومشائخ اليمن، بينما يتنازع الشيخ عبد المجيد الزنداني، وعبد الوهاب الآنسي - الامين العام للتجمع - وعبد العزيز ياسين - المرشد العام للاخوان المسلمين في اليمن - لزعامة القوى الاسلامية التي تمثل الثقل التنظيمي الفكري والسياسي للتجمع اليمني للاصلاح.

اما القوة الثالثة في الاصلاح فهي شريحة من التجار واصحاب رأس المال اليمنيين، وليس لها رمز او زعيم متعارف عليه داخل قيادة التجمع بشكل واضح من الناحية العملية، وانما يمثلها من حيث البروز في القيادة، محمد عبد الوهاب جباري عضو الهيئة العليا للتجمع، وهو اقتصادي رجل اعمال معروف، تصفه دوائر «التجمع» بـ «البراجماتية» لافكاره المرنة ومواقفه الهادئة، ومع ذلك يقول بعض المطلعين ان شريحة التجار في التجمع تتجاذب اطرافها القوتان الاعظم في اليمن (القبلية والاسلاميون)، اللتان تشكلان قطبي القيادة والتوازن داخل التجمع اليمني للاصلاح.

ولتجمع الاصلاح نقاط التقاء مشتركة وواضحة مع حزب المؤتمر الشعبي العام، على الصعيد العقائدي وايضا على الصعيد الحركي، وغالبا ما وجد المؤتمر الشعبي العام، او جزء منه، وحزب التجمع اليمني للاصلاح في جبهات مشتركة في فترات الصراع والاختلاف ضد الحزب الاشتراكي اليمني خلال المرحلة الماضية، رغم شراكة المؤتمر الشعبي والاشتراكي في السلطة، وغالبا ما كان يتهم بعض قادة الاشتراكي - بصفة غير معلنة - المؤتمر الشعبي بايكال بعض الادوار المضادة لـ«الاشتراكي» الى تجمع الاصلاح للقيام بها - اصالة عن نفسه - ونيابة عن المؤتمر - اضافة الى ذلك فان العديد من قادات تجمع الاصلاح

كانوا في الاصل في اطار المؤتمر الشعبي العام، وما زال معظمهم يؤكدون ان «الميثاق الوطني»، الدليل النظري للمؤتمر الشعبي العام - هو دليلهم النظري وهم في تجمع الاصلاح.

والحقيقة، التي لا بد من تاكيدها هي ان الاحزاب الثلاثة حققت انتشارا وتوسعا شمل معظم مناطق اليمن، فبقدر ما تمكن الحزب الاشتراكي من الوجود واستقطاب اعضاء جدد الى صفوفه في المحافظات الشمالية، بالاضافة الى العناصر التي كانت منتمية اليه سرا قبل الوحدة وكانوا يسمون علنا «الجبهة الوطنية الديمقراطية» فان المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح انتشر ايضا في المحافظات الجنوبية والشرقية بتفاوت نسبي، وكسبا اعضاء جددا الى صفوفهما في عدن ولحج وابين وحضرموت، واغلب العناصر التي التحقت بالمؤتمر الشعبي في هذه المناطق كانت اعضاء في الحزب الاشتراكي (مهمشين، او مضطهدين) او ممن كانوا مع الرئيس السابق علي ناصر محمد، بينما اغلب الذين التحقوا بتجمع الاصلاح هم من المستقلين، او من القوى السياسية المعارضة للحزب الاشتراكي في عهد حكمه الانفرادي لجنوب اليمن سابقا.

4 - حزب البعث العربي الاشتراكي «الجناح الموالي للعراق»:

وهو تنظيم سياسي قديم في اليمن، ابرز زعمائه هم الدكتور قاسم سلام الشرجبي - عضو القيادة القومية وامين سر القيادة القطرية في اليمن - والعميد مجاهد ابو شوارب - وهو احد الزعامات القبلية المعروفة في اليمن وشخصيته وطنية لها مواقف مشهورة وقد بدأ في الآونة الاخيرة ينازع الدكتور قاسم سلام على زعامة البعث في اليمن، خاصة بعد ان اعلن خروجه من اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، ومزاولة نشاطه السياسي علنا باسم البعث، وافتتاح سلسلة من المقرات الفرعية للحزب في عدد من المحافظات اليمنية خلال العام الماضي.

وحزب البعث اليمني، بالرغم من عمره المديد الراجع الى ما قبل قيام الثورة اليمنية في سبتمبر (ايلول) عام 1962 الا انه لا يمتلك نفس القاعدة الشعبية التي يتمتع بها اي من الاحزاب السابقة الذكر، ويعود ذلك - حسب المحللين والمعلقين - الى اعتماده تاريخيا على الاكتفاء باستقطاب الوجهات والشخصيات والرموز المعروفة الاجتماعية او القبلية والعسكرية، ولهذا يجد نفسه الآن في الساحة الشعبية اضعف من غيره من الاحزاب الاخرى، رغم تمتعه بمراكز نفوذ هامة في الوسط السياسي والرسمي.

والبعثيون هم ثاني قوة سياسية بعد الاخوان المسلمين، واسهموا في تاسيس المؤتمر الشعبي العام، وقيادته، على مدى السنوات الماضية قبل الوحدة، وما زالت في قيادة المؤتمر الشعبي بعض الرموز القيادية من ذوي الجذور البعثية. مثل يحيى المتوكل عضو اللجنة العامة، رئيس الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية، وعبد الحميد الحمدي، عضو اللجنة العامة ورئيس دائرة الشؤون الادارية.

مما يؤكد وجود نقاط التقاء مشتركة وتقاطعات ايجابية بين المؤمر الشعبي وحزب البعث، احتفظ بها الطرفان حتى بعد قيام الوحدة بشكل او باخر، وحرصت قيادة المؤتمر الشعبي العام على اشراك حليفيها التاريخيين (تجمع الاصلاح والبعث) في عدد من الحقائب الوزارية من نصيب المؤتمر، بعكس الحزب الاشتراكي الذي لم يشرك ايا من القوى المحسوبة عليه، واخذ نصيبه في التقاسم كاملا.

وتتركز شعبية البعث «جزئيا» في جيوب بعض مناطق المحافظات الشمالية (في تعز، وحجة وصنعاء وبعض المحافظات الاخرى)، ولهذا تتوقع الاوساط السياسية والحزبية اليمنية ان يحرص حزب البعث على التحالف مع المؤتمر الشعبي العام علانية في الانتخابات، بينما يمتلك

التحالف مع المؤتمر الشعبي العام علانية في الانتخابات، بينما يمتلك حزب تجمع الاصلاح قدرات شعبية تسمح له بخوض الانتخابات منفردا، وان شاء شكل بعد ذلك كتلة برلمانية مشتركة مع المؤتمر في مجلس النواب المقبل بعد اجراء الانتخابات.

٥ ـ التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري:

عدل الناصريون في اليمن على تغيير تسمية أداتهم التنظيمية مرارا، منذ انشاء اول تنظيم لهم في عام 1965، ويبررون ذلك بظروف السرية التي كانوا يعلمون فيها على مدى 25 سنة. وقبيل الوحدة وعند اقرار مبدا التعددية السياسية كانوا اول من اعلن عن وجودهم في بيان اصدره عبد الملك المخلافي من منفاد انذاك في عدن، بعدها التقت قيادات الناصريين اليمنيين في عدن لبحث اعادة تشكيل تنظيمهم المشتت، والبدء بممارسة نشطاتهم بصفة علنية، واتفق على تكوين تنظيم باسم «التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري»، وبعد الوحدة مباشرة اشهروا هذا الاسم فى صنعاء، واختير عبد الغني ثابت امينا عاما للتنظيم، ومن قياداته المعروفة الدكتور عبد القدوس المضواحي، وعبد الملك المخلافي الذي هو الآن عضو اللجنة العليا للانتخابات ورئيس اللجنة الاعلامية.

الا ان نشاة هذا التنظيم لم تمنع استمرار ظاهرة تشتت الناصريين في اليمن، حيث اعلن عن قيام حزب اخر عرف باسم «الحزب الناصري الديمقراطي» يتراسه عبده محمد الجندي، وحزب ثالث اطلق عليه «التنظيم التصحيح الشعبي الناصري» ويراسه العقيد مجاهد القهالي وبضعة مسميات ناصرية اخرى سرعان ما توارت، وظلت الاحزاب الثلاثة، فخاض الناصريون منافسة فيما بينهم ومع القوى الاخرى. على مدى السنوات الثلاث الماضية، تكشفت خلالها بعض الحقائق كما يرويها الوسط الساسي، ومنها ان الحزبين الناصريين الاخيرين كان وراء انشائهما ودعمهما «المؤتمر الشعبي» و«الحزب الاشتراكي» على التوالي.

وفي نهاية المطاف وخلال الاشهر الاخيرة من عام 1992 الماضي شهد الحزب الناصري الديمقراطي، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري تصدعات، حيث انقسم الاول على نفسه، بينما اعلن الامين العام للثاني عبد الفتاح البصير اعتزال العمل السياسي، وانقسمت صفوفه، وبرز التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري اكثرهم عافية، ومعبرا عن عموم الناصريين، وبقناعة القوى الرئيسية الاخرى في البلاد، بما فيها الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، تاكد للجميع ان الوحدوي الناصري قوة اساسية لها تاثيرها وقاعدتها الشعبية في عموم البلاد.

ويبدو «الوحدوي الناصري» حليفا رئيسيا للحزب الاشتراكي، بما يتحقق بينهما الآن من قواسم مشتركة عديدة، ويعتمد في الاساس على النشاط والاستقطاب العام، ويتمتع بوجود موحد في شطري اليمن منذ ما قبل الوحدة، وبفضل هذه الميزة له انتشارد في المحافظات الجنوبية خاصة عدن ولحج وابين وحضرموت، وفي المحافظات الشمالية ايضا بصفة عامة.



ويتمتع الحزب بثقل جماهيري وشعبي كبير في مدينة تعز، وفي اغلب مناطق محافظة تعز، وفي الحديدة، واب وصنعاء وحجة ومناطق اخرى، ويتقارب في مواقفه السياسية الى حد بعيد مع الحزب الاشتراكي، كما انه يعتبر احد ابرز احزاب «المؤتمر الوطني» الذي يحظى بدعم الحزب الاشتراكي اليمني.

ثانيا: المجموعة الثانية

تندرج في هذه المجموعة الاحزاب التي تتميز بقدرات تنظيمية وتاييد شعبي معقول، وتاتي في المرتبة التالية لمجموعة الاحزاب الرئيسية، وتتصف الاحزاب المتوسطة بانها ـ على الرغم من التاييد الجيد الذي تتمتع به ـ اما تكونت بعد تحقيق الوحدة مباشرة، ولم يتوفر لها الوقت الكافي لتعزيز وجودها جماهيريا، او انها كانت احزاب معارضة ليس لها وجود فعلي معلن في الشارع اليمني، بسبب التناقض بينها وبين النظام الحاكم في الشمال او في الجنوب قبل الوحدة.

وتبرز من بين احزاب المتوسطة 3 اساسية، يمكن تناولها على الوجه التالي:

ا ـ حزب الحق: تاسس الحزب بعد الوحدة، وهو حزب اسلامي يحمل خطابا دينيا يتسند على فكر المذهب الزيدي (الشيعي) ويتزعمه القاضي احمد محمد الشامي وهو من الاحزاب الممثلة في اللجنة العليا للانتخابات، وغالبا ما دخل في جدل فكري وسياسي مع حزب التجمع اليمني للاصلاح، بسبب علاقة التفاهم الجيدة بين حزب الحق والحزب الاشتراكي، بينما تنقسم علاقته مع المؤتمر الشعبي العام بالخلاف.

ويرفض الحزب فكرة التكفير للآخرين، ويؤمن ـ حسب خطابه المعلن ـ بالتعايش، وتتهمه بضع اوساط التجمع اليمني للاصلاح والمؤتمر الشعبي [illegible]

الشعبي، بانه حزب ملكي سلالي، مقتصر على اسرة الهاشمي في اليمن فقط، وانه حليف للحزب الاشتراكي.

ولكنه عضو فاعل في المؤتمر الوطني، وبنيته التنظيمية غير واضحة كما ان تجربته في العمل الحزبي والتنظيمي محدودة، الا انه يتميز بخطاب ديني وسياسي واضح، وله نفوذ في محافظة صعدة وصنعاء، ويركز على علماء الدين والقضاة، بفضل التقارب في التكوين المعرفي لقيادته مع القضاة وعلماء الدين. وله انتشار شعبي في المحافظات الشمالية وفي بعض المناطق الجنوبية.

ولم يعلن برنامجه الانتخابي بعد، بينما تشير مصادره الى انه ينسق مع احزاب المؤتمر الوطني، وربما ينسق ايضا مع الحزب الاشتراكي في بعض الدوائر الانتخابية.

2 - حزب رابطة ابناء اليمن «رأي» كان في بادئ الامر عند عودة قياداته من الخارج بعيد الوحدة، اكثر قربا وتنسيقا مع المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للاصلاح، حتى نشأت الخلافات في وجهات النظر خلال مرحلة الاعداد والتحضير لعقد المؤتمر الوطني العام للاحزاب والمنظمات فاتسعت هوة الخلاف مع المؤتمر وحلفائه، واستمر حزب «رأي» في المؤتمر الوطني الذي تزعمه عبد الرحمن الجفري رئيس حزب الرابطة - وتأججت الخلافات بعد ذلك الى حد تبني المؤتمر الشعبي العام لعملية انشقاق في الرابطة، نفاها عبد الرحمن العفيري مرارا.

ويدور همس بان هناك تقاربا في الرأي حول العديد من القضايا السياسية بين الرابطة والحزب الاشتراكي حاليا، خاصة قضية اخضاع الحكم وممارسات السلطة لنظام المؤسسات، والتوجه نحو التنمية وتحديث البلاد.

وقد اقر حزب الرابطة برنامجه الانتخابي اخيرا، واعد قائمة اسماء المرشحين الذين سيشارك بهم في الانتخابات، الا انه لم يعلن عنهم بعد، حيث يتمتع بشعبية جيدة في المحافظات الجنوبية والشرقية، وبعض المحافظات الشمالية، وله فروع في جميع المحافظات اليمنية، كما انه يتوقع ان ينسق بصفة اساسية مع احزاب المؤتمر الوطني.

3 - حزب التجمع الوحدوي اليمني:

ويتزعمه عمر الجاوي، وتأسس بعد الوحدة مباشرة وعقد مؤتمره العام في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي انتخب خلاله عمر الجاوي امينا عاما.

وهو من الاحزاب المتوسطة الحجم، وله قواعد شعبية بدرجة نسبية في عدد من المحافظات الجنوبية والشرقية، كما ان له نفوذاً في اوساط المثقفين، حتى انه يطلق عليه في بعض الاحيان اسم «حزب المثقفين» بينما تصفه بعض الاوساط السياسية بانه «رديف للحزب الاشتراكي».

ويتميز التجمع الوحدوي اليمني بخطاب معارض دائما، ويكشف عن ذلك بجلاء في برنامجه الانتخابي الذي نشر اخيرا في صنعاء، ويصدر صحيفة اسبوعية تحمل اسم «التجمع» تحت شعار «الديمقراطية والمساواة وحقوق الانسان».



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن : اعتقال مسلحين

تتمة الصفحة الاولى

الأعمال الارهابية التي يحاول بعض الجهات القيام بها للاساءة الى سمعة اليمن وعرقلة نموه وخلق حال من الذعر بين العاملين الأجانب، لن تصل الى هدفها خصوصاً ان هناك تفهماً كبيراً من شركات النفط الأجنبية لطبيعة الظروف التي تمر بها البلاد وحجم المؤامرات الداخلية والخارجية التي تواجهها»، مشيرة الى ان «الوزارة لم تتسلم من اي خبير اجنبي في اليمن طلباً لمغادرة البلاد نتيجة لهذه الأعمال التي ستواجهها السلطات الأمنية بكل شدة»



المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٢ / ١٩٩٣

من دون وساطة القبائل ووضع فدية

اليمن: اعتقال مسلحين خطفوا أجانب في شبوة

□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ كشفت مصادر امنية موثوق بها امس قدمت الى عدن من محافظة شبوة اليمنية أن «النيابة العامة في المحافظة تواصل التحقيقات مع عدد من المسلحين من مدينة بيحان احتجزوا الاسبوع الماضي ستة من الخبراء الأجانب العاملين في حقول النفط في قطاع وادي جنة في المحافظة».

واشارت هذه المصادر الى ان «الخبراء الستة هم من جنسيات اميركية وكندية وبريطانية واخرى من دول آسيوية، وقد أفرج عنهم بعد محاصرة قوات الأمن المنطقة والقبض على المسلحين الذين اعترفوا في التحقيقات بان جهات «أصولية» موجودة في المحافظة حرضتهم على القيام بالعملية بحجة «ان هؤلاء الخبراء كفار وهم ليسوا مسلمين».

واكدت المصادر الأمنية «ان عملية القبض على هؤلاء المسلحين من دون توسط رجال القبائل ودفع مبالغ في مقابل الافراج عن المحتجزين تعتبر الأولى من نوعها اذ شهدت المحافظة اعمالاً إرهابية مماثلة خلال الأشهر الماضية ادت الى وقوع اشتباكات بين رجال الأمن والمسلحين من رجال القبائل وانتهت بالوساطات ودفع مبالغ كبيرة للقبائل للافراج عن الخبراء الأجانب».

الى ذلك أكدت مصادر مسؤولة في وزارة النفط اليمنية «ان اجراءات أمنية اتفق عليها مع الجهات الأمنية المختصة تضمن سلامة العاملين في المواقع والمنشآت النفطية في محافظتي شبوة وحضرموت».

واوضحت لـ «الحياة» «ان هذه



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ / ٦ / ١٩٩٣

عبدالله الأصنج يتذكر ويتوقع (٣ ـ ٤)

اليمن سينهار وستتوزعه القبائل على طريقة الصومال واسوأ

القاهرة. أحمد الجارالله

اوردت في الحلقة السابقة تحليل السيد عبد الله الاصنج لاسباب التحالف بين نظام علي صالح ونظام صدام . وقد لخص الرجل اسباب هذا الحلف في ثلاثة عناصر تحدث في كل واحدة منها بالتفصيل عن الحيثيات التي ترافقت مع كل عنصر على حدة .

قال الاصنج ان السبب الاول للتحالف يعود الى اواسط السبعينات عندما احس نظام علي صالح انه يفتقر الى حليف سياسي قوي يوازي الحلف القائم انذاك بين عدن (نظام الشطر الجنوبي السابق) وموسكو عاصمة الاتحاد السوفياتي السابق.

اما السبب الثاني فعزاه الى التركيبة الشخصية لعلي صالح نفسه لاسيما في اطار وجه الشبه بينه وبين صدام . وضرب مثلا على ذلك بمشوار صعود كل من الاثنين الى قمة السلطة. حيث ان كليهما عبر فوق جثث رفاقه القدامى للوصول الى قصر الرئاسة واشار الى ان الطموحات السياسية لعلي صالح في ان يصبح زعيما اقليميا قادته للافتتان بصدام حسين الذي كان يتراءى لمن حوله في ذلك الوقت انه يشق طريقه نحو تحقيق زعامة على المستوى الاقليمي.

وثالث الاسباب التي اوردها عبدالله الاصنج فهي تتعلق بدور قبيلة حاشد التي ينتمي علي صالح الى احد افخاذها . فاشار الى ان حاشد عرفت منذ ثورة سبتمبر عام ١٩٦٢ بتقلب وتعدد ارتباطاتها السياسية وذكر انها ابان حرب اليمن كانت تعارض الوجود المصري وتعارض سياسة الرئيس الاسبق عبد الناصر ولذلك اقامت علاقات وثيقة مع السوريين ، وعندما بدا ان الهيمنة الايديولوجية والمالية للبعث آلت الى العراق تخلت قبيلة حاشد عن السوريين واتجهت الى بغداد.

انتقلت مع الاصنج بعد ذلك الى ما اتفقنا على تسميته بخارطة النظام اليمني من الداخل . فقلت له : ما هو شكل نظام علي صالح ومن اين يستمد قوته ؟

يقول الاصنج ان نظام صنعاء يقوم على تحالف يضم خمس فئات رئيسية هي الحرس الجمهوري ومؤسسة المخابرات (بشتى فروعها ومسمياتها)



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٤ / ١٩٩٣

وقبيلة حاشد وحزب البعث العراقي وجمعية الاصلاح ، واذا نظرنا الى هذه الفئات الخمس نجد ان لكل منها دوراً مرسوما في الحفاظ على النظام .
فالحرس الجمهوري يمثل السلاح المتقدم في المؤسسة العسكرية أو القوات المسلحة اليمنية . فهو يوفر الامن لمحيط الرئيس بما لديه من قدرة عسكرية متفوقة - بالمقارنة مع بقية صنوف الاسلحة- وبما يشكله من قوة ضاربة مستعدة للممارسة اقصى قدر من العنف ضد الشعب اليمني فيما اذا تحرك الشارع ومؤسسة المخابرات هي الجهة المعنية باحصاء انفاس الناس في أعمالهم وفي بيوتهم ، وربما لا تصدق ان اجهزة المخابرات اليمنية تعتبر واحدة من المؤسسات القلائل التي يصرف عليها النظام دون قيد ودون ميزانية مسقوفة . وقد سبق ان قلت لك ان جهازا واحدا فقط من بين الاجهزة الامنية العديدة يضم في صفوفه ٣٥ الف عنصر ، فلك ان تقدر كم هو يا ترى عدد العناصر المنضوية تحت لواء الاجهزة كلها ، وهي المخابرات العسكرية ومخابرات الرئاسة والمباحث السياسية وامن الدولة وأمن الثورة والامن الخاص؟

وحزب البعث العراقي هو رمز التحالف الاساسي للسلطة مع الخارج باعتباره ممثلا للعراق فضلا عن ان النظام لايتورع في استخدام البعثيين انفسهم كعيون اضافية لاجهزته الامنية.
وجمعية الاصلاح تمثل اللافتة الدينية للنظام ، وهو يهدف من ورائها الى اظهار الصبغة الاسلامية على نظامه من اجل امتصاص اي نقمة دينية قد تهب ضده اضافة الى انه يسعى من خلالها الى احتواء الحركات السياسية الاسلامية الاخرى التي بدأت تظهر كقوى وليدة في الشارع.
ويستطرد الاصنج الى القول
تاتي الان الى قبيلة حاشد..وقد تعمدت بالمناسبة ان اذكرها في اخر القائمة لكي اتحدث عنها بتوسع اكثر.
ثم يعتدل في جلسته ويواصل
ان قبيلة حاشد هي السند الشعبي للنظام او بالامكان وصفها بـ «الدرع الشعبي» للنظام ، وعلى هذا الاساس فهي اصبحت الان كالاخطبوط في الدولة حيث تمددت اذرعها الى كل المؤسسات والدوائر ، فكبار ضباط الجيش والاجهزة الامنية وكبار رجالات الدولة ينتمون الى قبيلة حاشد حتى صار الانتماء الى القبيلة هو جواز المرور الوحيد الذي يصعد بالناس الى المراكز العليا في الدولة، كما ان قبيلة حاشد في داخلها تضم تنظيمين مواليين لحزب البعث العراقي يتقاضى اعضاؤهما رواتبهم بالدولار من بغداد مباشرة.
وبهذه المواصفات تصبح قبيلة حاشد هي صاحبة الدور الفعال في توجيه دفة القيادة ، ذلك انها اصبحت تمثل السلطة في اعلى هرمها وتمثل في الوقت نفسه الجيش والاجهزة الامنية ، وبما انها امتلكت كل هذه الخيوط فقد اصبحت بالضرورة مهيمنة على التنظيم السياسي للنظام الاصنج حديثه قلت له لكن ماهو سر نفوذ قبيلة حاشد؟
قال هذا ما كنت انوي ان أعرج عليه لاحقا لكن طالما انك سالت فلا بأس ان اشير الى هذا الامر.
الحقيقة ان قبيلة حاشد مجمعة على قائد واحد هو عبدالله حسين الاحمر فالرجل هو وحدة الامر والناهي للقبيلة يحركها حيثما شاء وكيفما شاء لكن في مؤازرة ذلك نجد ان القبائل الأخرى ، وابرزها «بكيل» متعددة القيادات وتتقاسمها الولاءات بين قائد واخر وهذا هو ضعفها.
بالطبع هذا الامر يسعد قبيلة حاشد ويسعد اكثر النظام من منظور انه كلما ضعفت القبائل الاخرى كلما دانت ادوات السلطة للنظام .
الا انه في الفترة الاخيرة بالذات ظهرت معادلات جديدة يبدو انها لم تكن مدرجة



على حسابات النظام وعلى راس هده المعادلات ان القبائل الاخرى وجنسها القطري ادركت ان قبيلة حاشد تحولت الى كتيبة من كتائب النظام بل انها تحولت الى النظام نفسه وقد اقرر ذلك ان القبائل الاخرى وجدت نفسها خارج اطار الصورة وانه يراد منها ان تجلس على رصيف الشارع لتصبح متفرجة على وقائع الاحداث. هذا الشعور المشترك بين القبائل الاخرى دفعها الى ان تنفض عن ظل حاشد وتفك اي ارتباط قبلي معها. فكان ان بدأت هده القبائل في تشكيل مؤتمرات خاصة بها في مدن اليمن.. هده الظاهرة تحمل مضامين مزعجة للنظام بلا شك. لأن احساس القبائل الاخرى بالغبن والمظلومية سيقودها بطبيعة الحال الى تشكيل تحالف عريض فيما بينها في مواجهة تحالف قبيلة حاشد مع ادوات النظام.

● قلت لعبدالله الاصنج على ضوء هذا الوضع المأزوم والملغوم الذي رسمت لنا معادلته، كيف ترى مستقبل اليمن في ظل النظام الحالي؟

وقبل ان يجيبني رجوته ان اكمل السؤال الى اخره، فقلت له بتحديد اكثر هل ستنهار الوحدة؟ هل سيسقط النظام من تلقاء نفسه؟ هل ستنشب حرب اهلية؟

اجاب الرجل حتى اكون موضوعيا في الحديث عن هذه النقطة اريد في البداية ان اذكر لك جملة من الحقائق اولها أن المأزق الاقتصادي الذي يعيشه نظام علي صالح الأن لم يحدث في تاريخ اليمن السياسي بشقيه القديم والحديث، فأنت تعرف ان الدولة كانت تعتمد في توفير مداخيلها الصعبة على تحويلات المغتربين اليمنيين في دول الخليج وعددهم يربو على المليون وثمانمائة الف يمني.

هذا المصدر الهام لمداخيل البلاد انهار عقب احتلال الكويت ووقوف اليمن الى جانب صدام حسين وما اعقب ذلك من عودة ٧٥٪ من اليمنيين المغتربين الى البلاد، وللاسف الشديد فإن هؤلاء العائدين يعيشون اليوم في الخيام مثلهم مثل اي شعب مشرد وكثير منهم يعيش في المساجد.

كان هناك مصدر آخر لمداخيل العملة الصعبة وهو المتعلق بالمعونات والقروض والهبات التي كانت تتلقاها الدولة في السابق. وقد انقطعت هذه المعونات والقروض نتيجة لخروج النظام عن سياق التحالف الدولي. اضف الى ذلك ان وحدة الشطرين حملت عبء الانفاق على خزينة صنعاء بحسبانها العاصمة المركزية، وكان لابد للعاصمة ان توفر فرص العمل لاهالي الشطر الجنوبي السابق باعتبارهم مواطنين في دولة واحدة.

ولأن المعونات توقفت والقروض انقطعت وتحويلات المغتربين تلاشت فقد توقفت كل مشروعات التنمية في البلاد، وعلى هذا الاساس حصل هذا التضخم الكبير في مالية الدولة واشتعلت نيران الغلاء لتلتهم معاشات السواد الاعظم من اليمنيين البسطاء.

من ناحية اخرى، وعلى الرغم من اتفاقية الوحدة فمازال هناك شطران في اليمن ومازال هناك عملتان في اليمن بل مازال هناك دمج مؤسستين للحكم هم رجال الشطر الجنوبي ورجال الشطر الشمالي في كافة الدوائر الحكومية والبعثات الدبلوماسية.

ان الدولار الان في اليمن يعادل اكثر من ٤٨ ريالا بينما كان قبل ثماني سنوات عندما تركت البلاد يعادل اربعة ريالات وهذا ناتج عن انهيار قيمة الريال اليمني في ظل تناقص الاغطية التي توفر له الثبات والاستقرار. وامام هذا المأزق لجأ النظام الى اتباع اسلوب (البلطجة) فباع انتاج بتروله لاربع سنوات قادمة مع ان النفط اليمني في الاساس لم يصل بعد الى مستوى النفوط التجارية المنافسة وفي سياق أسلوب البلطجة ايضا أصبح رئيس الدولة يشتري يومه في الحكم!

● .. هنا قاطعت الاصنج وقلت له ما المقصود بشراء يومه في الحكم؟

قال أقصد به ممارسة النهب العلني، عن طريق فرض اتاوات باهظة على التجار مقابل تسهيل اعمالهم وتمرير معاملاتهم، هذه الاتاوات توزع في شكل هبات على الضباط وشيوخ القبائل، وفي الاونة الأخيرة تطور أسلوب فرض الاتاوات فصار الرئيس يقدم للتجار طلبات محددة مثل احضار سيارات مخصوصة واهدائها الى قصر الرئاسة.

المهم انه في سياق هذه الأزمة المستفحلة بدأ الشارع اليمني ينتفض بعض الشيء في المدن وحتى في العاصمة نفسها، ولا شك انكم تابعتم المظاهرات الاخيرة التي اجتاحت العاصمة صنعاء ومدينة تعز وهي التظاهرات التي ردت عليها السلطات بأقسى صنوف القمع والترهيب.

ومن الأمور الجديرة بالاشارة في هذه المناسبة ان علي صالح قام مؤخرا ابان كارثة السيول والفيضانات بجولة في الجنوب مع نائبه علي سالم البيض. وعند



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/٤/٦

وصوله الى عدن فوجيء بتظاهرة نسائية غاضبة رددت خلالها النسوة هتافات ضده جاء فيها يافاتل.. ياسارق. فما كان منه الا ان انزل رجاج السيارة واخرج اصبعه الى النساء في حركة مقززة لا تبدر من انسان عادي ناهيك عن ان يكون رئيس دولة.

والان... امام هذه الحقائق التي اوردتها فانني لا اتوقع انهيار الوحدة فحسب بل انني اتوقع انهيار اليمن كله.

واخشى بعد ظهور نتائج الانتخابات ان يحدث التصادم المرتقب بين الشريكين فتندلع حرب اهلية يتحول اليمن بموجبها الى شظايا تتوزع بين القبائل.

● قلت له يعني على طريقة الصومال؟

قال بل اسوأ لأن الهيكل الجغرافي والاجتماعي في اليمن يشكل مناخا ملائما لتقسيم البلاد الى دويلات قبلية تتناثر هنا وهناك.

ولا اتصور انني أبالغ اذا قلت بان الوجود الاميركي في الصومال ربما كانت له علاقة بظهور اوضاع مفاجئة في هذا الاقليم تربك الامن الدولي وعلي رأسها الاوضاع التي اشرت اليها بشان اليمن ذلك ان نموذج الصوملة في تقديري سينسحب على اليمن الامر الذي يبرر تكرار عملية اعادة الامل ولهذا اتصور ان الوجود الاميركي والدولي في الصومال يهدف ضمن مفاهيم اخرى الى تقريب المسافة لنقل القوة العسكرية الى اليمن.

ومع استمرار تشطير البلاد وتحويلها الى شظايا سيعاني اليمن بلاشك معاناة شديدة حتى يتم دوليا واقليميا ترتيب صيغة سياسية جديدة تلغي النظام القائم وتستبدل سلطة الزيدية بتوازن ما، مع الشوافع.

اخلص من ذلك يقول عبدالله الاصنج الى انني اتوقع ان تتكرر في دولة الوحدة احداث ١٣يناير عام١٩٨٦ في اليمن الجنوبي السابق لان الاحداث المذكورة كانت في جوهرها العميق تفجير لاحتقانات متراكمة بين جناحين في الحزب الاشتراكي اليمني ظلا يتصارعان في الخفاء ويتعانقان في العلن ولما كانت لحظة تماس الصاعق بالصاعق وقع الانفجار الداوي الذي لم يبق ولم يذر والذي على كيان الدولة فبعثره وشتته ولم، يكن غير احلام الوحدة، من ورقة اخيرة يمكن اللعب بها.

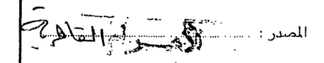
الان الوضع شبيه بالظروف التي عجلت باحداث ١٣ يناير في الشطر الجنوبي، هناك جناحان يتصارعان ويحشدان العدة والعتاد. وهناك كما ذكرت جيشان في الدولة وهناك خندقان يتمترس وراءهما رجال الشطرين السابقين انتظارا لساعة الصفر التي ينقض فيها كل واحد منهما على الاخر.

وحتى ابرئ نفسي امام التاريخ فانا اقول بانه لا مخرج امام الدولة اليمنية من الكارثة المرتقبة سوى بتصحيح الاوضاع كلها بدءا من النظام نفسه واتباع مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الناس وازالة اسباب التفرقة القبلية بين افراد الشعب.

فبغير هذه المبادئ الاساسية سيجد اليمن نفسه مضطراً لتحقيق الدعوة البريطانية القديمة التي كانت تنادي بخلق كيان يمني معاصر في الجنوب يمثل الدولة الحديثة على ان يظل الشمال حالة فالتة من حالات التناثر القبلي التي تتعايش وفق العقلية القبلية القديمة التي لم تكن منصهرة في معاملاتها الى قوانين واعراف ونظم خاصة بالكيانات السياسية.

(يتبع غدا : كيف يعيش علي صالح)





الأزمة الاقتصادية وفساد الحكم اهم قضايا حملة الانتخابات فى اليمن

على صالح يتعهد بالدفاع عن الملكية الخاصة واقتصاد السوق الحرة

صنعاء - ر - استعدت جميع الاحزاب والقوى السياسية فى اليمن، لخوض الانتخابات التسريعية التى ستجرى فى٢٧ ابريل الجارى، وذكرت وكالة انباء رويتر فى تقرير لها عن الحملة الانتخابية فى اليمن، ان جميع الاحزاب بما فيها الحزبان الحاكمان، يقدمون وعودا للناخبين، بالاصلاح الاقتصادى، وخفض الاسعار، ومعدل البطالة، اذا فازوا بمقاعد البرلمان.

ونسبت الوكالة، الى الرئيس اليمنى على عبدالله صالح قوله: ان المعاناة الاقتصادية ورفع مستوى معيشة الشعب اليمنى، وابعاد شبح الفقر، اهم اولوياته خلال المرحلة القادمة وتعهد الرئيس على صالح بالدفاع عن الملكية الخاصة والقطاع الخاص، وتطبيق قواعد اقتصاد السوق الحرة اما حزب التجمع اليمنى من اجل الاصلاح، الذى يمثل التيار الاسلامى فى اليمن، فيؤكد فى حملته الانتخابية على ان التطبيق الحازم لقواعد الشريعة الاسلامية هو الطريق الصحيح لاى اصلاح فى اليمن، ويتعهد الحزب باتباع سياسة مالية، واقتصادية، ونقدية، حكيمة اذا دخل مرشحوه البرلمان.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢ - ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عنوانه "أوضاع نصلحها وشريعة نُحكّمها وعلمانية نرفضها"

البرنامج الانتخابي لـ"التجمع" اليمني: تطبيق الشريعة وتداول السلطة سلمياً

٠٤٠١٣٩



□ صنعاء - «الحياة»:

تحت شعار «اوضاع نصلحها، وشريعة نُحكمها وعلمانية نرفضها» أعلن حزب «التجمع اليمني للاصلاح» برنامجه الانتخابي الذي يشتمل مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

وأعلن التجمع وهو اكبر الأحزاب اليمنية الاسلامية ويتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ مشايخ حاشد انه «الامتداد الاصيل لحركات الاصلاح اليمنية في العصر الحديث» وان «اصلاح أوضاعنا المتردية لن يتاتى الا من خلال جهد جماعي مخلص تحشد له طاقات الشعب بدءا بأعلى السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ووصولاً الى كل فئات الشعب وافراده. وان من إبجديات الاصلاح المنشود صدق الالتزام من الجميع بشرع الله وتطبيق أحكامه وتمكين الشعب من اختيار حكامه. والحكمة تقتضي استيعاب تعدد الرأي وإدارة التنافس السياسي وتنظيم عملية التداول السلمي للسلطة في ظل الثوابت المجمع عليها والعمل الدؤوب من اجل ترسيخ بنيان دولة المؤسسات، دولة العدل والنظام والمساواة».

واعتبر انتخابات نيابية سليمة ونزيهة «بارقة الأمل القريب التي نأمل ان تؤدي نتائجها بإذن الله الى انهاء مظاهر الصراع والتوتر والتغلب على معوقات البناء للدولة اليمنية الحديثة (...) وان تكون هذه الانتخابات بداية حقيقية لتجاوز سلبيات الفترة الانتقالية وما قبلها وان تتهيأ المناخات الملائمة لازالة ما بقي من الأوضاع التشطيرية ورواسبها وان يكون اليمنيون في مستوى التحدي الحضاري ويخرجون بسلام من أزمتهم الراهنة وان تتفتح لهم آفاق النمو والتطور والازدهار».

ودعا الحزب «ابناء الشعب اليمني والناخبين الأحرار الى اختيار التقاة المصلحين (مرشحو الاصلاح) مشيراً الى انه لا يزعم اصلاح الأمور «بين ليلة وضحاها ولا ننوي كسب أصواتكم بالمزايدات الفارغة والوعود الزائفة لكننا نعلن بصدق اننا بمشيئة الله وتوفيقه من خلال موقعنا في مجلس النواب أو خارجه ومن خلال قيادات التجمع وقواعده ومؤيديه (...) سنبذل قصارى جهدنا لاحقاق الحق وإقامة العدل والالتزام بعقيدة الشعب وشريعته الاسلامية والدفاع عن الوطن وعدم التفريط بسيادته واستقلاله ومقدراته. وسنعمل بكل ما نستطيع على تبني هموم الوطن والمواطنين والمحافظة على مصالح الشعب ومكتسباته وسنحرص مستعينين بالله على ان نظل دعاة وحدة ومحبة وأمن وبناء، وتقدم. وان نسعى لايجاد الاستقرار الاجتماعي وبناء مجتمع التالف والتراحم والتعاون».

واكد التجمع اليمني للاصلاح، وهو رابع حزب يمني يعلن برنامجه الانتخابي عشية غلق باب الترشيح لعضوية المجلس النيابي، ان على رغم القناعة باهمية وجوده في مجلس النواب المقبل إلا أن عمله من أجل تحقيق أهدافه «لن يكون مرهونا بمقدار وجودنا في مجلس النواب أو بموقف الآخرين مما نتبناه بل ان مواقفنا الواضحة والمعلنة من قضايا الوطن الكبرى كالمطالبة بتعديل الدستور او القوانين المصيرية فى ضوء الشرع أو قضايا اصلاح أوضاع المحافظات التي ما زالت تعاني من الاستبداد الحزبي والاهمال المتعمد أو قضيه اغلاق مصنع الخمر أو اعادة الحقوق الى أصحابها أو قضايا الفساد المالي والاداري والعبث بالمال العام تنطلق اساساً من ثوابت عقيدتنا وشرعنا الاسلامي الحنيف ونحن على يقين ان ما نطالب به وندعو اليه يعبر عن ضمير شعبنا المسلم وقناعتنا الراسخة. ان تحقيق هذه المطالب سيسهم الى حد كبير في رفع المعاناة عن هذا الشعب والتخفيف من مظاهر بؤسه واسباب شقائه ومعاناته المعيشية في جوانبها الاقتصادية والأمنية والتربوية والخدمية والادارية».

وفي الفصل الأول من البرنامج الانتخابي الذي حمل عنوان «الثوابت والأولويات» يرى التجمع اليمني للاصلاح «بما أن الاسلام عقيدة ينبثق عنها تصور كامل للانسان والكون والحياة ففي ظله تاتي الثوابت الوطنية الجامعة الاخرى وفي مقدمها:

١- الوحدة الوطنية التي هي شرط اساس لتجاوز كل سلبيات التخلف التي ترزح تحتها بلادنا وسياج مانع من كل مؤامرات الاعداء وضرورة حياتية لحشد كل الطاقات في اتجاه بناء يمن الإيمان والحكمة كما انها حصن من كل انواع نوازع التفرقة العنصرية والطائفية والمناطقية.

٢- النظام الجمهوري الذي جاء لاخراج الشعب اليمني من اسار التخلف والجمود والعزلة والتبعية والتقليد وللقضاء على الاستبداد والتسلط واعطاء المواطن حقه في اختيار حكامه دون اكراه أو وصاية.

٣- الانتماء للأمة العربية والاسلامية الذي يمثل أساس الهوية الحضارية للشعب اليمني ويفرض عليه واجبات ينبغي القيام بها حتى تستعيد الأمة حقوقها وتزول الحدود المصطنعة بينها وتتحقق لها وحدتها لتصبح خير أمة أخرجت للناس.

٤- الحرية كمبدأ إسلامي يشكل ضمانة من أهم الضمانات لاصلاح الاخطاء ويحفظ لابناء الشعب حقوقهم ويمنع أصحاب النفوس الضعيفة من الاستبداد والتسلط.

٥- التداول السلمي للسلطة، وهو الطريق الأسلم والأمثل لحل إشكالية السلطة والوصول اليها وضمان استقرار الوطن وأمنه والحفاظ على استقلاله وحماية وحدته. وان حق الامة في اختيار حكامها من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها شرعية الحكم في النظام الاسلامي.

وفي الفصل الثالث من البرنامج المخصص للسياسات الخارجية أكد التجمع اليمني للاصلاح انه سيتبنى على الصعيد العربي والاسلامي سياسة من شانها «المحافظة على سيادة اليمن شعبها وأرضها وشخصيتها، وتنشيط واجبها لتصبح عضواً فاعلا في المجتمع العربي والاسلامي والدولي، وتوثيق العلاقات مع سائر الدول العربية والاسلامية، والعمل على تنقية الأجواء بين الأشقاء واعتبار قضية فلسطين هي قضية العرب والمسلمين جميعاً، ودعم جهاد الشعب الفلسطيني ضد المحتلين اليهود، والعمل على محاربة كل الدعوات التي تسعى لتمزيق الامة العربية والاسلامية على أساس شعوبي أو قومي والوقوف ضد الطائفية والاقليمية والعصبية، والاسهام في حل أي خلاف بين المسلمين بالطرق السلمية».

أما على الصعيد الدولي فدعا البرنامج الى «احترام حق الشعوب في اختيار نمط حياتها واسلوب حكمها ونظام اقتصادها بمحض إرادتها، وعدم التدخل في شؤون الآخرين والدعوة الى السلام والتعايش بين الامم في ضوء المصالح المشتركة وحسن اختيار العاملين في السلك الديبلوماسي.



المصدر : الشرق الاوسط
الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٣

ألفان يخوضون معركة الانتخابات اليمنية

قبول ترشيح نائب هارب رغم معارضة المؤتمر والإصلاح

صنعاء: «الشرق الأوسط»
عدن: من لطفي شطارة

قررت اللجنة العليا للانتخابات اليمنية في ساعة متاخرة من مساء اول من امس قبول طلب ترشيح النائب سلطان احمد عبد الرب السامعي، الهارب حاليا من اجهزة الأمن، في الدائرة رقم 40 بمحافظة تعز. وتضمن اجتماع اللجنة، الذي استمر من العاشرة صباحا حتى التاسعة مساء، مناقشات حادة بين فريقين، احدهما كان يؤيد الترشيح، والثاني تحفظ عليه.

وأوضحت مصادر في لجنة الانتخابات لـ«الشرق الأوسط» ان هيئة الدفاع عن السامعي قدمت وثائق طلب الترشيح امس، بعد ان ارسل هو قبل اسبوع رسالة تتضمن طلب ترشيحه طبقا للقانون، الى رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات. وأكد احد اعضاء الحزب الاشتراكي في اللجنة وعضو آخر مستقل ان الوثيقة تحمل خط وتوقيع سلطان السامعي شخصيا.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان ممثلي المؤتمر الشعبي العام

التتمة ... ص 4



قبول ترشيح

والتجمع اليمني للاصلاح في لجنة الانتخابات اعترضوا على قبول طلب ترشيح السامعي، بينما أيده ممثلو الحزب الاشتراكي، ومن تم تقرر التصويت على قبول الطلب فحظي بالاغلبية. ولكن ممثلي المؤتمر والاصلاح أعربوا عن عزمهم الطعن في الترشيح على اساس ان القانون يحظر ترشيح المتهمين، خاصة ان رئيس نيابة تعز اصدر امرا بالقبض على سلطان السامعي

وجدير بالذكر ان السامعي متهم بقتل رجلين من افراد الشرطة العسكرية في محافظة تعز قبل شهرين، مما دفعه الى الهرب والاختفاء خشية على حياته، وقال في خطابه الى اللجنة انه «تعذر» عليه التقدم بطلبه شخصيا الى مقر المركز الانتخابي في دائرته، بسبب كثافة وجود قوات الأمن في المنطقة.

وقالت لجنة الانتخابات في حيثيات قبول طلب الترشيح ان «التهمة الموجهة للنائب السامعي - عضو مجلس النواب اليمني الحالي - ذات طبيعة سياسية، ولم يبت فيها قضائيا بعد، وأمر النيابة بالقبض عليه يخالف مبدأ الحصانة البرلمانية، التي ما زال السامعي متمتعا بها».

ومع انتهاء فترة تلقي طلبات الترشيح (10 أيام) مساء امس، توقعت مصادر لجنة الانتخابات ان يصل عدد المرشحين الى نحو الفي شخص، معظمهم من المستقلين في كافة الدوائر الانتخابية (301 دائرة) ومن المقرر ان تبدأ اللجنة العليا - اعتبارا من اليوم - البت في طلبات الترشيح، تمهيدا لاعلان قوائم المرشحين النهائية خلال اسبوع.



احتجاج حول استخدام الحزبين الحاكمين في اليمن

وسائل الاعلام الرسمية للدعاية الإنتخابية

صنعاء ـ الشرق ـ محمد العريقي:

انتهت المرحلة المخصصة لطالبي الترشيح لانتخابات مجلس النواب اليمني القادم التي ستجرى يوم ٢٧ ابريل الحالي. وتشير المعلومات الأولية الى ان معظم المتقدمين للترشيح لعضوية مجلس النواب القادم والذي يزيد عددهم حتى الآن على الف مرشح قد تقدموا بطلبات الترشح كمستقلين، ولم تعلن الاحزاب عن اسماء مرشحيها بصورة علنية حتى الآن. غير ان المراقبين يؤكدون ان معظم طالبى الترشيح الذين تم تسجيلهم في دوائرهم الانتخابية ليسوا مستقلين كما يفهم وانما معظمهم من احزاب وسجلوا كمستقلين وقد لجأت بعض الاحزاب الى هذه الحيلة للتخفي عن مرشحيها الذين يحتمل عدم انتخابهم اذا نزلوا كمرشحي احزاب لعدم قناعة الناخب بتلك الاحزاب.

من جهة اخرى بدأت العديد من الاحزاب بطرح برامجها الانتخابية كجزء من الدعاية الانتخابية، وكان المؤتمر الشعبي العام سباقا في هذا المجال، حيث طرح برنامجه الانتخابي في آخر يوم يسمح فيه باستخدام الوسائل الاعلامية الرسمية لنشر اخبار الحزبين الحاكمين «المؤتمر والاشتراكي». بينما لم يتمكن الحزب الاشتراكى الا من نشر واذاعة كلمة امينه العام علي سالم البيض اثناء افتتاح اعمال اللجنة المركزية للحزب. ونشر برنامجه الانتخابي في صحيفة الحزب «صحيفة الشورى» وعلى نفس الصعيد قدم عبد الله سلام الحكيمي عضو اللجنة العليا للانتخابات نائب رئيس اللجنة الاعلامية استقالته من عضوية اللجنة الاعلامية، احتجاجا على نشر المؤتمر لبرنامجه الانتخابى وكذا كلمة علي سالم البيض نائب الرئيس امين عام الحزب الاشتراكي في الوسائل الاعلامية الرسمية، واعتبر ذلك تحايلا من الحزبين اللذين بدآ بالدعاية الانتخابية قبل الفترة المحددة في دليل الدعاية الانتخابية كما انهما بهذا التصرف قد اضرا بمبدأ العدالة في استخدام الوسائل الاعلامية الرسمية في الدعاية الانتخابية لكافة الاحزاب وكذا المستقلين.

من جهة اخرى ذكر مصدر مسئول بحزب رابطة ابناء اليمن «رأي» ان حزب الرابطة يعتزم تقديم برنامجه الانتخابي الى وزارة الاعلام لطلب نشره واذاعته عبر مختلف وسائل الاعلام الرسمية اسوة بالحزبين الحاكمين.



أمين عام رابطة أبناء اليمن لـ «الشرق الأوسط»

المستقلون مدفوعون من أحزاب السلطة والناخبون تهمهم التنمية والعلاقات العربية

صنعاء: حمود منصر

قال محسن محمد أبو بكر بن فريد ـ الأمين العام لحزب رابطة ابناء اليمن «رأي» ـ ان الحزب قرر المشاركة في الانتخابات العامة المقبلة بنحو 100 مرشح في مختلف المحافظات. وأضاف «سيخوض مرشحونا المعركة في 14 دائرة في محافظة حجة، و5 دوائر في محافظة عدن، و13 دائرة في محافظة حضرموت، وفي 9 دوائر في محافظة إب، وستتضمن قائمة مرشحي الحزب 3 سيدات في صنعاء وعدن».

جاء ذلك في مقابلة صحافية اجرتها معها «الشرق الأوسط» قبيل مغادرته صنعاء الى منطقة الصعيد في محافظة شبوة، حيث يتهيأ لخوض معركة الانتخابات في دائرته هناك. واوضح ان لـ«الرابطة» فرع رئيسي في كل من المحافظات الـ 18، و56 مقراً في انحاء اليمن، وذكر ان الامكانيات المحدودة هي التي «حالت دون التقدم بمرشحين في جميع الدوائر».وتطرق بن فريد الى موضوع تنسيق الرابطة مع احزاب اخرى، فقال ان ذلك «محدود، يقتصر على احزاب وشخصيات المؤتمر الوطني في بعض الدوائر». وأكد انه لا يتوقع «عقد تحالفات انتخابية خلال الايام القليلة المقبلة، لان الاحزاب ستدخل بصورة مستقلة منفردة».

واوضح ان «احزاب السلطة» هي المنافس المباشر للمرشحين في معظم الدوائر.ولخص اهتمامات الناخب اليمني في اتجاهين رئيسيين؛ الأول: داخلي، «يتركز حول الرغبة في تحقيق الأمن والاستقرار والعدل، وبدء عملية تنمية حقيقية تكفل استغلال طاقات البلاد، وتشغيل مئات الآلاف من العاطلين، واستقرار الاسعار بينما تفتقر البلاد الى بنية اساسية فعالة مثل المستشفيات والمدارس، وشبكات الطرق والاتصالات والكهرباء والمجاري والمياه».

أما الاتجاه الثاني: الخارجي، «فيكمن في الرغبة الصادقة لإصلاح علاقات اليمن مع الدول الشقيقة المجاورة في الجزيرة العربية، التي فسدت إثر كارثة حرب الخليج والغزو العراقي للكويت». وأضاف «لقد دفعت بلادنا ـ والمواطن العادي البسيط ـ الثمن غالياً، اما كبار مسؤولي وموظفي السلطة فربما لم يتأثروا او يلمسوا عن قرب حجم الكارثة». في الوقت الذي يتطلع فيه ابناء اليمن الى تدفق الاستثمارات الخارجية على بلادهم.

ونظر بن فريد بشك وتحفظ الى المشاركة الكبيرة للمستقلين في الترشيح، وقال ان معظمهم «مدفوعون من قبل احزاب السلطة من اجل تشتيت الاصوات والتخريب على الشخصيات العامة المعارضة». وأوضح ان ارتفاع نسبة المستقلين يرجع الى «حقيقة ان العمل الحزبي في اليمن ما زال جديداً، وتردد الناس على الانخراط فيه». وذكر سبباً آخر ثالثاً هو «الصورة السيئة التي قدمتها بعض الاحزاب الصغيرة، التي هي من صنع احزاب السلطة». وأشار الى حزب تشكل اخيراً باسم «حزب حمران العيون». فقال ان ذلك من «مظاهر سخرية السلطة من احزاب المعارضة».

وتوقع القيادي اليمني ان تتغير المعادلة السياسية الحالية بعد الانتخابات، وتنتهي مرحلة «القسمة على اثنين»، لان «استمرارها سيكون كارثة». وقال ان التغيير لن يكون جذرياً ـ كما نطمح ـ وانما نسبي».



المصدر : .... الشرق الأوسط ....
اللندنية
التاريخ : .... ١٩٩٣ ....
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس مجلس النواب اليمني لم يترشح للانتخابات

تبادل مواقع محتمل بين العطاس ونعمان

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

لم يرشح الدكتور ياسين سعيد نعمان، رئيس مجلس النواب اليمني الحالي وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، نفسه في الانتخابات العامة المقبلة، المقرر اجراؤها يوم 27 ابريل (نيسان) الحالي، كما كان متوقعا. وقالت مصادر مقربة من الدكتور نعمان ان ذلك يرجع «لأسباب شخصية»، ولكن بعض المراقبين يتكهنون بأن عدم ترشيح الدكتور نعمان ربما يكون مقدمة لتوليه رئاسة الحكومة اليمنية الجديدة بعد الانتخابات، بينما يتولى المهندس حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الوزراء الحالي - رئاسة مجلس النواب الجديد.

وجدير بالذكر ان الدكتور نعمان والمهندس العطاس تبادلا المناصب من قبل في جنوب اليمن في اعقاب احداث 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986 عندما انتقل العطاس من رئاسة الحكومة الى رئاسة مجلس الشعب الأعلى، بدلا من نعمان الذي اصبح رئيسا للوزراء حينئذ.

وكان الدكتور ياسين نعمان اكد في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» ان «الانتخابات ستسير سيرا طبيعيا، لأن كل اليمنيين مصممون على انجاح هذه التجربة. واوضح ان قيمة وأهمية هذه الانتخابات ترجعان الى انها «اول انتخابات في اليمن بعد الوحدة وفقا لقانون الانتخابات، الذي اعطى للمرأة نفس حقوق الرجل، وتشارك فيها جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية».

وانتقد الدكتور نعمان بعض الاحزاب لأنها تنظر الى المرأة «نظرة ناخبة فقط، وانها «تحتاج الى المرأة كصوت وترفضها نائبة في البرلمان، وهي نظرة تضعف مضمون الديمقراطية في اليمن».

وأكد ان الدور الذي لعبه البرلمان الحالي في ترسيخ قواعد الحياة النيابية واشاعة العلنية في العمل البرلماني، مما كان له دور طيب في التمهيد للانتخابات المقبلة، لأنه أدى دورا متوازنا في الحياة السياسية بحكم حساسية المرحلة الانتقالية. وأوضح ان مجلس النواب الجديد مطالب بان يواصل هذه المهمة، بهدف ترسيخ قواعد الديمقراطية وحمايتها، وعدم السماح بالاعتداء عليها.

وقال ان البرلمان المقبل يتحمل مسؤولية انتخاب رئيس الدولة، وليس منح الثقة للحكومة فقط. ومن هذه الزاوية تكون اهميته في اعادة تنظيم الحياة السياسية، بدءا من مجلس الرئاسة، وانتهاء بالمؤسسات الدستورية الاخرى.

وذكر ان اهتمام القوى السياسية بنجاح الانتخابات مقرون بقبول نتائجها، حتى يصبح الانتقال السلمي للسلطة وتداولها هو القاعدة التي يتأسس عليها نظام الحكم في اليمن.

وقد اكد مسؤولون آخرون اهمية الانتخابات ايضا، فقال سالم صالح محمد - عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني - ان حزبه «حريص على الخروج باليمن من نفق الشمولية والتصدي الحازم لمحاولات العودة اليها». وأوضح ان الحزب الاشتراكي يرى في اول انتخابات تشهدها اليمن على اساس قاعدة التعددية على انها «تسارع ايقاع التحولات الديمقراطية في المجتمع اليمني».وكذلك كتب عبد العزيز عبد الغني - عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام - في افتتاحية نشرتها صحيفة «الميثاق» ان «المؤتمر الشعبي هو - وحده - الذي شاركت فئات وقطاعات الشعب في انتخاب اعضائه ، وتشكيل مؤسساته المختلفة». وسرد «مآثر» المؤتمر.

٤٥٠٠٣٠



عدد المرشحين في كل اليمن قد يصل الى ٥ آلاف

سالم صالح: لا طبخ سلفاً لنتائج الانتخابات النيابية

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ نفى السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي، احد الحزبين الحاكمين في اليمن «وجود طبخة مسبقة لنتائج الانتخابات النيابية وصلت الى حد توزيع مقاعد مجلس النواب، منذ الآن». وقال في تصريح وزّعه المركز الاعلامي للحزب الاشتراكي: «لسنا في صدد الرد على مثل هذه الافعال التي تدخل في دائرة التنجيم السياسي والتهريج السياسي. ولسنا ايضاً في صدد التعليق على تورط الكثير من المنجمين والمهرجين السياسيين في تجارب انتخابية سابقة حدثت في العالم العربي، من خلال الاعلان المسبق لنتائج مناقضة لتلك الاعلانات المسرحية مما اصاب اصحابها بالخيبة».

ودعا سالم صالح، وهو ايضاً عضو في مجلس الرئاسة، «جماهير الشعب وكل الاحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات الوطنية الى الحذر واليقظة ازاء اي محاولات مشبوهة لتعطيل الانتخابات او افتعال المصاعب في طريقها من خلال المراهنة على استغلال مصاعب التخلف الموروثة عن عهود الامامة والاستعمار والسلاطين». وعبّر عن «الثقة بوعي شعبنا وقدرته على التمييز بين الذين يسعون بصدق واخلاص الى انجاح هذه التجربة الديموقراطية، والذين يراهنون على احباطها بكل السبل».

واكد «ان اليمن وهي تلج طريق الديموقراطية التعددية لا تسعى الى تصدير تجربتها الى الآخرين»، مشيراً الى «ان خيار الديموقراطية في اليمن ينسجم مع ما يكتنزه تاريخ الشعب اليمني من تقاليد ديموقراطية وقيم حضارية راسخة في وعيه ووجدانه»، ومشدداً على «احترام اليمن حرية الشعوب في اختيار انظمتها وطرق تطورها».

من جهة اخرى، ناقش مجلس الوزراء اليمني في اجتماعه ظهر امس تقريراً قدمه العقيد غالب مطهر القمش وزير الداخلية والامن يتعلق بالقضايا الامنية. وشكر المجلس للاجهزة الامنية الاجراءات التي اتخذتها في الفترة الاخيرة، واثمرت القبض على عدد من مرتكبي الجرائم. والحّ على وزارة الداخلية والاجهزة الامنية ان تتخذ «كل الاجراءات الصارمة والضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه الاخلال بالامن والاستقرار».

وكذلك، اكد المجلس قراراته السابقة في خصوص المسألة الامنية، ودعا «الاجهزة القضائية والرقابة الى التعاون التام مع الاجهزة المختلفة لتحقيق الامن والاستقرار وتوفير المناخ المناسب للسير بالعملية الانتخابية في ظل اجواء امنية مستقرة، والعمل على استعجال محاكمة المتهمين الذين قبض عليهم

التتمة في الصفحة (٤)

٠٤٦ / ٤ /٠

سالم صالح: لاطبخ سلفاً

تتمة الصفحة الاولى

وانزال العقوبات الرادعة بهم وفقاً للشريعة والدستور والقانون وتشكيل المحاكم المستعجلة لمحاكمة كل من قبض عليه».

وانتهت مساء امس مهلة تقديم طلبات الترشيح في كل اليمن، واغلقت مراكز التسجيل في كل الدوائر.

وتوقعت التقارير المتوافرة ان يتجاوز عدد المرشحين رقم الـ ٥٠٠٠ مرشح لـ ٣٠٠ مقعد. وكشف مصدر مطلع في اللجنة العليا للانتخابات لصحيفة «رأي» ان نسبة طالبي الترشيح من المستقلين اكثر من نسبة طالبي الترشيح باسم الاحزاب والتنظيمات السياسية، قبل اغلاق مراكز التسجيل بيوم واحد فقط. واضافت ان عدد طالبي الترشيح من الحزبيين يوم امس الثلثاء قد ازداد عن الايام الاولى وذلك بسبب خلافات برزت بين الاعضاء الذين كانوا تهيأوا للترشيح.

واضافت ان معدل عدد المرشحين المتنافسين في الدائرة الواحدة قد يتجاوز الـ ١٥ مرشحاً، وبعض الدوائر يصل الى ٢٥ مرشحاً.

وفي عدن بلغ عدد المرشحين في المحافظة ٣٢٨ مرشحاً بينهم ١٨ امرأة يتنافسون على ١١ مقعداً في مجلس النواب الجديد.

اعلن ذلك الدكتور ياسين شاهر سلام عضو اللجنة المشرفة على الانتخابات في المحافظة، موضحاً ان «عدد المستقلين بلغ ٢٥٠ مرشحاً بينهم ١٢ امرأة فيما بلغ عدد مرشحي الاحزاب ٧٣ بينهم ٦ نساء».

واشار الى أن الحزبين الحاكمين، المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، قدما ١٦ مرشحاً في المحافظة (٨ من كل حزب) فيما قدم ١١ حزباً ٥٧ مرشحاً. واحتل التجمع اليمني للاصلاح، احد ابرز احزاب المعارضة، رأس القائمة بالنسبة الى عدد المرشحين اذ قدم ١١ مرشحاً.

واشارت اوساط سياسية في عدن الى «ان انسحاب بعض المرشحين سيتم حسب خطة متفق عليها مع بعض الاحزاب المتحالفة مع الحزبين الحاكمين بغية ضمان حصولهما على اصوات الناخبين خصوصاً في الدوائر التي لا توجد شعبية لهما فيها».

واكدت «ان هذه العملية مشروعة اذا تمت بطرق سليمة ونزيهة من دون استخدام العنف او التهديد للمرشحين».

وقالت صحيفة «عدن» الاشتراكية امس «ان مرشح الحزب الاشتراكي اليمني في الدائرة الرقم ١٠٧، اي مديرية ذي السفال (محافظة إب الشمالية) السيد حمود قائد عبدالكامل تعرض اول من امس لوابل من نيران الاسلحة الخفيفة والمتوسطة، بينما كان عائداً من موقع تسجيل اسمه مرشحاً للحزب في تلك الدائرة». واضافت ان المجموعة المسلحة التي هاجمت المرشح خطفته.



الانتخابات اليمنية تدخل مرحلتها الثانية

صنعاء ترحب بالرقابة الدولية وتعرقل الرقابة المحلية!

□ صنعاء ـ
محمد على الديلمى:

تشهد الساحة اليمنية استعدادات مكثفة هذه الايام من أجل انهاء المرحلة الثانية من مراحل الانتخابات فى اليمن ـ وهى مرحلة تسجيل الراغبين فى ترشيح أنفسهم، والتى حددت بعشرة أيام حسب قانون الانتخابات. واعتبرت الأوساط السياسية والدبلوماسية فى صنعاء أن قيام الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤتمر الشعبى العام ـ بالتوقيع على وثيقة العمل السياسى بمثابة اعلان مبدئى من قبل الحزبين الحاكمين فى اليمن على تهدئة النزاع الذى حدث مؤخرا بينهما نتيجة اختلاف وجهات النظر فى عملية الدمج بين الحزبين التى لاقت اعتراضا شديدا من قبل اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى معتبرا الدمج بمثابة مسخ لهوية حزب عمل فى الساحة اليمنية لمدة ٢٧ عاما.. واقفل باب الدمج الى مرحلة غير محددة.

وقد تضمنت وثيقة العمل السياسى، فيما تضمنته التأكيد على تداول السلطة سلميا وحياد القوات المسلحة وقوات الأمن اليمنية، وهذا أمر سيظل مرهونا بما سيحدث خلال الأيام القليلة القادمة، وفيما اذا التزم الحزبان الحاكمان بما وقعا عليه أم ان الأمر سيغدو مجرد وثيقة وحبر على ورق تفجرها الحسابات المؤجلة الى ما بعد الانتخابات النيابية القادمة اذ أصبح واضحا ان معظم الأحزاب ذات الثقل فى الساحة اليمنية هى التى ستخوض الانتخابات وفى مقدمتها حزبا السلطة «المؤتمر» و «الاشتراكى» و«التجمع اليمنى للاصلاح» و«حزب الحق واتحاد القوى الشعبية والبعث والشتات (الناصرى)» وعدد آخر من الأحزاب التى ستدخل المنافسة من باب اثبات الوجود ليس الا.. وقد حددت تلك الأحزاب أسماء مرشحيها والدوائر التى ستخوض الانتخابات فيها، ويرجح ان هناك نية من قبل تلك الأحزاب للتنسيق فيما بينها فى بعض الدوائر حتى لا تتشتت الأصوات بين مرشح هذا الحزب أو ذاك.

وعلمت «العالم اليوم» من



مصادر مطلعة ان المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى سيسعيان للحصول على أغلب مقاعد مجلس النواب القادم ليتم تشكيل الحكومة بشيء من سياسة التعايش التى استند عليها الحزبان من قبل فى تقاسم السلطة باليمن.. اما فى حالة تحقيق أغلبية فى المقاعد يفترض ان تصل الى ١٥٦ مقعدا فهذا يعنى ان الحزب الذى سيحصل على كل تلك المقاعد بإمكانه تشكيل حكومة بمفرده أو ان يشرك فيها من يريد.

واذا تمكنت اليمن من اجتياز مرحلة الانتخابات بسلام وبدون خسائر تذكر فى ظل التنافس المحموم بين حزبى السلطة. فسيكون للأحزاب السياسية ولأول مرة في تاريخ اليمن ثقل واضح فى مجلس النواب القادم إذ سيكون من أولى مهامه انتخاب مجلس الرئاسة (أعلى سلطة فى النظام). وأكدت مصادر مطلعة ان كلا من الحزبين الحاكمين قد توصل الى تشكيل لجنة للحوار بينهما بخصوص التنسيق فى بعض الدوائر الانتخابية فى محافظات الجمهورية اليمنية، وان اللجنة شكلت برئاسة على سالم البيض عن الحزب الاشتراكى اليمنى الامين العام للحزب، وعبدالعزيز عبدالغنى الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبى العام عن «الشعبى».

وأفادت مصادر عليمة لـ «العالم اليوم» فى لجنة الانتخابات اليمنية، التي تضم فى عضويتها ١٧ عضوا يمثلون ١١ حزبا منهم عضوان يمثلان المستقلين، ان مرحلة استقبال المرشحين لعضوية مجلس النواب والتى ستنتهى اليوم تسير بشكل مرض وليست هناك مشاكل تذكر فى أى من الدوائر الانتخابية التى يصل عددها الى ٣٠١ دائرة.. وأضافت المصادر انه بمجرد اغلاق باب الترشيح سوف تدرس لجنة الانتخابات ملفات المرشحين وتبت فيها خلال عشرة أيام أخرى لسير أعمال الانتخابات، فاليمن عبر وسائلها الاعلامية الرسمية ترحب بالرقابة الدولية ولكنها لا تعطى صلاحيات للرقابة المحلية.

وعلى أثر ذلك التجاهل لدور الرقابة المحلية شكلت اللجنة الوطنية لانتخابات حرة (والتى لم تحصل حتى الآن على الشرعية للرقابة على الانتخابات) والتى قامت بدور ملحوظ فى تسليط الاضواء على مجريات العملية الانتخابية ومطالبتها للسفارات المعتمدة فى اليمن بالضغط على الحكومة اليمنية التى تراجعت «حسب بيان اللجنة» عن قبول الرقابة المحلية للانتخابات وأوضحت اللجنة فى بيان حصلت «العالم اليوم» على نسخة منه انها ستلجأ الى المرشحين لتفويضها بالرقابة على نزاهة وحرية الانتخابات.

وأضافت انها بعثت بعدد من الرسائل الى الأحزاب السياسية دعتها الى التعاون معها لانجاح الرقابة على الانتخابات.

وكانت اللجنة الوطنية قد باشرت عملها المرحلى بالاتصال بالمؤسسات والمنظمات العالمية غير الحكومية المعنية بقضية الانتخابات والانتقال الى الديمقراطية وان أول من بادر للاسهام فى التنسيق مع اللجنة المعهد الديمقراطى الأمريكى للشئون الدولية برئاسة توماس مدير المعهد الذى أبدى مخاوفه من عدم قبول لجنة الانتخابات اليمنية السماح للمراقبين الدوليين بمراقبة سير الانتخابات، الا انه وجد ترحيبا غير عادى عندما أعلن القاضى عبدالكريم العرشى رئيس اللجنة العليا للانتخابات وعضو مجلس الرئاسة اليمنى ترحيبه بمشاركة أى مراقب أجنبى لسير الانتخابات. ومع هذا ظل السؤال الذى يطرحه السيد توماس مع من التقى بهم من اعضاء لجنة الانتخابات، لماذا تقف اللجنة العليا للانتخابات اليمنية حجر عثرة أمام مهام اللجنة الوطنية لانتخابات حرة؟ ومع هذا كله فقد التزم المعهد الديمقراطى الامريكى للشئون الدولية بإرسال خبراء لتنفيذ دورة مزمع اجراؤها للمتطوعين اليمنيين على الرقابة الانتخابية.

وقد وصل بالفعل الى اليمن عدد من الوفود التى تعمل جنبا الى جنب مع اللجنة الوطنية من كل من الولايات المتحدة ورومانيا وكينيا وبلغاريا وبنجلاديش وقاموا بتدريب نحو ٥٠٠ من مراقبى اللجنة.



وفـــد كويتي يضـــم محاميــن وصحفييــن يعتـــزم زيارة اليمــن

صنعاء ـ رويتر ـ قالت صحيفة يمنية امس الاربعاء ان وفدا كويتيا يضم محامين وصحفيين سيزور اليمن لاحياء العلاقات التى تضررت من جراء موقفه المتعاطف تجاه العراق

ونقلت صحيفة (اليمن تايمز) الاسبوعية عن رئيس تحريرها عبدالعزيز السقاف الذي ساهم في ترتيب الزيارة قوله (نحن نامل في ان نجد سبيلا الى التغلب على تباعد العلاقات بين بلدينا الشقيقين)

وقال ان وزير الدولة للشؤون الخارجية عبدالعزيز الدالي لعب هو الاخر دورا رئيسيا في جهود راب الصدع في علاقات صنعاء بالكويت

وكان اليمن الذي صوت هو وكوبا ضد قرار مجلس الامن الدولي الذي اجاز استخدام القوة لطرد القوات العراقية من الكويت قد خسر مساعدات سخية من دول الخليج العربية وتحويلات تصل الى ١.٤ مليار دولار سنويا من مليون يمني طردوا اساسا من المملكة العربية السعودية

وقالت الصحيفة المستقلة التي تصدر باللغة الانجليزية ان استاذ العلوم السياسية الذي تلقى تعليمه في بريطانيا وداعية حقوق الانسان المعروف غانم النجار هو الذى سيراس الوفد الكويتي كما يراس النجار الذي اعتقل ابان ازمة الخليج اللجنة الشعبية لاسرى الحرب والمفقودين الكويتيين

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ :

رئيس لجنة الانتخابات اليمنية يستقبل السفير الأمريكي

82% مستقلون من 355 مرشحاً في عدن تساوي مرشحي الحزبين الحاكمين في المحافظة



صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

بلغ عدد المرشحين في محافظة عدن 328 مرشحا، في الانتخابات اليمنية المقررة يوم 27 ابريل (نيسان) الجاري، من بينهم 18 امرأة، وقال الدكتور ياسين شاهر سلام ـ عضو اللجنة الاشرافية بالمحافظة ـ في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان المستقلين وصل عددهم 255 مرشحا، بنسبة 82 في المائة من اجمالي عدد المرشحين في عدن، ولم يزد عدد مرشحي الاحزاب عن 73 مرشحا بينهم 6 نساء.

واضاف ان اعضاء من 13 حزبا تقدموا للترشيح، فقد تقدم 11 مرشحا من التجمع اليمني للاصلاح، وهو اعلى عدد من المرشحين لأي حزب في دوائر المحافظة، بينما لم تقدم الحركة الديمقراطية (حزب صغير) سوى مرشح واحد فقط بينما تساوى المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني بـ 8 مرشحين لكل منهما.

ولوحظ ان 7 نساء سيتنافسن في الدائرة رقم 26 بمنطقة الشيخ عثمان، تمثل بعضهن عددا من الاحزاب غير ان غالبيتهن مستقلات، واعتبرت مصادر حزبية ذلك مفاجأة غير متوقعة في عدد المرشحات بمحافظة عدن.

وتضم قائمة مرشحي المؤتمر الشعبي العام كلاً من انيس صالح همشري (الدائرة 19)، عبد الله احمد عمر (الدائرة 20)، توفيق عوبلي (الدائرة 21)، حسين عبد الكريم جاوي (22)، افراح محمد عبد الرحمن الشينة (24)، احمد محمد قعطبي ـ وزير اسكان جنوبي سابق ـ (25)، علي سعيد غالب (27)، وعايش محمد الدوح (28).

ويرى البعض ان قلة عدد مرشحي المؤتمر الشعبي ترجع الى وجود شخصيات ذات وزن اجتماعي كبير لم يقدر على منافستها، مثل طه احمد غانم ـ محافظ عدن الاسبق ـ الذي ربما ايده المؤتمر، وكذلك الدكتور حسين الكاف اشهر طبيب يمني واخصائي في المسالك البولية.

اما مرشحو الحزب الاشتراكي في المحافظة فهم محمد علي عماية (الدائرة 19)، قاسم عبد الرب (21) عبد الله خوباني (22)، عثمان عبد الجبار راشد (23)، خولة شرف (24)، خميس حسن يحيى (25)، عبد الله المسبيلي (28)، وسالم داحق (29).

وعلى صعيد الاستعداد للانتخابات، والمتابعة الدولية لحريتها ونزاهتها، استقبل

القاضي عبد الكريم العرشي، عضو مجلس الرئاسة اليمني ورئيس اللجنة العليا للانتخابات - اول من امس - أرثر هيوز السفير الأمريكي في صنعاء، وتحدث القاضي العرشي في الاجتماع عن الاجراءات التي اتخذت للرقابة على الانتخابات، وتشكيل لجان من اعضاء الأحزاب السياسية والمستقلين والمرشحين ومندوبيهم لمتابعة عملية الاقتراع، وأكد ان تلك الاجراءات نص عليها قانون الانتخابات اليمني، بما يكفل حق المواطن في ممارسة حقه بحرية ونزاهة سواء كان ناخباً أو مرشحاً.

وجدير بالذكر ان وفدين من المعهد الوطني الديمقراطي، والمعهد الجمهوري الامريكيين يزوران صنعاء هذه الأيام، لاجراء مباحثات مع السلطات اليمنية والأحزاب والتنظيمات السياسية بشأن الرقابة الدولية على الانتخابات، وكان المعهد الديمقراطي أشرف في الشهر الماضي على دورة تدريبية لعدد من المتطوعين اليمنيين، لتأهيلهم للمشاركة في الرقابة المحلية على الانتخابات، بالتعاون مع «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة»، التي تأسست في الآونة الأخيرة.

وكان السفير الأمريكي أجرى مباحثات حول الرقابة على الانتخابات مع عدد من المسؤولين اليمنيين، وسط أنباء ترحيب لجنة الانتخابات بالرقابة الدولية، ورفضها الرقابة المحلية، مما أثار نقاشاً في الأوساط السياسية وداخل لجنة الانتخابات ذاتها، فأبدى فريق يتزعمه ممثلو الحزب الاشتراكي استعدادهم لقبول الرقابة، سواء كانت محلية أو دولية، بينما تحفظ عليها فريق آخر بزعامة ممثلي المؤتمر الشعبي، رأى انها ليست ذات مبرر قانوني، على اساس ان نظام تشكيل لجان الانتخابات يضمن ويحقق هذه الرقابة الداخلية.

وأكدت مصادر في «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة»، وهي منظمة يمنية جديدة تضم متطوعين لمراقبة عملية الانتخابات محلياً - انها وجهت وسائل في الاسبوع الماضي الى عدة جهات خارجية والى السفارة الامريكية في صنعاء وعدد من السفارات الأخرى بشأن الرقابة على الانتخابات، أطلعتهم فيها على تصلب بعض اعضاء اللجنة العليا للانتخابات ورفضهم قبول الرقابة المحلية. وطلبت اللجنة مساعدة هذه الجهات في ارساء تقليد الرقابة الداخلية المستقلة، لضمان نزاهة الانتخابات، ومنح ممثليها نفس الحقوق التي يتمتع بها ممثلو الرقابة الدولية.



اليمن: اعضاء في الحزبين رشحوا انفسهم مستقلين

□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ اكدت مصادر مسؤولة في حزبي السلطة في اليمن (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) ان «ترشيح عدد من قادة الحزبين انفسهم للانتخابات النيابيه في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري كمستقلين لا يعني ان هناك خلافا بينهم وبين قيادة الحزبين، او انهم سيسعون في برامجهم الدعائية الى توجيه النقد ومحاربة حزبيهما بهدف محاولة اكتساب اصوات الناخبين على حساب مرشحي الحزبين».

واضافت هذه المصادر في اتصال اجرته «الحياة» معها من عدن امس «ان الشعبي والاشتراكي وانطلاقاً من قناعتيهما وبرنامجيهما افسحا في المجال امام اي عضو فيهما لم يرشحه حزبه لان يرشح نفسه مستقلا اذا تبين له انه واثق من كسب اصوات الناخبين وشرط ان يلتزم نظام انتمائه الى الحزب وأهدافه واخلاقياته في العملية الانتخابية التي تشهدها البلاد».

وكانت اسماء عدد من قادة الحزبين الحاكمين ظهرت في الجداول كمرشحين مستقلين، وابرز هؤلاء في محافظة عدن السيد ناجي عثمان احمد (اشتراكي) ترشح في الدائرة الرقم ٢١ (خورمكسر)، في حين رشح الحزب السيد قاسم عبدالرب صالح. وعلى صعيد المؤتمر الشعبي ترشحت اعتدال ديريه علي كمستقلة في الدائرة ٢٢ (التواهي) حيث رشح المؤتمر السيد حسين عبدالكريم الجاوي.

ويرى عدد من مرشحي الاحزاب الاخرى في عدن «ان ذلك يعتبر تكتيكاً من الحزبين يستهدف تشتيت اصوات الناخبين وحرمان مرشحي الاحزاب منها». وقال هؤلاء في لقاءات مع «الحياة» ان «هذه العملية مكشوفة ولن تمر على الناخبين الذين يعرفون جيداً الاعضاء القياديين في حزبي السلطة». ودعوا قيادتي الاشتراكي والمؤتمر الى «التزام مبدأ التنافس الشريف في الانتخابات كما اكدا في برنامجيهما الانتخابيين».

على صعيد آخر دعت «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة» التي اسستها في كانون الثاني (يناير) الماضي «المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديموقراطية» السفارات الاوروبية والاميركية واليابانية في اليمن «الى ممارسة الضغط على السلطات في البلاد لقبول مبدأ الرقابة الوطنية على الانتخابات».



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علماء اليمن يطالبون بعدم تخفيض الجيش والأمن

تجمع الإصلاح يحشد قواعده التقليدية لاحتواء خصومه

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

مع بدء حملات الدعاية في الانتخابات اليمنية، وجه 226 من رجال الدين رسالة الى الشعب اليمني سموها «نصيحة العلماء».

قالوا فيها ان الانتخابات «صيغة لاختيار الصالحين لعضوية مجلس النواب، من بين اولئك الذين يعملون لحماية الشرعية، ومراقبة الحكومة، واصلاح الأوضاع».

وأكدوا ان واجب كل فرد في الأمة ان يحسن الاختيار، لان «انصار الحق يريدون ان يكون القرآن والسنة فوق الدستور والقانون، واهل الباطل يعملون عكس ذلك».

وحددت الوثيقة الشروط الواجب توافرها في المرشح على النحو التالي:

● ان يكون مستقيماً، محافظاً على الشعائر الاسلامية، ومعروفاً بالصلاح والأمانة.

● ان يكون من اهل الكفاءة والراي.

● ان يكون شجاعاً في قول الحق.

● ان يكون اميناً لا يبيع دينه وامته بعرض من الدنيا.

● ان يكون مرضياً عنه لدى الأكثرية من اهل دائرته.

وقد نشرت «النصيحة» صحيفة «الصحوة»، المعبرة عن التجمع اليمني للإصلاح، الذي اكد في برنامجه الانتخابي ـ الصادر الاسبوع الماضي ـ التزامه بنصيحة العلماء بشأن الانتخابات، والعمل على تبني قرارات وتوصيات مؤتمر الوحدة والسلام الذي عقد في صنعاء في اواخر شهر ديسمبر (كانون الاول) الماضي، برئاسة عبد المجيد الزنداني، الرجل الثاني في تجمع الاصلاح، واحد الموقعين على النصيحة.

وتشمل قائمة الموقعين ايضا كلاً من القاضي يحيى لطفي الفسيل، احد الرموز القدامى للحركة الاسلامية في اليمن.

والمهندس عبد الله صعتر عضو مجلس النواب وعضو الهيئة العليا للإصلاح، وعبد الرحمن العماد، والقاضي محمد بن يحيى مطهر، والدكتور حسن محمد الأهدل، عميد كلية الشريعة والقانون في جامعة صنعاء، والقاضي محمد اسماعيل العمراني.

ويلاحظ المراقبون ان نصيحة العلماء تعتبر وثيقة مكملة وجزءاً من البرنامج الانتخابي لتجمع الاصلاح، خاصة ان البرنامج اكد العمل بها قبل صدورها، كما انها تعتبر برنامجاً تنفيذياً لإجراء الانتخابات، وان كانت اخذت صبغة دينية محضة، لصدورها عن علماء الدين، رسالة موجهة الى جميع المواطنين، «دون اي اعتبارات حزبية، سواء للذين صدرت عنهم او الذين وجهت اليهم»، بهدف ضمان اتساع انتشارها، وعدم التعامل معها على اساس مواقف مسبقة.

وانتقدت «الرسالة/النصيحة» ممارسات مجلس النواب اليمني الاخير، خاصة المصادقة على قانون الميزانية العامة لعام 1991، الذي اقر ميزانية مصنع الخمر في عدن، واصدار قانون الصحافة والمطبوعات «الذي ساوى بين الاسلام والأديان الباطلة والمبادئ الهدامة، ومنع اي تناول لها بالنقد والتفنيد» وقانون السلطة القضائية الذي لم يشترط في القاضي العلم بالشريعة او الالتزام بالشعائر الاسلامية ولا الاستقامة.

وطلب رجال الدين من المرشح ان يراعي في برنامجه الانتخابي النقاط التالية:

● العمل على تعديل الدستور حتى لا يتناقض مع احكام الشريعة، وكذلك القوانين المنبثقة عنه، ليلبي احتياجات الشعب.

● الدعوة لإقامة الحدود والقصاص، واغلاق مصنع الخمر، ومنع استيرادها.

● حماية الوحدة وازالة التشطير في المؤسسات مثل الجيش والقضاء والأمن.

● الحفاظ على استقلال البلاد، وتقوية العلاقات العربية والاسلامية.

● اصلاح الاوضاع الاقتصادية، وازالة الربا والاحتكار، ووقف الغلاء لرفع مستوى المعيشة، ومنع العبث بالعملة وثروات البلاد، وايقاف القروض الاجنبية وتشجيع الاستثمار، وتطوير الصناعة



والزراعة، وصولا للاكتفاء الذاتي، وتنظيم جباية الزكاة وصرفها، ووقف الفساد والمحسوبية وحزبية الوظائف

● رفض خطة تسييس الجيش وتسريح المؤهلين، وتوفير الظروف لحماية الأمن وتحقيق الاستقرار

● تنقية اجهزة الاعلام من كل ما يشين الاسلام، واصلاح المؤسسات التعليمية في جميع المراحل، بما يتفق مع الدين، واصلاح قانون التعليم وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية.

● احترام حقوق الانسان، واعتبار المتهم بريئاً حتى تثبت ادانته، ورعاية الأرامل واليتامى والمعوقين، واعطاء المرأة حقها من الاهتمام، وتوجيه طاقتها نحو ما يتناسب مع طبيعتها، ويتفق مع الشرع والعقيدة.

● الاستفادة من جهود المختصين في تشخيص اوضاع البلاد ومعالجتها.

● رفع المعاناة عن الشعب ولاسيما التسلط الحزبي في بعض المحافظات، وتوجيه النصيحة.. في جزء منها الى الناخبين، فدعتهم الى تبني معايير اساسية لضمان نجاح عملية الانتخاب من بينها.

● الاتفاق على مرشح واحد من بين اولئك الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة، ضماناً لعدم تشتت الاصوات.

● الابتعاد عن المعايير الأسرية او الحزبية في اختيار المرشحين.

● البعد عن المباترات، ومقاومة شراء الاصوات، وكشف التلاعب، والتصدي لعرقلة عملية الانتخابات.

● ضمان خلو صناديق الاقتراع، واستمرار مراقبتها، ومراقبة فرز الاصوات حتى اعلان النتائج.

● ضمان الاقتراع السري، ورفض أي إملاء او تسلط على ارادة الناخب، سواء بالاغراء او بالتهديد.

وعلى نفس الصعيد اكد الشيخ محمد عبد الرب جابر - رئيس فرع التجمع اليمني للإصلاح في محافظة عدن - ان حزبه يسعى الى تاسيس حياة نيابية جديدة للأجيال الصاعدة، تضع اسس تبادل السلطة سلمياً دون قتال او اغتيالات او مؤامرات.

واضاف ان الجماهير لن تعطي اصواتها وثقتها للذين تلوثت ايديهم بدماء الأمة واموالها، وستختار من عرفوا بمواقفهم المبدئية الثابتة. وتمنى النجاح لأول انتخابات عامة بعد الوحدة، وان لا تتعرض لأي نوع من الخلل او الالتواء والاحتواء، الذي يمكن ان يفقدها مصداقيتها.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ :

إحالة مقتل الحريبي وقصف منزل نعمان للمحكمة

نائب رئيس الأركان اليمني ينهي تمرداً عسكرياً في كمران

صنعاء: من حمود منصر

نجح العقيد علي محمد صلاح، نائب رئيس اركان الجيش اليمني، في انهاء تمرد الوحدات العسكرية المتمركزة في جزيرة كمران (على مسافة 80 كيلومتراً - شمال غرب الحديدة - في البحر الأحمر)، بعد تعيين العقيد حسين خيران - قائد الشرطة العسكرية السابق - قائداً عسكرياً للجزيرة، بدلاً من العقيد عباس الشامي، الذي اتهمه الجنود بالامتناع عن صرف رواتبهم، وابتزازهم بشأن الترقيات، واحتجزوه مع عدد من الضباط لاكثر من اسبوع.

وكانت صحيفة «صوت العمال»، التي يصدرها اتحاد عمال اليمن، قد نشرت أن المتمردين رفضوا السماح للعقيد صلاح بالوصول الى الجزيرة، وقطعوا الاتصالات معها، وأصروا على التحدث الى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، أو نائبه علي سالم البيض، او العميد الركن هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع. ولكنهم عادوا ووافقوا على اطلاق سراح المحتجزين بناء على تدخل العقيد صلاح.

وعلى صعيد آخر، احالت النيابة العامة اليمنية عددا من قضايا الاغتيالات السياسية والاخلال بالأمن الى محكمة جنوب صنعاء بعد استكمال التحقيقات فيها. ومن بينها قضية اغتيال المهندس حسن الحريبي، احد قيادات حزب التجمع الوحدوي اليمني المعارض، الذي يتزعمه عمر الجاوي، واصابة الجاوي ونجل الحريبي. وقضية الشروع في الاعتداء على المنزل القديم للدكتور ياسين سعيد نعمان - رئيس مجلس النواب وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي. وحدثت كلتا الواقعتين في منطقة حدة.

ندوة في لندن عن آفاق الاستثمار في اليمن

■ نظم اتحاد جمعيات مصدري جنوب انكلترا، برعاية وزارة التجارة والصناعة البريطانية، ندوة حول مستقبل وآفاق التجارة والاستثمار بين بريطانيا والجمهورية اليمنية.

وناقشت الندوة التي عقدت يوم الثلثاء بعنوان «الفرص المتاحة في اليمن - الامكانات والآفاق المتزايدة في المجال الاستثماري والتجاري في الجمهورية اليمنية» بمشاركة العديد من المسؤولين في وزارة التجارة والصناعة البريطانية، وعدد من الخبراء في مجال الاستثمار ومجال السوق والتسويق وأرباب العمل وممثلي مختلف الشركات البريطانية.

واستعرض المشاركون في الندوة الدراسات المقدمة من قبل الخبراء حول عدد من الموضوعات المتعلقة بالمسائل التالية:

- البنية الاقتصادية والسياسية في اليمن.
- آفاق الاستثمار في اليمن في ضوء قانون تشجيع الاستثمار الذي اصدرته الحكومة اليمنية عام ١٩٩١.
- فرص العمل في اليمن في ضوء الأرقام والبيانات العملية.
- نجاح العمل التجاري في اليمن.
- عرض حالة نجاح شركة بريطانية في اليمن - كمثال.
- اوجه المساعدة التي تقدمها وزارة التجارة والصناعة البريطانية للشركات البريطانية - للعمل في اليمن.

وأشارت الدراسات الى بعض الاستنتاجات من أهمها الورقة التي تقدم بها جون جوردون المدير العام لشؤون الشرق الأوسط لاتحاد جمعيات مصدري جنوب انكلترا، التي تضمنت الاشارة الى انه من خلال دراسة أوضاع المنطقة، وجدت الجهات البريطانية ان الفرصة كبيرة لتوسيع قاعدة نشاط الشركات البريطانية في اليمن، ومن هنا يجيء الاهتمام البريطاني في بحث تواجد الشركات البريطانية في اليمن.

وتضمنت الورقة التي تقدم بها سايمون ابدج حول البنية الاقتصادية والسياسية في اليمن، الاشارة الى انه ليس من المبالغة ان اليمن اصبح يحتل مكانة كبيرة ليس فحسب على المستوى الاقتصادي وانما ايضاً على المستوى السياسي.. إذ من المحتمل ان تكون اليمن في القريب اكبر سوق اقتصادي في المنطقة.

نظراً لكبر حجم السكان، كما يحتمل ايضا ان يكون لها ثقل سياسي متعاظم بعدما فتح اليمن ابوابه للديموقراطية مما شجع الشركات العالمية لتوسيع نشاطها الاستثماري والتجاري، باعتبار ان اليمن في منطقة دولها غير مألوفة على الديموقراطية.

كما اجمع المشاركون في الندوة ان الانتخابات المقبلة ستكون نقطة تحول في تاريخ اليمن وستؤدي الى الاستقرار والازدهار الاقتصادي والى مزيد من تعاطف الحكومات الغربية من خلال التعاون معها وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية للدخول في مشاريع التنمية في الجمهورية اليمنية.

وفي نهاية الندوة دعا اتحاد جمعيات مصدري جنوب انكلترا ممثلي الشركات البريطانية التي شاركت في الندوة والبالغ عددها اكثر من ٢٠ شركة، الى الاستفادة من الدعم والتشجيع من خلال البيانات والدراسات التي تشير بان اليمن يتميز بسوق كبيرة بالاضافة الى المزايا الكبيرة التي يقدمها قانون الاستثمار في اليمن مشيراً الى انه ليس هناك أي نوع من القيود على الصادرات البريطانية الى اليمن.

كما دعا الى المشاركة في الوفد الاقتصادي المقترح لزيارة اليمن في منتصف شهر تشرين الأول (اكتوبر) المقبل للاطلاع على فرص استثمار وعقد عقود تجارية وصناعية.

هذا والقى السفير الدكتور شائع محسن كلمة بهذه المناسبة، اكد فيها على ان التشريعات اليمنية توفر الظروف والتسهيلات الملائمة لعمل رؤوس الأموال والنشاط الاقتصادي في اليمن.

وأكد ان هذه الضمانات يعززها طبيعة توجه النظام السياسي في اليمن، وان الانتخابات الديموقراطية والحرة التي ستجري في نهاية شهر نيسان (ابريل) الحالي على أساس التعددية الحزبية، والاقرار بالتداول السلمي للسلطة، لا يساعد فحسب

على تعزيز هذه الضمانات، بل ايضاً سيسهم في خلق ظروف الاستقرار والتنمية. مشيراً الى أن اليمن اليوم، ليس يمن الأمس الذي كان يعاني من التجزئة ومواجهات انعكاس الصراع الدولي والمواجهة بين النظامين السياسيين على الأرض اليمنية الواحدة والتي كانت سبباً رئيسياً لعدم تمكين أي جهود حقيقية لمساعدة اليمن في استغلال ثرواته.

مضيفاً الى أن من الواضح ان الاهتمام الحالي باليمن لم يات من قبيل الصدفة، فهي بلد واعد بخيراتها وثرواتها وتمتلك المقومات اللازمة للدخول في عملية تنموية شاملة. واكد السفير استعداد الحكومة اليمنية وترحيبها بالتعاون مع المؤسسات والشركات البريطانية للعمل في اليمن، ليس فحسب في المجال التجاري، بل وفي المجال الاستثماري بقطاعاته المختلفة، خاصة وان السياسة الاقتصادية للحكومة اليمنية، تقوم على اقتصاد السوق وتشجيع القطاع المحلي والأجنبي على الاستثمار والتجارة.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٣

بدء سباق اتصالات التنسيق في الكواليس اليمنية

أولويات الاشتراكي مع أحزاب المؤتمر الوطني والشعبي يفضل البعث وتجمع الإصلاح



صنعاء: من حمود منصر

يجري حاليا في اليمن سباق محموم بين الاحزاب والتنظيمات السياسية ـ خاصة بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي) ـ في محاولات للتنسيق بشأن المرشحين في الدوائر المتعددة، استعدادا للانتخابات العامة المقرر اجراؤها يوم 27 ابريل (نيسان) الجاري.

وأكدت مصادر سياسية وثيقة الاطلاع انه في الوقت الذي تنظر فيه اللجنة العليا للانتخابات في ملفات طلبات الترشيح، تمهيدا لإقرارها بصفة نهائية، بدا الحزب الاشتراكي اجراء مشاورات تنسيقية مع التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري حول المرشحين في اكثر من 80 دائرة انتخابية في اليمن، كما بدات احزاب المؤتمر الوطني (الحق ورابطة ابناء اليمن (راي)، والوحدوي الناصري، واتحاد القوى الشعبية) التنسيق في ما بينها، لتبادل دعم مرشحيها في عدد من الدوائر الاخرى.

ونكر مصدر مسؤول في حزب الحق لـ«الشرق الأوسط» ان الحزب الاشتراكي طلب التنسيق ايضا مع حزب الحق. الا ان حزب الحق طلب تاجيل اللقاء بهذا الشأن، حتى يستكمل ترتيب مرشحيه واوضاعه الداخلية.

في حين صرح مصدر في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي لـ«الشرق الأوسط» ان حزبه سيعمل خلال الايام القليلة المقبلة للتنسيق بالدرجة الاولى مع الوحدوي الناصري والحق والتجمع الوحدوي اليمني والمستقلين، ومن ناحية اخرى مع المؤتمر الشعبي، والبعث على مستوى المرشحين الذين هم مع التحديث وتطوير التجربة الديمقراطية.

ويفسر هذا الاتجاه باعطاء الحزب الاشتراكي أولوية للتنسيق مع احزاب المؤتمر الوطني على وجه الخصوص، ثم ياتي بعد ذلك التنسيق مع شريكه الرئيسي في الحكم (المؤتمر الشعبي) بشكل جدي ونهائي، وذلك من خلال تبادل دعم مرشحي كل منهما في دوائر انتخابية محددة. وتبدي بعض دوائر الاشتراكي توجسا من بعض مرشحي المؤتمر الشعبي، حيث يصف عدد من مسؤولي الاشتراكي بعض مرشحي المؤتمر بانهم من العناصر المحسوبة على جناح الاخوان المسلمين، او تجمع الاصلاح داخل المؤتمر.

ومن جانب آخر تشير الدلائل الاولية بعد ان نشرت جريدة «22 مايو» الاسبوعية المعبرة عن المؤتمر الشعبي العام الاربعاء الماضي اسماء مرشحي المؤتمر الشعبي ـ ان هناك تنسيقا على درجة عالية بين تجمع الاصلاح والمؤتمر الشعبي، وفي الوقت نفسه لا يستبعد المراقبون ان يتم التنسيق خلال الايام المقبلة بصفة نهائية بشكل ثلاثي بين المؤتمر الشعبي، والاصلاح والبعث، ومن ثم سيتجه المؤتمر الشعبي للتنسيق مع الاشتراكي حول الدوائر الاخرى، خاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية.

وعلى الصعيد نفسه يواجه

الحزبان الحاكمان حرجا ـ في بعض الدوائر ـ من مرشحين مستقلين حصلوا على وعود من الحزبين كل بمفرده بالدعم. وكشف مسؤول في الاشتراكي لـ«الشرق الأوسط» ان الحزب يواجه حرجا في عدد من الدوائر في صنعاء وتعز لتعارض مرشحين له مع مرشحين مستقلين كان قد وعد بدعمهم، او امناء عامين لاحزاب سياسية كان قد اتخذ موقفا بعدم منافستهم. وعلمت «الشرق الأوسط» من مصادر سياسية وثيقة الاطلاع ان التنافس في الانتخابات سيتمحور بين الحزب الاشتراكي والاحزاب الدائرة في فلكه او القريبة منه، والمؤتمر الشعبي العام وتجمع الاصلاح والبعث والاحزاب القريبة منها كالحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي الناصري، والتنظيم السبتمبري.

وعلى الصعيد نفسه ذكر عبد الملك المخلافي ـ رئيس اللجنة الاعلامية للجنة العليا للانتخابات ـ في تصريح خاص لـ«الشرق الأوسط» ان عدد طلبات الترشيح التي وصلت الى مقر اللجنة العليا للانتخابات حتى امس الاول بلغ نحو 3 آلاف ومائة طلب وتوقع ان يبلغ عدد المتقدمين بطلبات الترشيح بشكل نهائي حوالي 4 آلاف مرشح، حيث لم تصل بعد قوائم المرشحين في 56 دائرة انتخابية.

ويشكل المستقلون نسبة تزيد عن 75 في المائة من المتقدمين بطلبات الترشيح، ويفسر المراقبون ظاهرة ارتفاع نسبة المستقلين بان عددا من الاحزاب دفعت بمرشحين «مستقلين»، بالاضافة الى حماس الشخصيات الاجتماعية وبعض الشخصيات المثقفة ومشائخ القبائل للترشيح، بفتها الشخصية. ولكن مؤشرات ودلائل عدة بدأت تظهر ان المستقلين لن يأخذوا مبدأ الحيادية التامة، وانما من المرجح ان يكون التنافس بينهم على اساس الدعم المقدم لهم من اي من التيارين المتنافسين، حيث سيكون هناك مستقلون اقرب الى الاشتراكي، ومستقلون اقرب الى المؤتمر الشعبي.

انتخابات اليمن: ٨ أحزاب رئيسية وآلاف المرشحين

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد

انتهت يوم ٣٠ آذار (مارس) الماضي فترة الترشيحات للانتخابات النيابية العامة التي ستجري في اليمن في السابع والعشرين من نيسان (ابريل) الجاري، وبدأ الاستعداد الفعلي لهذه المعركة التي سيتنافس فيها المرشحون على ٣٠١ مقعد في مجلس النواب موزعة حسب الكثافة السكانية بمعدل ٤٤ – ٤٧ الف نسمة لكل دائرة. ووفقاً للتقديرات الرسمية فهناك مليونان و٦٠٠ ألف ناخب وناخبة مسجلون من مجموع عدد السكان البالغ ١٤ مليون نسمة، وفقاً لتعدادي ١٩٨٦ و١٩٨٨ مضافاً اليهما نسبة النمو السنوي للاعوام التالية لهما.

ويتوقع المختصون ان يتراوح عدد المرشحين بين ٣ و٤ آلاف مرشح، وأن يشكل المستقلون النسبة الكبرى منهم، كما صرح مصدر مسؤول في اللجنة العليا للانتخابات لوسائل الاعلام الذي قال: «ان المتقدمين بطلبات الترشيح في الأيام الثلاثة الأولى، معظمهم من المستقلين». وبحسب احصاء العام ١٩٩٢ فإن عدد الأحزاب يصل الى ٤٣ حزباً وتنظيماً سياسياً تنتشر على الساحة اليمنية، ظهرت أو تأسست منذ اعلان الوحدة في أيار (مايو) ١٩٩٠، إلا ان التي ستشارك منها في معركة الانتخابات، لا يتوقع أن يتجاوز عددها عشرين حزباً وتنظيماً سياسياً. وهذا يعود الى أسباب تتعلق بالأحزاب ذاتها. ومن هذه الأسباب:

• أن عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية، تجاوز الحجم الذي تتحمله الساحة السياسية في اليمن. إذ ان الإقبال الجارف على اعلان وتاسيس الأحزاب بعد الوحدة، جاء في معظمه بدافع التحدي للحاضر ورد فعل للحظر في الماضي، اكثر من كونه بدافع القناعات الذاتية والتعبير عن تعدد ايديولوجي قائم بالفعل. ولذا، فكما شهد العامان ١٩٩٠ و١٩٩١، إقبالاً قياسياً على اعلان وتاسيس الأحزاب، فإن عام ١٩٩٢، شهد توقفاً وركوداً ملحوظاً في نمو الظاهرة الحزبية الجديدة، تدرج في عدّه التنازلي الى حد الانحسار، سواء في زيادة عدد الأحزاب مجتمعة، أو على مستوى نمو كل حزب على حدة، اتساعاً وحركة سياسية وثقافية واستراتيجية.

• ان التعددية الحزبية خاصة، والسياسية عامة، تعتبر جديدة على الساحة اليمنية، وبالذات لدى عامة الناس التي تمثل الأغلبية الساحقة، على رغم وجود أحزاب وتنظيمات وخلايا حزبية سرية او متكمشة تحت السطح اثناء تحريمها في الماضي.

• يجب الأخذ في الاعتبار، ان هذا العدد من الأحزاب، لم يظهر كل واحد منها مستقلاً في إطاره وكيانه وقواعده وكوادره وايديولوجيته، بل تعددت الأحزاب وتكاثرت في جانب كبير منها، عن طريق الانقسام والانفصال والانشقاق. فنجد عدداً من الأحزاب انقسم كل منها، الى ثلاثة وخمسة وسبعة أحزاب وتنظيمات وجبهات وطلائع... الخ.

• وضمن عملية الانحسار، انضمت بعض الأحزاب الصغيرة الى احزاب كبيرة، في شبه ائتلاف غير محدد، كانضمام عدد منها الى كل من الحزبين الحاكمين. ويضاف الى ذلك ان أحزاباً حصرت نشاطها في الماضي، في إصدار مطبوعة صحافية استنفدت جهودها وإمكاناتها، وأصبحت أمام الانتخابات غير قادرة على استئناف نشاطها من جديد، كما شهدت الأشهر الستة الأخيرة بالذات حركة استقالات وانضمام (من حزب الى آخر) بين اعضاء بعض الأحزاب لصالح الأحزاب الكبيرة في اغلبها.

ويأتي في مقدمة الأحزاب الكبيرة التي ستشارك في الانتخابات بفاعلية كما هو قائم ومتوقع، ثمانية أحزاب ، هي: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني (الحاكمان)، والتجمع اليمني للاصلاح والتجمع الوحدوي اليمني وحزب الحق وحزب رابطة أبناء اليمن (راي) وفصائل الحزب الناصري (مجتمعة) وفصائل حزب البعث (مجتمعة).

وتكاد تنحصر عملية الاستعداد للانتخابات بين الأحزاب، في ثلاثة عناصر:

١– الزيارات الميدانية التي تقوم بها قيادات بعض الأحزاب.

٢– انجاز البرامج التي ستقدمها الأحزاب ضمن عملية الدعاية الانتخابية.

٣– الدعاية الانتخابية في حدود الأساليب والوسائل والأماكن التي حددها قانون الانتخابات، وقرارات اللجنة العليا التي حددت مدداً ومساحات منتظمة ومتساوية لدعاية الأحزاب بما فيها الحزبان الحاكمان، في قنوات الاذاعة والتلفزيون، وفي الصحف اليومية الحكومية الثلاث، وفي صحف الأحزاب والتنظيمات التي تملكها، من ناحية اخرى. ويلاحظ ان برامج الأحزاب تركز جميعها بصفة عامة على ثلاثة مواضيع تمثل قواسم مشتركة بين برامج الأحزاب، بل أوجه شبه شديد بينها كلها من دون استثناء تقريباً:

الأول – الالتزام بتطبيق الشريعة الاسلامية، وبمبادىء الحرية والعدالة والمساواة والتقيد بدستور الدولة وأنظمتها وقوانينها.

الثاني – تصحيح وإصلاح الوضع الاداري والمالي والاقتصادي والمعيشي والأمني.



الثالث – تحسين وتطوير مستوى الخدمات في الوزارات والمؤسسات الحكومية وفروعها.

وفي الوقت الذي يظهر الاهتمام بهذه المواضيع، نتاجاً طبيعياً للواقع العام، وانعكاساً مباشراً لهموم ومشاكل وتطلعات المواطنين في كل المناطق والفئات من دون تفريق. إلا ان الذي قد يظهر غير طبيعي، هو أن هذا الطرح العام جعل برامج الأحزاب تظهر متعددة في مصادرها متشابهة في مضامينها الى حد التماثل احيانا بصفة لا تعبر عن اختلاف نظري يذكر بين حزب وآخر، إذا استثنينا بعض الصيغ والمصطلحات والنصوص المقتبسة. وهذا يؤكد أن الواقع اختزل كل النظريات في ملامحه، وفرض هذا التقارب النظري على الجميع، على رغم انه لا يمثل اي تقارب عملي او ايديولوجي غير ما هو موجود من قبل. او ما يمكن أن يطرح من قواسم مشتركة وعامة في إطار التنسيق بين الأحزاب او بعضها.

وفي هذا الصدد، دعا الحزبان الحاكمان، المؤتمر والاشتراكي، الأحزاب الأخرى، الى التوقيع على مشروع «ميثاق العمل السياسي بين الأحزاب والتنظيمات في الجمهورية اليمنية»، الذي وقعه الحزبان وأعلناه يوم ٣٠ آذار (مارس) الماضي ويلاحظ أن هذا المشروع هو المشروع نفسه الذي اعدته لجنة التنسيق بين الحزبين برئاسة السيد سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي، وطرحه الحزبان على بقية الأحزاب في آذار (مارس) من العام الماضي ١٩٩٢، لمناقشته وإقراره، ولكنه لم يجد استجابة حينه من قبل الأحزاب الأخرى.

ويتكون المشروع من ثلاث فقرات عامة تضم كل منها عدداً من المبادىء والأسس، تتلخص في الآتي:

● «أولاً: الثوابت الوطنية». وتضمنت: التمسك بالاسلام والحفاظ على الانتماء العربي والوحدة والديموقراطية والدستور، و«الالتزام الصارم بحياد المؤسسات العسكرية والدفاعية والأمنية»، و«بعدم استخدام العنف أو الدعوة اليه او التهديد به»، و«احترام دور العلم والعبادة ومرافق الدولة الرسمية، وتحريم استخدامها في الصراع السياسي»، و«الالتزام بحرية العمل النقابي وكفالة حقوق المرأة».

«ثانياً: قواعد واخلاقيات الممارسة السياسية»، وجاء فيها: «الالتزام بعدم استخدام التجريح او التكفير للأشخاص او الأحزاب والتنظيمات السياسية»، و«بالتنمية الشاملة القائمة على التخطيط والبرمجة»، و«التعهد بممارسة الديموقراطية داخل كل حزب او تنظيم سياسي، من خلال علنية نشاطه بعقد مؤتمراته الدورية وانتخاب هيئاته القيادية» و«تحريم تبعية اي حزب أو تنظيم سياسي لأي حزب او تنظيم سياسي أو دولة أجنبية»، وتتعهد الأحزاب التي تحوز ثقة مجلس الشعب بتشكيل الحكومة، «بقصر شغل ممثليها على المناصب الوزارية ذات الطابع السياسي، وعدم إحداث أي تغيير في اجهزة الدولة المدنية والعسكرية، سواء بتعيين او تسريح او فصل الكوادر والموظفين»، والالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في التعيين او الترقية أو التأهيل للوظائف العامة طبقاً للقانون، والالتزام بإجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها المحددة طبقاً للدستور والقانون.

في النهاية، نص المشروع على إنشاء جهاز تحكيم يتم اختيار اعضائه من الأحزاب والتنظيمات السياسية الموقعة على الميثاق، ومهمته التنسيق بين الموقعين لتطبيق الميثاق والاحتكام اليه.

وتجدر الاشارة هنا، الى أن الحزبين الحاكمين لم يوقعا أية صيغة خاصة بالتنسيق في ما بينهما بصفة معلنة حتى الآن. وقد حدد كل منهما مرشحيه في كل الدوائر الانتخابية، مما سيجعل التنافس شديداً، ولكن هذا لا يعني نفي شيء من الوئام والتقارب القائم بينهما حالياً، ولا نفي الاحتمال بأنهما وقعا على صيغة للتنسيق بينهما في الانتخابات لم تعلن بعد، ولا يقلل من تاكيد التوقعات بفوزهما معاً وأن الفارق سيكون نسبياً فقط، وكذا التوقعات بحصول احزاب المعارضة الستة الأخرى بصفة خاصة، على مقاعد في مجلس النواب المقبل، وتظل القضية نسبية في أغلب الحالات. لكن السؤال القائم الآن هو: هل يحقق المستقلون اغلبية في مجلس النواب المقبل؟ ■



باق ١٥ يوما على الانتخابات اليمنية

تأجيل اندماج حزبي السلطة يفتح الباب امام التحالفات الحزبية

□ صنعاء ـ خاص:

اغلق باب الترشيح في مختلف الدوائر الانتخابية باليمن ايذانا بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد يوم ٢٧ ابريل الحالي فيما اذاعت اللجنة العامة للانتخابات بيانا حول القواعد والمحاذير الخاصة بالنشاطات والدعاية الانتخابية المفروض التزامها من جانب المرشحين وفقا لما توقعته «العالم اليوم» رجحت كفة تأجيل توحيد الحزبين الحاكمين الى مابعد اجراء الانتخابات وليس قبلها كما كان متوقعا، حيث بادر حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس على عبد الله صالح بإعلان برنامجه السياسي منفردا.. وبعد الفترة الزمنية عن الحزب الاشتراكي عن برنامجه، ومن هنا يتوقع المراقبون ان يجرى تعديلا في شكل ومضمون الصيغة الاندماجية التي جرى الاتفاق عليها بين الحزبين في ضوء نتائج الانتخابات وأوزانها السياسية والجماهيرية بالقدر الذى يتحقق لكل منهما على صعيد التمثيل في مقاعد البرلمان الجديد، الامر الذى يشير الى احتمالات التنافس السياسي بين الحزبين الحاكمين برغم صيغة التحالف بينهما رغم كل ماصدر من قيادات الحزبين من تصريحات تؤكد على التنسيق في المعركة الانتخابية وخاصة بعد فتح الابواب امام التحالفات السياسية والتنسيق مع غيرهما من احزاب المعارضة التي رحبت بعدول الحزبين الحاكمين عن إصدار قوائم مشتركة تضم اسماء مرشحيها في الدوائر الانتخابية باعتبارها حجرا على الديمقراطية والتعددية ومبدأ تداول السلطة بنصيب الاسد من الدوائر الانتخابية وان يجرى تشكيل اول حكومة منتخبة لدولة الوحدة اليمنية من الاحزاب الثلاثة وربما بمشاركة بعض الاحزاب الصغيرة في اطار تحالفية تستهدف الاستقرار السياسي والامني باعتبارهما على رأس الاولويات المطروحة الان على الساحة ومحور برامج مختلف الاحزاب بلااستثناء، وهو ماأكده يحيى المتوكل قيادة بارزة في حزب المؤتمر ـ بأن تكرار اقتسام الحزبين للسلطة غير وارد بعد الانتخابات والشاهد ان القيادة السياسية حرصت على ان تضع العالم بشكل عام ودول الخليج والسعودية بشكل خاص في صورة الواقع الراهن الذى يعيشه اليمن في ظل دولة الوحدة ومستقبلها، ومن هذه الزاوية قامت صنعاء باتصالات موسعة مع عواصم العالم المعنية لإرسال مراقبين لمتابعة سير المعركة الانتخابية وجلبا للمساعدات المالية والفنية المطلوبة لتمويلها واجرائها، في الوقت الذى خرجت وفود يمنية على مستوى عال لبذل مساعيها على الصعيدين الرسمي والشعبي في دول الخليج والسعودية لاستيعاب الاثار السلبية في علاقاتها باليمن اثر موقفها المناهض لدور التحالف العربي الدولي في تحرير الكويت..

على ان تأجيل اندماج الحزبين الحاكمين وان كانت دوافعه واسبابه تتعلق بالحزب الاشتراكي في ضوء موقف الجناح الرافض لصيغة الاندماج وتلافيا لانشقاقه في هذا الظرف السياسي العصيب، الآن الحزب الاشتراكي بات يواجه ظاهرة الانشقاقات والانسحابات الفردية من بعض العناصر القيادية حين رفض الحزب ترشيحهم للانتخابات فيما تردد ان الدكتور ياسين نعمان رئيس مجلس النواب والعضو البارز في الحزب الاشتراكي الذى لم يرشح نفسه في الانتخابات، ولم يرشحه الحزب كذلك بات يعد نفسه لخلافة المهندس ابو بكر العطاس في رئاسة الحكومة الحالية في محاولة لمواجهة موقف احزاب المعارضة الرافض لثنائية الاستمرار في الوظائف الوزارية والترشيح للانتخابات ضمانا لحيويتها ونزاهتها.. في الوقت الذى تتوالى احتجاجات صحف المعارضة على استغلال اجهزة الإعلام الرسمية في الدعاية الانتخابية لصالح الحزبين الحاكمين والمطالبة بعدالة اقتسام وتوزيع العملية الاعلامية الرسمية بين مختلف الاحزاب مهما كانت اوزانها السياسية وجماهيريتها وحديثها، وهو ماترفضه الاحزاب الرئيسية الثلاثة.



المصدر : الشرق الاوسط
المرئية
التاريخ : ..... ٢ ٩ ...
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حزب «الحق» اليمني يعلن برنامجه الانتخابي

تعديل القوانين المتعارضة مع الشريعة وفصل رئاسة الدولة عن رئاسة القضاء

صنعاء: من حمود منصر

نشر حزب الحق، ثاني اكبر الأحزاب الاسلامية في اليمن امس الأول برنامجه الانتخابي الذي سيشارك به في الانتخابات النيابية المقرر اجراؤها في 27 ابريل (نيسان) الجاري.

أكد الحزب انه وهو يقدم برنامجه الى الناخبين إنما يعبر عن رؤية اولية لصيغ العملية المترجمة لأهدافه ومبادئه وفي مقدمتها العمل على مراجعة كل القوانين والتأكد من مدى مطابقتها لاحكام الشريعة الاسلامية وتعديل القوانين التي تتعارض مع الشريعة، وانشاء هيئة علمية عليا تضم العلماء للفصل في كل ما يتعلق بالمجال التشريعي والقضائي، واقامة العدل، والعمل على انشاء قضاء للمظالم.

كما أكد حزب الحق في برنامجه الانتخابي العمل لانشاء هيئة للامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومنحها حق رفع دعاوى امام القضاء والعمل على تنقية اجواء العلاقات بين اليمن والدول العربية والاسلامية، واعطاء الأولوية للمبادلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتجارة للبلدان الاسلامية، والبلدان المجاورة لليمن في المقدمة.

والعمل على تاييد حرية الصحافة ودعمها، والرقابة على الجهاز الحكومي، واعتبار ما ينشر عن الفساد والانحراف بلاغاً يجب البت فيه من قبل النيابة.

وتضمن البرنامج عدة محاور في مقدمتها المحور السياسي حيث أكد في هذه الجانب ترسيخ النظام الجمهوري ببناء الدولة ومؤسساتها بما يتفق مع مبدأ الشورى، وفي سبيل ذلك اكد ممثله مثل حزب تجمع الاصلاح. اجراء اصلاحات دستورية لتأكيد مبدأ الفصل بين السلطات وتأكيد مبدأ التعددية السياسية بصورة أكثر وضوحاً وتأكيد مبدأ تداول السلطة سلمياً، واعادة النظر في قانون الانتخابات وتأكيد اعتماد نظام القائمة النسبية، وتأكيد مبدأ المشاركة الشعبية في خلال انتخاب محافظي المحافظات ومديري المديريات مباشرة من قبل الشعب، وتوسيع سلطات الحكم



المحلي.كما أكد حزب الحق اليمني في برنامجه الحق في اختلاف الآراء البرامجية في اطار الثوابت الشرعية، وتشكيل السلطة التشريعية من مجلسين: مجلس عام، ومجلس خبراء، وجعل السلطة التشريعية مهمة مشتركة بينهما، وتحديد وضبط رئاسة الدولة، وتحديد الحالات التي توجب العزل عن السلطة بصورة تفصيلية، وفصل رئاسة الدولة عن رئاسة القضاء وانتخاب مجلس القضاء الأعلى، والمحكمة العليا من قبل اعضاء السلطة القضائية باشراف السلطة التشريعية.

كما اقترح برنامج «الجف» انشاء هيئة خبراء عسكريين من ضباط الثورة القدامى وسياسيين، وذلك لدمج القوات المسلحة والأمن.. وتحديد مواقع جديدة لفرق الجيش بعيداً عن المدن والتجمعات السكانية.

وعرض البرنامج مجموعة من التصورات الاجرائية لاصلاح جهاز القضاء والنيابة ومعالجة الحروب القبلية بالاضافة الى اصلاح الجهاز الاداري بتفضيل الرقابة، وانشاء نيابة ادارية، واعمال مبدأ «من اين لك هذا»، واصدار تشريع يحرم على المسؤولين فتح حسابات شخصية في البنوك الأجنبية.

كما عرض البرنامج جملة من المعالجات العاجلة التي ستعمل مع القوى الخيرة في البلاد على تحقيقها في المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية.واشار في ختام البرنامج الانتخابي ان ما عرضه يمثل خطوطاًعريضة لبرنامج تفصيلي أوسع وأشمل ويتضمن جميع الرؤى التي سيفصح عنها الحزب في المستقبل.

ويلاحظ ان البرامج الانتخابية للأحزاب الاسلامية اليمنية تكاد تجمع على اصلاح الدستور والقوانين واصلاح جهاز القضاء، والادارة، وتاكيد تطبيق الشريعة الاسلامية في ظل تعددية سياسية وايمان بحرية الصحافة وحقوق الانسان، كما تاكيد العمل لاصلاح النظام السياسي، والفصل بين السلطات والحد من العبث بالمال العام، وتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية.

راجع .... ص 7



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٣

شركة استشارية اميركية وضعت مخططاً لهياكل المنطقة الحرة في عدن

□ عدن - "

من اقبال علي عبدالله:

■ تشهد محافظة عدن (العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن) نشاطاً واسعاً من قبل الهيئة العامة للمناطق الحرة خصوصاً في المراحل التنفيذية الاولى لتحويل المدينة الى منطقة حرة استناداً الى القانون رقم ٤ للعام ١٩٩٣. الصادر عن مجلس الرئاسة بشأن المناطق الحرة في الجمهورية اليمنية.

وعلمت «الحياة» ان شركة استشارية اميركية وضعت مخططا كاملاً لهياكل المنطقة الحرة في عدن ومواقع الاستثمار العربي والاجنبي فيها وكذلك المنشآت السياحية والصناعية.

واكد مسؤول في الهيئة العامة للمناطق الحرة ان «المرحلة الاولى من قيام المنطقة الحرة تتمثل في اطار الوحدة المتكاملة لميناء ومطار عدن الدوليين حيث بينت الامكانات الموجودة ان بالامكان قيام المنطقة الحرة من خلال (الميناء والمطار) وتطبيق كل الامتيازات القانونية المنصوص عنها في قانون المناطق الحرة والشروع في ادخال الاجهزة والمعدات الحديثة لتطوير الميناء والمطار والمرافق التابعة لهما».

وأشار في تصريح نشرته اول من امس صحيفة «الزمان» الاسبوعية الى ان «المنطقة الحرة لن تكون محصورة في تلك الوحدة المتكاملة (الميناء والمطار) لكنها ستكون كخطوة اولى تليها وفقاً للخطط والبرامج المعدة من قبل هيئة المناطق الحرة وخرائط مدينة عدن التي سيتم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء».

٤٠ الف عامل

ودعا المصدر المسؤول: «اجهزة الدولة الامنية والمركزية الى تحمل المسؤولية الكاملة لحماية الاراضي التي ستكون ضمن مخططات الهيئة».

وأشارت معلومات اقتصادية نشرت في عدن استناداً لتقارير الشركات العالمية الى ان «ميناء عدن سيستوعب بعد تشغيله ضمن المنطقة الحرة اكثر من ٤٠ الف عامل، بالاضافة الى ما سيصحب ذلك من نشاط تجاري للبنوك ووكالات الشركات العالمية».

وأعدت هيئة المناطق الحرة برنامجاً تسويقياً وترويجياً لمدينة عدن داخليا وخارجيا. وسيعقد اول لقاء بهذا الشأن في المدينة منتصف ايار (مايو) المقبل يعقبه لقاء مماثل في العاصمة صنعاء تحضره الاجهزة التنفيذية في الدولة والمعنية بالنشاط التجاري والاقتصادي والامني الى جانب رجال اعمال يمنيين وعرب ومن دول اوروبية جرى تقديم الدعوة لهم للمشاركة في هذين اللقاءين.

وكانت الهيئة انتهت اخيراً من اعداد فيلم وثائقي تسويقي وترويجي عن المنطقة الحرة في محافظة عدن سيتم عرضه في اليمن وتوزيعه قريباً على العديد من دول العالم.



فاروق لقمان

الأستاذ نعمان (2)

استطراداً لما قلته في مقالي الأول عن الزعيم اليمني الاستاذ احمد محمد نعمان شفاه الله، في ما يلي مقتطفات من مقال والدي رحمه الله عن صديق عمره، كما نشره في «فتاة الجزيرة» بعدن في شهر نوفمبر 1962. قال:

«عرفت الشيخ احمد محمد نعمان عام 1930 في نادي الاصلاح وهو ما يزال طالباً في الأزهر حيث حمل الشهادة العالمية وظل الصديق الحميم الوفي المخلص الكريم طوال هذه السنوات».

وقد كتب في «فتاة الجزيرة» منذ صدورها وحين هاجر الاحرار إلى عدن عام 1944 وفيهم القاضي محمد محمود الزبيري والسيد زيد الموشكي والسيد أحمد الشامي والشيخ حسن الدعيس ومطيع دماج وعبدالله عثمان وأبو راس وغيرهم من اللاجئين إلى عدن في سبيل القضاء على الاستبداد في اليمن وإنالة شعبها الكريم كرامته وحريته التي وهبها الله له.

كان الشيخ أحمد محمد نعمان على رأس المهاجرين إلى عدن وقد لازمني وكان يزور مكتب «فتاة الجزيرة» كل يوم تقريباً، يكتب ويحرر ويصحح ويساعدني في تحرير الصحيفة التي كان يجلها ويحبها ويتبناها وكان يزودني بالمعلومات الضافية عن الحكم في اليمن ونظام الزكاة والقضاء والسجون والرهائن وكنت أكتب سلسلة مقالات بإمضاء «يمني بلا مأوى»، تحت ارشاده..

وكنا نجتمع في كل اسبوع في «مخيم ابي الطيب المتنبي» فكان يلقي محاضرات أدبية وعلمية تضيء للأديب طريقه وترشد للناشئ في دراساته ولم يكن يبخل على أحد برأيٍ ولا بفكر صائب.

والشيخ أحمد محمد نعمان فيلسوف مرح ساخر، وكاتب مكثر قدير على حسن التعبير ولقد كان بروزه في إدارة المعارف في تعز، وإن لم تكن إدارة جديرة بهذه التسمية بسبب تثبيط الهمم من جانب حكومة اليمن، بداية مرحلة فكرية ثورية ووثبة أدبية تطورية يعتبر الشيخ أحمد محمد نعمان رائدها الأول في بلد كانت لا تسمح فيه بنشر ثقافة جديدة ولكنه بثقافته وحرصه على تهذيب شعبه ونزعته الساخرة وابتسامته المرحة وحريته العقلية ولهجته الأصيلة أضفى على الأدب اليمني ظلالا من الشعور الحي بالانسانية المعذبة في «العربية السعيدة»!

وإني لأتذكر حين قلت له في عام 1945 ان التاريخ سيخلده، فأجابني بروحه التهكمية، «في سجن الأمام»! وضحك تلك الضحكة المعروفة عنه والتي ترافق كل فكرة من أفكره العالية...

كان الشيخ أحمد محمد نعمان يحفظ رسالتي «بماذا تقدم الغربيون» كما يحفظ ديوان شعر حبيب الى نفسه، وكان يذكرني بما كتبته في تلك الرسالة في كل مناسبة.



المصدر : الكفاح العربي
اللبنانية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ / ابريل ١٩٩٣

بانتظار الانتخابات العامة ٢٧ نيسان

وحدة الحزبين اليمنيين تحت ضغط القبائل والجيش

■ اليمنيون في انتظار خاتمة سعيدة لصراع القبائل السياسي. وقد يكون الحزبان الحاكمان (حزب المؤتمر الشعبي العام اليمني والحزب الاشتراكي اليمني) تصاغي الرئيسان على تلك الخاتمة المأمولة. وفي الشارع اليمني المملوء بالمخاوف على مصير الوحدة، يقولون ان على هذين الحزبين اتخاذ قرار لا يوازيه في الجرأة والمسؤولية سوى قرار وحدة شطري الوطن، والحفاظ على وحدة الدولة والارض وعدم المساومة على مصالحهما الضيقة. حفاظا على مصلحة القضايا الكبرى. ودون هذا القرار، فان اليمن السعيد سيدخل حجم الاكتئاب والقلق على المصير.

ماذا في التطورات اليمنية الاخيرة؟

النادي السياسي في صنعاء وعدن وسائر المحافظات اليمنية الكبرى تستعد للحملة الانتخابية المقررة في ٢٧ الجاري، وهي اول انتخابات عامة تجري في البلاد منذ اعلان الوحدة عام ١٩٩٠، بل هي الاولى من نوعها في الشطرين، الشمالي والجنوبي، في ظل تعدد الاحزاب ونظام الديمقراطية السياسية. ومن ما سيضفي عليها حرارة خاصة، لان المنافسة ستكون على اشدها بين الحزبين الرئيسيين المتنافسين على المواقع الحساسة في اجهزة الدولة.

ويرجح المراقبون ان يتجه الحوار الساخن بين المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي الى المنافسة رغم المخاوف في إمكان تحولها الى مادة استغلال للمزيد من الفوضى العامة في البلاد. وكانت مصادر سياسية في صنعاء اعربت عن اعتقادها بأن نتائج الحوار بين الحزبين الحاكمين حول توحيدهما ودمجهما ستظهر خلال الاسبوعين المقبلين، اي قبل موعد الانتخابات بأيام قليلة، حيث سيعقد الحزب الاشتراكي اليمني مؤتمره العام في هذه الفترة.

واوضحت مصادر قريبة من الاشتراكي ان لجنته المركزية تركت للمؤتمر العام مسألة تحديد موقف من مسألة «توحيد» الحزبين. مشيرة الى ان كلمة «توحيد» بدأت تستخدم بدل كلمة «دمج» التي كانت مطروحة سابقا. وقالت ان الخيار المطروح امام الحزب الاشتراكي سيكون واضحا جدا، وهو إما ان يتوحد مع حزب المؤتمر الشعبي وإما ان يخوض الانتخابات منافسا له على ان يسعى الى تحالفات مع أحزاب اخرى.

مأزق التوحيد ومأزق المنافسة

يشعر الحزبان الحاكمان بقلق متعدد الأوجه بينما يسعيان الى التوحيد. ففي داخل كل حزب تيارات اعتراض تحد من هامش حرية اتخاذ القرار الوحدوي، اضافة الى مشكلة توزيع مواقع السلطة والتوفيق فيما بين هذه التيارات على نسبة تمثيلها. كما يدركان انهما يستمدان قوتهما من التوزيع القبلي والمناطقي. وتلك مشكلة تنسحب على الحزبين معا. حيث ان القوى المسلحة التي تمتد بها القبائل سوف تضطرهما للاحتكام للتوازنات. واذا كان القرار التاريخي بوحدة شطري البلاد قد اتخذ في ظل شعور بخطر استمرار التجزئة والانقسام، فان الحفاظ على الوحدة واستمرارها يتطلبان الكثير من الحذر والمرونة في آن. ذلك ان الصراع على السلطة لم يعد محصورا بالحزبين الحاكمين وإنما امتد ليشتمل على شبكة معقدة من الحساسيات ومراكز القوى داخل المجتمع القبلي والسياسي.

١	[illegible]	١٨	٥٧٠	[illegible]	٢٢٦٦٠٠
٢	[illegible]	١١	-	٥٩٢٥٠	٢٢٦٦٩
٣	[illegible]	٣٤	-	[illegible]	[illegible]
٤	[illegible]	١٧	-	٨٧٢٥٠	٢٥٥٢٠
٥	[illegible]	٨	-	٢٨٠٠٠	٣٣٢٦٠٠
٦	[illegible]	٢	-	٩٥٠٠	٤١٨٠٠

الاوساط السياسية في صنعاء تشير الى حرص كبير من جانب الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض على توفير الحد الاقصى من التفاهم بين الحزبين، خصوصا ان الفريقين يشعران بخطر مشترك اذا استمر الحال على ما هو عليه. وفي رأي هذه الاوساط ان هناك اتفاقا ضمنيا بين القيادتين على ضرورة التوحد في وجه تيارات التطرف القبلي التي ادت في خلال السنة الماضية الى موجة اغتيالات طاولت عناصر مسؤولة في الدولة وخصوصا تلك التي تنتمي للحزب الاشتراكي اليمني.

وربما يكون الكشف [illegible] عن الاسم الموحد للحزبين من دلائل [illegible] اشاعة مناخ الوحدة والتفاهم، [illegible] تتحقق الوحدة الكاملة. وتتداول الاوساط اليمنية ثلاث تسميات للحزب الموحد هي: حزب المؤتمر اليمني، حزب المؤتمر الديمقراطي وحزب المؤتمر. وفي تقدير احد المصادر القريبة من الحزبين «ان هناك اتفاقا بينهما على الخطة الرئيسية المتعلقة بمستقبل الحزبين الحاكمين رغم وجود بعض التحفظات حول آلية التوحيد واجراءاته. واوضح المصدر انه اذا تم توحيد الحزبين قبل موعد الانتخابات العامة سيخوض الحزب الجديد الموحد الانتخابات بمرشحين من الحزبين السابقين تضمهم قائمة واحدة.

وحسب المطلعين ان المعارضة التي تتشكل من احزاب وتيارات ناصرية وقومية وماركسية واهمها حزب رابطة ابناء اليمن والتجمع اليمني للاصلاح (احد ابرز احزاب المعارضة الديمقراطية) لن تتحول نسبيا الى الدرجة التي تستطيع تهديد الحزب الموحد. لكن يخشى ان تؤثر على اي منهما في حال عدم حصول عملية التوحيد بينهما خصوصا اذا اتجهت هذه المعارضة لعقد تحالفات مع القبائل ذات الشأن في تحريك [illegible] البلاد.

والحاجة الى التوحيد بين المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي تبدو ضرورية عشية التحضير للانتخابات القادمة. لكن السؤال الحاضر في الذهن على الدوام هو: هل يستطيع كل حزب اجراء التوازنات بين مرشحيه والى اي مدى يستطيعان معا استيعاب حركة القبائل وضبط الفوضى والفساد الاداري، ثم ما هو موقف المؤسسة العسكرية التي يبدو انها تراقب وتنتظر استعدادا لموقف حاسم ربما وقت الضرورة. ■■

م. ح

احزاب يمنية : الانتخابات "ترجمة اولى للديموقراطية" منذ الوحدة

□ عدن –
من اقبال علي عبدالله:

■ أكدت احزاب وتنظيمات سياسية في محافظة عدن، العاصمة التجارية والاقتصادية لليمن، ان الانتخابات الاشتراعية المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري «ترجمة أولى للممارسة الديموقراطية منذ وحدة البلاد» في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠.

ودعت هذه الاحزاب في بيان وزع اول من امس «المواطنين في المحافظة الى الادلاء باصواتهم في صناديق الاقتراع لاختيار افضل المرشحين من ذوي الكفاءات والقدرات الذين يتحلون بالنزاهة والاخلاص لقضية الوطن والشعب». وأكدت ان «نجاح هذه التجربة تعتبر خطوة اولى على طريق تاسيس دولة النظام والقانون والتداول السلمي للسلطة، دولة المؤسسات المحتكمة الى الشرعية الدستورية والمعبرة عن المصلحة الوطنية وفي سبيل اجتثاث الاوضاع الفاسدة والممارسات الخاطئة التي انقلت كاهل الشعب (...)».

الى ذلك، عقد «المؤتمر الشعبي العام» (احد حزبي السلطة) في عدن اجتماعاً استثنائياً رأسه السيد سليمان ناصر مسعود عضو اللجنة العامة مشرف المحافظة في المؤتمر بحضور المشرفين المساعدين والمرشحين في الانتخابات المقبلة.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٣

الارياني يلتقي عيديد ويحض الفصائل الصومالية على التزام الحوار

■ صنعاء - «الحياة» - اجتمع وزير الخارجية اليمني الدكتور عبدالكريم الارياني امس مع الجنرال محمد فارح عيديد، رئيس «التحالف الوطني الصومالي» الذي يزور صنعاء يرافقه وفد من اربعة فصائل صومالية. وعرض عيديد الخطوات التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الوفاق الوطني الصومالي الذي عقد في اديس ابابا اخيراً. وحض الارياني الوفد الصومالي على «العمل بكل جهد لتوحيد الصفوف»، مؤكداً «استعداد الجمهورية اليمنية للقيام بواجبها الاخوي تجاه الصومال وشعبه». وقال ان الحل في الصومال «لا يمكن ان يتم الا بالطرق السلمية والحوار الاخوي والتنازلات المتبادلة بين الفرقاء، والحرص على وحدة الجبهة الداخلية لمجابهة الاخطار الخارجية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلو

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ :

الشرق الأوسط تنشر الجزء الثاني والأخير من الخريطة السياسية اليمنية

الفهم الخاطئ للتعددية أدى للتشرذم الحزبي
الأحزاب الصغيرة والوهمية أدوات للحزبين الحاكمين



صنعاء: من حمود منصر

1 ـ تنظيم التصحيح الشعبي الناصري:

يترأس هذا الحزب العقيد مجاهد القهالي، وقد تشكل بعد الوحدة، وكان اسمه «جبهة التصحيح»، وبعد مفاوضات بين العقيد مجاهد القهالي، والمحامي عبد الفتاح البصير ـ أحد قيادات الناصريين ـ خلال العام قبل الماضي، تشكل تنظيم التصحيح الشعبي الناصري، وشغل المحامي البصير منصب الأمين العام، إلا انه حدث انقسام في صفوف اعضاء التنظيم قبل عدة أشهر، واقيل رئيس ومدير تحرير الصحيفة «التصحيح»، وظهرت شكاوى من عدد كبير من الاعضاء، اتهمت القهالي بالتصرف خارج اطار النظم واللوائح التنظيمية ثم بعد ذلك اعلن عبد الفتاح البصير ـ الأمين العام ـ اعتزال العمل الحزبي.

وقد نشأ هذا التنظيم بسبب الخلافات في صفوف الناصريين، وفي اوج تلك الخلافات نشأت العديد من الأحزاب، وخلال مسيرته القصيرة، كان تنظيم التصحيح من الأحزاب التي يدعمها الحزب الاشتراكي، بحكم العلاقات التي تربط العقيد مجاهد القهالي بالحزب الاشتراكي، حيث كان لاجئاً سياسياً في عدن منذ عام 1978.

ومجاهد القهالي شخصية عسكرية عرفت بتعاطفها مع الرئيس اليمني الأسبق ابراهيم الحمدي، وتحالف اثناء وجوده في عدن مع الجبهة الوطنية الديمقراطية، التي كانت مدعومة من الحزب الاشتراكي، وتعمل في الشمال ضد السلطات الرسمية معارضة للنظام في صنعاء.

وبعد الوحدة عاد القهالي الى صنعاء، وجدد اتصالاته بالقبائل في منطقته في أرحب، وايضا في حرف سفيان، وكان انضمام البصير الى تنظيم التصحيح من ابرز العوامل المساعدة على استقطاب بعض العناصر الناصرية اليه، لكن تنظيم التصحيح ـ الذي شارك بفاعلية ايضاً في المؤتمر الوطني ـ خف نشاطه الشعبي أخيراً، وتشير الأوساط السياسية الى انه أصيب بتصدعات داخلية، تكاد تفقده القدرة على الاستمرار.

وما يؤكد ذلك ان مصادر مسؤولة في الحزب الاشتراكي افصحت ـ قبل بضعة اشهر لـ«الشرق الأوسط» ـ عن أن القهالي طلب توحد حزبه مع الحزب الاشتراكي، إلا ان الاشتراكي ارجأ الطلب، ودعا القهالي الى التمهل.

ولم يكشف التصحيح الناصري حتى الآن، عن الاستعدادات التي اتخذها للمشاركة في الانتخابات، أو برنامجه الانتخابي وأسماء مرشحيه، إلا ان طبيعة الخطاب الاعلامي ـ الذي يعبر به عن نفسه من خلال صحيفته الاسبوعية «التصحيح» ـ يظهر متطابقاً الى حد بعيد مع الخطاب الاعلامي للحزب الاشتراكي، حول مجمل القضايا والتطورات في البلاد.

وتشير جميع الدلائل الى ان تنظيم التصحيح من الأحزاب القريبة جداً من الحزب الاشتراكي، وحليف لا شك فيه في الانتخابات المقبلة.

2 ـ حزب الأحرار الدستوري:

اعلن عن تاسيس هذا الحزب بعد الوحدة، ويترأسه الشيخ عبد الرحمن أحمد نعمان ـ نجل المناضل اليمني المعروف احمد محمد نعمان ـ وقد تاسس هذا الحزب امتداداً لحركة الأحرار الدستوريين، واستند في ادبياته على الارث التاريخي لتلك الحركة، التي قامت عام 1948 ضد الامام يحيى، واتسمت تصريحات رئيسه الشيخ نعمان ـ خلال الفترة الماضية ـ بمعاداة الشمولية والحكم العسكري، والدعوة الى «لبرلة» الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وقد ضم في صفوفه بعض الاعضاء من اليهود اليمنيين، واتسمت مواقف رئيس الحزب ونشاطه بمعاداة حزب التجمع اليمني للاصلاح، والاختلاف الحاد مع المؤتمر الشعبي، ومن ثم التحالف والتنسيق مع الحزب الاشتراكي طوال العام الماضي، وشكلت مضامين صحيفة «صوت اليمن» الناطقة باسم حزب الأحرار الدستوري وحدة موضوعية مع مضامين صحف الحزب الاشتراكي، وكشفت عن درجة عالية من التقارب بينهما.

وأكدت مصادر في الحزب الاشتراكي في الآونة الأخيرة وجود هذا التقارب مع حزب الأحرار.

وعلمت «الشرق الأوسط» ـ من مصادر موثوقة ـ ان الحزب الاشتراكي يحرص على نجاح النعمان في تلك الدائرة، وبعد مشاورات جرت بين النعمان والحزب، قرر عبد الواسع سلام وزير العدل عدم ترشيح نفسه ومنافسة الشيخ النعمان في دائرته الانتخابية، وهو ما يؤكد دعم الاشتراكي للنعمان.

ولم يعلن حزب الاحرار برنامجه الانتخابي بعد، وليس ثمة اية دلائل تشير الى امكانية وضع قائمة باسماء مرشحين في دوائر انتخابية أخرى. ويذكر ان فوزية نعمان ـ شقيقة رئيس حزب الاحرار الدستوري وابنة المناضل النعمان ـ تعتزم ترشيح نفسها كمستقلة في الدائرة رقم 11 بالعاصمة صنعاء.

3 ـ اتحاد القوى الشعبية:

يتزعم هذا الحزب ابراهيم الوزير، وهذا هو الحزب الوحيد الذي ما يزال رئيسه يقيم في الخارج (في الولايات المتحدة الأمريكية)، وهو حزب اسلامي يبدي في خطابه الفكري والسياسي والاعلامي مرونة كبيرة في التعامل، والقبول بمعطيات الحياة المعاصرة الى حد يجعل بعض المحللين والسياسيين يصفونه بالليبرالية. وقد اعلن عن وجوده الفعلي وممارسة نشاطه السياسي العلني داخل البلاد بعد قيام الوحدة.

ويصفه بعض السياسيين بانه الاطار الذي انشاه ابراهيم الوزير في أواخر الستينيات، وكان يطلق عليه قوى الشعب الثالثة، وظل معارضاً في الخارج حتى الوحدة، وهو الآن يمارس نشاطه السياسي كحزب معارض مع بقية احزاب المعارضة، منفرداً او من خلال المؤتمر الوطني.

وليست هناك مؤشرات ظاهرة تكشف مناطق وجوده، وحجم التاييد

النهائية لاعلان اللجنة العليا بشان المرشحين والأحزاب المشاركة، وذلك خلال الاسبوع الثالث من الشهر الجاري. إلا ان مصادر حزبية تؤكد امكانية التنسيق بين هذه الحركة وبقية احزاب المؤتمر الوطني، وربما مع الحزب الاشتراكي ايضا.

تحالفات غير مستقرة

يلاحظ ان معظم احزاب المؤتمر الوطني ـ التي تطرقت اليها الخارطة حتى الآن، واعتبرت في مجموعة احزاب الدرجة الثانية ـ تميل حسب الدلائل المحيطة بها الى امكانية التحالف مع الحزب الاشتراكي في الانتخابات، في حالة انتفاء التنسيق العام والشامل بين مختلف القوى السياسية، او في حالة عدم حصول مفاجآت سياسية جديدة خلال الأيام السابقة على الانتخابات بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، خاصة ان الاعلان عن توقيعهما أخيراً على ميثاق عمل سياسي خفف حدة التكهنات بشأن العلاقة بينهما، في حالة عدم توصلهما الى اتفاق حول فكرة «التوحيد»، واخذهما بفكرة التنافس الشريف دون اية مزايا اخرى.

إلا ان التوقيع على ميثاق العمل السياسي بواسطة الحزبين الحاكمين يؤكد الأخذ بخيار التنافس، مع قدر كبير من التنسيق في الانتخابات، بما يحقق استقرار ووضوح العلاقة بينهما قبل الانتخابات، مع الابقاء على خيار توحيدهما مفتوحاً للنقاش بعد الانتخابات، مما يعطي بعداً للاستمرارية في الشراكة، كل بجدارته وحجمه وقوته الشعبية، ويضمن في نفس الوقت الابقاء على الباب مفتوحاً أمام الآخرين للمشاركة.

وفي هذا السياق يرى المحللون ان هذه الآلية الوفاقية تعمل في اتجاهين متكاملين، من شانهما ضمان توفر الاستقرار السياسي، والأمني خلال مرحلة الانتخابات، ويطمئن بقية الأحزاب السياسية على ان قضية الديمقراطية هي الخيار الوحيد، الذي من خلاله ينتقل الجميع الى واقع افضل، يضمن توفير أمن واستقرار البلاد، واحداث تنمية وتطور يلبيان تطلعات الناس.

ومن ناحية ثانية يضع هذا الاجراء الحزبين الحاكمين الشعبي، والاشتراكي في موقع المسؤولية الأولى لرعاية التجربة الديمقراطية، والتحكم الايجابي في سير عملية التحول التي ستتم من خلال الانتخابات، وأيضاً رعاية القوى السياسية الاخرى، والأخذ بيدها من واقع المسؤولية والايمان بمبدا المشاركة لاجتياز عتبة الديمقراطية، والدخول معاً الى البيت الديمقراطي اليمني الحقيقي.

محور المؤتمر الشعبي

بعد الاشارة الى الاسباب المختلفة لنشوء تحالف بين احزاب المؤتمر الشعبي العام - الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح - والتجمع اليمني للاصلاح - بزعامة الشيخ عبد الله الاحمر - والبعث (الجناح الموالي للعراق) - الذي يتزعمه الدكتور قاسم سلام والعميد مجاهد ابو شوارب - وهي احزاب أساسية فاعلة ومؤثرة، حيث يتمتع المؤتمر الشعبي، والتجمع اليمني للاصلاح بشعبية واسعة في كافة المحافظات اليمنية، ثم ياتي بعدهما البعث بفارق كبير، إلا ان احزاباً اخرى متوسطة وصغيرة قريبة منهم، او هي واقعة في نفس المجرة الحزبية السياسية لهذه الاحزاب الرئيسية، تبلورت مواقفها في مؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية، الذي كان بمثابة الاطار الذي اكد انحيازها، وقربها من هذا التيار العام أو الدخول فيه. وهذه الأحزاب هي:

5 - الحزب الجمهوري:

تأسس بعد الوحدة، برئاسة الشيخ محمد علي أبو لحوم، ويشغل الشيخ صادق عبد الله الاحمر منصب الأمين العام للحزب فيه، وقد لعب أبو لحوم دوراً نشطاً اثناء التحضير لعقد مؤتمر الأحزاب، بينما يعكس الخطاب الاعلامي لحزبه - عبر الصحيفة المعبرة عنه «السبعين» - رؤية نقدية متزنة للأوضاع - خاصة خلال المرحلة الانتقالية. وهو ذو شقين: معارض يتسم بالهدوء وعدم المشاكسة، وصاحب مركز اجتماعي ترتبط به مصالح مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية.

وقد حافظ على هذا التوازن على مدى الفترة الماضية، رغم وجود رمزين قبليين على رأسه، ينتميان الى قبيلتين عريقتين من قبائل اليمن. ورغم معاداة العديد من احزاب اليسار أو تلك القريبة من الاشتراكي، بل اعلان الاشتراكي صراحة رفضه للقبلية في العمل السياسي، فإن الحزب الجمهوري لم ينصب نفسه حامياً ومدافعاً عن القبلية، وإنما ظل محتكماً للمشروعية الديمقراطية، التي اعطت للتعددية الحزبية حق الوجود والنشاط.

وتتركز شعبية الحزب الجمهوري في مناطق النفوذ القبلي لـ«بيت أبو لحوم»، علماً بانه توجد قيادات من «بيت ابو لحوم» في حزب الرابطة، وفي التجمع اليمني للاصلاح وفي احزاب أخرى، وذلك ما يؤكد ان القبلية ليست كلها في حزب واحد. إنما المهم - في هذا السياق - هو ان القبلية اليمنية، عندما وجدت ان الحزبية اصبحت أمراً واقعاً، وشرطاً من شروط التجربة الديمقراطية - التي هي في الأساس الشرط الذي تحققت على أساسه الوحدة اليمنية - لم تنزو، أو تنفر من الحزبية، وانما تعاملت معها بصورة طبيعية، واعطت للأحزاب زعامات هي في الأساس رموز قبلية، ولكنها انتقلت مع الواقع الجديد، واحتفظت بمواقع القيادة فيه لنفسها ايضا.

ويعد الحزب الجمهوري من الاحزاب القريبة من المؤتمر الشعبي، ليس على اساس الرؤية السياسية والبرنامجية فحسب، إنما بسبب علاقة تاريخية سياسية، وهو ايضا غير مناوئ للحزب الاشتراكي، او معاد له، وإنما يحتل منطقة الحياد الايجابي وعدم الانحياز، ومع اقتراب موعد الاقتراع، يظل الحزب الجمهوري في مستوى الهدوء، والبعد عن الصخب الاعلامي أو السياسي، حيث

الشعبي له، إلا ان بعض الأطراف السياسية في البلاد لا تتوانى في وصفه بأنه «حزب ملكي وسلالي، يقتصر في عضويته على ابناء العائلات المنتمية الى الهاشميين»، رغم ان عبد الله سلام الحكيمي - الذي كان في السابق ناصرياً - انضم الى اتحاد القوى الشعبية في الخارج قبل الوحدة، ثم استمر في ممارسة نشاطه السياسي كعضو في الأمانة العامة، ومسؤول عن الأمانة السياسية والاعلامية في الاتحاد، وعضو ممثل له في اللجنة العليا للانتخابات بالرغم من انه غير هاشمي، ولا ينتمي الى اسرة هاشمية، إلا أن الحكيمي اعلن أخيراً اعتزاله العمل الحزبي دون مبررات، واكتفى بذلك بتجميد نشاطه الحزبي في اطار اتحاد القوى الشعبية.

ولا يقل اتحاد القوى الشعبية معارضة، عبر صحيفته الاسبوعية «الشورى»، عن باقي احزاب المعارضة. خاصة تلك المنضوية في المؤتمر الوطني، ولم تكشف بعد درجة مشاركته في الانتخابات، ولا برنامجه الانتخابي أو اسماء مرشحيه المتوقعين. وهو ما يبقي هاتين النقطتين رهن الانتهاء من فترة قيد واقرار اسماء المرشحين النهائيين بصفة عامة في البلاد بواسطة لجنة الانتخابات حتى منتصف شهر ابريل (نيسان) الجاري.

إلا ان حوارات واتصالات بين قيادة اتحاد القوى الشعبية والحزب الاشتراكي في الداخل والخارج خلال الفترة الماضية اكدت مواقفهما خلال الفترة الماضية ازاء العديد من القضايا وأوضحت وجود تفاهم وتقارب في الرؤى ووجهات النظر حول العديد من المسائل والقضايا الملحة في اليمن، والقضايا المستقبلية مثل التحديث والديمقراطية، ونبذ العنف والتطرف الديني، والتعايش مع اصحاب الأفكار السياسية الأخرى، ويرى المراقبون ان اتحاد القوى الشعبية من الاحزاب المرشحة للتحالف مع الاشتراكي.

4 - حركة التوحيد والعمل الإسلامي:

كان يعرف في السابق باسم «حركة العمل الاسلامي» ثم تعدل اسمه بانضمام عناصر أخرى جديدة اليه بعد الوحدة، فأصبح يدعى «حركة التوحيد والعمل الاسلامي». وهو إطار محدود النشاط جماهيرياً، إذ ينطلق في عمله من رؤية الفكر الزيدي، وفهمه للحكم والشورى وشروطهما اللازم توفرها في المشتغلين بشؤون الحكم.

وهو يعتبر حركة دينية يتزعمها ابراهيم بن احمد الوزير، تعبر عن معارضتها للسلطات الحالية في صحيفتها الاسبوعية «العالم»، ومن خلال مشاركتها في المؤتمر الوطني، كما انها متهمة - مثلها مثل اتحاد القوى الشعبية - بأنها حركة سلالية، مقتصرة على آل الوزير والأسر الهاشمية الاخرى، وليست حركة شعبية عامة.

ولم تعلن الحركة برنامجها الانتخابي بعد، ولا توجد مؤشرات تؤكد امكانية طرح قائمة مرشحين لها، وتظل هاتان النقطتان النتائج

لم يعلن بعد برنامجه الانتخابي، ولم يكشف عن قائمة اسماء المرشحين الذين سيتقدم بهم، ولذلك تبقى هاتان القضيتان رهن انتظار اعلان اسماء المرشحين والاحزاب المشاركة في بداية النصف الثاني من ابريل الجاري.

6 ـ الحزب الناصري الديمقراطي:

احد فصائل الناصريين، اعلن عن تاسيسه بعد الوحدة، وربما كان اول حزب عقد مؤتمره العام بعد اشهر من تحقيق الوحدة، وتولى الأمانة العامة له عبده محمد الجندي، وتتارجح مواقف الحزب بين المعارضة للسلطة بحزبيها، والتحالف الصريح مع المؤتمر الشعبي والمعارضة الحادة للحزب الاشتراكي، وتارة ثالثة يتبنى معارضة المعارضة التي تعارض السلطة، وكل تلك المواقف كان يعكسها بوضوح من خلال صحيفته الاسبوعية «العروبة»، إلا انه اصيب في الأشهر الأخيرة من العام الماضي بتصدعات مختلفة، حيث انشقت مجموعة من قياداته الوسطى، واعلنت انضمامها الى الحزب الاشتراكي.

ثم عقد معظم اعضاء الأمانة العامة واللجنة المركزية مؤتمراً عاماً استثنائياً ناقشوا فيه أوضاع الحزب، والتجاوزات التي نسبوها الى الامين العام، وقرروا ـ في نهاية المؤتمر ـ فصل الأمين العام عبده محمد الجندي، وانتخاب امين عام اخر، واجراء بعض الاصلاحات، ثم نشب خلاف حاد بين فريق يناصر الامين العام السابق وفريق يناصر الامين العام الجديد، وتبادلا الاتهامات، حيث اتهم كل فريق منهما الاخر بالتواطؤ والعمل مع أحد الحزبين الحاكمين المؤتمر الشعبي، والحزب الاشتراكي، وتدخلت قوات الامن ـ بعد اقتحام مقر الحزب من قبل الفريق الجديد ـ وتوسطت احزاب وقوى سياسية بعد ذلك، واحيلت القضية الى النيابة، وحتى الآن لم يتم الفصل فيها، بينما يدعي كل فريق مشروعية تصرفاته.

ويعتبر الحزب الناصري الديمقراطي من الاحزاب الممثلة في اللجنة العليا للانتخابات، وهو بصفة عامة محسوب على المؤتمر الشعبي العام، بنفس الدرجة التي يحسب فيها تنظيم التصحيح الناصري على الحزب الاشتراكي.

وقد ساعدت تصدعات هذين الحزبين على تحول العديد من عناصرهما الى «الوحدوي الناصري» وبعضها الآخر الى الحزب الاشتراكي، وتراجعت شعبية الحزب الديمقراطي ـ التي كانت تتركز في تعز والحديدة وصنعاء بدرجة نسبية ـ تدريجياً، حتى اصبحت مجرد مجموعات او اشخاص محدودين، نتيجة الخلافات والتنافس ـ بين التنظيمات الناصرية ـ على الاستقطاب والتوسع.

7 ـ التنظيم السبتمبري الديمقراطي:

يراسه العقيد احمد قرحش، وهو الآن ممثل لحزبه في اللجنة العليا للانتخابات، وقد تاسس هذا التنظيم بعد الثورة، ومن بين اهدافه رعاية أسر الشهداء والمناضلين، والدفاع عن حقوقهم، حيث ان رئيس الحزب من ضباط الثورة.

وقد أبدى الحزب تقارباً ووئاماً في المواقف والآراء مع المؤتمر الشعبي العام وحزب البعث خلال الفترة الماضية، بشان جميع القضايا والتطورات. ولكن لا تعرف له شخصيات قيادية اخرى، فهو مجرد حزب لرمز واحد، شعبيته غير محددة، او تكاد لا تذكر، حتى في معقله الأصلي صنعاء.

8 ـ منظمة حزب البعث (الجناح الموالي لسورية):

زعيمها في الخارج عبد الحافظ نعمان ـ عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي السوري ـ وفي الداخل تعاني المنظمة من خلافات داخلية حادة بين اعضائها، فقد مثلها في مؤتمر الاحزاب محمد شاكر، بينما يقول البعض ان هناك مسؤولاً قيادياً آخر هو نجيب ابراهيم.

ولكن المنظمة تظل محدودة الحجم، وشعبيتها تكاد تكون مقتصرة على صفوف بعض الطلاب اليمنيين الدارسين في سورية، ويصعب التكهن بدور واضح لها في الانتخابات.

9 ـ حزب جبهة التحرير:

يعاني هذا الحزب ايضاً من انقسامات داخلية، وتعدد في القيادات، رغم محاولات لملمته، إلا انه بعد عودة قياداته من الخارج عقب قيام الوحدة، لم يجدوا اهتماماً من قبل المؤتمر الشعبي، ولا حتى من الشارع العام، بينما كانت الحيطة والحذر طابع العلاقة من جانب الحزب الاشتراكي، نتيجة الارث التاريخي بينهما، الذي كان كله صراعاً، خاصة ان هذا الحزب هو وريث جبهة التحرير، التي قاتلت مع الجبهة القومية في جنوب اليمن ضد الاستعمار، ثم سرعان ما تحاربتا معاً قبل الاستقلال وبعده، وتحول من تبقى من قياداتها الى المعارضة في الخارج، وعندما عادوا بعد الوحدة وجدوا انهم يمثلون جيلاً يجهله الجيل الحالي في اليمن.

ومع ذلك فان حزب جبهة التحرير له وجود نسبي في المناطق التي تمثل منابع اساسية لجبهة التحرير في المحافظات الجنوبية، ولكنه الآن في عداد الأحزاب الهامشية.

مسميات حزبية

تشير تقديرات المراقبين والمحللين للساحة السياسية اليمنية الى ان الاحزاب الحقيقية في اليمن التي تنطبق عليها شروط الحزب وتمثل قوى اجتماعية، وتمتلك فكراً وايديولوجية وخطاباً تعبر به عن نفسها ومصالحها، ومصالح الشرائح التي تمثلها، ويمكن تمييزها عن غيرها من الاحزاب المساوية في الحجم او المتقاربة معها من حيث البنية والانتشار والتاييد الشعبي، لا تتعدى 10 ـ 12 حزباً، منها 5 احزاب رئيسية، و3 متوسطة والبقية احزاب صغيرة يصعب توقع مستقبلها.

وهناك مجموعة رابعة ليست سوى مسميات حزبية، وجدت في ظرف سادت فيه فكرة التعددية السياسية والحزبية في اليمن بفهم خاطئ، وكانها نوع من التكاثر البكتيري. ولهذا فإن التكهنات المطروحة حول الانتخابات المقبلة هي انها ستفرز القوى السياسية الحقيقية من القوى والمسميات الوهمية فرزاً نهائياً، يصلح معها لملمة الاوضاع السياسية في البلاد، وبالتالي اعادة ترتيب الاوضاع في جميع المجالات.

وفي حين بدات الاحزاب الرئيسية في البلاد حملاتها الدعائية الانتخابية، ونشر برامجها، ما زالت آثار التشويش والتشوهات التي احدثتها ظاهرة الانشقاقات وترتب عليها نشوء احزاب وهمية، او تاسيس «احزاب لافراد أو مجموعات» او احزاب برموز فقط تحدث بعض الارتباك في الساحة الحزبية بصفة عامة.



اليمن : قبيلة تطلق موظفين اجانب بعد توظيف "توتال" ٨٥ من ابنائها

□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

اكد مسؤولون في عدد من الشركات النفطية الاجنبية العاملة في حقول شبوة اليمنية ان لديهم وسائل لحماية عامليهم ومصالحهم من الهجمات القبلية، بعدما تعذر على سلطات الامن تامين تلك الحماية.

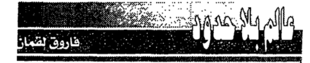
وذكرت انباء واردة من محافظة شبوة ان قبائل بني الحارث هي التي اطلقت المحتجزين الاجانب من العاملين في شركات التنقيب عن النفط في المحافظة، في مقابل ضمان تشغيل ٨٥ شخصاً من افراد القبيلة في شركة «توتال» النفطية الفرنسية وافادت ان افراد القبيلة كانوا احتجزوا مطلع الشهر الجاري ستة من العاملين الاجانب، هم اميركيان وكندیان وبريطاني وفيليبيني، واعلنت السلطات الامنية الاسبوع الماضي اعتقال الخاطفين وتحرير العمال الاجانب، لكن انباء اكيدة افادت عكس ذلك، اذ طلب الخاطفون الذين ينتمون الى قبيلة بني الحارث (احدى اشهر قبائل شبوة) من الشركات النفطية الاجنبية استيعاب ٨٥ من افراد القبيلة، الامر الذي رفضته السلطات المحلية، وكاد ان يؤدي الى نشوب اقتتال لولا تدخل شركة «توتال» التي ابدت استعدادها لاستيعاب هؤلاء شرط الافراج عن المحتجزين.



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ......٢....١....ابريل....١٩٩٣



الأستاذ نعمان (3)

وما زلنا مع الزعيم اليمني الكبير الاستاذ أحمد محمد نعمان الذي يرقد في أحد مستشفيات سويسرا بعد عمر حافل بالجهاد والعلم والعمل السياسي في خدمة بلده.

وأواصل اليوم نشر مقتطفات من مقال كتبه والدي رحمه الله عام 1962 في جريدة «فتاة الجزيرة» وكان صديقاً للأستاذ نعمان وزامله طويلاً في عدن منذ بداية الاربعينات. قال الوالد:

«وقدم إلى عدن سيف الاسلام أحمد ولي عهد اليمن، عام 1946 وحاول أن يسترضي الشيخ أحمد والقاضي الزبيري وبقية رفاقهما بكل وسيلة وظل في عدن 40 يوماً ولكنه لم يفلح فقد كان الشيخ أحمد محمد نعمان اسس حزب الاحرار في هذه البلاد وانضم اليه المغتربون في جميع الأقطار المجاورة ولاقى الألاقي ووجد معارضة قوية ولكنه كان ثابتاً راسخاً قوياً لا يحيد عن مقصده، وما أن عاد ولي العهد (الإمام أحمد في ما بعد) إلى تعز حتى اقام الأحرار وعلى راسهم أحمد محمد نعمان الجمعية اليمنية الكبرى وتوسع نشاط الأحرار فاصدروا صحيفة «صوت اليمن» الأسبوعية.

وكان صوته الداوي وأفكاره الثورية، تهدي اليمنيين في الداخل والخارج، ورغم حماسه وثورته على الاوضاع وعمله الدائب لقلب نظام الحكم في وطنه فإنه كان في صحيفة «صوت اليمن» وفي كتاباته عف اللسان، مهذب الالفاظ وكان الامام أحمد يعرفه ويعرف إخلاصه ويدرك أن هذا الثائر كان يقول له شخصياً كل ما كان يسمعه عنه ويقراه..

ولما شعر ان الوقت حان وضع الدستور اليمني ووزعه على الأحرار وحصل على إمضاءات كل رجال اليمن وعمالها عليه وأظن أن ذلك كان سبباً لتسرب الخبر إلى ولي العهد الذي هيأ لنفسه الفرار إلى حجة عند وقوع الواقعة ثم سجن نعمان طويلا في حجة ولكنه تخلص بكياسته وحسن سياسته من ذلك السجن الرهيب رغم أنه كان في السجن يعلم المسجونين مبادئ الوطنية الصحيحة وينشر المنشورات هو وابن عمه امين عبد الواسع نعمان. ولأحمد نعمان آلاف المعجبين والانصار في اليمن يأتمرون بأمره ويستنيرون بآرائه ولم أجد في حياتي من الأصدقاء الذين ثبتوا على آرائهم وحبهم مثل الشيخ أحمد محمد نعمان إلا النزر اليسير ويكفيه فخرا أنه اسس في عدن كلية بلقيس رغم ما لاقى من عنت ومعارضة.

واني امل أن تنتفع اليمن بهذا الرجل الوطني المخلص - بعمله وفضله وتجاربه.



البعث والوحدوي الناصري يعلنان برنامجيهما الانتخابيين

تركيز على الدولة اليمنية الحديثة وتطوير المؤسسة العسكرية ومكافحة الأمية

صنعاء: من حمود منصر

أعلن حزبان يمنيان رئيسيان برنامجيهما الانتخابيين، ونشرتهما وسائل الاعلام اليمنية الرسمية امس، في اطار الاستعدادات للانتخابات العامة المقبلة، المقرر اجراؤها يوم 27 ابريل (نيسان) الجاري. وهما التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، الذي يتزعمه عبد الغني ثابت، ويمثله في اللجنة العليا للانتخابات عبد الملك المخلافي، رئيس اللجنة الاعلامية في لجنة الانتخابات، وحزب البعث العربي الاشتراكي (اليمني) ـ الموالي للعراق ـ ومن ابرز شخصياته الدكتور قاسم سلام والعميد مجاهد ابو شوارب.

واكد برنامج «الوحدوي الناصري» في مقدمته على انه «قومي المنطلق، وحدوي الاتجاه، وطني الحركة» وانه يناضل من اجل بناء الدولة اليمنية الحديثة، الحرة المسلمة العقيدة، العربية الانتماء والديمقراطية المحتوى، الانسانية الآفاق.. دولة المؤسسات والنظام والقانون، والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة».

وذكر البرنامج ـ في سياق عرض دوره عبر السنوات الماضية ـ بالتضحيات التي قدمها في سبيل ذلك، ومن اجل تثبيت النظام الجمهوري، والتصدي للظلم واعادة تحقيق وحدة اليمن. واشار الى ان «استشهاد المقدم ابراهيم الحمدي ـ الرئيس اليمني الاسبق ـ كان من ابرز معالم التضحيات الجسام، التي قدمها» في سبيل ذلك.

ودعا الناخبين اليمنيين لمنح مرشحيه اصواتهم، من اجل العمل معاً لبناء الدولة اليمنية الحديثة، وركز البرنامج الناصري على محاور اساسية، شملت الجانب السياسي، والاقتصادي، والعسكري والاداري والاجتماعي، والتشريعي.

وشدد في الجانب السياسي على حماية الحريات وحقوق الانسان، والانتقال بالديمقراطية من مجرد شعار يرفع للاستهلاك الى ممارسة حقيقية لبناء المؤسسات الدستورية، وتعميق التعددية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة، وانشاء النقابات والمنظمات.

كما اكد على تحقيق الوفاق الوطني، وازالة كل اثار الماضي والصراعات السياسية، وتوفير مناخات مواتية لإقامة تحالفات وطنية، من خلال حوار صريح ومسؤول، وتفعيل دور وسائل الاعلام، لتنمية الوعي السليم وكشف الحقائق للشعب، والعمل على تنمية علاقات اليمن مع الدول العربية والاسلامية، وتنمية التعاون الدولي.

وفي الجانب الاقتصادي، اشار برنامج «الوحدوي الناصري» الى تبنيه لاعادة النظر في السياسة المالية والنقدية للحكومة، ووقف كل اشكال الانفاق الحكومي المبذر، وايجاد الية لضمان استقلالية وحصانة البنك المركزي، ووعد بوضع حد للتلاعب بالاسعار وتشجيع الاستثمار، ومحاربة الفساد والتسيب المالي والاداري، والعبث بالمال العام.

واكد تاييده لتجربة لجان التصحيح المالي والاداري التي استحدثت في عهد الرئيس اليمني الاسبق، ابراهيم الحمدي، منتصف السبعينات، واحياء تجربة التعاون الأهلي للتطوير، والتي كان لها دور واضح في تحقيق التنمية الريفية، والعمل على تطبيق براءة الذمة على كافة قيادات الدولة، وتشجيع المبادرة لتقديم الفاسدين الى القضاء طبقا لقاعدة الاحتساب الشرعي.

وفي مجال الحكم المحلي اكد برنامج «الوحدوي الناصري» على حق المواطنين في اختيار محافظي المحافظات ومديري المديريات ومجالس الحكم المحلي، ضمانا لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتنظيم العلاقة مع الاجهزة المركزية للدولة.

وشدد على اعادة بناء القوات المسلحة والاهتمام بمنتسبيها وتحسين اوضاعهم المعيشية، وتحقيق شمولية تطبيق نظام الضمان الاجتماعي، وأيضا توفير الامن والاستقرار من خلال معالجة قضايا الثار والبطالة، وتحقيق العدل الاجتماعي، وتطبيق مجانية التداوي والتعليم، وتشجيع الاستثمار في هذين المجالين، والاهتمام بالمرأة ورعاية حقوقها وفقا لقيم الدين الاسلامي الحنيف.

كما أكد البرنامج على تحقيق القضاء المستقل العادل، وفرض سيادة النظام والقانون، واخضاع جميع السلطات وأجهزتها التنفيذية للشرعية الدستورية، واستصدار تشريع يحدد الفترة الزمنية لتولي الوظائف السياسية العليا في الدولة بما لا يزيد عن دورتين انتخابيتين.

من جانب آخر ـ وعلى صعيد البرامج الانتخابية للأحزاب القومية في اليمن ـ اعلن حزب



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

البعث العربي في اليمن (الجناح الموالي للعراق) برنامجه الانتخابي ايضا، قال فيه «ان حزب البعث لا يعد بالمعجزات، ولكنه

يعد بالنضال، والعمل من اجل ايجاد دولة النظام والقانون والمؤسسة الدستورية»، مؤكدا انه يرى «العروبة جسما روحها الاسلام».

واكد برنامج البعث ـ الذي يتزعمه كل من العميد مجاهد أبو شوارب والدكتور قاسم سلام الشرجبي ـ انه سيعمل من اجل الاهداف الآتية:

● حماية الوحدة والديمقراطية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وازالة كل رواسب ومظاهر التشطير المادية والمعنوية، والسعي لايجاد المؤسسة العسكرية الحديثة، وتوحيد وتطوير المناهج الدراسية، وتوسيع نشاط الدولة في مكافحة الأمية، وتعميق النهج الديمقراطي كضرورة لاستكمال بناء الدولة.

● العمل على تطبيق نظام الحكم المحلي بما يعزز الوحدة الوطنية، ومحاربة الزيف وكل وسائل الاحتيال والعبث بمقدرات الشعب، ومكافحة البطالة والتضخم، والتصدي للغلاء، ومقاومة الظلم والاستغلال، ومحاربة الرشاوى والفساد والاختلاسات ونهب المال العام، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب في اجهزة الدولة المختلفة، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وتحقيق الاصلاح الاداري والمالي، والعمل على تطوير القضاء بما يضمن استقلاليته.

● ازالة كل مظاهر الصراعات والازمات الاقتصادية، وتسخير مختلف موارد البلاد لخدمة برامج التنمية الوطنية العامة.

● العمل على تطوير وتحديث القوات المسلحة والأمن، وتوفير كل متطلبات الدفاع عن سيادة الوطن، وحماية الامن، وتفعيل دور الجمهورية اليمنية على المستوى القومي، لنصرة قضايا الأمة العربية، واقامة علاقات متكافئة مع دول العالم بما يحقق المصالح المشتركة للشعوب الحرة.

● رفض سياسة الهيمنة، وسيطرة القطب الواحد على مقدرات العالم ومنظمة الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي، ومقاومة السياسات الاستعمارية والنضال من اجل احداث نظام اقتصادي عالمي جديد، ينهي السيطرة الظالمة لدول الشمال على دول الجنوب، وتحقيق العدالة في التعامل، بما يمكن دول العالم الثالث من تحقيق التنمية الاقتصادية السليمة، وتخفيف وطاة الديون، وتحرير شعوب العالم الثالث من التبعية الاضطرارية للأجنبي، على حساب سيادتها واستقلالها.





ندوة يمنية للبحث في العلاقات مع اميركا

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

تبدأ اليوم الاربعاء في محافظة عدن (العاصمة الاقتصادية والتجارية للجمهورية اليمنية) اعمال الندوة المكرسة للبحث في العلاقات التجارية بين اليمن والولايات المتحدة الاميركية والتي نظمتها الغرفة التجارية والصناعية في المحافظة بمشاركة الخبير الاميركي محمد مرتضى الذي وصل الى اليمن اول من امس لدراسة الاستعدادات الجارية من قبل الهيئة العامة للمناطق الحرة في اليمن لاقامة اللقاء الاول الخاص بالتسويق والترويج الداخلي والخارجي لمدينة عدن كمنطقة حرة وذلك في منتصف شهر ايار (مايو) المقبل.

وعلمت «الحياة» ان الغرفة التجارية والصناعية اليمنية ستقدم في ندوة اليوم مداخلة عن الفرص الاستثمارية المتاحة امام الرساميل الاميركية في المنطقة الحرة (عدن) وشرح قانون الاستثمارات الجديد الذي يقدم الكثير من المزايا والضمانات والحوافز للمستثمرين المحليين والعرب والاجانب.

وقال لـ «الحياة» مسؤول في هيئة المناطق الحرة ان: «المرحلة الاولى لقيام المنطقة الحرة تتمثل في اطار الوحدة المتكاملة لميناء ومطار عدن الدوليين التي اظهرت الظروف المتوافرة إمكان قيام المنطقة الحرة من خلال الموقعين وكذلك امكان تطبيق الامتيازات القانونية الواردة في القانون رقم «٤» للعام الجاري بشأن المناطق الحرة والمتوقع صدوره خلال الايام المقبلة بعد مصادقة مجلس النواب عليه اواخر العام الماضي».

واكد المسؤول ان «المنطقة الحرة لن تكون محصورة في الميناء والمطار بل ستشمل المدينة وفق الخطط والبرامج المقدمة من الهيئة والمنتظر اعتمادها من قبل مجلس الوزراء» مشيراً الى ان «ميناء عدن بعد تحويله الى ميناء حر وتزويده بالاجهزة والمعدات الحديثة سيستوعب في مرحلته الاولى اكثر من ٤٠ الف عامل، الى جانب النشاط التجاري والبنكي ووكالات الشركات العالمية التي ستتواجد فيه».

ولم يشر المسؤول الى موعد البدء في التنفيذ العملي للتحول الى منطقة حرة.





خطوات يمنية

سيسجل التاريخ يوم ٢٧ أبريل ١٩٩٣ بوصفه نقطة تحول مصيرية هامة في تاريخ الجزيرة العربية. ففي هذا اليوم ستجرى الانتخابات البرلمانية في اليمن الموحد واليمن - بشطريه الشمالي والجنوبي - قدم حتى الآن سوابق تاريخية مضيئة في تاريخ التحول الاجتماعي السياسي رغم ما اعتور هذه السوابق التاريخية المضيئة من نقاط اخفاق شابها بعض الظلام الدامس احيانا

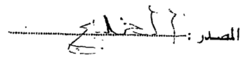
فاليمن اجتاز مرحلة التحول من العهد الاقطاعي الكهنوتي، واجتاز جنوبه مرحلة الكفاح الوطني ضد الاستعمار. ووحد «دويلات» الاقطاع في دولة مركزية. وابتداء من مايو ١٩٩٠ نجح اليمنيون في توحيد شطري بلادهم الجنوب مع الشمال في دولة مركزية بالاختيار الحر للاحزاب الحاكمة فيهما (الحزب الاشتراكي المهيمن في الجنوب والمؤتمر الشعبي العام في الشمال) والاهم في هذه الوحدة انها دفعت باتجاه التحول الديمقراطي ووضعت قيودا على اي محاولة (لاغتصاب) السلطة بالقوة. وارست مبادىء هامة في صيغ العلاقة السياسية ضمنها (الميثاق الوطني). واعترفت بالحق في التعددية الحزبية، وبكلمة فان هذه الوحدة كانت نقطة الانطلاق الجادة والحثيثة لبناء يمن ديمقراطي قادر على ارساء اسس المجتمع المدني الحديث. وهذا على الاغلب ما نفتقده في معظم البلاد العربية ان تعمل سلطتان في دولتين مستقلتين على توحيد بلديهما، مع احتفاظهما باختلافاتهما التي لابد منها - وان تمى هذه الوحدة وتتجذر في تربة ديمقراطية صحية.

وحتى الآن - اي حتى ما قبل بدء الانتخابات - تبدو المحاذير والمخاوف محدودة بفضل (الميثاق الوطني) واعتراف حزبي السلطة بالتعددية الحزبية. وقبول قوى المعارضة اليمنية اليمينية واليسارية بدخول الانتخابات على اساس مبادىء (الميثاق الوطني) الذي لم توقع عليه في الواقع. وانما يكفي اعلان «التجمع اليمني للاصلاح» برفض استخدام القوة للاستيلاء على السلطة او قلب نظام الحكم ليصبح هذا الحزب الديني - القبلي الاصولي، جزءا من النظام السياسي. وهو بالفعل كذلك رغم ما اثير منذ فترة عن تصلب هذا الاتجاه الاصولي لجهة الغاء الدستور و«الحكم بالقرآن» واعتبار الديمقراطية بدعة وضلالة. ورغم ما تناقلته الانباء عن تورط الاتجاهات الاصولية في اعمال الاغتيالات والارهاب فان اصرار اليمن على اكمال طريقها نحو الديمقراطية التي تبدأ بالانتخابات الحرة للمجالس التشريعية، يعني ان السلطة في اليمن قد وضعت ثقتها في شعبها وقررت خوض التجربة ايا كانت نتائجها، وتحت مراقبة واشراف لجان دولية محايدة، مما يعني انها - اي السلطة - لا تخفي شيئا ولا تبيت امرا بهدف تزوير قرارها بالبدء في انتخابات حرة!

وعلى هذا فان اليمن يكون قد وضع نفسه في خط التطور الحضاري العصري. ونسف كل التخرصات التي تدعي «بعدم ملاءمة الديمقراطية» لدول العالم الثالث هذا على الرغم من قوة المؤسسة القبلية - خاصة في الشمال اليمني - وقوة تيار المعارضة اليمينية الرجعية المتصلبة ضد الديمقراطية اساسا. وهنا تكمن المفارقة وقوة التحدي. فاذا نجحت القوى الديمقراطية والتي اسست نشاطها على قاعدة تجذير المبادىء الديمقراطية فان عليها ان تكمل مشوارها معترفة بالمعارضة ايا كانت هذه المعارضة، وان تؤسس حكمها على اساس «ائتلافي» لا تنفرد فيه جهة سياسية او حزبية بالحكم مهما كانت اكثريتها الغالبة

واذا فشلت القوى الديمقراطية في الانتخابات وبشكل محدد اذا فشل الحزبان الحاكمان في الحصول على الاغلبية، فان محذور التجربة الجزائرية المريرة يجب الا يغيب عن البال، بل لا يجب ان يتكرر اذ ان مأساة الجزائر كانت صدمة عنيفة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٣

«للديمقراطية» برمتها، وجرى الترويج لها كدليل على «فشل» الاختيار الديمقراطي بالنسبة لدول العالم الثالث، والآن مصر تمر بتجربة شبيهة بما يحدث في الجزائر، لجهة «حجب» «الحقوق الديمقراطية» عن «القوى اللاديمقراطية»!.

الا ان الواضح من التجربة اليمنية ان اتجاهها نحو الديمقراطية مبني على «اساسين» او ركنين هامين الاول هو الدستور اليمني. والثاني «الميثاق الوطني» ويبدو «الميثاق الوطني» بصفة اعلان مبادىء تؤسس لنهج علاقة تعاقدية بين القوى السياسية اليمنية، الا انه «اعلان مبادىء» لا يلزم الا الموقعين عليه. ومن هنا تبدو ضرورة اقناع باقي الاطراف للالتزام بهذه الوثيقة الوطنية الهامة والتي لها قوة القانون في العلاقات بين الاطراف السياسية اليمنية

ان اليمن تقدم نفسها في الوطن العربي كتجربة هامة على المستوى الحضاري، فلاول مرة تقوم وحدة عربية جذرية بين قطرين ولاول مرة تتوفر نوايا حقيقية في الانتقال الحضاري ببلد كان قبل عشرين عاما فقط يعيش حياة القرون الوسطى. ومثل هذه «الشهادة» الحضارية تستحق الاحتضان والدرس العميق من المفكرين العرب لانها تطرح نفسها كتجربة فريدة من نوعها!

احمد الشملان



المصدر : السفير / الوسط / المتحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ابريل ٩٣

أحزاب «المؤتمر الوطني» تسبق الآخرين في التنسيق الانتخابي

إعلان قوائم المرشحين في 15 محافظة يمنية توقع فوز العطاس في حضرموت ومنافسة قوية للجاوي

صنعاء: من حمود منصر

بدات اللجنة العليا للانتخابات في اليمن - مساء اول من امس - اعلان اسماء المرشحين الذين توافرت في طلبات ترشيحهم الشروط القانونية، للانتخابات العامة المقرر اجراؤها في 27 ابريل (نيسان) الحالي، واصدرت قوائم المرشحين في عشر محافظات كدفعة اولى هي أمانة العاصمة صنعاء، وعدن وحضرموت والمحويت، ولحج وأبين والبيضاء، ومارب والمهرة وشبوة، بينما يجري استكمال اقرار اسماء المرشحين في المحافظات الثماني الاخرى.

وبلغ عدد المرشحين في المحافظات العشر 1752 مرشحاً، في مختلف الدوائر البالغ عددها 93 دائرة، وهي اقل من ثلث مجموع الدوائر الانتخابية في اليمن.

ومن المتوقع ان يصل اجمالي عدد المرشحين الى اكثر من 4500 مرشحاً في الدوائر الـ 301، بعد استكمال اعلان باقي القوائم.

وفي وقت مبكر من امس توقعت مصادر لجنة الانتخابات الانتهاء من اقرار بقية الاسماء في المحافظات الأخرى، التي توجد فيها كثافة سكانية، كمحافظة تعز التي تضم 43 دائرة، ومحافظة الحديدة 34 دائرة، ومحافظة إب 38 دائرة، ومحافظة ذمار 21 دائرة، ومحافظة صنعاء 36 دائرة، ومحافظة حجة 20 دائرة، بالاضافة الى محافظات صعدة والجوف.

واوضحت ان محافظتي ذمار وحجة تشهدان منافسة شديدة بين المرشحين الحزبيين، بخلاف المحافظات الاخرى، ويشكل تواجد مرشحي المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، وحزب التجمع اليمني للاصلاح الثقل الكبير للمرشحين الحزبيين هناك، الا ان المستقلين يظلون اكثر بكثير بالنسبة للمرشحين الحزبيين في عموم المحافظات.

فقد بلغ عدد المرشحين الحزبيين في المحافظات العشر (اي في 93 دائرة) فقط 449 مرشحاً، بينما بلغ عدد المستقلين 1303 مرشحين، اي ان نسبة المرشحين الحزبيين 1 - 3 بالنسبة للمستقلين، وينتمي المرشحون الحزبيون في هذه الدوائر - حسب الترتيب - الى المؤتمر الشعبي العام، ثم الحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للاصلاح، وحزب البعث الجناح الموالي للعراق، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ثم حزب رابطة ابناء اليمن، وحزب الحق.

وتتوزع بعض الاسماء بشكل عشوائي ونادر بين تنظيم التصحيح الشعبي الناصري والحزب الناصري الديمقراطي والحزب السبتمبري، وحزب جبهة التحرير، واتحاد القوى الشعبية، وحزب التجمع الوحدوي اليمني، اضافة الى بعض الاحزاب الصغيرة الاخرى.

وقد لوحظ تركز ترشيح المرأة في مراكز المدن الرئيسية مثل صنعاء وعدن، في حين لم تسجل حضوراً - على مستوى الترشيح - في المحافظات الاخرى.

ومن بين المرشحين في هذه المحافظات توجد شخصيات سياسية ورسمية معروفة، خاصة في عدد من الدوائر في صنعاء، وعدن، ولحج، وحضرموت، حيث يتواجه عشرات المنافسين من حزبيين ومستقلين، وينافس المهندس حيدر أبو بكر العطاس - الذي ترشح في الدائرة رقم 161 في محافظة حضرموت - كل من عمر بن صالح الجعيدي (مرشح حزب التجمع اليمني للاصلاح) وفيصل علي محمد العطاس (مرشح حزب المؤتمر الشعبي العام). وكان فيصل العطاس محافظاً لحضرموت أيام التأميمات في مطلع السبعينات.

كما ينافس العطاس في هذه الدائرة ناصر عوض صالح باذيل (عن حزب الرابطة)، ومرشح مستقل واحد فقط هو حمد عمر سالم بن عفيف. ويتجاوز عدد الناخبين في هذه الدائرة 4500 ناخب، وترجح مصادر - رافقت حيدر العطاس في زيارته الاخيرة لحضرموت - ضمان فوزه في الانتخابات المقبلة، نظراً لحجم الدائرة، وطبيعة المرشحين المنافسين له.

كما تتضمن قائمة المرشحين في حضرموت عدداً من الشخصيات السياسية والحزبية المعروفة، مثل محمد جبران وزير الثروة السمكية، في الدائرة رقم 152، وينافسه 19 مرشحاً، بينهم مرشحون للمؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للاصلاح، وحزب الحق، والرابطة، والوحدوي الناصري.

أما في أمانة العاصمة صنعاء فإن من أبرز الشخصيات المرشح المهندس أحمد الأنسي وزير المواصلات عن المؤتمر الشعبي في الدائرة رقم 3 في مدينة صنعاء القديمة، وينافسه 20 مرشحاً منهم 6 حزبيين، أبرزهم مرشحو الحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح.

وهناك أيضاً عبد الرحمن محمد الأكوع - نائب وزير الاعلام وعضو اللجنة الدائمة - وينافسه في الدائرة رقم 8 نحو 32 مرشحاً، بينهم 6 مرشحين للأحزاب، واحمد عبد الله الحجري - نائب وزير العدل وعضو اللجنة الدائمة أيضاً - في الدائرة 11، ينافسه 23 مرشحاً، بينهم 5 حزبيين، والباقون مستقلون.

ويعتبر عبد الوهاب الآنسي - الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح - أبرز الشخصيات السياسية المرشحة في صنعاء، حيث ينافسه في الدائرة رقم 14 31 مرشحاً، بينهم 11 من مرشحي الأحزاب، والباقون مستقلون.

أما في محافظة عدن، فإن عمر الجاوي الأمين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني من أبرز الشخصيات السياسية المعروفة والمرشحة هناك، ويواجه 24 منافساً في الدائرة رقم 21، ومن أبرز منافسيه توفيق علي عويلي رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام في عدن، وقاسم عبد الرب عفيف عن الحزب الاشتراكي، وسهيل ابراهيم عمر عقبة عن حزب التجمع اليمني للاصلاح، بالاضافة الى 3 مرشحين من أحزاب صغيرة أخرى.

وعلمت «الشرق الأوسط» انه إذا ما استطاع عمر الجاوي التنسيق مع الحزب الاشتراكي، واقنعه بسحب مرشحه، والحصول على دعم منه في هذه الدائرة، فإنه لن يستطيع التخلص من توفيق عويلي (مرشح المؤتمر الشعبي)، الذي سيكون منافساً قوياً، مما يؤثر على فرص نجاح الجاوي في الانتخابات.

كما ان أنيس حسن يحيى - عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - الذي ترشح في الدائرة رقم 25 في عدن، يواجه هو الآخر منافسين أقوياء، وهم أحمد محمد القعطبي عن المؤتمر الشعبي العام، وسالم صالح عمر عن تجمع الاصلاح، و4 مرشحين حزبيين آخرين، بالاضافة الى 22 مرشحاً مستقلاً. كما يهدد عدد المرشحين المرتفع في هذه الدائرة (30 مرشحاً) بتشتيت الأصوات، وتفويت الفرصة على أنيس يحيى، والحيلولة دون فوزه، ما لم يجر التنسيق والتحالف مع أحزاب أخرى.

وفي محافظة لحج فإن محمد أحمد سلمان وزير الاسكان والتخطيط الحضري - يعتبر من أبرز الشخصيات القيادية في الحزب الاشتراكي، وقد رشح نفسه في الدائرة رقم 80، حيث ينافسه 9 مرشحين بينهم مرشح للمؤتمر الشعبي، وآخر لتجمع الاصلاح، ومرشح عن الرابطة، والآخرون مستقلون. ويتوقع العارفون بتركيبة الدائرة، والنفوذ الذي يتمتع به سلمان سياسياً واجتماعياً هناك ان يفوز سلمان في هذه الانتخابات.

وكشفت قوائم اسماء المرشحين - التي تم اقرارها حتى الآن - عن وجود شخصيات حزبية عديدة من الاشتراكي والمؤتمر الشعبي والأحزاب الأخرى تشارك بصفة مستقلة، وتؤكد المصادر الحزبية، ان ظاهرة المستقلين تندرج ضمن تكتيكات الأحزاب في الانتخابات على الصعيدين الداخلي (بالنسبة للحزب نفسه)، وأيضاً الخارجي (مع بقية الأحزاب الأخرى).

وبينما لوحظ غياب مرشحين للحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي في عدد من دوائر هذه المحافظات، بالرغم من ان امكانياتهم تسمح بانزال مرشحين باسميهما، إلا ان القوائم أوضحت وجود عناصر مرشحة من أعضائهما تحت صفة مستقلين او عناصر مستقلة وتحظى بدعم أي منهما مرشحة في الدوائر ذاتها. وفسر بعض المراقبين هذا الاجراء بانه جزء من الاتفاقات غير المعلنة بين الحزبين بخصوص التنسيق في الانتخابات، ويدللون على ذلك بوجود كثافة مرشحين في دوائر اخرى في عموم البلاد، حيث توجد شخصيات سياسية قوية من المعارضة او مستقلة.

وتتهم أوساط المعارضة الاشتراكي والشعبي بدفع اكبر عدد من المرشحين المستقلين أو المنتحلين صفات حزبية مختلفة، في الدوائر التي ليس لهم مرشحون أقوياء فيها، أو أدركوا انهم لن ينجحوا فيها، وذلك بهدف اضعاف فرص فوز الشخصيات المعارضة الحزبية أو المستقلة الأخرى.

من جانب آخر أكدت صحيفة «الوحدوي» - المعبرة عن التنظيم الوحدوي الناصري، في عددها أول من أمس - ان أحزاب المؤتمر الوطني (الوحدوي الناصري، الحق، الرابطة، التجمع الوحدوي اليمني، واتحاد القوى الشعبية) اتفقت يوم الجمعة الماضي في ما بينها على خوض الانتخابات البرلمانية العامة لأول مرة في البلاد. وذلك بعد ان استكملت مناقشاتها التنسيقية، بالاتفاق على الدوائر الانتخابية المتقاطعة بينها في عموم اليمن.

وأشارت الصحيفة الى ان فحوى الاتفاق هو:

- انه في الدوائر التي يعتبرها أحد أحزاب المؤتمر الوطني دوائر نجاح مضمونة له، تسحب بقية احزاب المؤتمر الوطني مرشحيها منها، وتدعم مرشح ذلك الحزب، وتعتبره مرشحاً عن جميع أحزاب المؤتمر الوطني.
- في الدوائر التي يوجد فيها مرشح لأحد أحزاب المؤتمر الوطني، ولا يوجد مرشحون لبقية الاحزاب، يعتبر هذا المرشح عن أحزاب المؤتمر الوطني مجتمعة، ويكون على تلك الاحزاب دعمه.
- وبالنسبة للدوائر التي يكون فيها وجود متساو لجميع أحزاب المؤتمر الوطني، ويوجد فيها مرشح مستقل، يكون على جميع أحزاب المؤتمر الوطني التنازل للمرشح المستقل بهدف انجاحه.
- كما نص الاتفاق على تحديد الدوائر الانتخابية التي لا تتوفر فيها الشروط السابقة، لتكون دوائر مشتركة بين أحزاب المؤتمر الوطني، بهدف إثبات الحضور السياسي لكل حزب على حدة.

وأشارت المصادر الى انه تم الاتفاق على مواصلة عقد اللقاءات المشتركة لممثلي أحزاب المؤتمر الوطني خلال الايام المقبلة، لاستكمال فرز وتصنيف الدوائر الانتخابية في ضوء الاتفاق المبرم بينها، واعلان المرشحين على اساسه، وسيصدر بيان مشترك عن أحزاب المؤتمر الوطني بهذا الخصوص خلال الايام القليلة المقبلة.



المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible]

اليمن : قلق من الجو الأمني وقنبلة على منزل عبدالرحمن الجفري

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ القيت قنبلة على منزل رئيس حزب «رابطة أبناء اليمن» السيد عبدالرحمن علي الجفري في صنعاء بعد نصف ساعة على مغادرة وفود المنزل قبيل منتصف ليل الثلثاء - الاربعاء.

وكان الجفري يستضيف اجتماعا ضم وفد المعهد الديموقراطي الاميركي ومندوب المعهد الجمهوري الاميركي وأعضاء اللجنة الوطنية اليمنية لانتخابات حرة، وعددا من المندوبين الذين يمثلون احزابا من بينها المؤتمر الشعبي العام والحزب الوحدوي وحزب الحق الإسلامي واتحاد القوى الشعبية اضافة الى بعض الشخصيات الاجتماعية والمستقلة وخصص الاجتماع لمناقشة الانتخابات النيابية العامة التي ستجري للمرة الاولى في ٢٧ نيسان

التتمة في الصفحة (٤)

اليمن: قلق من الجو الأمني

تتمة الصفحة الاولى

(ابريل) الجاري.

وفي اتصال هاتفي مع «الحياة» اكد الجفري ان الانفجار اسفر عن اضرار بسيطة في سور منزله ولم يصب احد. واكد ان «الارهاب لن يثني حزب رابطة ابناء اليمن عن قول كلمة الحق والوقوف ضد اي ظلم وفساد. اما الحياة والموت فهما في يد الله».

واوضح ان «الحادث هو الثالث الذي استهدف حزب الرابطة خلال الايام العشرة الماضية، اذ اطلقت النار على السيد علوي عبدالله بن سميط مرشح الرابطة في شبام حضرموت الدائرة ١٥٤، واطلقت النار على سيارة السيد عمر بن سلطان في الدائرة ١٥٧ في منطقة يريم».

ولم تعلن السلطات الامنية اية تفاصيل عن الحادث الاخير.

واوضحت مصادر سياسية مطلعة في صنعاء ان «الاجواء الامنية المتربية باتت مصدر قلق جدي». وتوقعت تزايد اعمال اطلاق النار ووضع متفجرات في الايام المقبلة، مع اقتراب موعد الانتخابات. واشارت الى ان اطلاق نار «سمع في إب وصنعاء في اليومين الماضيين، وقطع بعض الطرق في اكثر من مدينة يمنية».

وتوقعت الا تتخذ «اجراءات امنية رسمية صارمة في اليومين المقبلين، لأن الوضع حساس والحزبين الحاكمين يدركان انهما لا يستطيعان السيطرة على الوضع في حال تسلم الجيش الشوارع، خصوصاً ان توحيد المؤسسة العسكرية لم يتم بعد».



لجوء جنود كتيبتين إلى عمان

انفجار في منزل رئيس رابطة أبناء اليمن

صنعاء: الشرق الأوسط

قال عبد الرحمن الجفري - رئيس حزب رابطة ابناء اليمن «رأي» - ان الانفجار الذي حدث في الجهة الشمالية من منزله في الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق مساء أول من امس، لم يصبه شخصياً أو أيا من افراد أسرته، لانهم جميعاً كانوا داخل المنزل.

وأشار الى ان ابنه عبد العزيز (وهو شاب في العشرينات من عمره) خرج الى الخارج بمجرد سماع الانفجار، في محاولة لمعرفة ما حدث. واللحاق بمقترفي الحادث، ولكنه لم يجد أحداً.

وكانت قنبلة قد القيت بجوار الحائط الشمالي للمنزل، الواقع في الحي السكني بمنطقة بئر الشائف بوسط صنعاء، فأحدث انفجارها دوياً هائلاً، ولكنها لم تسفر سوى عن تحطيم زجاج النوافذ في ناحية الانفجار.

وأضاف الجفري ان افراداً من قوات الأمن حضروا الى المنزل على الفور، وعاينوا آثار الانفجار، وذهب الرأي في البداية الى انه نتيجة عبوة ديناميت، ولكن البحث اسفر عن المقبض الحديدي للقنبلة، وقال رجال الشرطة انها صناعة روسية.

ولم يتهم جهة محددة بانها تقف وراء الحادث، واكتفى بالربط بين الانفجار واحداث أخرى سابقة تعرض لها بعض اعضاء حزب الرابطة، اضافة الى الهجمات الاعلامية التي تشنها بعض الصحف المحلية ضد الحزب.

على صعيد آخر قالت صحيفة «اليمن تايمز» الاسبوعية الناطقة باللغة الانجليزية ان جنود كتيبتين في الجيش اليمني في اقليم المهرة الحدودي الشرقي في اليمن عبروا الحدود الى سلطنة عمان وسلموا اسلحتهم.

وقالت الصحيفة ان زيارة علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني الى عمان منذ أسبوع كانت تستهدف جزئيا حل هذه المسالة. ولم تذكر الصحيفة متى عبر الجنود الى عمان.



عمال «14 أكتوبر» يغلقون مبنى المؤسسة

توقف 13 صحيفة عن الصدور في انتظار تدخل الرئيس اليمني

عدن: من لطفي شطارة

توقفت 13 صحيفة أهلية وحزبية ـ بما فيها صحيفة «14 أكتوبر» الحكومية الرسمية ـ عن الصدور خلال اليومين الماضيين، بسبب الاضراب الذي ينفذه عمال وصحافيون مؤسسة «14 أكتوبر» للطباعة والنشر، بسبب ما تردد عن فساد إداري ومالي، بالاضافة الى عدم صرف رواتب العمال خلال الأشهر الماضية.

وقال علي حسين يحيى رئيس النقابة الصحافية ان العمال والصحافيين ينتظرون رداً من الرئيس اليمني، كشرط لعودتهم الى العمل، بعد الرسالة التي رفعوها إليه أمس، بشأن المطالب التي أضربوا بسبب عدم استجابة الحكومة لها.

وأضاف يحيى ان الصحافيين وعمال المؤسسة طالبوا بضرورة تدخل الرئيس اليمني شخصياً لمعالجة الموقف، قبل ان تسلك الأمور طريقاً لا ترضاه النقابة. وأكد تقدير العمال للظروف السياسية التي تمر بها البلاد، قبيل اجراء أول انتخابات نيابية حرة متعددة الاحزاب بعد الوحدة، وأوضح ان ذلك لن يؤدي إلا الى اصرارهم على التمسك بمطالبهم وحقوقهم المشروعة، ومن ضمنها رفض العمل في ظل قيادة المؤسسة الحالية، التي يترأسها عبد الرزاق شائف عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

وكان المضربون أغلقوا مبنى الصحيفة عصر أمس، ومنعوا رئيس التحرير من الدخول إليه، كما توقف العمل بشكل كامل في كافة الوحدات الطباعية الأخرى والمطبعة التجارية، ومطبعة الكتاب المدرسي ومصنع الكراريس.



المصدر : السياسة الكويتية
التاريخ : ١٥/٤/١٩٩٣

محاولة اغتيال سياسي معارض وإضراب صحفي مفتوح في صنعاء

فرار كتيبتين يمنيتين إلى سلطنة عمان

وقع في العاصمة اليمنية انفجار شديد قرب منزل عبدالرحمن علي الجفري رئيس حزب «رابطة ابناء اليمن» الاسلامي المعتدل في صنعاء بدون ان يوقع ضحايا.

ونجم الانفجار الذي وقع قبل منتصف الليل عن عبوة ناسفة واسفر عن اضرار مادية في سور المنزل.

وهذا اول انفجار متعمد في اليمن منذ اكثر من شهر. وكانت البلاد حيث ستجرى اول انتخابات تشريعية منذ توحيدها في مايو ١٩٩٠ شهدت موجة اعتداءات بالمتفجرات استمرت بضعة اشهر.

وكان اخر انفجار وقع في العاشر من مارس قرب السفارة البريطانية في صنعاء. وأسفر الحادث عن تدمير جزء من سور السفارة لكنه لم يوقع اصابات.

يذكر ان الجفري (٤٩ عاما) ليس مرشحا الى الانتخابات التشريعية التي قدم ترشيحه اليها الامين العام للحزب محسن بن فريد في محافظة شبوة.

وكان حزب رابطة ابناء اليمن انشىء قبل اربعين عاما في عدن واستعاد نشاطه السياسي غداة الوحدة بين شطري اليمن الجنوبي والشمالي.

● على صعيد آخر ذي صلة قالت صحيفة «اليمن تايمز»

٠٤٠٠٩١





المصدر : الحياة (مكتوب بخط اليد)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥/٤/١٩٩٣ (مكتوب بخط اليد)

الاسبوعية الناطقة باللغة الانجليزية امس ان جنود كتيبتين بالجيش اليمني في اقليم المهـرة الحدودي الشـرقي في اليمن عبـروا الحدود الى عمـان وسلمـوا اسلحتهم.

وقالت الصحيفة ان زيارة علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني الى عمان منذ اسبوع كانت تستهدف جزئيا حل هذه المسالة.

ولم تذكر الصحيفة متى عبر الجنود الى عمان.

وتفيد تقارير بأن عدة وحدات في الجيش اليمني قامت بتمرد في مارس بعد ان فشلت الحكومة لعدة شهور في دفع اجور القطاع العام بسبب ازمة في السيولة.

ولم تذكر الصحيفة ايضا عدد الجنود الذين فروا. ويقدر عدد الجنود في كتيبتين في اليمن بنحو ١,٥٠٠ جندي.

وكان اليمن وعمان قد وقعا على اتفاق باعادة تعيين الحدود بينهما في اكتوبر مما ادى الى انهاء خلاف حدودي استمر ٢٥ عاما.

وقـالت الصحيفـة من جـانب آخـر ان نحـو ٣٥,٠٠٠ جنـدي يمني سيتمـركـزون بشوارع صنعاء اثناء اول انتخابات عامة باليمن يوم ٢٧ ابريل.

وكـان علي عبدالله صـالح رئيس النظـام اليمني علي سـالم البيض قد اجتمعا بوزيري الدفاع والداخلية يوم الاثنين لوضع خطة امنية للانتخابات.

وقالت «اليمن تـايمز» انـه سيتم تشـديـد الامن بـالمدن اليمنيـة الاخـرى والمناطق النائية.

من جـانب اخر بـدأ العاملون بـالصحيفـة اليومية الوحيدة بمدينـة عدن اليمنيـة الجنـوبيـة اضـرابـا الى اجل غير مسمى امس للمطالبـة بـالحصـول على رواتبهم وعلاواتهم المتاخرة.

ولم يحصل نحـو ٥٠ صحفيا يعملون بصحيفة «١٤ اكتوبر» اليوميـة الحكوميـة واكثر من ٤٠٠ موظف بدار ١٤ اكتوبر للنشر على رواتبهم عن شهر مارس الماضي او علاواتهم المقررة خلال الاشهر الاربعة الماضية.

وقالوا ان الادارة ارجعت ذلك الى صعوبات مالية.

ولم تصـدر صحيفة «الايام» الاسبوعيـة في مـوعدهـا امس كما انـه من المتـوقع الا تصدر ١٣ صحيفة ومجلة اسبوعية اخرى تطبعها دار النشر ومن بينها صحيفة «صـوت العمـال» الاسبـوعيـة النـاطقـة بلسـان اتحاد العمـال القـوي اذا استمـر الاضراب.

■ في غضـون ذلك ذكر تقريـر رسمي ارسلـه النظام اليمني الى الامم المتحدة ان خسائر اليمن بسبب موافقة المساندة للنظام العراقي اثنـاء حرب تحرير الكويت بلغت ١,٨ مليار دولار واشار التقريـر ان ارتفاع عدد العاطلين عن العمل من ٢٠٠ الف عـاطل الى ٥٥٠ الف عـاطل بسبب عـودة ابنـاء ذلك البلـد من دول الخليج العربية التي كانوا يعملون بها بسبب الغزو العراقي على دولة الكويت وتهديده للدول الخليجية المجاورة وان نسبـة المهارات من هـذا العدد الضخم لا تزيد عن ٦ بالمائة.



وتاتي عودة هؤلاء اليمنيين في الوقت الذي تاثرت فيه عائدات السياحة وفي وقت يسود فيه الكساد التجاري والاقتصادي ليصل فيه العجز العام لنسبة تتجاوز ١٣ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي.

وتسبب هذا الوضع المتردي بتسريع وتيرة التضخم المالي حيث وصلت حسب الاحصاءات الرسمية للبنك الدولي الى ٥٥ بالمائة في نهاية عام ٩٢ وصاحب التضخم ارتفاع في معدل الاسعار بسبب هبوط العملة الوطنية اليمنية والتي توقع لها ان تهبط اكثر بنسبة ٤٢ بالمائة مما هي عليه الآن بعد اعتزام السلطات طبع ١٠٠ مليار ريال دون تغطية والذي سيؤدي الى كارثة اقتصادية متوقعة.

واثرت زيادة التضخم وارتفاع الاسعار على انخفاض حصة الفرد في الناتج المحلي بنحو ٨ في المائة كما ورد في التقرير.

ويلاحظ ان المحافظات اليمنية تأثرت تاثرا كبيرا بسبب عودة ابناء الجالية اليمنية من دول الخليج حيث حظيت محافظة الحديدة بنسبة كبيرة من هؤلاء العائدين ووصلت نسبتهم الى ٣٢,٨ بالمائة تليها محافظة أب التي بلغ نصيبها ٢٣.٤ بالمائة وتعتبر محافظات مأرب والجوف من اقل المحافظات تأثرا.

وذكر مراقبون يمنيون ان الموقف السياسي غير الصائب والمنحاز للاحتلال العراقي لدولة الكويت من قبل النظام الحاكم في اليمن هو الذي اودى بهذه النتيجة

السيئة للاقتصاد ولم يراعي مصالح ابناء الشعب اليمني الذين كانوا يطلبون الرزق في هذه الدول.



لجوء كتيبتين بالجيش اليمني لسلطنة عمان

صنعاء - كشفت صحيفة يمن تايمز اليمنية الناطقة بالانجليزية امس النقاب عن ان كتيبتين من الجيش اليمني عبرتا الى الحدود العمانية وسلمتا اسلحتهما للقوات العمانية .

واضافت ان زيارة نائب الرئيس اليمني لعمان في الاسبوع الماضي كانت تهدف الى تسوية هذه القضية ،ولم توضح الصحيفة الاسبوعية التاريخ الذى هربت فيه الكتيبتان ولا عدد جنودهما .

ومما يذكر ان عددا من وحدات الجيش اليمني قد نظم تمردا في مارس الماضي، عندما كانت الحكومة اليمنية تعاني من ازمة سيولة نقدية ولم تستطع بسببها صرف رواتب العاملين في القطاع العام

اليمن تدخل بورصة الانتخابات:

«التجمع» هل هو الحصان الأسود في المعركة الانتخابية؟

□ تتجه الانظار صوب اليمن التي تستقبل اول تجربة ديمقراطية في ظل التعددية السياسية حيث ستجرى اول انتخابات برلمانية ويتحدد على اساسها مستقبل النظام السياسي في اليمن. وتشهد الاحزاب السياسية حركة نشطة لادارة المعركة الانتخابية فيما يدور الحديث وسط الساحة اليمنية حول من يفوز في هذه الانتخابات التي تدور رحاها اساسا بين ثلاثة احزاب رئيسية هي: المؤتمر الشعبي العام «والحزب الاشتراكي اليمني «والتجمع اليمني للاصلاح.

وتشهد اليمن هذه الايام كرنفالا دعائيا لمختلف الاحزاب اليمنية وللعديد من الشخصيات التي فضلت خوض الانتخابات بصورة مستقلة والى جانب الاحزاب الرئيسية الثلاثة هناك عدد آخر من الاحزاب كالبعث والناصريين، الا ان اثر هذه الاحزاب محدود على الساحة اليمنية.

والسؤال الذي يطرحه كثير من المراقبين السياسيين الآن يدور حول علاقة المؤتمر بالاشتراكي في هذه الانتخابات خصوصا وانه لم تظهر حتى الآن اية مؤشرات تدل على التفاهم الكامل بين الحزبين الحاكمين بخصوص هذه الانتخابات باستثناء ميثاق الشرف للعمل السياسي الذي تم توقيعه بين الحزبين من قبل وهذا الميثاق لا يمثل حلاً لعلاقة الحزبين بخصوص الانتخابات لانه يرتكز على قواعد نظرية عامة ولا يقدم أي آليات لخوض الانتخابات.واذا كانت عملية دمج الحزبين قد تم تأجيلها الى ما بعد الانتخابات نظرا لما واجهته من اعتراضات داخل تيارات الاشتراكي «فإنه لابد من البحث عن صيغة جديدة بين الحزبين لخوض الانتخابات القادمة وربما ستكون هذه الصيغة هي المفاجأة القادمة، اما اذا خاض الاشتراكي الانتخابات دون التنسيق الانتخابي بأدنى أو اعلى مستوياته فإن موقفه سيكون ضعيفا.

الجواد الرابح

وفي سياق ذلك سيكون التنافس بين المؤتمر والاشتراكي والاصلاح غير ان «الجواد الرابح» في هذه الانتخابات سيكون المؤتمر الشعبي العام، وسيكون التنافس شديدا بين الاشتراكي والاصلاح «ولذلك فإن المؤتمر الشعبي كما يذهب كثير من المراقبين هو المرشح الاول للفوز يليه الاصلاح ثم الاشتراكي.

ويقول الدكتور منصور الزنداني رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء في لقائه مع «المسلمون» اذا فاز المؤتمر بالاغلبية أو استطاع ان يشكل الاغلبية مع الاشتراكي فلاشك ان حكم اليمن سيكون بين المؤتمر والاشتراكي على مدى الاربع سنوات القادمة واذا افترضنا ان الحزبين حققا اغلبية فالحكم

سيكون بنسبة ٥٠٪ للمؤتمر وربما ٣٠٪ للاشتراكي والبقية تنقسم بين الاحزاب الأخرى.

ويضيف الدكتور منصور نحن لا نتوقع تغييرا كبيرا في قيادات الحكم فتوقعاتنا ان الحكم سيستمر بين المؤتمر والاشتراكي وسيشارك الى حد ما الاصلاح والى حد ضئيل جدا جدا بعض الاحزاب الاخرى، اما المستقلون فبرغم ان عدد المرشحين منهم كثير الا انه لا مكان لهم في الحكم القادم.

ميثاق العمل السياسي

وفي خطوة مفاجئة اعلن الحزبان المؤتمر والاشتراكي ميثاقا للعمل السياسي وتم التوقيع عليه من قبل الحزبين وبارك مجلس الرئاسة هذا التوقيع ودعا كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية في البلاد الى الاقتداء بالمؤتمر والحزب ،الا ان اصداء هذه الدعوة لم تتردد حتى الآن بين بقية الاحزاب الاخرى.

وقد اشتملت هذه الوثيقة على الثوابت الوطنية وقواعد واخلاقيات الممارسة السياسية التي تحتكم اليها الاحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية في ممارستها للعمل السياسي وفي علاقاتها مع بعضها تحقيقا للمصلحة الوطنية العليا ومن المتوقع الا تجد وثيقة العمل السياسي ترحيبا واسعا من جانب الاحزاب الاخرى لأنها تشتمل على مسلمات نص عليها الدستور «قانون الاحزاب أو قانون الدعاية الانتخابية»ولاشك ان يوم السابع والعشرين من ابريل الحالي سيكون يوما فاصلا وحاسما في تاريخ الشعب اليمني واذا ما افرزت هذه الانتخابات نظاما سياسيا مستقرا فإن ذلك سيكون تدشينا لمرحلة ديمقراطية حقيقية ،اما اذا حدثت بعض الاهتزازات والسلوكيات غير الديمقراطية كالتزوير أو العنف، فإن ذلك سيكون مؤشرا خطيرا على مستقبل اليمن.□

٤٨٦٢ مرشحا بينهم ٦٠ امرأة فى الانتخابات اليمنية

صنعاء ـ من حسام عبدالحميد:

☐ تستعد اللجنة العليا للانتخابات لاعلان اسماء المرشحين فى الانتخابات النيابية اليمنية المقرر اجراؤها فى السابع والعشرين من شهر ابريل الحالى.

وقال حمود الذارحى عضو اللجنة العليا للانتخابات فى تصريح لـ«المسلمون» انه من المتوقع ان يصل عدد المرشحين الى ٤٨٦٢ مرشحا من بينهم نحو ستين امرأة، وسيتم ابلاغ الاسماء الى المراكز الانتخابية من اجل نشرها والاعلان عنها فى الاماكن العامة لتبدأ فترة الدعاية المحددة بتسعة ايام قبل يوم الاقتراع. وان هناك ٢٢ الف عضو فى لجان الانتخابات قد تم تدريبهم وسيتواجدون فى مقارهم الانتخابية قبل يوم ٢٥ ابريل الجارى وحول الدعاية الانتخابية قال حمود الذارحى ان هناك ثلاثة انواع للدعاية الانتخابية الاولى دعاية باسم المرشحين، والثانية دعاية باسم الاحزاب، والثالثة هى الدعاية الرسمية من خلال وسائل الاعلام الحكومية.

وعن عدد المرشحين من حزب التجمع اليمنى للاصلاح قال حمود الذارحى الذى يمثل هذا الحزب فى اللجنة العليا ان حزبه سيغطى كل الدوائر الانتخابية تقريبا، ولكن قد تستثنى بعض الدوائر وقد يكون الاصلاح فى الدرجة الثانية بعد المؤتمر من حيث عدد المرشحين. وحول ما اذا كانت هناك مفاجأة بتأجيل الانتخابات قال الذارحى ان عملية الاقتراع سوف تتم فى موعدها ولم تعد هناك فرصة للتأجيل مرة اخرى.

● اقرأ تغطية شاملة عن الانتخابات اليمنية ـ الصفحة ٦.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون السعودية

التاريخ : ١٦ / ٤ / ٩٣م

رئيس تحرير «الصحوة»:

أتوقع مشاركة «التجمع» في الحكومة الجديدة!

☐ قال محمد عبدالله اليدومي الامين العام المساعد للتجمع اليمني للاصلاح ورئيس تحرير صحيفة «الصحوة» الناطقة باسم الحزب في بحديث لصحيفة «المسلمون» اعرب فيه عن امله ان يكون مستقبل اليمن خيرا من حاضره.

وقال ان الانتخابات القادمة وسيلة تغيير نحو الافضل بإذن الله.. صحيح ان توقعاتي في نزاهة الانتخابات ضعيفة الا اني اعتبر مجرد قيام الانتخابات خطوة في الطريق الصحيح وخطوة في طريق الاعتراف بالآخر من قبل جميع القوى السياسية في الساحة اليمنية.

وفي سؤال حول من سيحكم اليمن؟ قال :اتوقع ان من يحكم اليمن اليوم هو الذي سيحكم غدا مع بعض التغيير البسيط.. فمثلا بدلا من الثنائية القائمة في الحكم من قبل المؤتمر والاشتراكي ستكون هناك فرصة لأن يشارك التجمع اليمني للاصلاح في التشكيلة الجديدة للحكومة القادمة. كما قد يشارك فيها بنسبة اقل عناصر من حزب البعث الموالي للعراق وعناصر من تنظيم الوحدوي الناصري.

واضاف اليدومي انه سيحدث تغيير في قمة هرم السلطة حيث من المتوقع ان يلغي مجلس النواب الجديد مجلس الرئاسة ويكتفي بانتخاب رئيس الجمهورية ونائب له.

وحول التوقعات بأن تكون هناك صيغة ائتلافية للحكم بعد الانتخابات قال اننا في التجمع اليمني للاصلاح لا نظن ان هناك امكانية لإي حزب ان يتفرد بالحكم في المرحلة المقبلة لأن ظروف اليمن والتركة الثقيلة لسنوات التشطير بالاضافة الى سنوات التقاسم بين الحزبين خلال الفترة الانتقالية - التي يحلو للبعض ان يصفها بالفترة «الانتقامية» - تستدعي تعاون كل القوى المؤثرة في المرحلة المقبلة لاخراج البلاد من النفق المظلم والمأزق الحرج الذي وضعت فيه ولترسيخ أسس الحياة الشورية من واقع اليمن.

وقال اليدومي الذي يراس اللجنة العامة لمتابعة الانتخابات التي شكلها التجمع اليمني للاصلاح اننا متفائلون بحياة سياسية أكثر جدية عما مضى برغم ان الحزب الاشتراكي قد وزع عناصر الجيش الخاضع لسيطرته على الدوائر الانتخابية والتي يتوقع الحزب نجاحه فيها وبرغم ان المؤتمر قد اقدم على الخطوة نفسها . اننا متفائلون برغم علمنا اننا نعيش في اطار العالم الثالث وفي نطاق العالم العربي الأكثر تخلفا في مجال العمل السياسي.. اننا وباختصار شديد نحاول ان نسهم في ايقاد شمعة في درب الحرية والشورى.■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الوطن العربي

التاريخ: ١ ابريل ١٩٩٣

أتحمل وحدي مسؤولية أحداث ٨٦

– أي خريطة سياسية يمكن أن تتبلور بعد انتخابات ٢٧ نيسان – ابريل – الجاري؟ هل يمكن أن يحتفظ الحزب الاشتراكي بالموقع الثاني بعد حزب «المؤتمر» أم أن «حزب الاصلاح» سوف يحتل هذا الموقع. ماهي تقديراتكم وتوقعاتكم؟

■ ليس المهم هو موقع الأحزاب. إنما المهم في نتائج الانتخابات هو الموقع الذي تحتله مصالح الشعب في البرلمان القادم، كما لدى الحكومة المقبلة بحيث ترسي تقاليد الديمقراطية والتعددية السياسية، وتتعزز من خلالها الوحدة الوطنية، ويتم الاهتمام بالاستقرار كشرط أساسي للتنمية وتعالج القضايا المعيشية الأساسية للشعب. والأهم من كل ذلك أن تأتي النتائج معبرة عن إرادة الشعب وتطلعاته. وهذه هي الأولويات بالنسبة إلينا.

– كيف تقيمون التجربة الوحدوية بين الشطرين؟ وهل المعركة الانتخابية إختبار للمؤسسات الوحدوية أم تجربة توحيد جديدة على أساس إدراك للثغرات والشوائب في المرحلة الانتقالية؟ ماهو رأيكم؟

■ الوحدة هي الوضع الطبيعي في اليمن. والتجربة الوحدوية، في الواقع، ليست سوى تجربة توحيد نظامين، وليست توحيداً للشعب لأنه كان موحداً. وسيظل كذلك. غير أن المرحلة الانتقالية أساءت إلى هذه العملية بدلا من أن تطلق مناخات صحية وتؤسس وضعاً سليماً. من هنا أرى أن الانتخابات يجب أن تصحح تلك التشوهات في شكل يعبر، في أفضل الصيغ، عن إرادة الشعب ورؤاه. ويسمح، بالتالي، بمعالجة أوضاعه الاقتصادية والحياتية – المعيشية. هذا يعني أن الانتخابات مدعوة إلى إطلاق حالة الاستقرار النابع من الإجماع الشعبي، على كل الصعد والمستويات. وهي معركة من أجل اليمن وليس من أجل مصالح اشخاص وفعاليات.

– ماهو حجم النفوذ الأصولي في اليمن؟ هل ثمة معادلتان تتجاذبان الوضع. وهما متناقضتان: اشتراكية وأصولية؟ كيف يمكن التوفيق بينهما من أجل الحفاظ على الاستقرار والتفرغ لقضايا التنمية؟

■ تتواجد في مجتمعنا تيارات سياسية عديدة ومتنوعة. انها تعبر عن نفسها في أحزاب وحركات واتجاهات. ويجب أن تتسع الساحة اليمنية لجميع التيارات والحركات، إسلامية كانت أم يسارية أم ذات منحى قومي. ولابديل أمام الشعب اليمني إلا أن يتعايش مع بعضه بعضاً، فيسخر الاختلافات في الرؤى كما في وجهات النظر من أجل إخصاب الجدل الفكري بين كل الفئات والشرائح، من أجل المصلحة الوطنية العليا، التي هي أهم من مصلحة الأشخاص، مهما كانت مواقعهم وأحجامهم. والاختلاف لايجب أن يقود إلى الخلاف أو إلى المصادمات والتحدي، بل إلى التلاقي حول قواسم مشتركة في معركة البناء والتنمية الشاملة.

علي ناصر محمد: «إقامتي في دمشق قرار شخصي»

ـ لماذا لم تعودوا حتى الآن إلى اليمن، على الرغم من صدور قرار العفو بحقكم؟ ماهي التحفظات؟ ثمة من أشار إلى أن ضمانات العودة غير كافية الأمر الذي جعلكم تصرفون النظر عنها في انتظار ظروف أخرى؟

■ العودة إلى اليمن واردة في اي وقت. انها، في الواقع لاتحتاج إلى اي ضمانات، غير انني لاافكر بهذه العودة قبل الانتخابات لأنني لااريد أن تصب في صالح اي من الأطراف في الساحة اليمنية. وهي مطروحة بعد الانتخابات، وفي التوقيت المناسب والمدروس.

لغز عبد الفتاح إسماعيل

ـ أي تعليمات لجماعتكم في المعركة الانتخابية؟ قيل انكم تؤيدون مرشحي حزب «المؤتمر» على حساب الاشتراكيين؟ هل هذا الاصطفاف نتيجة لذيول أحداث ١٩٨٦ وتفاعلاتها؟ ما هو موقفكم وموقعكم؟

■ هذا الكلام غير دقيق. وانني لا افضل مرشحي اي حزب على حساب احزاب اخرى... بل انني ادعو الشعب اليمني الى اختيار المرشحين الذين يحوزون على ثقته. وهم اصحاب صدقية، بغض النظر عن الاحزاب التي ينتمون اليها او القوائم الانتخابية التي سترد فيها اسماؤهم. والمهم في نظرنا هو نوعية المرشحين ومدى تعبيرهم عن مواقف المواطنين وآرائهم وتطلعاتهم. كما هو مدى ثقة الشعب بهم. ولا شك في ان التنوع والتعدد سوف يخدمان قيام تجربة برلمانية جيدة، تعبر عن الشعب وتسمح بتشكيل برلمان متماسك، قادر على ممارسة الدور المرجو منه، على اكمل وجه، وفي ظرف يمني صعب ومليء بالتحديات.

ـ في المذكرات التي تعكفون على كتابتها، هل ثمة اضاءة لعدد من الالغاز التي اكتنفت احداث ١٩٨٦، مثل موت عبد الفتاح اسماعيل، أي معلومات جديدة عن ملفه؟ ما هو الدور السوفياتي في هذه الاحداث؟ قيل ان «الكا. جي. بي» وضعت العام ١٩٨٢ خطة لاغتيال وزير الخارجية الاميركي، الكسندر هيغ في عدن، ما هي معلوماتكم حول هذا الموضوع؟ ما هي القصة الحقيقية لهذه الخطة؟

■ إن اختفاء عبد الفتاح اسماعيل يمثل، بالنسبة الي ايضا، لغزا مستحكما. واعتقد ان الايام كفيلة بالكشف عن هذا اللغز. اما على مستوى خطط «الكا. جي. بي»، وتحديدا خطة اغتيال وزير الخارجية الاميركي الاسبق، «جنرال الكسندر هيغ»، فانني لا أعلم شيئا عنها، في الواقع.

ـ قيل ان النفط يمكن ان ينقل اليمن من حالة الى حالة اخرى لكن لا الكميات المكتشفة والمستخرجة كافية ولا البنية

> [illegible]

التحتية التقنية جاهزة. ألم يضع اليمنيون العربة قبل الحصان في هذا المجال؟

■ لا شك في ان النفط وسيلة من اجل تحقيق التنمية في حال احسن استغلاله واستثماره. وعلى الرغم من صوابية هذه المعادلة، فاننا نرى في تجارب بعض دول العالم ان النفط كثروة اهدر، ولم يشكل وسيلة تنموية كافية. وهذا يعتمد على الدولة التي تتعامل مع هذه الثروة، علما ان النفط، ايضا، في دول اخرى عديدة رافعة تنموية اساسية، انطلاقا من كل ذلك، اعتقد يقينا ان الكميات المستخرجة حاليا، من النفط، في اليمن ليست كافية لإحداث النقلة التي يفترضها السؤال، غير انني واثق من ان ارض اليمن واعدة، وهي تحتوي على كميات وفيرة من النفط الذي نأمل في ان يسهم في المستقبل، في تحقيق الرخاء والتنمية لشعبنا ووطننا.

زلزال ١٩٨٦

ـ تردد في عدد من الدوائر ان الوحدة اليمنية لم تلامس حد المؤسسات، وكانت تجميعية عوضا عن ان تكون بنيوية او عضوية. فهل الانتخابات القادمة كفيلة بمعالجة هذا الجانب؟

■ نعتقد ان الفترة الانتقالية التي شرّعت من اجل انجاز العديد من المهمات الوحدوية لم يستكمل بناؤها كما يجب. وابرز مثال على ذلك هو عدم



استكمال توحيد القوات المسلحة واجهزة الأمن، مما طرح تحديات صعبة على التجربة الوحدوية. ومن اجل كل ذلك يراهن المواطنون اليمنيون على ان تضع الانتخابات حداً لكل التصرفات والاجراءات والتدابير الخاطئة التي حصلت في خلال الفترة الانتقالية. ويعتقدون أن الانتخابات يجب ان تشكل فعلاً، الحد الفاصل بين مرحلتين، الاولى، مرحلة التسيب والانفلات والثانية مرحلة الضبط والانضباط، بكلام آخر، الحد الفاصل بين مرحلة الفوضى ومرحلة بناء دولة المؤسسات. او مرحلة الغلاء والفساد والتوتر ومرحلة الارتقاء نحو التنمية والاستقرار. فيتمكن الشعب من معالجة هموم الحاضر والتطلع نحو مستقبل ركائزه البناء والثقة اللامحدودة.

ـ اقامتكم في دمشق طالت في وقت كان مقرراً لها ان تكون مؤقتة؟ ماذا يمكن ان تتوقعوا من نتائج لتياركم الحزبي في انتخابات ابريل ـ نيسان ـ الحالي؟

■ أنا هنا، في دمشق برغبتي الذاتية، وبقرار شخصي، وقد قدمت لي القيادة السورية مشكورة، كل التسهيلات، كما سبق لي واشرت الى ذلك في عدة مناسبات. اما بالنسبة الى مجموع انصارنا في اليمن ودورهم في الانتخابات، فهم يتوزعون على مجمل الخريطة اليمنية، وليسوا، كما يعتقد بعضهم خطأ، فقط هؤلاء الذين اصابتهم احداث ١٣ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٨٦ في عدن. هذه الاحداث كانت زلزالاً، والكل يتحملون مسؤوليتها، من دون استثناء. ولا يمكن ان تلقى التبعات على طرف واحد بمفرده، وعلى الجميع ان يستفيدوا من دروس الماضي، كما من المناخ الديمقراطي الراهن والتمسك به من اجل حل المشكلات، ايا كانت، بالطرق السلمية، اي بالحوار، على قاعدة الوحدة الوطنية. وأملي في أن ترسخ الانتخابات هذه القواعد من أجل مصالح الشعب اليمني، اليوم وغداً.

اجرى الحوار :

فؤاد ابو منصور



المصدر : المسلمون السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٤/١٩٩٣

اليمن تدخل بورصة الانتخابات:

«التجمع» هل هو الحصان الأسود في المعركة الانتخابية؟

☐ تتجه الانظار صوب اليمن التي تستقبل اول تجربة ديمقراطية في ظل التعددية السياسية حيث ستجرى اول انتكابات برلمانية ويتحدد على اساسها مستقبل النظام السياسي في اليمن. وتشهد الاحزاب السياسية حركة نشطة لادارة المعركة الانتخابية فيما يدور الحديث وسط الساحة اليمنية حول من يفوز في هذه الانتخابات التي تدور رحاها اساسا بين ثلاثة احزاب رئيسية هي: المؤتمر الشعبي العام «والحزب الاشتراكي اليمني «والتجمع اليمني للاصلاح

وتشهد اليمن هذه الايام كرنفالا دعائيا لمختلف الاحزاب اليمنية وللعديد من الشخصيات التي فضلت خوض الانتخابات بصورة مستقلة والى جانب الاحزاب الرئيسية الثلاثة هناك عدد آخر من الاحزاب كالبعث والناصريين، الا ان اثر هذه الاحزاب محدود على الساحة اليمنية.



الشيخ الزنداني

والسؤال الذي يطرحه كثير من المراقبين السياسيين الآن يدور حول علاقة المؤتمر بالاشتراكي في هذه الانتخابات خصوصا وانه لم تظهر حتى الآن أية مؤشرات تدل على التفاهم الكامل بين الحزبين الحاكمين بخصوص هذه الانتخابات باستثناء ميثاق الشرف للعمل السياسي الذي تم توقيعه بين الحزبين من قبل وهذا الميثاق لا يمثل حلاً لعلاقة الحزبين بخصوص الانتخابات لانه يرتكز على قواعد نظرية عامة ولا يقدم اي آليات لخوض الانتخابات.واذا كانت عملية دمج الحزبين قد تم تأجيلها الى ما بعد الانتخابات نظرا لما واجهته من اعتراضات داخل تيارات الاشتراكي فانه لابد من البحث عن صيغة جديدة بين الحزبين لخوض الانتخابات القادمة وربما ستكون هذه الصيغة هي المفاجأة القادمة، اما اذا خاض الاشتراكي الانتخابات دون التنسيق الانتخابي بأدنى أو اعلى مستوياته فإن موقفه سيكون ضعيفا

الجواد الرابع

وفي سياق ذلك سيكون التنافس بين المؤتمر والاشتراكي والاصلاح غير ان «الجواد الرابع» في هذه الانتخابات سيكون المؤتمر الشعبي العام، وسيكون التنافس شديدا بين الاشتراكي والاصلاح «ولذلك فإن المؤتمر الشعبي كما يذهب كثير من المراقبين هو المرشح الاول للفوز يليه الاصلاح ثم الاشتراكي

ويقول الدكتور منصور الزنداني رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء في لقائه مع «المسلمون» اذا فاز المؤتمر بالاغلبية أو استطاع ان يشكل الاغلبية مع الاشتراكي فلاشك ان حكم اليمن سيكون بين المؤتمر والاشتراكي على مدى الأربع سنوات القادمة واذا افترضنا ان الحزبين حققا اغلبية فالحكم



عبد الله الاحمر

سيكون بنسبة ٥٠٪ للمؤتمر وربما ٣٠٪ للاشتراكي والبقية تنقسم بين الاحزاب الأخرى

ويضيف الدكتور منصور بحز لا نتوقع تغييرا كبيرا في قيادات الحكم فتوقعاتنا ان الحكم سيستمر بين المؤتمر والاشتراكي وسيشارك الى حد ما الاصلاح والى حد ضئيل جدا جدا بعض الاحزاب الاخرى، اما المستقلون فبرغم ان عدد المرشحين منهم كثير الا انه لا مكان لهم في الحكم القادم

ميثاق العمل السياسي

وفي خطوة مفاجئة اعلن الحزبان المؤتمر والاشتراكي ميثاقا للعمل السياسي وتم التوقيع عليه من قبل الحزبين وبارك مجلس الرئاسة هذا التوقيع ودعا كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية في البلاد الى الاقتداء بالمؤتمر والحزب ،الا ان اصداء هذه الدعوة لم تتردد حتى الآن بين بقية الاحزاب الاخرى

وقد اشتملت هذه الوثيقة على الثوابت الوطنية وقواعد واخلاقيات الممارسة السياسية التي تحتكم اليها الاحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية في ممارستها للعمل السياسي وفي علاقاتها مع بعضها تحقيقا للمصلحة الوطنية العليا ومن المتوقع الا تجد وثيقة العمل السياسي ترحيبا واسعا من جانب الاحزاب الاخرى لأنها تشتمل على مسلمات نص عليها الدستور وقانون الاحزاب او قانون الدعاية الانتخابية»،ولاشك ان يوم السابع والعشرين من ابريل القادم سيكون يوما فاصلا وحاسما في تاريخ الشعب اليمني واذا ما افرزت هذه الانتخابات نظاما سياسيا مستقرا فإن ذلك سيكون تدشينا لمرحلة ديمقراطية حقيقية ،اما اذا حدثت بعض الاهتزازات والسلوكيات غير الديمقراطية كالتزوير او العنف، فإن ذلك سيكون مؤشرا خطيرا على مستقبل اليمن.

صنعاء - من حسام عبدالحميد



المصدر : الخليج التجارية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦/٤/١٩٩٣

اليمن : أحد قادة المعارضة يحذر من أي تزييف بالانتخابات

عدن ـ أ.ف.ب ـ حذر احد قادة المعارضة عمر الجاوي امين عام حزب التجمع الوحدوي اليمني امس الخميس الحزبين في اليمن من أي تزييف للانتخابات التشريعية المتوقع اجراؤها في ٢٧ نيسان ـ ابريل.

وفي تصريح الى وكالة فرانس برس اتهم الجاوي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني اللذين يتقاسمان السلطة وحزب التجمع للاصلاح والبعث والتنظيم الشعبي الوحدوي الناصري بالسعي الى «التصفية الجسدية» لقادة الاحزاب الاخرى في الميدان.

واضاف الجاوي المعروف بمعارضته للاسلاميين والحزبين الحاكمين في اليمن «نطلب منهم التخلي عن التصفية الجسدية وعدم التحايل والتزييف في الانتخابات».

يذكر ان الجاوي اصيب في ١٠ ايلول ـ سبتمبر الماضي بجروح في هجوم وقع في صنعاء قتل خلاله مسئول في حزب التجمع الوحدوي اليمني حسن الحريبي.

وقال الجاوي المرشح عن دائرة خور مكسر في حكومة عدن «اذا لم يكن هناك اتفاق على النزاهة في الانتخابات فان ذلك سيكون نذير شؤم في البلاد ويجرها الى مصير مجهول ويقسم اليمن».



المصدر : الاسبوع السعودي
التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علماء اليمن يوجهون النصيحة للناخبين:

ضرورة اختيار الحريصين على حماية دين الأمة ومصالحها

☐ انطلاقا من العهد الذي اخذه الله على العلماء في قوله: «وإذ أخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه». آل عمران ١٨٧. واداء للامانة وقياما بواجب النصيحة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة. قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» رواه مسلم. وهاهم العلماء الآن يبينون الواجب على الأمة شعبا وجيشا بعد ان وضع امر الامة بيدها وتستطيع بالانتخابات ان تسند الامر الى اهله فيجب عليها ان تختار من يمثلها في مجلس النواب من الرجال الاكفاء المخلصين الحريصين على حماية دين الامة ومصالحها وثرواتها واستقلالها.

وقال بيان علماء اليمن: ان هذه الانتخابات انما هي صيغة من الصيغ التي يمكن عن طريقها الوصول الى اختيار الصالحين لمجلس النواب الذين يعملون على حماية الشريعة ومراقبة الحكومة واصلاح الاوضاع ودفع الباطل. وواجب كل فرد في الامة يحق له التصويت ان يضع الامانة في محلها ويحسن الاختيار لقوله تعالى: «ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها». النساء ٥٨.

وحتى تتجاوز الامة الواقع السيء الذي تعيشه ولكي يسند الأمر الى اهله فإن عليها ان تراعي في المرشح ما يلي:

أولا: ان يكون مستقيما محافظا على الشعائر الاسلامية معروفا بالصلاح والأمانة.

ثانيا: ان يكون من اهل الكفاءة والرأي.

ثالثا: ان يكون شجاعا في قول الحق.

رابعا: ان يكون امينا لا يبيع دينه ومصالح امته بعرض من الدنيا.

خامسا: ان يكون مرضيا عنه لدى الاكثرية من اهل دائرته.

سادسا: ان يراعي المرشح في برنامجه الالتزام بما يلي:

١. العمل على تعديل الدستور حتى لا يتناقض مع أي حكم من احكام الشريعة.

٢. العمل على اقامة الحدود والقصاص واغلاق مصنع الخمر ومنع استيراده.

٣. العمل على حماية الوحدة وازالة آثار التشطير في المؤسسات «كالجيش والامن والقضاء».

٤. الحفاظ على استقلال البلاد وتقوية العلاقات العربية والاسلامية.

٥. العمل على اصلاح الاوضاع الاقتصادية بازالة الربا والاحتكار وتنظيم جباية الزكاة.

٦. رفض خطة تخفيض الجيش وتسريح المؤهلين.

٧. العمل على تنقية اجهزة الاعلام من كل ما يخالف الاسلام واصلاح المؤسسات التعليمية في جميع المراحل بما يتفق مع دين الأمة.

٨. العمل على احترام حقوق الانسان واعتبار المتهم بريئا حتى تثبت ادانته.

٩. الاستفادة من البحوث الجادة في تشخيص معالجة اوضاع البلاد.

١٠. العمل على دفع المعاناة عن ابناء الشعب.

وان ضمان سلامة سير العملية الانتخابية يتحقق بالكشف عن كل ما من شأنه ان يؤدي الى التلاعب بالانتخابات ونزاهتها وضمان فك الصناديق قبل الاقتراع وضمان الاقتراع السري ورفض أي املاء أو تسلط على ارادة الناخب. وعلى الأمة حكومة وجيشا وشعبا ان تعمل على انجاح العملية الانتخابية.■

المصدر : المسلمون السعودية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦-١ ابريل ١٩٩٣

صنعاء ـ من حسام عبدالحميد

عبدالوهاب الأنسي الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح لـ«المسلمون»

نخوض الانتخابات برغم عدم حصولنا على ترخيص بالعمل السياسي!

□ حزب «التجمع اليمني للاصلاح» هو الحصان الاسود في الانتخابات اليمنية المقبلة. وهو حزب المعارضة الذي ينافس الحزبين الحاكمين فيما يطرحه من برنامج اسلامي يجعل الاسلام عقيدة ينبثق عنها تصور كامل للانسان والكون والحياة. «المسلمون» التقت بعبدالوهاب الانسي الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح في حوارواسع حول المعركة الانتخابية التي اقترب موعدها وموقف الحزب من مختلف القضايا التي تشغل الساحة اليمنية.

● تجري في السابع والعشرين من شهر ابريل الحالي اولى الانتخابات النيابية في ظل التعددية السياسية في اليمن فماذا تعني هذه الانتخابات؟

ـ هذه ليست اول انتخابات من نوعها في اليمن فقد سبقتها انتخابات عدة لكن هذه اول انتخابات بعد قيام الوحدة اليمنية، وتكتسب هذه الانتخابات اهمية كبيرة على اعتبار انها الأولى على مستوى الوطن اليمني الواحد، والاهمية الثانية ان الاوضاع وصلت الى درجة من التردي في كافة المجالات جعلت من الانتخابات في نظرنا المخرج الوحيد للبداية في تصحيح هذه الأوضاع ،وتمثل ضربة قاصمة امام اي امل في الحكم المستبد في اليمن.

● هل تعتقدون ان الانتخابات القادمة ستتم في حرية ونزاهة؟

ـ اصبح واجبا على الناس ان يعملوا على ان تكون الانتخابات حرة ونزيهة ،ليس من باب ان هذا هو الاصل ،ولكن ايضا لأن اي مساس بهذه الانتخابات سينعكس سلبا على ثقة الناس فيها وعلى امل الناس في تصحيح الاوضاع، وبمقدار ما تكون الانتخابات نزيهة، بمقدار ما يكون الامل عند الناس ويكون استعدادهم للتفاعل مع ما بعد الانتخابات، اما اذا مست نزاهة الانتخابات فإن ذلك سينعكس في صورة اليأس لدى الناس وستبقى الأوضاع كما هي وهو امر يحمل في طياته الكثير من المخاطر على اليمن في مجالات متعددة.

● المعروف ان الجمهورية اليمنية مقسمة الى «٣٠١» دائرة هل ستخوضون الانتخابات في كل هذه الدوائر؟

ـ نعم، نحن قررنا ان نخوض الانتخابات في كل الدوائر، الا ان هناك احتمالا بأن نسحب بعض مرشحينا اذا اقتضت الضرورة ذلك. اننا لا ننظر الى الانتخابات بمنظار ضيق ،بل ننظر بمنظار المرحلة القادمة ،ونحن نعتقد ان لمجلس النواب اهمية كبيرة جدا لأن للمجلس القادم يقع عليه عبء مواجهة تركة من قرون الاستبداد وعقود من التشطير وسنوات من المرحلة الانتقالية يمكن تسميتها بالسنوات العجاف.

اننا نبحث عن «الرجل» القادر على حمل هذه المهمة حتى لو كان ذلك على حساب «الرقم» ،نحن نبحث عن الرجل اولا لأننا نعرف ان الرقم في هذه المرحلة اذا كان على حساب الرجل معناه انه لا يوجد ادراك لمهمة المرحلة القادمة. انها مرحلة حشد الطاقات والامكانات لمواجهة هذه التركة وتلك المخلفات، اذ ان أي حزب من الاحزاب حتى لو حصل على الاغلبية لا يمكن ان يتحمل مسؤولية اليمن بمفرده. اننا سنعمل على انجاح هذه الانتخابات بنزاهة واعطائها بعدا وثقة شعبية عند الناس ثم نسعى مع كل الخيرين ومع كل القوى السياسية على الساحة لحشد كافة الطاقات لازاحة هذه التركة.

● هل هناك ضمانات تطالبون بها لضمان حرية ونزاهة الانتخابات؟

ـ اصبحت قضية النزاهة قضية وطنية وأي مساس بنزاهة الانتخابات معناه اضعاف الامل في المستقبل، والتأجيل السابق للانتخابات اوجد مضاعفات ليست سهلة انعكست في موقف الناس من التسجيل في المرحلة الاولى من الانتخابات حيث كان موقفا سلبيا، ولولا اننا بذلنا جهودا كبيرة في دفع الناس وخاصة في النصف الثاني من شهر التسجيل لكان موقف الناس من التسجيل المقاطعة تماما، وهذا يعني ان الناس غير واثقين من الانتخابات ولا بالتسليم بالنتائج.

حقيقة قد توجد بعض الضمانات المحلية والدولية لكن الاهم من ذلك هو ان تبتعد الاحزاب السياسية عن الوسائل غير المشروعة في المنافسة الانتخابية وان تحتكم الى ارادة الجماهير وتسلم بالنتائج.

ثلاثة أحزاب في الساحة

● يجمع المراقبون على ان هناك ثلاثة احزاب في الساحة اليمنية لها الفاعلية الاولى وهي المؤتمر الشعبي العام ،والحزب



المصدر : المسلمون

.للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٢

الاشتراكي اليمني، والاصلاح.. فما توقعاتكم بالنسبة لنسب الفوز في هذه الانتخابات؟

ـ الواقع انه توجد عدة عوامل تؤثر على النتيجة خاصة في بلدان العالم العربي والاسلامي والعالم الثالث، ونظرا لحداثة التجربة في اليمن ولأن الناس لايزالون يتعلقون بالشخص اكثر من الفكرة، فإنه من الصعب تحديد هذه النسب، لكننا نقول انه بمقدار ما تكون الانتخابات نزيهة بمقدار ما تتغير هذه النسب.

المهم ان يوفق الجميع في البحث عن الرجل قبل الرقم ،ولا يعني ان الرقم ليس مطلوبا، ولكن لا يجب ان يكون الهم الأول.

اننا نسعى لأن تكون هناك قناعة عند الجميع بأن المجلس القادم ينبغي ان يمثل الوطن ومشاكله أكثر من تمثيله للاحزاب المشاركة في الانتخابات.

● **العلاقة بين المؤتمر والاشتراكي ـ الشريكان الحاكمان ـ كانت مثار الكثير من الجدل، ويبدو ان عملية الدمج بين الحزبين قد تم تاجيلها الى ما بعد الانتخابات.. فهل تتوقعون مفاجآت على صعيد هذه العلاقة قبل الانتخابات بايام قليلة؟**

ـ كثرت المفاجآت بالنسبة للعلاقة بين الحزبين الحاكمين واصبحت المفاجآت هي الاصل، فهذه العلاقة لم تستقر على رأي ولم تتأسس على أسس تتيح الحد الادنى من الاستمرار والثبات وبالتالى اصبح الناس لا يثقون في هذه العلاقة، فأحيانا تبدو هذه العلاقة انها في غاية الانسجام ثم تأتي احيانا اخرى تكون في اسوأ حالاتها.

نحن نتمنى ان تكون هناك اسس ثابتة وواضحة ومعلنة بين الحزبين.

الفرصة ضعيفة للاشتراكيين

● **هل تتوقعون ان يخوض المؤتمر والاشتراكي الانتخابات بصورة تنافسية؟**

ـ من خلال المسح ونتائج التسجيل تتأكد حقيقة واقعة وهي الجماهيرية والشعبية للمؤتمر والاصلاح ،اما الحزب الاشتراكي ففرصته ضعيفة من الاصل.

ويبدو ان هناك اقتناعا ـ وهذا ما نتمناه ـ عند الحزب الاشتراكي بأن يتخلى عن طرحه السابق في ان يبقى في السلطة التنفيذية بالحجم القائم الآن، وان تظل قوته في مجلس النواب بالحجم نفسه وهذا يعني ان الحزب سيبدل ورقة اتفاقية الوحدة التي ادت الى تقاسم السلطة وكثير من السلبيات بورقة شرعية وهي الانتخابات وهذا صعب جدا والاوضاع لا تتحمل ذلك.

نحن نتمنى ان يكون الحزب قد وصل الى قناعة ان يخوض الانتخابات ويحصل على مقاعد معقولة، فلسنا حريصين على ان يحصل الحزب على مقاعد متدنية جدا بحيث تمثل له استفزازا أو أي شيء غير مرغوب فيه تدفعه الى تصرف غير محمود العواقب وهذا هو الاحتمال الاول.

اما الاحتمال الثاني وقد حذرنا منه هو ان يكون هناك اتفاق سري بين الحزبين على ان يخوضا الانتخابات علنا بشكل يبدو فيه عدم التنسيق ثم بعد الانتخابات يتم دمج الحزبين أو التحالف بحيث يشكل الحزبان من جديد اغلبية داخل البرلمان وتبدأ قصة التقاسم من جديد عندها سيشعر الناس ان الانتخابات قد رسمت مسبقا.

صيغة ائتلافية

● **يتردد في اوساط المؤتمر والاشتراكي والاصلاح ان افضل صيغة للحكم في اليمن هي الصيغة الائتلافية.. فهل توافقون على ذلك؟**

ـ اننا نعتقد ان اهم شيء بالنسبة للمرحلة القادمة هو ان يشعر الناس أن الكل مسؤول عن هذا البلد وامان هذا البلد واستقراره، والصيغة الائتلافية لها سلبيات كثيرة في العالم العربي والاسلامي لأنها لا تقوم على أسس متينة بقدر ما تقوم على المجاملات، ولذلك فإنها تشكل عائقا امام الديمقراطية، وبالرغم من ذلك فإننا نعتقد انه بالامكان وجود مثل هذا الائتلاف ولكن بشروط ومن اهمها:

● ان يكون الائتلاف استثنائيا للمرحلة القادمة وفي ظل اوضاع شرعية.

● الا يشكل أي انتقاص من الحريات.

● التوجه الشوروي الديمقراطي يجب ان يظل معززا بحيث لا يشكل هذا الائتلاف أي التفاف على الديمقراطية .

● تحديد المسؤوليات لأن ضياع المسؤولية في المرحلة الماضية اوجد الكثير من الازمات والمشاكل، بمعنى ان يكون هذا الائتلاف قائما على مهام محددة بحيث عندما يقع أي تقصير يعرف من المسؤول عنه وهذه المهام تكون محل الاجماع والاتفاق من جانب الاحزاب المشاركة في الائتلاف بحيث يتم انجازها بتضافر كل هذه الجهود.

● **البعض يخشى ان يصاحب يوم الاقتراع بعض اعمال العنف.. هل تتوقعون ذلك؟**

ـ جرت في السابق انتخابات متعددة وعلى مستويات مختلفة واعتقد ان الشعب اليمني يتمتع بقيم تمنعه من مثل هذه الممارسات.صحيح انه حدثت تغييرات بعد الوحدة في هذا الجانب، لكننا نتصور انها ـ اذا وقعت ـ ستكون محدودة مالم يكن وراءها امكانات الدولة وهي بين الحزبين الحاكمين.

ونحن نحاول من ضمن اهدافنا في الحملة الانتخابية ان نرسي قواعد للتنافس غير القواعد التي افرزتها العوامل السابقة، فالتنافس من وجهة نظرنا لا ينبغي ان يأخذ شكل التنافس الخالي من القيم والمليء بالحيل والافتراءات والكذب ،وانما ينبغي ان يكون تنافسا من اجل الوصول الى الافضل.

لا تعارض بين الدستور والانتخابات

● **لماذا قبلتم الدخول في الانتخابات التشريعية في ظل دستور تعترضون عليه؟**

ـ لا نجد هناك علاقة بين الدستور والانتخابات ولا نشعر ان هناك تعارضا لأن تعديل الدستور أصبح مطلبا للجميع واتضح لنا ان الموقف السابق من الدستور كان موقف مكايدة سياسية من الحزبين واعتبروا ان أي اصلاح في الدستور على ضوء ما طرحناه سيمثل نصرا سياسيا لنا ولكنهم اليوم يتحدثون عن الدستور بأكثر مما تحدثنا نحن، يؤكد ذلك ما صرح به رئيس الوزراء في اجتماع شاركت فيه وكنا نتحدث عن الاوضاع المستقبلية حيث قال «اننا لا يمكن ان نخوض المرحلة القادمة بدستور متناقض»، وتكاد تكون الآراء متفقة على ان الدستور يحتاج الى تعديل.

● **هل حصل التجمع اليمني للاصلاح على رخصة للعمل السياسي كما يقضي قانون**



الاحزاب؟

ـ قانون الاحزاب يعتبر نافذا ولكن لجنة الاحزاب المكلفة بهذا القانون شكلت وجمدت عندما اعترضنا عليها والى الآن لم تنجز الحكومة اللائحة التنفيذية لهذا القانون. ونحن نعتبر ان العمل الحزبي حق لكل الاحزاب ،وان مسألة الترخيص تعتبر من الاجراءات المنظمة لعملية الممارسة، فهو حق لا يتوقف على ترخيص ولا على جهد.

● **هل ممكن ان يدخلوا انتخابات عامة دون عقد مؤتمر عام للحزب؟**

ـ موعد عقد المؤتمر العام للحزب لم يحدد حتى الآن ولن يتم قبل الانتخابات نظرا لضيق الوقت لكن لا تعتبر ذلك عقبة، فالحزب قائم وله هيكله التنظيمي ،ولا اعتقد ان عدم عقد مؤتمرعام للحزب يمثل اشكالية داخل الحزب ولا يمثل اشكالية لشرعية الحزب.

● **اذا ما فاز التجمع اليمني باغلبية في الانتخابات هل سيسلم الحزبان الحاكمان بذلك؟**

ـ اذا حصلنا على الاغلبية فإننا لن نستأثر بالسلطة وليس هذا استرضاء، لهم لكن نتيجة اعتقادنا بأن المرحلة القادمة تحتاج الى مشاركة الجميع لتهيئة البلاد للوضع الصحيح.

وحصولنا على الاغلبية لا يؤثر في قناعتنا بضرورة التعاون ،واي تفكير غير هذا سيؤدي الى تعطيل السير في طريق اصلاح الاوضاع.

الاسلاميون غير ديمقراطيين

● **البعض يرى ان الاسلاميين لا يؤمنون بالديمقراطية الا كتكتيك يوصلهم الى الحكم ثم ينقلبوا على هذه الديمقراطية.. فما ردكم على ذلك؟**

ـ الاصل في الديمقراطية والشورى والحرية انها مصاحبة للانسان لا يمكن التنازل عنها او اعتبارها وسيلة يمكن التخلي عنها.

ولا يوجد اي مبرر شرعي يجعل اية جماعة اسلامية او اي تيار اسلامي او حركة اسلامية تختار طريق الصراع والعنف والسطو على الحكم، والآخرون هم الاولى ان ينصحوا بأن يسلموا بما يرفعونه من شعارات والشعب اليمني له خصائصه ولا يوجد بينه تميز، ومثل هذا الكلام ليس له دليل واخذ شكل المكايدة وشكل الهجوم الذي ينطبق عليه مقولة «الهجوم خير وسيلة للدفاع»، فهؤلاء الذين يطلقون على الحركات الاسلامية تلك الاتهامات قبل ان يتبنوا بعض التصرفات التي تحدث هنا او هناك، بدلا من ان يبحثوا عن اسبابها ويكونوا منصفين ويدينوا من كان سببا فيها يهربون الى هذا الهجوم .الى اليوم اصحاب الشعار الاسلامي لم يمكنوا في اي بلد ولا نستطيع ان نقول انهم متهمون حقيقة بهذا الاتهام ،بل على العكس من ذلك ،بل ان احصاء بسيطا لما خلفته العقود الماضية بعد التحرر من الاستعمار في عدد من الدول يكشف ما ارتكبته هذه الانظمة بحق شعوبها من قهر واستبداد وتعذيب واعتقالات لكن هم يريدون ان يغطوا على هذا كله باسلوب كيدي ،وهؤلاء لا يعزفون على هذا الوتر عن قناعة وعن بحث ،وانما نفاقا وتزلفا لمن يعتقدون ان بيدهم الامر وهو ما يعرف بالنظام الدولي الجديد حتى يجدوا لانفسهم ضمانة البقاء والاستمرار.

المشروع الحضاري الاسلامي

● **كيف ترون مستقبل اليمن في الفترة القادمة؟**

ـ المستقبل بيد الله اولا، لكن من المنظور البشري المحدود بالرؤية القائمة عندنا امل كبير في ان تقدم اليمن نموذجا يحمل الرد على كل المقولات والافتراءات التي رفعت في العالم العربي والاسلامي على اعتبار انه لا تصلح فيه الحرية والشورى والديمقراطية وانه لا ينفعه الا الاستبداد والقمع والارهاب. عندنا امل ان يوجد في اليمن مشروع حضاري لاسيما ان المشاريع التي طرحت في المنطقة من اقصى اليمن الى اقصى اليسار لم تأت بالثمار المرجوة ولم يبق الا المشروع الحضاري الاسلامي الذي نأمل ان ينجح في اليمن. وهذا مشروع ليس حكرا على فئة معينة او حزب معين، ولكنه مشروع كل الناس وكل الاحزاب والقوى ونحن لا ندعي اننا اصحاب المشروع فندخل في منافسة مع الآخرين، وانما نؤكد على انه مشروع الجميع والجميع مسؤولون عن انجاحه ونحن نتحسس ان نطلق على انفسنا الجماعة الاسلامية او التيار الاسلامي في اليمن ولذلك جاءت تسمية الحزب خالية من اية اشارة لهذه المعاني. وعندما يصبح المشروع الحضاري الاسلامي مشروع الجميع فلن يقفوا فيه موقف المشاريع السابقة التي انتهت الى الفشل ،وانما سيتضامنون في انجاحه.■

العطاس لرئاسة المجلس ونعمان للحكومة . . . بعد النتائج؟

اليمن : حملة الانتخابات بدأت ورفض السماح برقابة محلية

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن-من إقبال علي عبدالله:

■ تبدأ اليوم السبت الحملة الدعائية لحوالي خمسة آلاف مرشح للتنافس على ٣٠٠ مقعد ومقعد. وطلبت اللجنة العليا للانتخابات من اجهزة الاعلام الرسمية المقروءة والمرئية والمسموعة التقيد بنصوص قانون الانتخابات ودليل الدعاية الانتخابية وعدم اذاعة او نشر أي نشاط لاعضاء مجلس الرئاسة او المجلس الاستشاري او رئيس الوزراء او نوابه والوزراء نتصل بالدعاية للمرشحين او تشكل دعاية لحزب من الاحزاب، سواء للحزبين الحاكمين او الاحزاب الاخرى. ورفضت طلب المنظمة اليمنية لحقوق الانسان السماح لرقابة محلية على الانتخابات.

وأفادت اوساط في المعارضة امس ان الانتخابات «ابرزت الى السطح عمق الخلاف الفكري بين حزبي السلطة، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، حتى بعد توقيعهما ميثاق الشرف السياسي» الشهر الماضي.

واوضحت «ان كفة المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح قد تكون الراجحة في الانتخابات نتيجة تقديمه مرشحين يحظون بشعبية واسعة في دوائرهم الانتخابية خصوصاً في المحافظات الشمالية، وكذلك في محافظة عدن على رغم رهان الحزب الاشتراكي عليها في كسب الاصوات».

وتوقعت اوساط سياسية واجتماعية في عدن ان تؤدي نتائج الانتخابات التي تجري للمرة الاولى في البلاد الى «احتلال المؤتمر الشعبي العام المركز الاول، والحزب الاشتراكي المركز الثاني فيما سيكون المركز الثالث للتجمع اليمني للاصلاح، احد ابرز احزاب المعارضة الاسلامية».

وقالت هذه الاوساط ان معلومات اكيدة تشير الى اتفاق بين قيادتي الشعبي والاشتراكي على تبادل السيدين ياسين سعيد نعمان وحيدر

التتمة في الصفحة (٤)



اليمن : حملة الانتخابات بدأت

تتمة الصفحة الاولى

ابو بكر العطاس (من الاشتراكي) مواقعهما الحالية بعد الانتخابات، اذ يكلف نعمان (رئيس مجلس النواب) تشكيل الحكومة، فيما ينتخب العطاس (رئيس الوزراء) رئيساً لمجلس النواب الجديد».

وتجدر الاشارة الى ان العطاس رشّح نفسه عن الحزب في منطقة حريضة الحضرمية، مسقط رأسه حيث يؤكد الحزب شعبية مرشحه هناك. اما السيد نعمان فرفض ترشيحه في صنعاء وطلب اعفاءه من ذلك والانتظار خارج دائرة العملية الانتخابية حتى اسناد مهمة حكومية اليه بعد الانتخابات.

واكدت اللجنة العليا في بيان اصدرته امس ان اذاعة اي نشاطات من هذا النوع تعتبر مخالفة للقانون، وان اللجنة ستتخذ كل الاجراءات التي خولها اليها القانون، وان اي خبر يصل الى اي جهاز من اجهزة الاعلام لا يمكن اذاعته او نشره الا بعد عرضه على اللجنة.

وقالت اللجنة «ان على جميع المرشحين والمرشحات لانتخابات مجلس النواب، سواء كانوا مستقلين او يمثلون احزاباً او تنظيمات سياسية، التزام قواعد الدعاية وضوابطها واحترام حق الآخرين في تقديم انفسهم الى الناخبين بعيداً عن اساليب التجريح او المساس بحقهم، والتزام عدم استخدام المساجد والمدارس والمعسكرات والسيارات وتوظيف المنتجات الصناعية لأغراض الدعاية الانتخابية. ويحظر على اجهزة الاعلام الرسمية اذاعة او نشر اي نشاط لأي مسؤول في اي سلطة من سلطات الدولة يكون مرشحاً، لأن اي نشاط من هذا القبيل سيؤثر في ترشيحه تطبيقاً لنصوص قانون الانتخابات وقواعده وضوابط الدعاية الانتخابية، وذلك بغية تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المرشحين تجسيداً لمبدأ الديموقراطية».

وطلبت من الذين يرغبون في الانسحاب التقدم بطلب الانسحاب الى لجنة استقبال طالبي الترشيح او اللجنة العليا.

وأوضح السيد عبدالملك الخلافي، عضو اللجنة العليا، رئيس اللجنة الاعلامية، ان اللجنة العليا عاكفة الآن على انشاء المركز الاعلامي الذي سيساهم في تغطية اوسع للانتخابات وتقديم كل الخدمات الى الصحافيين العرب والاجانب.

ومن المتوقع ان يصل الى صنعاء مطلع هذا الاسبوع عدد من الوفود الاعلامية لوسائل الاعلام من مختلف دول العالم لتغطية الانتخابات النيابية العامة التي ستجري في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري.

ووصل فعلاً حتى الآن ممثلون لـ ١٨ مؤسسة اعلامية عالمية من ضمنها وفود من المانيا وبريطانيا والدنمارك و«مونتي كارلو» و«صوت اميركا» و«مؤسسة تلفزيون «اخبار حول العالم» والقناة الثانية الفرنسية ومحطتي تلفزيون المانيتين وصحيفة «لوموند» الفرنسية و«التايمز» البريطانية.

باق من الزمن ١٠ أيام على أخطر انتخابات في تاريخ اليمن

٤٠ ألف جندى لحفظ الأمن فى يوم الاقتراع

الحزبان الحاكمان يسخران إمكانات الدولة لصالحهما

□صنعاء-محمد على الديلمي:

بعد ثلاثة اعوام على بدء الوحدة اليمنية والتى تحققت فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ بين ماكان يسمى اليمن الشمالى واليمن الجنوبى.. دخلت الجمهورية اليمنية عملية التحول الديمقراطى وتنتظر القوى السياسية داخل السلطة وخارجها نتائج أول انتخابات برلمانية فى ظل دولة الوحدة والمقرر اجراؤها يوم ٢٧ أبريل الجارى بعد أن قطعت العملية الانتخابية أكثر مراحلها صعوبة من حيث قيد وتسجيل الناخبين الذين وصل عددهم الى مليونين وسبعمائة ألف ناخب وناخبة.. فيما وصل عدد المرشحين الى ٤٨٠٠ مرشح يتنافسون على ٣٠١ مقعد داخل مجلس النواب القادم «البرلمان».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٣

وقد أعدت اللجنة العليا للانتخابات ٦٩١٧ لجنة انتخابية.

وخوفا من اندلاع أى أعمال للعنف والشغب للحيلولة دون اجراء الانتخابات فى جو من النزاهة والديمقراطية خصصت اللجنة العليا للانتخابات قرابة الأربعين ألف جندى وضابط لحفظ الأمن والنظام اثناء يوم الاقتراع.

ومما لاشك فيه أن هذه الانتخابات ستكون بمثابة الاختبار الحقيقى الاخير لمدى تاثير تردى الاوضاع الاقتصادية وارتفاع اسعار السلع الغذائية الأساسية وانتشار مظاهر الفساد والتسيب فى الجهاز الادارى للدولة ويعقد عدد من المراقبين السياسيين الآمال على نتائج هذه الانتخابات لتحقيق مزيد من الاستقرار والرخاء.

وقد التقت «العالم اليوم» بعدد من قادة الاحزاب واعضاء المكتب السياسى فى تلك الاحزاب التى تتنافس على كسب اكبر عدد من المقاعد داخل مجلس النواب واهمها حزب المؤتمر الشعبى العام والذى يتزعمه الرئيس على عبدالله صالح والحزب الاشتراكى اليمنى الذى يتزعمه على سالم البيض نائب الرئيس وحزب التجمع اليمنى للاصلاح، والذى يرأس هيئته العليا الشيخ عبدالله بن حسين الاحمد وحزب الحق برئاسة أمينه العام أحمد محمد الشامى وحزب رابطة ابناء اليمن برئاسة عبدالرحمن الجفرى للتعرف على موقع كل حزب وامكانية التنسيق بينه وبين الاحزاب الاخرى كشكل من اشكال التحالف لمواجهة شعبية كل من المؤتمر والاشتراكى الشريكين فى السلطة.

المؤتمر الشعبى العام

التقت «العالم اليوم» مع عبدالله أحمد غانم عضو اللجنة العامة والمكتب السياسى ورئيس الدائرة الاعلامية للمؤتمر الشعبى حيث قال إن المؤتمر يدخل العملية الانتخابية التزاما باتفاقية اعلان الجمهورية اليمنية التى نصت على وجوب اجراء انتخابات عامة لمجلس النواب مع نهاية الفترة الانتقالية ولتاكيد التزامه بالخيار الديمقراطى وبمبدأ التداول السلمى للسلطة.. كما يدخل الانتخابات ليس فقط لكونها تتم لأول مرة منذ قيام الوحدة اليمنية وعلى أساس التعدد السياسى والحزبى وانما أيضا باعتبارها الوسيلة التى سوف تنتقل عبرها اليمن من الوضع الانتقالى الحالى الى الوضع الدستورى المستقر.

واضاف بأن المؤتمر الشعبى يدخل هذه الانتخابات بهدف انجاحها أولا كانجاز وطنى وسياسى فى أن واحد وباعتبارها مكسبا للوطن كله قبل ان تكون مكسبا حزبيا لأى حزب أو تنظيم سياسى مشيرا الى أن المراقبين يتوقعون أن ياتى المؤتمر الشعبى فى المرتبة الأولى وهذه التوقعات تلقى على المؤتمر مسئولية اكبر تتطلب بذل المزيد من الجهد للتواصل مع جماهير الشعب اليمنى لتعزيز الموقع الريادى للمؤتمر الشعبى.

الحزب الاشتراكى اليمنى

وعلى نفس الصعيد التقينا مع أحمد محمد الحبيشى مدير المركز الاعلامى للحزب الاشتراكى وعضو مجلس النواب الحالى قال إن هذه الانتخابات ستكون اختبارا حقيقيا للحكام الذين وجدوا انفسهم يخوضون معتركا سياسيا فى ظل نظام سياسى جديد يختلف عن النظامين الشموليين السابقين بالاضافة الى انها ستكون اختبارا حقيقيا للقوى الاصولية التى تحوم الشبهات حول موقفها من الديمقراطية والتعددية وعموما ستكون امتحانا قاسيا لكل القوى السياسية داخل الحكم أو خارجه وللشعارات التى ترفعها بصدد الديمقراطية.

ولقد كثر الحديث عن ان هناك من يقول بأن الحزب الاشتراكى ضعيف.. ويخشى من الانتخابات.

وأنا اطرح تساؤلات مشروعة للرد على هذه الاقاويل فاذا كان لها الحزب الاشتراكى كما يقولون ضعيفا فلماذا تلك الحملة الارهابية الدموية الشرسة التى تعرض الحزب خلال الفترة الماضية؟ لقد تعرض عدد كبير من قيادات وكوادر الحزب لاغتيالات ومحاولات اغتيال وتعرضت منازل قيادته وكوادره للقصف والنسف والحرق أى حزب ضعيف يتعرض لمثل هذه المقاومة؟ وهل من المنطقى ان يتعرض حزب يقال بأنه ضعيف لمثل هذه الحملة الدموية الشرسة حتى تتم تصفيته مادام بالامكان اخراجه عبر صناديق الاقتراع.

التجمع اليمنى للإصلاح

ويعد حزب التجمع اليمنى للاصلاح من أقوى الاحزاب التى تنافس كل من المؤتمر والاشتراكى فى الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد داخل مجلس النواب القادم ولذلك فالصراع بين هذه الاحزاب الثلاثة على اشد مايكون مقارنة بالاحزاب الأخرى.

يقول عبدالوهاب الانس أمين





المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٣

عام حزب التجمع اليمنى للاصلاح إن أهم مانطمح اليه ان تجرى الانتخابات فى جو من النزاهة حتى يستعيد المواطن ثقته خاصة ان الحزبين الحاكمين يستخدمان كافة امكانية الدولة وتسخيرها لخدمة مصالح الحزبين بدون أستثناء بما فيها الوظيفة العامة وتوزيع الرتب العسكرية وترقياتها بدون وجه حق ضمانا لكسب ولائها وانتماءاتها الحزبية بالاضافة الى توزيع المناصب العليا والسيارات الفاخرة على بعض المرشحين للانسحاب من الانتخابات واكد أمين عام حزب التجمع للأصلاح ان الحزب ينظر الى هذه الانتخابات ليس من منظور «الكم» ولكنه يحرص على المضمون الموضوعى من حيث الكيف ولهذا فالحزب نزل فى كثير من الدوائر بمرشحيه وفى نفس الاتجاه دعم عددا كبيرا من المستقلين الذين لهم قبول لدى غالبية الشعب واقتناعه بهم.

حزب الحق

يعتبر حزب الحق أحد الاحزاب التى ظهرت مع دولة الوحدة فى عام ١٩٩٠ ويستمد شعبيته بين الأوساط الشعبية كونه يعتمد فى برنامجه على التوجه الاسلامي المستنير الداعى الى تطبيق الشريعة الاسلامية ونشأ للنهوض بدوره ومسئولياته وواجبه الدينى فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لمختلف مجالات حياة المجتمع الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من منظور يعتمد على تعاليم الاسلام وينبذ العنف والارهاب الذى تمارسه بعض الجماعات الاصولية فى الدول العربية بصفة عامة وفى اليمن بصفة خاصة.

وفى لقاء آخر مع أحمد محمد الشامي أمين عام حزب الحق قال: إن حزب الحق يشارك فى هذه الانتخابات بأعتبار انها تجربة الهدف منها التأكيد على شرعية الوسيلة الوحيدة لضمان تداول السلطة سلميا.. وحذر الشامى فى حديثه من أن الأمور لن تكون مما هى عليه الآن نظرا للرعب الشديد الذى انتاب السلطة لمجرد تفكيرها بأنها يمكن ان تفقد مواقعها لأن مصالحها مرتبطة بوجودها فى السلطة والشىء الأساسى ان الانتخابات تعد المخرج من عنق الزجاجة للاوضاع المتردية التى وصلت اليها اليمن.. ومن خلال الانتخابات سيتم ترسيخ دولة الوحدة.

حزب رابطة أبناء اليمن

حزب الرابطة كان يعمل فى المهجر وخاصة فى الدول التى كان يوجد بها من خرج من جنوب اليمن بعد استقلال ماكان يسمى باليمن الجنوبى وظهر نشاط الرابطة بشكل واضح بعد قيام دولة الوحدة ولحزب الرابطة أكثر من ٥٣ مقرا فى مختلف أنحاء الجمهورية اليمنية.

يقول عبدالرحمن الجفرى رئيس الحزب لـ«العالم اليوم» إن حزب رابطة اليمن قرر الاشتراك فى الانتخابات القادمة بنحو ١٠٠ مرشح فى مختلف المحافظات والتى بلغ مجموع الدوائر الانتخابية ٣٠١ دائرة وكان يأمل الحزب ان يدخل المعركة الانتخابية فى كافة الدوائر ولكن قلة امكانياته المادية لم تمكنه من تحقيق هذا الهدف واكد الجفرى فى حديثه إلى أنه ليس هناك أى تنسيق بين حزب رابطة ابناء اليمن وبقية الاحزاب الاخرى فى الانتخابات.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٢

الاشتراكي اليمني يسحب قادته المرشحين مستقلين

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ سحب عدد من اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني الذين تقدموا لخوض الانتخابات الاشتراعية بصفة مستقلين ترشيحهم امتثالاً لقرار المكتب السياسي للحزب بدعوة هؤلاء الى الانسحاب لدعم مرشحيه.

واوضحت مصادر يمنية مطلعة ان المكتب اتخذ قراره بعد تقديم عدد كبير من قادة الحزب انفسهم مرشحين مستقلين في دوائر يراهن الاشتراكي على فوز مرشحيه فيها. واضافت ان القرار شمل ايضاً اشارة الى امكان فرض عقوبات حزبية على الاعضاء الذي لا يلتزمون.

واشارت مصادر اخرى في عدن الى وجود تنسيق بين شريكي الحكم، المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، لضمان فوزهما باكبر قدر من مقاعد البرلمان تمهيداً لتشكيل احدهما الحكومة المقبلة التي تؤكد المعلومات المتوافرة انها ستسند الى الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب الحالي.

من جهة اخرى واصل الصحافيون والعاملون في صحيفة «١٤ اكتوبر» الحكومية في عدن اعتصامهم داخل مباني الصحيفة بعد اعلانهم الاضراب ومنع صدور الصحيفة منذ الاثنين الماضي احتجاجاً على عدم تسلم حقوقهم المالية منذ كانون الثاني (يناير) الماضي.

واشارت اللجنة النقابية في الصحيفة الى ان الاضراب والاعتصام «جاءا نتيجة للاوضاع المتردية» التي وصلت اليها الصحيفة الحكومية الوحيدة في المحافظات الجنوبية.

وطالبت اللجنة في بيان وجهته الى القيادة السياسية في العاصمة صنعاء بـ «صرف رواتب العاملين لشهري شباط (فبراير) وآذار (مارس) الماضيين، وكذلك بدلات غلاء المعيشة والنقل التي اقرها مجلس الوزراء بواقع ٧٠ في المئة من الرواتب، ومنح القيادة الادارية الصحافية والمالية عطلة اجبارية واخضاعها للمحاسبة امام لجنة متخصصة لما اقدمت عليه من تخريب واهدار لامكانات الصحيفة والاستيلاء على مردوداتها من الاعلانات والدعم المقدم من الدولة».

التتمة في الصفحة (٤)

ويرى بعض السياسيين ان اضراب الصحافيين ومنع اصدار الصحيفة «في الوقت الذي تستعد البلاد لأول انتخابات اشتراعية في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري، يعد ضربة للحزب الاشتراكي الذي تسيطر عناصر قيادية فيه على الصحيفة»، وهي اشارة الى عضو اللجنة المركزية السيد عبدالرزاق شائف الذي يشغل منصب رئيس مجلس الادارة رئيس تحرير الصحيفة، والسيدين شكيب عوض نائب رئيس التحرير ومعروف حداد مدير التحرير.

ودعا وكيل وزارة الاعلام السيد مطهر تقي اللجنة النقابية للصحيفة الى مناقشة مطالبهم. وعلمت «الحياة» ان الوكيل ابدى تفهماً لمطالب الصحافيين خصوصاً المالية منها التي اكد انها «حق واجب التنفيذ». وكان الرئيس الفريق علي عبدالله صالح طلب من الحكومة اتخاذ اجراءات سريعة لمعالجة الاوضاع المتردية في الصحيفة.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ / ٤ / ١٩٩٣

بدأت رسمياً أمس الاستعدادت ليوم ٢٧ ابريل

الصــــراع في الانتخـــابـــات اليمنيـــة يتركز بين الاسلامية التقليدية والاشتراكية

صنعاء - رويتر . يبدو من المؤكد ان يبـرز صـراع القـوة التقليـدي بين الاسلاميين والاشتراكيين كاحد القضايا المهيمنـة على الحملة الانتخـابيـة التي تبـدأ رسميـا اليـوم استعـداداً لاول انتخابات عامة في البمس الموحد يوم ٢٧ ابريل.

ويقول دبلوماسيون ومحللون سياسيون ان الائتلاف الحاكـم المؤلـف مـن الحزب الاشتراكي البمني الذي كان يحكم اليمس الجنوبي سابقاً وحـزب المؤتمر الشعبى بـالشطـر النمـالي المحافظ بحنفط بـالسلطـة التي تـولاهـا منـد انـدماج الشطرين في عام ١٩٩٠.

لكنـه يواجة تحدياً قوياً من الاسلاميين بقيـادة حـزب التجمع اليمني للاصلاح الذي تدعمـه المملكة العربية السعودبة المجاورة.

وقال دبلوماسي غربي مما لا نىك فيه ان المنـافسـة الشرسـة بين الاسلاميين وأعـدائهم الالداء من الاشتراكيين تعـد من القضايا البارزة في الانتخابات.

ويتكهن محللون سياسيون بأن الحزبين الحاكمين سيفوزان على الارجح باغلبية مريحة رغم تحدى الاسلاميين.

لكنهم يتوقعون ان يحـرز حزب التجمع اليمني للاصلاح عـدداً لا بـأس بـه من المقاعد بالبرلمان المؤلف من ٣٠١ مقعد.

ويستحيل التنبـوء بـدقـة بـالنتـائج المتوقعة في غياب استطلاعات الراي.

ويصف خصوم جزب التجمع الاسلاميين بأنهم ردة رجعيـة يمكن أن تعـرقل التحديث الضروري والتنمية الاقتصادية للبلاد التي تعد من افقر دول العالم .

وقالت صحيفة صوت العمال الاسبوعية النـاطقة بلسان اتحاد نقابات العمال الموالي للحزب الاشتراكي انه اذا فاز حزب التجمع في الانتخـابـات فسيكـون على اليمن أن يعد نفسه للرجوع ١٠٠ سنة الى الوراء ورحيل شركات النفط الغربية عن البلاد.

ورد الاسلاميون على ذلك في صحيفتهم الصحوة قائلين ان الشعب اليمني عاني الكثير على ايدى الماركسيين ولا يـزال يعاني من اثار حكمهم .

ويدعو حزب التجمع الذي يقود جناحه القبلي الشيخ عبـد اللـه الاحمـر زعيم قبيلة الحاشد ذو النفوذ ويقود جناحه الاسلامي الراديكالي الشيخ عبد المجيد الزنداني الى اقامة دولة اسلامية.

ويدعو برنامجه الانتخابي الى الرجوع الى الشريعه الاسلامية في كل نـواحي الحياة واعتبارها مصدر كل التشريعات وتعديل الدستور والقوانين بما يتفق مع ذلك.

وكان الاسلاميون اصيبوا بضربة شديدة عندما هزموا في استفتاء على دستور اليمن الموحد الجديد فى مايو ايار ١٩٩٠ حيث كانوا يعارضون الدستور لانه لا ينص على اعتبار الشريعة المصدر الاساسي للتشريع.

وفي وقت لاحق خسروا ايضا معركة في البرلمان الحالي على اخضاع نظام التعليم لسيطرة كبار رجال الدين.

وقـــد أدى الخوف من قيـــام الحزب الاشتراكي ببسط نفوذه على الشمال المحافظ منذ اشتراكه في الحكم مع حزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمـه الرئيس علي عبد الله صالح الي تقريب وجهات النظر بين الشيخ الاحمر وحزب الرئيس بشان العديد من القضايا.

لكن المحللين السياسيين يقولون ان ذلك التحـالـف مـا هـو الا اتفـاق مصـالح للمسـاعـدة في الحد من نفوذ الحزب الاشتراكي خلال فترة السنوات الثلاث الانتقالية التي تسبق الانتخابات.

وقد انتهى هذا التقارب عنـدمـا وقع الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي اتفاق عمل سياسي في اواخر الشهر الماضي. ورسم الاتفاق خطوطاً رئيسية للمستقبل السيـاسي للبلاد كما اتفقا ايضا على التعاون الوثيق في الانتخابات .

وقال احد الدبلوماسيين ان توقيع الاتفاق يشير بوضوح الى ان الحزبين يعتزمان الاستمـرار في اقتسـام السلطـة بعـد الانتخابات مشيرا الى انه من الواضح ان صـالح لا يستطيع التعـايش مع الراديكاليين الاسلاميين بحزب التجمع.

ومن العـوامل الاخرى الهـامـة استمـرار الحزب الاشتـراكي في السيطـرة على القوات المسلحة باليمن الجنوبي السابق واحتفـاظ صـالح وهـو ضـابط سـابق بـالجيش بـروابط وثيقـة مع القـوات المسلحة في الشمال.

وتنتقد احزاب المعارضة الائتلاف الحاكم بشـــدة لفشلـــه في دمج الجيشين السابقين اثناء الفترة الانتقالية وتلمح الى ان الحزب الاشتـراكي يعـارض مثل هذا الدمج لكي يحتفظ بقاعدة قوته.



بدء الحملة الانتخابية فى اليمن اليوم لاختيار ٣٠١ ممثل فى البرلمان

صنعاء - ر - تبدأ اليوم رسميا الحملة الانتخابية فى اليمن لخوض اول انتخابات تشريعية فى ٢٧ ابريل الجارى، منذ اعلان الوحدة بين شطرى اليمن عام ١٩٩٠. وذكرت مصادر دبلوماسية ان التنافس على أشده بين التحالف الحاكم - الذى يضم الحزب الاشتراكي اليمنى ومؤتمر الشعب العام - وبين التيار الاسلامى بزعامة حزب التجمع من أجل الاصلاح. وتوقعت المصادر ان يفوز التحالف الحاكم باغلبية مقاعد البرلمان الـ ٣٠١ رغم شدة التنافس بينه وبين التيار الاسلامى.

وقالت المصادر ان الاتفاق الذى وقع عليه الحزبان الحاكمان فى الشهر الماضى يشير الى انهما سيستمران فى تقاسم السلطة بينهما بعد الانتخابات، وان الرئيس على عبدالله صالح لن يتحالف مع التيار الاسلامى الراديكالى، الذى يصفه خصومه بانه رجعى وسيعود باليمن الى الوراء. وقد حذرت صحيفة «صوت العمال» لسان حال اتحاد العمال الموالى للحزب الاشتراكى من ان فوز الاسلاميين فى الانتخابات سيعود باليمن ١٠٠ عام الى الوراء وسيدفع شركات البترول الأجنبية الى مغادرة البلاد.



المصدر : الشرق الاوسط
اللندنية
التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رفض التنازل لصالح الجاوي أبرز المعارضين في اليمن

تراجع بعض أعضاء «الاشتراكي» عن الترشيح في الانتخابات كمستقلين

عدن: من لطفي شطارة

اجبر الحزب الاشتراكي اليمني عدداً من اعضاء اللجنة المركزية للحزب على سحب ترشيحاتهم التي تقدموا بها كمستقلين في خطوة منهم لخوض الانتخابات بمعزل عن ترشيحات الحزب التي أقرها في دورة اللجنة المركزية الاخيرة.

وأكدت مصادر مطلعة في الحزب الاشتراكي لـ «الشرق الأوسط» ان هذا التراجع جاء تنفيذاً لقرار اتخذه المكتب السياسي اخيرا يعتبر فيه اي عضو رشح نفسه مستقلاً لن يكون الحزب مسؤولاً عنه، وهي اشارة يفسرها المراقبون بان الحزب ربما يلوح لأعضائه بعصا الطرد من الحزب لانتهاكهم تعليماته.

وكان عدد من اعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي منهم ناجي عثمان محافظ عدن السابق وعمر عبد الصمد رئيس منظمة لجان الدفاع الشعبي وعبد الله مثني حسين سكرتير الحزب السابق في محافظة لحج وغيرهم قد رشحوا انفسهم كمستقلين بعد ان رفضت اللجنة المشكلة من المكتب السياسي والتي اعدت قوائم مرشحي الحزب قبول طلباتهم لأسباب لم تعرف.

الا ان مصادر حزبية اوضحت ان هؤلاء لا يتمتعون بالشعبية الكافية التي تؤهلهم لخوض الانتخابات والتي لن تكون على نفس النمط الحزبي السابق - انتخابات صورية - وان الحزب لا يريد ان يخسر فيها.

على الصعيد ذاته لا يزال الجدل مستمراً بين اعضاء المكتب السياسي للاشتراكي بسبب اخلال الحزب بتعليمات علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني والأمين العام للحزب التي حدد فيها ضرورة انسحاب مرشح الحزب من اي دائرة يوجد فيها الأمين العام لأي حزب من احزاب المعارضة، وذلك تشجيعاً من الحزب لمبدأ التعددية الحزبية واتاحة الفرصة لهذه الاحزاب للحصول على مقاعد في البرلمان المقبل على حد قوله في دورة اللجنة المركزية الاخيرة.

وبرزت تلك المشكلة عندما رفض مرشح الحزب الاشتراكي اليمني في منطقة خورمكسر - قاسم عبد الرب - عضو اللجنة المركزية الانسحاب لصالح عمر الجاوي الأمين العام للتجمع الوحدوي اليمني، وهو حزب يميل في توجهاته الى سياسة الحزب الاشتراكي اليمني ويعتبره الاشتراكي احد انصاره في المعارضة.

الا ان مصادر في المكتب السياسي للاشتراكي اكدت لـ «الشرق الأوسط» ان الحزب بصدد حسم القضية خلال اليومين المقبلين عندما تنهي لجنة التنسيق بين الشريكين الاشتراكي والمؤتمر اعمالها والتي سيتوضح على اساسها اماكن التنازلات بين الحزبين وامكانية تضحية الحزب بدائرة عندما يتأكد له ان الشريك الآخر قدم نفس التضحية.

الا ان المصادر استبعدت انسحاب مرشحها من منافسة عمر الجاوي في حالة رفض المؤتمر تقديم تنازل لصالح الاشتراكي في دائرة اخرى.

ورغم ان علاقة الجاوي بالاشتراكي لا تمثل اي ارتباط بالنسبة للمؤتمر فإنه من المؤكد ان يرفض المؤتمر تقديم تنازل للاشتراكي لتتدهور العلاقة الوثيقة بين التجمع الوحدوي والحزب الاشتراكي قبل اسبوع من الانتخابات.



المصدر : الشرق الاوسط
المدينة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ [illegible]

الحملات الانتخابية اليمنية تنطلق والاشتراكي يهاجم الإصلاح بعنف

عدن: من لطفي شطارة

تبدأ اليوم الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات التشريعية اليمنية في 27 ابريل (نيسان) الحالي بالصاق الصور، والشعارات الدعائية على واجهات العمارات والمحال التجارية وهي طريقة لم يتعودها المواطن من قبل.

وسيبدأ اعتباراً من مساء اليوم عبر التلفزيون والاذاعة بث البرامج الدعائية للاحزاب لمدة نصف ساعة لكل حزب، وبضع دقائق للمستقلين. ويتوقع أن تفتح مواقع لجلسات الحوار للمرشحين المستقلين لاعلان سياستهم أمام ناخبيهم، وحشد المزيد من المؤيدين لهم لمواجهة الاحزاب، وخصوصا الاشتراكي والمؤتمر اللذين يتمتعان بنفوذ واسع وامكانيات مالية ايضا.

وفي هذا الاطار اتهم الحزب الاشتراكي اليمني الشيخ عبد المجيد الزنداني عضو قيادة حزب التجمع اليمني للاصلاح، وهو من الد الخصوم السياسيين له، بانه ارتكب جريمة انتخابية وخرق قانون الانتخابات، عندما قام الأسبوع الماضي بحملة دعائية «للاصلاح» داخل المساجد وهاجم خلالها خصومه السياسيين (الحزب الاشتراكي) وروج لسياسة حزبه ومرشحيه في المدارس والساحات العامة في المناطق الريفية، وهو ما منعه قانون الانتخابات الذي يمنع القيام باستخدام المساجد والكليات والمدارس والدوائر الحكومية والمعسكرات والمرافق العامة والأندية بأي شكل من الاشكال للدعاية.

الى جانب ذلك، كشفت مصادر سياسية لـ «الشرق الأوسط» ان هناك اتجاهات قوية، رغم التوقعات التي تؤكد فوز «المؤتمر» بالمركز الأول و«الاصلاح» بالمركز الثاني و«الاشتراكي» بالمركز الثالث، بتشكيل حكومة ائتلاف وطني تشارك فيها الاحزاب الثلاثة الرئيسية وعدد من الاحزاب الأخرى، خاصة حزب البعث والناصريين.

وتشير التكهنات الى ان المؤتمر لن يتخلى عن شريكه في الحكم (الحزب الاشتراكي) اذا كسب الانتخابات، ومهما كانت النتائج، وذلك لضمان مزيد من الاستقرار للوحدة والديمقراطية في البلاد.

وأكدت تلك المصادر ان البرلمان المقبل سيجري تعديلات دستورية تكفل المزيد من المرونة في الحكم، وتتجاوز الاشكاليات التي حدثت في الفترة الانتقالية، وان هذه الاصلاحات ستشمل الغاء مجلس الرئاسة الحالي وابقاء منصب الرئيس ونائبه والفصل بين السلطات، وانشاء مجلس للشورى يضم شخصيات سياسية واجتماعية وكفاءات متخصصة وتكون له صلاحيات دستورية الى جانب البرلمان.

من جانب آخر، نفى مصدر مسؤول في وزارة الدفاع نبأ فرار كتيبتين من محافظة «المهرة» الى سلطنة عمان، ووصف المصدر تلك الأنباء بأنها مختلقة ولا اساس لها من الصحة، والهدف منها الاساءة الى القوات المسلحة اليمنية والتشويش على النتائج الايجابية التي حققتها زيارة نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض الأخيرة الى مسقط، وانها محاولة للاساءة الى العلاقات اليمنية - العمانية التي تشهد تطوراً ملحوظاً منذ التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين.

اليمن: من سيكون المنتصر الأكبر في الانتخابات؟

تحقيق بقلم عفاف زين

... ستدخل الدولة اليمنية الموحدة مرحلة جديدة في تاريخها بعد انتخاب اليمنيين اعضاء المجلس النيابي، وعددهم ٣٠١، بالاقتراع المباشر يوم ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري. وسيكون المجلس النيابي اليمني العتيد المؤسسة التشريعية المناط بها رسم معالم مرحلة الشرعية الدستورية التي سيلجها اليمن بمجرد انتهاء الفترة الانتقالية إثر اعلان نتائج الانتخابات النيابية في الاسبوع الأول من ايار (مايو) المقبل.

وقد أشرفت اللجنة العليا للانتخابات على عملية إعداد ٢٠٠٠ مراقب يمني، غالبيتهم من الموظفين في دوائر الدولة ومن طلاب السنوات الأخيرة في الجامعة للاشراف على الانتخابات. وأناطت عملية تدريبهم واعدادهم بالقاضي حمود الهتار الذي يرأس بدوره جمعية حقوق الانسان اليمنية في صنعاء. وعلمت «الوسط» ان البرلمان الأوروبي أبلغ القيادة اليمنية رغبته بارسال مراقبين مختصين في شؤون الانتخابات لمساعدة نظرائهم اليمنيين. كما أعلنت مؤسسات أميركية مستقلة رغبتها بتقديم خبراتها للجنة المراقبين اليمنيين.

وستتولى حفظ الأمن، خلال العملية الانتخابية، قوات الأمن الداخلي والشرطة. في حين ترابط القوات المسلحة في مناطق حدودية وأخرى داخلية عند المواقع الحساسة. وستشارك القوات المسلحة وأجهزة الأمن الداخلي في اختيار ممثلي الشعب اليمني. ولا يوجد احصاء تعدادي رسمي معلن عن عدد هذه القوات بعد استكمال توحيد شطري اليمن. ويبلغ تعداد قوات الاحتياط في اليمن حوالي ٦٠ الفاً.

وستتولى اللجنة العليا للانتخابات عملية التنسيق بين قوات الأمن والمراقبين للعملية الانتخابية في ١٧ محافظة يمنية. وخصص ٣ اعضاء في اللجنة العليا للانتخابات للقيام بعملية التنسيق هذه في كل محافظة. وليست هناك قيود على الراغبين بترشيح انفسهم، انما طلب الى المرشحين الذين يمثلون أحزاباً سياسية ان يرفقوا باستمارة ترشيح انفسهم اعتماداً رسمياً من أحزابهم. وخلال الشهر الماضي اعلنت اللجنة العليا للانتخابات، بالاستناد الى القانون الانتخابي، عدم جواز الجمع ما بين الوظيفة الحكومية وحق الترشيح الذي منحه الدستور



اليمني الوحدوي لكل اليمنيين، ولذا تحتم على رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس الذي تردد أن الحزب الاشتراكي سيرشحه في محافظة حضرموت، مسقط رأسه، ان يتقدم باستقالته قبل فترة معينة من فتح باب الترشيح. وبالفعل قام عدد من وزراء حكومة العطاس بتقديم استقالتهم احتراماً لمنطوق القانون الانتخابي. في حين رفع العطاس ووزراء آخرون الأمر الى المحكمة الدستورية العليا التي حكمت، استناداً الى بعض مواد الدستور الوحدوي المعمول به حالياً، بجواز الجمع بين الوظيفة العمومية والترشيح للانتخابات النيابية.

ورافق الاعلان عن فتح باب الترشيح للانتخابات، وعدم وجود قيود على الراغبين في ترشيح أنفسهم كمستقلين او ممثلين لأحزاب سياسية، حركة ناشطة في الشارع السياسي اليمني، اذ لوحظ ارتفاع نسبة الاسماء المرشحة بصورة مستقلة. وبالمقابل اعترت حركة مفاجئة أوساط الحزبين الشريكين، المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي، وفي داخل كليهما. ولوحظ ان ظاهرة انتقال بين الحزبين برزت بوضوح قبيل الاعلان عن فتح باب الترشيح. وقد تردد ان وزير الاعلام اليمني، عضو اللجنة المركزية في الحزب الاشتراكي الدكتور محمد أحمد جرهوم قرر ترك موقعه في الحزب الاشتراكي والالتحاق بحزب المؤتمر الشعبي العام. والدكتور جرهوم شغل المنصب الاعلامي نفسه في الشطر الجنوبي ولسنوات طويلة قبل اعلان الوحدة. وهو من القيادات الاشتراكية المعتدلة والمحاورة.

وقد أعلنت السلطات اليمنية أن ٣٦١٥ مرشحاً تقدموا الى الانتخابات بينهم ١٠٣٦ باسم أحد الأحزاب و ٢٥٧٨ كمستقلين.

٣ أحزاب سياسية

الخريطة السياسية في اليمن تشمل من الناحية النظرية قرابة ٤٣ حزباً سياسياً بينها عشرون يمكن اعتبارها فاعلة، بدرجات متفاوتة. غير ان ٣ أحزاب كبرى تطغى على التنظيمات الأخرى وسيلعب مرشحوها دوراً رئيسياً في الانتخابات وهي الحزبان الحاكمان المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي وحزب التجمع اليمني للاصلاح الذي هو أكبر الأحزاب اليمنية الاسلامية ويتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر.

يأتي حزب المؤتمر الشعبي العام في طليعة الأحزاب التاريخية في اليمن. وارتبط اسمه بشخص الرئيس الفريق علي عبدالله صالح.

واستطاع المؤتمر الشعبي العام ان يكون، في فترة حظر النشاط الحزبي في الشمال اليمني قبل اعلان الوحدة، المظلة السياسية التي تفيأتها تيارات سياسية عدة وفي طليعتها القوميون العرب والبعثيون والاسلاميون. وأبرز رموز حزب المؤتمر الرئيس علي عبدالله صالح الأمين العام للحزب ورئيس مجلس الرئاسة اليمني، وعبدالعزيز عبدالغني نائب الأمين العام وعضو مجلس الرئاسة، والدكتور عبدالكريم الارياني، عضو اللجنة الدائمة ووزير الخارجية لفترة طويلة، والدكتور محمد سعيد العطار وزير الاقتصاد والتنمية وعضو اللجنة الدائمة (مكتب سياسي)، والعقيد يحيى المتوكل، رئيس لجنتي العلاقات الخارجية والتنسيق، ويحيى الوشي، وزير شؤون الوحدة سابقاً وعضو اللجنة الدائمة ووزير دولة حالياً. ولا توجد احصاءات دقيقة معلنة عن عدد محازبي المؤتمر الشعبي الذي يحظى بتأييد واسع داخل القوات المسلحة في شمال اليمن، كذلك في اوساط الشرائح القبلية والتقليدية وفي قطاع التجار ورجال الأعمال والمؤسسات المصرفية.

يعتبر الحزب الاشتراكي، الشريك الثاني في السلطة في صنعاء، ان نيل الاستقلال والتحرر الوطني في الشطر الجنوبي عام ١٩٦٧ من أبرز انجازاته. وكان الحزب الاشتراكي مؤطراً مع تيارات سياسية أخرى في تحالف جبهوي سمي «الجبهة التقدمية». لكن الحزب الاشتراكي الديموقراطي اعلن عن هيكليته المستقلة عام ١٩٦٩ وتسلم السلطة ليواجه في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ أول انفجار داخلي نسف هذه الهيكلة تحت تأثير التطلع نحو مزيد من الليبرالية والديموقراطية والاعتدال قبالة أصولية عقيدية متزمتة. خيار الوحدة وتحقيقها مع الشطر الشمالي كان تغليباً لمنحى الاعتدال داخل الحزب الاشتراكي، حيث حتم هذا الاعتدال مستجدات اقليمية ودولية، في سياق المتغيرات التي شهدها المسرح الدولي لا سيما المعسكر الاشتراكي. وبات قبول الاقتراب أكثر من حزب المؤتمر شريكه في السلطة بعد اعلان الوحدة، بالنسبة الى القيادات المنفتحة داخل



الاشتراكي، مع يأساً لهذا الجنوح نحو الاعتدال، كما يعتقد هؤلاء المعتدلون. اما المتشددون فينظرون الى الاندماج والتحالف مع حزب المؤتمر على انه مشروع فكري عريض يطاول الفكر السياسي للاشتراكي وعلاقاته المستقبلية، وبالتالي لا يبت في هذا المشروع سوى المؤتمر الرابع للحزب الذي تاجل مرات عدة. ولذا ينبغي انتظار نتائج الانتخابات النيابية وتبيان ثقل الاشتراكي الشعبي كي لا يقال ان اندماج الشريكين كان بمثابة انقا

للاشتراكي من الافلاس، وان حزب المؤتمر، رمى للاشتراكي حبل انقاذ يقيه من الغرق في دوامة التاريخ، مؤمّناً له مقعداً سياسياً مريحاً في مرحلة الشرعية الدستورية المقبلة بعد الانتخابات ولم تعد الفروقات البرامجية والفكرية تشكل حجر عثرة تحول دون تطوير علاقة الشراكة الى خيار ارقى، حين اختار الشريكان في السلطة مشروعاً طموحاً للحكم يستند، علانية، الى الشريعة والدستور والعرف كاطر تقي من الشطط والغلو والخطأ. وابرز قيادات الاشتراكي علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة والأمين العام للحزب، وسالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب، والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس المجلس النيابي الحالي وعضو اللجنة المركزية، وحيدر أبو بكر العطاس، رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي، وجار الله عمر، سكرتير اللجنة المركزية والدكتور عبدالعزيز الدالي، عضو المكتب السياسي وزير الدولة للشؤون الخارجية.

قبل اعلان الوحدة كانت القيادات البارزة في حزب التجمع اليمني للاصلاح منضوية في اطار حزب المؤتمر الشعبي بسبب غياب مفهوم التعددية السياسية وحظر النشاط الحزبي في اليمن الشمالي. وقيادات حزب الاصلاح ممثلة بتيارين: تيار قبلي زعامته تقليدية وعريقة يعززها تاريخ نضال وطني بارز يمثلها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، زعيم حزب الاصلاح وشيخ مشايخ قبيلة حاشد ورئيس مجلس النواب الاستشاري في الشطر الشمالي لعشر سنوات سبقت اعلان الوحدة. ويمثل التيار الاسلامي الشيخان عبدالوهاب الآنسي، عضو مجلس النواب، والشيخ عبدالمجيد الزنداني، الداعية الاسلامي المعروف. الى جانب عدد من القيادات الفتية

في الصف الثاني داخل حزب التجمع. وترتكز زعامة حزب التجمع اليمني للاصلاح الى ماضي الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وما يتميز به من علاقات اقليمية ممتازة تعززها شبكة علاقات دولية نسجها شيخ مشايخ قبيلة حاشد بحسه السياسي البراغماتي الفطري. فهو زعيم قبلي وسياسي محنك في آن. وتستند زعامة الاصلاح، شعبياً، الى انتشار أفكار الحزب وسط الشرائح القبلية وفي الأرياف. ويعتقد غير مراقب ان الاشتراكي والاصلاح يتنافسان، منذ تقرر اجراء الانتخابات النيابية، على الموقع الثاني في اليمن، في مرحلة الشرعية الدستورية. مع هذا ثمة من يعتقد ان الاصلاح بات يتهدد حزب المؤتمر الشعبي العام نفسه، الشريك في السلطة حالياً، لا سيما في ذروة استفحال ظاهرة العنف والاغتيالات السياسية، وتعذر استكمال دمج القوات المسلحة وتوحيد القوانين. فحزب الاصلاح مع الوحدة، انما على طريقته الخاصة.

البرامج الانتخابية

وبمجرد الاعلان عن بدء مرحلة الترشيح للانتخابات النيابية سارع المؤتمر الشعبي العام الى الاعلان عن برنامجه الانتخابي. واعطى الأولوية لتحسين الوضع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. كما ركز على ضرورة تعزيز الأمن وتطوير القضاء. وابدى المؤتمر اهتمامه بالمجال الدفاعي والديموقراطية، مشيراً في نهاية البرنامج الى طبيعة السياسة الخارجية اليمنية التي يقترح اتباعها. وأكد برنامج حزب المؤتمر الانتخابي على الثوابت الآتية:

- حماية الوحدة والتمسك بالشرعية الدستورية ومبدأ التداول الرسمي للسلطة، وحماية التعبير عن الرأي في كل اشكاله، وإقامة دولة المؤسسات والقانون.
- تحسين الوضع الاقتصادي ورفع العجز في الموازنة.
- التعهد بإجراء اصلاح شامل ومعالجة مشكلات التضخم المؤسسي والوظيفي في جهاز الخدمة المدنية.
- تعزيز الأمن وتطوير القضاء ومحاربة الجريمة والقضاء على الثأر.

• تطوير القوات المسلحة واعادة بنائها.

• تعزيز التعددية السياسية واحترام الدستور وكفالة الحريات العامة في إطار القانون.

• العلاقات الخارجية أكدت اعتماد الوضوح والاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة والتعامل بالمثل وعدم التدخل في شؤون الغير ودعم التعاون العربي والاسلامي واحترام الشرعية الدولية.

وبالمقابل أكد الحزب الاشتراكي في برنامجه الانتخابي استناده الى العقيدة الاسلامية والى برنامج البناء والاصلاح الذي تبنته أول حكومة وحدة يمنية برئاسة حيدر أبو بكر العطاس. ووعد الحزب الاشتراكي بتطبيق نظام الحكم المحلي وتوسيع المشاركة الديموقراطية وتطبيق القانون، وتحقيق التوحد الكامل والاندماج الاجتماعي وحماية الوحدة والحريات الفردية التي كفلها القانون والدستور. ووعد الاشتراكي باجراء انتخابات المجالس المحلية، ومنح المحافظين صلاحيات واسعة مؤكداً التزامه مبدأ التداول الرسمي للسلطة والقضاء على ظواهر العنف والثأر والجريمة من خلال اجراء مصالحات وطنية شاملة، وتطوير أجهزة العدالة وتطوير القوانين. والتصدي لمظاهر التعصب ونبذ العنف. على المستوى الاقتصادي يعد الاشتراكي بتوجيه مشاريع التنمية نحو تحقيق أهداف زيادة فرص العمل ورفع مستوى دخل الفرد وزيادة الانتاج الزراعي من خلال اتباع سياسة زراعية تعتمد على تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي. كما التزم الاشتراكي بتطبيق نظام ملائم للضمان والتأمين الاجتماعي. وتنظيم العلاقة بين مالكي الأراضي والمزارعين. ووعد بتطبيق سياسة تعليمية شاملة مجانية ومتطورة تستند الى الثقافة الاسلامية، وتطوير الخدمات الصحية، وتشجيع الجمعيات السكنية التعاونية وتنمية الريف وتوزيع المشاريع الخدمية على مختلف مناطق البلاد. كما تعهد الاشتراكي برفع المظالم عن المواطنين من خلال الغاء السجون الخاصة ومنع فرض الغرامات غير القانونية وتحريم حجز المواطن من دون أوامر قضائية، أي بسط سلطة قوانين الدولة. وفي مجال السياسة الخارجية تعهد الاشتراكي بتعزيز علاقات حسن الجوار وتبني سياسة عربية تؤكد الانتماء الواحد.

ان نظرة شاملة الى برنامجي الحزبين الشريكين في السلطة تشير الى استلهامهما برنامج «البناء الوطني والاصلاح السياسي» وهو بمثابة البيان الوزاري الذي تقدمت به حكومة العطاس واقره مجلس النواب اليمني في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١. غير أن قراءة مقارنة لكلا البرنامجين تكشف عن بعض الفروقات التي تفتن برنامج الحزب الاشتراكي في تفصيلها على قياس المعطيات الحالية، داخلياً واقليمياً.

أما حزب التجمع اليمني للاصلاح فأكد في برنامجه الانتخابي «ان الاسلام عقيدة ينبثق عنها تصور كامل للانسان والكون والحياة» وشدد على مجموعة ثوابت أبرزها:

• الوحدة الوطنية وهي شرط أساسي لتجاوز كل السلبيات وسياج مانع من كل المؤامرات وضرورة حياتية وحصن أمام كل انواع نوازع التفرقة.

• الانتماء للأمة العربية والاسلامية.

• الحرية كمبدأ إسلامي.

• التداول السلمي للسلطة.

وفي الفصل المخصص للسياسات الخارجية أكد التجمع اليمني للاصلاح انه سيتبنى، على الصعيد العربي والاسلامي، سياسة من شأنها «المحافظة على سيادة اليمن شعبها وأرضها وشخصيتها، وتنشيط واجبها لتصبح عضوا فاعلاً في المجتمع العربي والاسلامي والدولي، وتوثيق العلاقات مع سائر الدول العربية والاسلامية، والعمل على تنقية الأجواء بين الأشقاء واعتبار قضية فلسطين هي قضية العرب والمسلمين جميعاً، ودعم جهاد الشعب الفلسطيني ضد المحتلين اليهود، والعمل على محاربة كل الدعوات التي تسعى لتمزيق الأمة العربية والاسلامية والاسهام في حل اي خلاف بين المسلمين بالطرق السلمية».

والاسئلة التي تطرح الآن في اليمن هي: هل يكون حزب المؤتمر الشعبي العام هو المنتصر الأكبر في الانتخابات ويفوز بحصة الأسد؟ ومن سيكون الحزب الثاني، الاشتراكي أم التجمع؟ وأية حصة سينالها المستقلون والمعارضون الآخرون في هذه الانتخابات؟ التحليلات والتوقعات كثيرة ومتنوعة، لكن النتائج النهائية وحدها ستحدد مواقع الأحزاب الرئيسية في حياة اليمن السياسية. من هذا المنطلق سيكون ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري يوماً تاريخياً فعلاً في حياة اليمن الموحد سياسيا ■



أول انتخابات حزبية فى اليمن بعد الوحدة

« الاشتراكى » و« المؤتمر » يقران صيغة تنسيق و « الاخـــــوان » مرشحـون كقـوة ثالثـة

تشهد اليمن فى ٢٧ ابريل الحالى اول انتخابات برلمانية لدولة الوحدة . وقد بدات منذ ايام الحملات الانتخابية للاحزاب والقوى السياسية اليمنية . وفى مقدمتها الحزبان الكبيران الحزب الاشتراكى اليمنى ، وحزب مؤتمر الشعب العربى . وقد كان للحزبين الفضل الأول فى اقامة دولة الوحدة عبر اتفاقية ٢٢ مايو ١٩٩٠ .

وكان مقررا ان تتم تلك الانتخابات منذ عدة شهور ولكن تم تاجيلها ، لعدم انجاز الترتيبات الادارية الخاصة بالعملية الانتخابية .

وقد دار حوار بين الحزبين الاشتراكى والمؤتمر اسفر مؤخرا عن اقامة تنسيق بينهما. ابرز ملامحه عدم منافسة كل منهما فى الدوائر التى يتمتع الاخر بشعبية فيها .

وستكون الانتخابات القادمة مناسبة لتحديد حجم وقوة كل من الحزبين الكبيرين . حيث يطمحان الى الحصول على الاغلبية فى مجلس النواب (البرلمان) الذى تبلغ مقاعده (٣٠١) مقعد .

تقرير اخبارى

احمد سيد حسن

ومن المرجح ان تحقق احزاب . التجمع اليمنى والاصلاح (الاخوان المسلمون) عددا كبيرا من المقاعد فى البرلمان بالاضافة الى امكانية فوز الاحزاب الناصرية (٣ احزاب) بعدد آخر من المقاعد .

ويبلغ عدد المرشحين المستقلين حوالى ٧٥٪ من اصل ٤٨١٤ . مرشحا . قدم المؤتمر ٢٩١ مرشحا والاشتراكى ٢٨٨ مرشحا وقدم حزب الأصلاح الذى يتزعمه الشيخ (عبدالله الاحمر) ٢٦٦ مرشحا .

وتضم اليمن حاليا نحو ٤٠ حزبا سياسيا من مختلف الاتجاهات ويصدر فيها قرابة ١٤٠ صحيفة يومية واسبوعية .

وتركز الاحزاب فى حملاتها الانتخابية على الاصلاح الاقتصادى ومواجهة الفساد والبطالة والقضايا الامنية حيث شهدت اليمن عمليات اغتيال قتل واصيب فيها عدد من السياسيين ورجال الاحزاب .

والشعار الرئيسى لحزبى « المؤتمر » و« الاشتراكى » هو الحفاظ على استمرار دولة الوحدة . وقد قام الحزبان بمفاوضات استمرت عدة شهور حول امكانية دمج الحزبين . وقد تم العدول عن الدمج وتم اقرار صيغة اخرى للتنسيق . خاصة ازاء تخوف عدد كبير من اعضاء اللجنة المركزية فى الحزب الاشتراكى ان يؤدى دمج الحزبين فى تنظيم سياسى واحد الى الغاء الحزب وذوبانه داخل المؤتمر .

وقد اتفق الحزبان خلال مشاورتهما على تحقيق المشروع الحضارى بدعائمه القائمة على التقدم الاقتصادى والاجتماعى وبناء الدولة الوطنية المصرية . وتامين خيار الديمقراطية وضمان المشاركة الفعلية للشعب فى الانتقال السلمى للسلطة عبر الانتخابات البرلمانية .

وصيغة التنسيق "ستضمن مواصلة قيام الحزبين الكبيرين بدورهما فى استكمال توحيد المؤسسات اليمنية خاصة المؤسسات الكبرى مثل الجيش والشرطة والاعلام . واقامة نظام تعليمى واحد . واصلاح الاقتصاد اليمنى الذى يعانى من مشاكل هيكلية ضخمة .

القوة الثالثة المرشحة للتواجد الى جانب الحزبين هى حزب الاصلاح (جماعة الاخوان المسلمين) ورئيس هذا الحزب الشيخ عبدالله الاحمر يسيطر على اهم القبائل اليمنية فى الشمال . ويدعو الاصلاح الى تعديل الدستور واصلاح القوانين فى ضوء الشريعة الاسلامية . ويلاحظ ان حزب الاصلاح حرص على ان يضمن برنامجه اشارة الى حرية الفرد فى التعبير والانتماء والابداع وحرية التنظيمات السياسية وتاسيس المنظمات والنقابات .

ثم ياتى التجمع اليمنى برئاسة (عمر جاوى) ويتبنى شعارات ديمقراطية . وقد هاجم التنسيق القائم بين المؤتمر والاشتراكى باعتباره تحايلا على الديمقراطية والتفاف حولها لضمان سيطرتهما



المصدر : الأهالي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٣

على الحياة السياسية .

هل تختفى القبيلة ؟

ومع اقتراب الانتخابات تحاول الجبهات المختلفة الفوز باكبر تاييد لبرامجها . ويتابع الشعب اليمنى فى الشمال والجنوب هذا « المولد الانتخابى » الذى يتم لأول مرة على اساس التعددية الحزبية السياسية بكثير من الاهتمام ، خاصة ان الصيغة القديمة الخاصة بالولاء للقبيلة تفرض نفسها على الساحة وينتظر الناس نتيجة الانتخابات ليعرفوا ما اذا كانت التعددية السياسية ستكسب الصيغة التقليدية القديمة فى الولاء للقبيلة .

وبلاشك فان انتخابات اليمن القادمة ستؤثر بشكل حاسم على الوحدة اليمنية نفسها التى مازالت خضراء لم يشتد عودها بعد .



الحزبان الحاكمان في اليمن يستعدان للفوز في الانتخابات

صنعاء — د ب ا — بدات منذ الاحد الماضي رسميا الحملة الانتخابية لاول انتخابات عامة في اليمن الموحد والتي من المقرر اجراؤها يوم السابع والعشرين من نيسان (ابريل) الجاري وذلك وسط تزايد المؤشرات على احتمال فوز الحزبين الحاكمين باغلبية المقاعد في البرلمان الجديد الذي يتكون من ٣٠١ عضو على الرغم من التحدي الجديد من جانب الاصوليين الاسلاميين.

وفي خطوة لضمان اقتسامهما للسلطة بعد الانتخابات وقع الائتلاف الحاكم المكون من المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح والحزب الاشتراكي اليمني الذي يراسه علي سالم البيض نائب الرئيس مؤخرا على اتفاق عمل سياسي «لتوثيق التعاون بينهما في الانتخابات» التي تعتبر اول انتخابات تجرى منذ اندماج الشطر الجنوبي مع الشطر الشمالي في شهر ايار (مايو) من عام ١٩٩٠.

وينظر الدبلوماسيون والمحللون السياسيون الى توقيع هذا الاتفاق على انه بمثابة محاولة من جانب الحزبين الحاكمين لضمان الفوز في الانتخابات التي من المتوقع ان تكون المنافسة فيها حامية وكذلك للحيلولة دون حصول الجماعات الاسلامية والمرشحين المستقلين بعدد مؤثر من مقاعد البرلمان الجديد.

ومع ذلك فان بعض المحللين ومصادر يمنية تتوقع فوز الاسلاميين الذين يقودهم حزب التجمع اليمني من اجل الاصلاح الذي يعتبر اكبر حزب اسلامي في اليمن بعدد كبير من المقاعد في البرلمان.

وصرح مصدر يمني مطلع لوكالة الانباء الالمانية قائلا ان «المؤتمر الشعبي العام بزعامة صالح سيفوز باكبر عدد من المقاعد يليه الحزب الاشتراكي اليمني بزعامة البيض ثم حزب التجمع اليمني من اجل الاصلاح».

وقال هذا المصدر ان هناك «تفاهما» بين صالح والشيخ عبدالله حسين الاحمر الزعيم القبلي المؤثر في حزب التجمع اليمني من اجل الاصلاح واضاف «وبالتالي فانه لا خوف من ان يشكل الاصوليون تهديدا لحكومة صالح».

ويدعو حزب التجمع اليمني من اجل الاصلاح — الذي يتزعم الاحمر جناحه القبلي — والجناح الاسلامي السياسي الراديكالي الذي يراسه الشيخ عبد المجيد الزنداني الى اقامة دولة اسلامية في اليمن.

ويدعو البرنامج الانتخابي لحزب التجمع اليمني من اجل الاصلاح الى تطبيق الشريعة الاسلامية في جميع مجالات الحياة ويعتبرها المصدر لكافة التشريعات ويرغب في تعديل دستور البلاد وقانونها وفقا لذلك.

وقد سجل ما اجماليه اربعة آلاف و ٧٨١ مرشحا من بينهم تسع واربعون سيدة حتى (السبت) اسماءهم لخوض اول انتخابات تجرى على اساس تعدد الاحزاب في اليمن ومعظم المرشحين سيخوضون الانتخابات كمستقلين على الرغم من خوض نحو اربعين حزبا للمنافسة الانتخابية.

ومن ابرز الاحزاب التي دفعت بمرشحيها لخوض الانتخابات رسميا حزب البعث اليمني والحزب الناصري المسمى على اسم الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر.

ويخوض المؤتمر الشعبي العام بزعامة صالح الانتخابات بمائتين وتسعين مرشحا في حين يبلغ عدد مرشحي الحزب الاشتراكي اليمني بزعامة البيض ٢٢٨ مرشحا وهناك ٢٤٦ مرشحا من حزب التجمع اليمني من اجل الاصلاح و ١٦٠ مرشحا من حزب البعث الموالي للعراق.

ويتوقع محللون سياسيون اقبالا كبيرا على التصويت في الانتخابات التي سيراقبها مراقبون محليون ودوليون.

وكان من المقرر اصلا اجراء الانتخابات في الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي اي بعد فترة انتقالية استمرت ثلاثين شهرا. ولكن موجة الانفجارات ومحاولات الاغتيال التي استهدفت وزراء وشخصيات سياسية رئيسية اجبرت الحكومة على تاجيل الانتخابات مرتين.

وسوف تجرى الانتخابات في خلفية اقتصاد متداعي واضطرابات اجتماعية متزايدة فقد لقي خمسة عشر شخصا مصرعهم واصيب اكثر من تسعين آخرين



في شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي خلال اربعة ايام من اعمال الشغب بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة شملت ست مدن من بينها العاصمة صنعاء.

وقد القت احزاب المعارضة الاسلامية والقبلية باللوم على الحكومة بالنسبة للازمة السياسية والاقتصادية في اليمن وحذرت من ان وحدة البلاد في خطر.

ومما يذكر ان اليمن خسرت ١,٤ مليار دولار في التحويلات السنوية من مليون يمني انهت خدماتهم دول الخليج بعد ان اظهرت صنعاء تاييدها للعراق في عام ١٩٩٠. وقد اوقفت دول الخليج معوناتها لليمن ودول عربية اخرى اخذت جانب العراق خلال ازمة الخليج.

والتقديرات تشير الى ان معدل التضخم السنوي بلغ مائة في المائة الى جانب عجز في الميزانية بلغ ٢,١٧ مليار دولار في عام ١٩٩٢ ذكر خبراء اقتصاديون ان الازمة ازدادت عمقا بسبب نقص المعونات الاجنبية والفساد وعدم التخطيط الحكومي.

وفي اطار سباقهم للفوز بتاييد الناخبين في اليمن التي يقدر عدد سكانها باربعة عشر مليون نسمة تعهد الحزبان الحاكمان والجماعات المعارضة بانعاش الاقتصاد وبمحاربة الفساد واستغلال الموارد الطبيعية.

وقال المؤتمر الشعبي العام بزعامة صالح ان «معاناة المواطنين الاقتصادية تشغل اهتمامنا في المقام الاول وان هدفنا الاول هو تحسين مستوى المعيشة وابعاد شبح الفقر».

ووعد الحزب الاشتراكي اليمني بزعامة البيض الذي حكم الشطر الجنوبي الماركسية السابقة قبل الوحدة «بالدفاع عن الملكية الاقتصادية الخاصة وتشجيعها والالتزام بقوانين اقتصاد السوق الحر».

وتعهد حزب التجمع اليمني من اجل الاصلاح بزعامة الاحمر بتبني «سياسة اقتصادية ومالية ونقدية حكيمة» ولكنه اكد ان مبادىء الاصلاحات تنبع من «الالتزام الصارم بشرع الله».

وصرح صالح — وهو عقيد بالجيش — بان الانتخابات ستكون حرة وآمنة ووعد بجعل يوم السابع والعشرين من شهر نيسان (ابريل) «عيداً الديمقراطية».

وقال في كلمة القاها في جامعة صنعاء خلال الاسبوع الماضي ان «الانتخابات ستجرى في ظل ظروف آمنة وعادلة وطبيعية وان القوات المسلحة واجهزة الامن حريصة على تهيئة مناخ ملائم لضمان نجاحها وجعل يوم السابع والعشرين من نيسان (ابريل) عيداً للديمقراطية».

وفي محاولة للحيلولة دون وقوع اعمال عنف اثناء الانتخابات اعدت الحكومة خطة لنشر اكثر من اربعين الف جندي لحماية مراكز الاقتراع والمنشآت الحيوية.



في حديث لـ «الشرق الأوسط» رداً على تخوفات المعارضة

العطاس ينفي محاولة إجهاض الانتخابات اليمنية

صنعاء: من عبد الله خموده

نفى المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني «وجود اي مؤشرات - حتى الآن - لحدوث ممارسات تضر بعملية الانتخابات في اليمن». وأكد أن «كل التحضيرات تمت بصورة هائلة وجيدة، وكان اقبال المرشحين غير متوقع، وزاد عددهم على 4300 مرشح. ورغم المناقشات والجدل فإن كل شيء يتم في أجواء عادية ومنافسة طبيعية». وأضاف «استبعد حدوث أي عمل يسيء الى الديمقراطية في الجمهورية اليمنية، لأنها تجتاز المنعطفات التاريخية بقدر كبير من المسؤولية».

جاء ذلك في حديث العطاس الى «الشرق الأوسط» في منزله في صنعاء رداً على تخوفات المعارضة، التي تخشى اجهاض الانتخابات في اللحظات الأخيرة، إذا تيقنت القيادة اليمنية من عدم فوز احزاب السلطة في الانتخابات. ويذكر ان رئيس الوزراء اليمني مرشح في الدائرة رقم 161 في مديرية دوعان في محافظة حضرموت، حيث يتنافس مع 3 مرشحين آخرين على أصوات 4304 ناخبين.

وبينما تنسب المعارضة ظاهرة ترشيحات المستقلين بأعداد كبيرة تصل الى 3.7 مثل عدد المرشحين الحزبيين الى مناورة من احزاب السلطة لتفتيت الأصوات وإضعاف فرصة أحزاب المعارضة في الفوز، يفسر العطاس ذلك بأنه «أحد مظاهر أول انتخابات ديمقراطية حقيقية في اليمن»، وأوضح أنه من الطبيعي ان «يرافقها قلق وخوف، ولكن هذا القلق والخوف تقيده المسؤولية». ورأى ان ترشيح المستقلين يعتبر «إحدى ادوات الاحزاب لحماية نفسها بوسائل ديمقراطية».

وأضاف ان «ظاهرة ترشيح المستقلين تمثل شيئين، الأول: رغبة المواطن في اختبار نوايا القيادات، وليس كما كان سابقاً، عندما كانت الترشيحات تملى من أعلى. فهي الآن تتم بإرادة المرشح تعبيراً عن ظاهرة بدء الممارسة

التتمة .... ص 4

تسلمها الأمير عبد الله

رسالة للملك فهد من ديميريل

الرياض - واس: تسلم الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي رسالة خطية لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود من رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل. ونقل الرسالة ارهان تونجل مبعوث رئيس وزراء تركيا خلال استقبال الأمير عبد الله له امس.

العطاس ينفي

الحقيقية للديمقراطية. والجانب الثاني: هو استخدام العديد من الأحزاب أداة الترشيح لحماية مرشحيه، عن طريق الدفع بعدد من المستقلين - هم في معظمهم حزبيون - للترشيح، حتى تتضح الرؤية، ويستقر الرأي على المرشح الأفضل في الدائرة باسم الحزب» وقال «مسموح للحزب ان يرشح شخصاً واحداً، وكان أمس آخر موعد لذلك، وانسحب كثير من المستقلين وراءهم أحزاب سياسية، وهكذا تبدأ الديمقراطية من نقطة عدم اعتراض طريق المواطن في الترشيح».

واتفقت جميع الأحزاب اليمنية على مبدأ حرية ونزاهة الانتخابات، والقبول بنتائجها، أساساً لعملية التداول السلمي للسلطة، ولكن ظلت هناك تساؤلات عن «سيناريو الكارثة» إذا لم تقبل بعض الأطراف بنتائج الانتخابات، في ظل عدم توحيد القوات المسلحة حتى الآن.

وسألت العطاس «هل تعلم الجميع درس تجربة 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986 (الصدامات الدامية)، الى درجة ضمان عدم تكرارها»؟

فأجاب: «مهما تكن نتائج الانتخابات فالجميع مستعدون، وقد وطنوا أنفسهم، ودخلوا في جدل كثير وممارسات خلاصتها انه لا بد من القبول بهذه النتائج مهما كانت. ومرة أخرى أؤكد انه ليست هناك مؤشرات لحدوث أي ممارسات لمنع الانتخابات، أو لعدم القبول بالنتيجة، أو للاخلال بالعملية الديمقراطية في اليمن».

وأضاف: «الجميع على استعداد لقبول نتائج أول انتخابات تأسيسية للممارسة الديمقراطية، والجميع يعتقد ان أي عمل للاساءة الى هذه الممارسة، يعني اساءة شديدة لليمن، ومن الضروري منع هذا السلوك».



الحملة الانتخابية اليمنية في أسبوعها الأخير

المواطنون يشككون بالأحزاب والحملات تتركز على الفساد

صنعاء: من حمود منصر

تواصلت أمس لليوم الثاني على التوالي أعمال الدورة التدريبية للجان التي ستتولى الاشراف على الانتخابات النيابية في اليمن. وسيتم ابتداء من نهاية الأسبوع الحالي اعلان أسماء أعضاء لجان الاقتراع وتدريبهم على مستوى المحافظات الثماني عشرة قبل يوم الاقتراع في 27 ابريل (نيسان) الجاري. هذا وارتفع عدد الأحزاب التي تشترك في الانتخابات الى 12 حزباً في وقت ازداد فيه عدد المرشحين المستقلين وتبين ان ترشيح معظمهم يتم في اطار خطة يقوم بها الحزبان الرئيسيان الحاكمان بهدف تشتيت أصوات الناخبين.

فعلى صعيد لجان الاشراف على الانتخابات فقد بلغ عدد اعضائها 21 الف شخص منهم 903 اعضاء في اللجان الأصلية. وكان القاضي عبد الكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة ورئيس لجنة الانتخابات قد أفتتح دورة تدريب اللجان، وأكد على أهميتها لجهة الالتزام اثناء عمليات الاقتراع بالقانون والنظام والدليل الانتخابي والتعامل مع الانتخابات باعتبارها قضية شعب ومصير أمة. وبعد ذلك تولى رئيس اللجنة الفنية للانتخابات صادق ابو رأس وبقية الاعضاء شرح الاجراءات القانونية.

هذا وشكل المرشحون المستقلون نسبة ثلاثة أرباع مجموع المرشحين البالغ 4781 مرشحاً في عموم الدوائر. وتعيد الأوساط السياسية الحزبية في اليمن ظاهرة تزايد عدد المرشحين المستقلين الى عدة عوامل ابرزها حداثة تجربة التعددية الحزبية، وعدم تعود الناس على المشاركة في الاعمال الجماهيرية، إذ ان معظم اليمنيين ما زال ينظر للحزبية كعامل فرقه.

واتهمت تلك الأوساط الحزبين الحاكمين، المؤتمر والاشتراكي، بانهما وراء الدفع باكبر عدد ممكن من المرشحين المستقلين بهدف تشتيت أصوات الناخبين للحد من فرص فوز مرشحي المعارضة وبعض الشخصيات الوطنية. اضافة الى ان بعض الحزبيين فضلوا المشاركة في الانتخابات كمرشحين مستقلين.

هذا وأشارت مصادر حزبية الى ان حوارات التنسيق بين احزاب المؤتمر الوطني (الرابطة، الوحدوي الناصري، الحق، اتحاد القوى الشعبية، التجمع الوحدوي اليمني) لم تسفر عن اتفاقات جوهرية بينها. كذلك لم تسفر جهود التنسيق التي بذلها الحزب الاشتراكي بالاشتراك مع التنظيم الوحدوي الناصري ومع حزب الحق، عن شيء يذكر.

وتجدر الاشارة الى ان قضية الفساد والاختلالات الأمنية والادارية والاقتصادية تشكل المحور الأساسي في الحملة الانتخابية لجميع المرشحين.

وهي كلها من مسؤولية الحزبين الحاكمين، اضافة الى تشكيك اليمنيين بالحزبية. من هنا فضل عدد من الزعماء الحزبيين ترك احزابهم والترشيح للانتخابات كمستقلين. من هؤلاء الشيخ محمد علي ابو لحوم رئيس الحزب الجمهوري الذي رشح نفسه في صنعاء كمستقل. كما ترشح الشيخ صادق عبد الله الأحمر نجل شيخ قبائل حاشد كمستقل رغم انه يشغل منصب الأمين العام للحزب الجمهوري. ويشارك عبد الرحمن احمد نعمان رئيس حزب الاحرار الدستوري في الانتخابات كمرشح مستقل.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٤/١٩٩٣

علي صالح:

مستعدون لقبول نتائج الانتخابات مهما كانت

الشارقة ـ الامارات ـ أ.ف.ب ـ أكد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ان حزب «المؤتمر الشعبي العام» الذي يترأسه والذي يتقاسم السلطة مع الحزب الاشتراكي اليمني «على استعداد للتسليم بنتائج الانتخابات ـ التشريعية ـ مهما كانت».

وقال صالح في مقابلة تنشرها مجلة شارقية في عددها ليوم الخميس المقبل ان «المؤتمر الشعبي آمن ويؤمن بالديموقراطية وبالتداول السلمي للسلطة كمبدأ لا رجعة عنه وسيعمل على تجسيده باستمرار.

واضاف نحن على استعداد للتسليم بنتائج الانتخابات التي تجري في ٢٧ ابريل الحالي مهما كانت ونامل في ان تسلم سائر الاحزاب بالنتائج على غرار المؤتمر.

وبين الاحزاب المتنافسة في هذه الانتخابات وهي الاولى منذ توحيد شطري البلاد الشمالي والجنوبي في مايو ١٩٩٠ هناك خصوصا المؤتمر الشعبي والاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح ـ اسلامي ـ



المصدر : السياسة الكويتية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٤/١٩٩٣

اكثر من ٤٧٠٠ مرشح بينهم ٥٠ امرأة

علي صالح مستعد لقبول نتائج الانتخابات اليمنية كما هي!

الشارقة ـ صنعاء ـ رويتر : اكد رئيس النظام اليمني علي عبدالله صالح ان حزب المؤتمر الشعبي العام الذى يترأسه والذي يتقاسم السلطة مع الحزب الاشتراكي اليمني على استعداد للتسليم بنتائج الانتخابات التشريعية مهما كانت.

وقال صالح في مقابلة تنشرها مجلة الشروق التى تصدر في الشارقة بدولة الامارات في عددها ليوم الخميس المقبل ان المؤتمر الشعبى امن ويؤمن بالديمقراطية وبالتداول السلمى للسلطة كمبدأ لارجعة عنه وسيعمل على تجسيده باستمرار.

واضاف نحن على استعداد للتسليم بنتائج الانتخابات التى تجرى في ٢٧ ابريل الحالي مهما كانت ونأمل في ان تسلم سائر الاحزاب بالنتائج على غرار المؤتمر.

وبين الاحزاب المتنافسة في هذه الانتخابات وهى الاولى منذ توحيد شطرى البلاد الشمالى والجنوبى في مايو ١٩٩٠ هناك خصوصا المؤتمر الشعبى والاشتراكى والتجمع اليمنى للاصلاح /اسلامي.

وفي غضون ذلك دخل نحو ٤٫٧٣٠ مرشحا من بينهم مستقلون كثيرون كما ان ٥٠ منهم من النساء سباق اول انتخابات عامة متعددة الاحزاب تجرى في اليمن في ٢٧ ابريل.

وبدأت الحملة التى تستمر تسعة ايام لانتخابات البرلمان المؤلف من ٣٠١ مقعد امس.

وشكل الحزبان الحاكمان وهما حزب المؤتمر الشعبى الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح والحزب الاشتراكي اليمنى الذي حكم اليمن الجنوبي الماركسي سابقا تحالفا من الناحية الفعلية لخوض الانتخابات.

ويتوقع على نطاق واسع ان يفوز الحزبان باغلبية تمكنهما من مواصلة اقتسام السلطة التى يسيطران عليها منذ توحيد شطرى اليمن في عام ١٩٩٠.

ويمثل حزب المؤتمر الشعبى ٢٩١ مرشحا وهو اعلى عدد من المرشحين يليه حزب التجمع اليمنى للاصلاح وهو اكبر حزب اسلامي معارض في اليمن. وقال ادريس الشارغالي من لجنة معلومات الانتخابات ان عدد مرشحى حزب التجمع اليمنى للاصلاح يبلغ ٢٤٦ شخصا.

والحزب الاشتراكى بمرشحيه البالغ عددهم ٢٢٥ شخصا اكبر ثالث حزب يتنافس في الانتخابات التى قالت صنعاء مرارا انها ستكون نزيهة ونظيفة.

ويبلغ عدد مرشحى حزب البعث المؤيد للعراق ١٦٦ شخصا.

وقال الشارغالى ان اقل من ٣٠ في المئة من المرشحين ينتمون الى احزاب سياسية.

وقال ان ١٫٣٥٦ مرشحا يمثلون ٢١ حزبا وان ٣٫٣٧٤ مرشحا من المستقلين سجلوا اسماءهم.

وبدأ المرشحون في توزيع المنشورات والملصقات ووسائل الدعاية الاخرى في الشوارع امس ويجب انتهاء الحملة الانتخابية عشية التصويت.

وتوقعت مصادر رسمية انسحاب عدد كبير من المرشحين ومن المستقلين بصفة اساسية من السباق قبل يوم الانتخابات.

ومن بين المرشحين ٥٠ سيدة من المنتميات لاحزاب والمستقلات.

وهناك ١١ مرشحة في عدن وعشر مرشحات في العاصمة صنعاء.

ولكل من احزاب التلاحم الوطني للوحدة الوطنية للجماهير والحركة الديمقراطية ومنظمة البعث العربي الاشتراكية المؤيدة لسوريا مرشح.

اما اعلى عدد من الاحزاب التى تتنافس على مقعد واحد فيوجد في الدائرة الانتخابية رقم ١٤ في صنعاء حيث يواجه مرشحون من ١١ حزبا ٢٠ مرشحا مستقلا.

وسجل اكبر عدد من المرشحين في أب حيث سجل ٤٣ شخصا اسماءهم كمرشحين في حين لايوجد في الحديدة سوى مرشحين اثنين فقط يمثلان حزب المؤتمر الشعبي وحزب التجمع اليمنى للاصلاح.

ليبيا تأمل بتطوير علاقاتها مع روسيا

اعلن وزير الخارجية الليبي عمر المنتصري اثناء تسلمه امس الاول اوراق اعتماد السفير الروسي الجديد في طرابلس الكسي بوبسيروب ارادة بلاده في تطوير علاقاتها بروسيا.

واعرب المنتصرى خلال الاحتفال عن ارتياحه الى تعيين سفير روسي جديد في خضم التغيرات الدولية الراهنة الامر الذي يكتسب كما قال معنى كبيرا بالنسبة الى تطوير العلاقات بين البلدين.

وذكرت وكالة الانباء الليبية ان السفير الروسي تطرق الى الصداقة والتعاون اللذين ميزا فترة طويلة العلاقات الروسية الليبية مؤكدا ان موسكو ستواصل جهودها لايجاد حل سلمي للازمة بين ليبيا والدول الغربية.



مجلس الرئاسة يحضّ على التنافس الشريف في الانتخابات

الاشتراكي اليمني : قيادة للأفغان تدير الارهاب في العالم العربي

☐ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:
☐ عدن –
من إقبال علي عبدالله:

■ حضّ مجلس الرئاسة اليمني المواطنين، قبل اسبوع من الانتخابات النيابية، على اختيار الأكفاء من المرشحين، مؤكداً اهمية تضافر الجهود من اجل خوض الانتخابات من خلال التنافس الشريف «بعيداً عن التضليل والاساءة والتجريح»، وحرصه على اجرائها في مناخات سليمة ونزيهة.

وشنّ عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي السيد سالم صالح محمد هجوماً على تنظيم «الجهاد» في ما اعتبر بداية حملة على الجماعات الاسلامية التي تخوض الانتخابات. وأكد ان التحقيقات مع عناصر هذا التنظيم «بينت بعض المؤشرات الخطيرة الى الدور الذي يلعبه العائدون من بيشاور» او ما يسمّون «افغان اليمن». وتحدث عن كشف بعض الملفات المشتركة «التي تربط ما تشهده مصر وبلدان عربية اخرى وما شهدته اليمن من اعمال ارهابية دموية»، مشيراً الى «مركز قيادي» يدير كل هذه الاعمال في العالم العربي.

صنعاء

في صنعاء أكد مجلس الرئاسة في اجتماع عقده امس ان الديموقراطية هي الخيار الحضاري الذي لا حياد عنه لانجاز المشروع النهضوي لبناء اليمن الجديد.

وعبّر المجلس عن «ثقته بحكمة الشعب اليمني وتفاعله مع هذا الحدث الوطني التاريخي المهم الذي سيجسد من خلاله ارادته الحرة في اختيار من يثق بهم ليكونوا ممثلين للشعب في مجلس النواب القادم الذي يعتبر المرجعية الاساسية والدستورية لكل هيئات الدولة ومؤسساتها».

وحضّ مجلس الرئاسة المواطنين رجالاً ونساء مع بدء الحملة الانتخابية على «التوفيق في اختيار المرشحين والحرص على اختيار الاكفاء المخلصين منهم ممن عرفوا

التتمة في الصفحة (٤)



الاشتراكي اليمني: قيادة للأفغان

تتمة الصفحة الاولى

بالوطنية والنزاهة والصدق والحرص على تحقيق المصالح العليا للوطن
والشعب وقاموا بادوار بارزة في مسيرة النضال الوطني للتحرر من النظام
الإمامي الرجعي والاستعمار البغيض ودافعوا عن الثورة والنظام الجمهوري
وساهموا في تحقيق الوحدة اليمنية وعملوا مخلصين من اجل الوطن وتعزيز
مكاسبه وانتصاراته». وأكد حرص اليمن على «تعزيز العلاقات الاخوية مع
الاشقاء في سلطنة عمان وتطويرها والدفع بها نحو ما يترجم آمال الشعبين
الشقيقين وتطلعاتهما واهداف الامة العربية والاسلامية».

عدن

وفي عدن، أوضح سالم صالح محمد أن «التحقيقات الامنية التي تمت مع
عناصر تنظيم «الجهاد» في اليمن بتهم القيام باعمال أرهابية منها تفجير
المنشآت السياحية في عدن اواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي، كشفت صلة
هذا التنظيم بما شهدته البلاد من اغتيالات وتفجيرات وأعمال إرهاب».
واكد في حديث الى المركز الاعلامي للحزب في عدن اول من أمس «ان هذه
التحقيقات بينت ايضاً بعض المؤشرات الخطيرة (...) الى الدور الذي يلعبه
العائدون من بيشاور وأفغانستان، وكشفت مواقع المعسكرات التي تؤويهم وتوفر
التسليح والتدريب لهم». وأضاف السيد سالم في اول حديث لمسؤول كبير في
الاشتراكي عن تنظيم «الجهاد» في اليمن «ان الاخطر من ذلك دور المركز القيادي
(...) الذي يتولى اعمال التنسيق والتخطيط والتمويل لنشاط الحركات الارهابية
في العالم العربي ومسار الخطوط البرية والبحرية لتهريب الاسلحة الى مصر و
اليمن وبلدان شمال افريقيا العربية (...) وان الحزب الاشتراكي يتابع باهتمام
بالغ الهجمة الارهابية التي تقوم بها الجماعات الاصولية المتطرفة خصوصاً بعد
اكتشاف بعض الملفات (...) المشتركة التي تربط ما تشهده مصر وبلدان عربية
اخرى وما شهدته اليمن من اعمال ارهابية دموية استهدفت تصفية الرأي الآخر
واجهاض المسار الديموقراطي القائم على التعددية الحزبية والسياسية(...)».
الى ذلك قال بعض الاوساط السياسية في عدن لـ «الحياة»: «ان حديث الامين
العام المساعد للحزب الاشتراكي عن تنظيم «الجهاد» علناً وخلال هذه الفترة التي
تتنافس فيها الاحزاب لخوض الانتخابات النيابية قد تكون بداية لحملة ينوي
الاشتراكيون شنها على الجماعات الاسلامية التي اعلنت مشاركتها في
الانتخابات»، في اشارة الى التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله
بن حسين الاحمر. وأضافت: «ان مثل هذا الحديث يبرهن على خشية الاشتراكي
من منافسة الاصلاح في الانتخابات خصوصاً ان المؤشرات الاولية تشير الى
شعبية الاصلاح في عدد كبير من الدوائر الانتخابية».



المصدر : الشرق الأوسط الرياض

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٣

الحملات الانتخابية تركز على شريكي الحكم في اليمن

المرشحون المستقلون يهددون فوز الحزبيين وعدن تخشى التوتر بين الاشتراكي والإصلاح

صنعاء: من عبد الله حموده وحمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

تتركز حملات الدعاية في الانتخابات اليمنية على مهاجمة الفساد والخلل في الادارة والسياسة والاقتصاد في ظل حكم حزبي المؤتمر والاشتراكي، فيما وصل عدد المرشحين المستقلين الى نسبة ثلاثة ارباع المرشحين بحيث بداوا يهددون بفشل المرشحين الحزبيين وخاصة في صنعاء وعدن.

وبدات عدن نفسها تخشى تصاعد التوتر السياسي بين حزبي الاشتراكي والاصلاح بعد قيام مرشحي الاصلاح بتحدي الحزب الاشتراكي الذي يعتبر نفسه مسيطراً في اليمن الجنوبي.

ورفض احد اقطاب الحزب الاشتراكي وهو محافظ عدن السابق ناجي عثمان سحب ترشيحه كمستقل لصالح المرشح الذي قرر الحزب تاييده في الانتخابات اليمنية التي تبدأ في 27 ابريل (نيسان) الجاري. وكشفت هذه الحادثة خطورة ظاهرة المرشحين المستقلين الذين بلغت نسبتهم ثلاثة ارباع المرشحين ككل والبالغ عددهم 4781 مرشحاً، رغم ان الاحزاب المشاركة ارتفع عددها الى 21 حزباً.

وترتفع حدة الحملات الدعائية الانتخابية في اليمن وخاصة في صنعاء وعدن بين الاحزاب وكذلك بين المرشحين الحزبيين والمستقلين. وبلغت المواجهة السياسية بين «الحزب الاشتراكي» وحزب «الاصلاح» ذروتها في عدن امس عندما قام مؤيدو الاصلاح بالصاق شعاراتهم التي حملت آيات قرآنية واحاديث نبوية وشعارات معادية للحزب الاشتراكي فوق شعاراته في منطقتي «كريتر» و«القلوعة».

فعلى صعيد المرشحين المستقلين رفض ناجي عثمان محافظ عدن السابق وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي طلب الحزب اليه سحب ترشيحه كمستقل في منطقة «خورمكسر» لصالح مرشح الحزب الاساسي قاسم عبد الرب عضو اللجنة المركزية للحزب. وذكرت مصادر مطلعة لـ«الشرق الأوسط» ان الامر تكرر مع حزبيين آخرين ترشحوا كمستقلين، الأمر الذي دفع قيادة الحزب لتهديدهم رغم نفي الحزب وجود اي تهديد.

وأكدت دوائر سياسية في عدن لـ«الشرق الأوسط» انه اذا حدثت اعمال شغب او عنف في المدينة، فإنها لن تكون الا بين حزب التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني بسبب تشدد الجانبين اثناء الدعاية الانتخابية لمرشحيهما في الاحياء والشوارع العامة.

واضافت ان الحزب يسعى الى تاكيد ان عدن محافظة مؤكد فوزه فيها، فيما يعتبر الاصلاح ان الانتخابات فرصة لتخليص عدن من قبضة الحزب وان الشعارات الحالية التي يرفعها هي الشعارات نفسها التي كان يرفعها اثناء حكمه للمحافظات الجنوبية الى ما قبل الوحدة اليمنية.

واشار مراقبون الى ان بعض اعضاء الحزب الاشتراكي يدعون الناخبين لدعم مرشحي بعض الاحزاب، او الاقتراع لصالح المستقلين وذلك لمعارضتهم بعض مواقف حزبهم. ويرى المراقبون ان الاشتراكي لن يحقق نصراً كاملاً كما كان يعتقد بسبب وجود مرشحين من شخصيات سياسية وحزبية ومستقلة تحظى بشعبية واسعة مثل الشيخ عبد الرب جابر رئيس حزب الاصلاح - فرع عدن، وعمر الجاوي زعيم حزب التجمع الوحدوي وأنور خالد وهو سياسي قديم، وتوفيق عوبلي رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام في عدن.

وأكد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني استعداد حزبه للمشاركة في اي عمل شعبي قومي، على طريق بناء جبهة عربية ديمقراطية لمناهضة الارهاب، وكل اشكال فرض الراي والمعتقد على الآخرين بالقوة.

وندد سالم في رده على سؤال من المركز الاعلامي لحزبه، بالأعمال الارهابية الدموية التي تنفذها الجماعات المتطرفة في مصر بهدف تدمير القدرات الاقتصادية والثقافية الرفيعة التي تتميز بها مصر.

واشار الى ان الحزب يتابع باهتمام شديد الهجمة الارهابية التي تقوم بها تلك الجماعات، خصوصاً بعد اكتشاف بعض الملفات المشتركة التي تربط بين ما تشهده مصر وبلدان عربية أخرى، وما شهدته اليمن من اعمال ارهابية دموية استهدفت تصفية رموز الراي الآخر.



المصدر : الأهـــرام القاهرة

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٣

حركة الأحداث

□ اليمـــن :

اختبار الديمقراطية والوحدة

بدأت يوم السبت الماضى رسميا الحملة الدعائية للانتخابات اليمنية، التى ستجرى الثلاثاء المقبل. ويتنافس فيها ٤٧٨١ مرشحاً على ٣٠١ مقعد بمجلس النواب. ومن بين هؤلاء المرشحين، ١٣٥٢ فقط قدمتهم الأحزاب التسعة عشر للمشاركة فى الانتخابات، بينما تقدم الباقون (حوالى ثلاثة ارباع المرشحين) كمستقلين. وهذه ظاهرة تقليدية فى الانتخابات العربية، حيث يزيد عدد المرشحين المستقلين كثيراً على الحزبيين. لكن الملاحظ أن العامل الرئيسى وراء هذه الظاهرة، وهى القيود المفروضة على إنشاء الأحزاب، ليس قائماً فى حالة اليمن التى لاتعانى من هذه القيود. ولذلك يرجع اتساع ظاهرة المستقلين فيها لحداثة عهد التجربة الديمقراطية، إضافة إلى نزوع بعض الأحزاب إلى ترشيح عناصر مرتبطة بها كمستقلين فى الدوائر التى لاتحظى هذه الأحزاب بشعبية فيها.

ويعكس ذلك مدى حدة المنافسة فى هذه الانتخابات، التى تعد أهم اختبار للتجربة الديمقراطية التى حققت تقدماً ملموساً باليمن خلال عمرها القصير الذى يقل عن ثلاثة اعوام، رغم ظروف عدم الاستقرار التى تحيط بها.

وينطوى هنا الاختبار على جانبين:

● الجانب الاول هو مدى حرية ونزاهة العملية الانتخابية. فرغم شكاوى معظم أحزاب المعارضة من استغلال الحزبين الحاكمين لإمكانات الدولة وتسخيرها كرشاوى انتخابية لبعض الفئات، فهناك ثلاثة عوامل تبشر بإمكان عبور هذا الاختبار بقدر من النجاح:

أولها: الدور الحيادى للجنة العليا المشرفة على الانتخابات، وحرصها على الالتزام بنصوص قانون الانتخاب منذ فتح باب الترشيح، الأمر الذى بدد الانطباع السابق بأنها تواطأت مع السلطات لتأجيل الانتخابات من نوفمبر ٩٢ إلى ابريل الحالى. لكن يظل أسلوب تنظيمها لاستخدام الأحزاب وسائل الإعلام فى دعايتها بشكل عادل هو المعيار الأهم لحيدتها فى الأيام المقبلة. وثانيها تعدد مراكز القوة السياسية، مما يقلل من فرص إساءة استخدام الحزبين الحاكمين لسلطتهما إلى حد التأثير جوهريا على نزاهة الانتخابات. فهناك حزب ثالث كبير (تجمع الإصلاح)، ونحو خمسة احزاب متوسطة. كما أن التنسيق الذى اتفق عليه بين اربعة من هذه الأحزاب، والتى تعتبر أهم أحزاب مجموعة (المؤتمر الوطنى) قد يخلق مركزا رئيسيا آخر للقوة الانتخابية، إذا أمكن الحفاظ عليه. وثالثها الالتزام المعلن لحزبى الحكم، فى ميثاق «الشرف السياسى» الذى أصدراه الشهر الماضى بحياد أجهزة الدولة. وينصرف مثل هذا الالتزام فى العادة إلى عدم التدخل الإكراهي بممارسة ضغوط مباشرة على الناخبين. ومع ذلك يبقى الخطر الأكبر على حرية الانتخابات مقترنا بظاهرة انتشار السلاح فى المجتمع نفسه كجزء من تقاليده. ويدفع ذلك للقلق من إمكان استخدام بعض القوى السياسية وامتداداتها القبلية لهذا السلاح فى مجال الضغط على الناخبين.

● أما الجانب الثانى للاختبار، فهو مدى احترام نتائج الانتخابات، وهى الأولى ذات الطابع التعددى فى اليمن، وبالتالى لايتوافر تراث لها. لكن المطمئن نسبياً أن الميثاق الصادر عن الحزبين الحاكمين تضمن التزاماً بمبدأ تداول السلطة. كما وردت تعهدات مماثلة فى برامج بعض الاحزاب الأخرى. لكن يظل مصير هذا الجانب من الاختبار الانتخابى متوقفا على ترجمة تلك الالتزامات إلى سلوك فعلى تنتهجه الاحزاب التى ستاتى النتائج فى غير صالحها. وينطوى هذا الجانب على أهمية كبرى تتجاوز استمرار التجربة الديمقراطية إلى الحفاظ على الوحدة اليمنية نفسها □

د. وحيد عبدالمجيد

اليمن: استقالات من الحزب الاشتراكي في الحديدة

□ عدن-من إقبال علي عبدالله:

■ أفادت انباء موثوق بها من محافظة الحديدة اليمنية ان «عدداً كبيراً من اعضاء الحزب الاشتراكي (احد الحزبين الحاكمين) قدّم استقالته من الحزب في مديرية اللحية»، وأوضحت ان «هذه الاستقالات الجماعية جاءت تعبيراً عن سخط هؤلاء ورفضهم الممارسات الديكتاتورية والخروقات»، وكذلك توظيف اموال الحزب وتوزيعها هبات لضمان فوز مرشحيه في الدائرة ١٨٩ في المديرية حيث يواجه الحزب منافسة شديدة من مرشحي التجمع اليمني للاصلاح، ابرز احزاب المعارضة الاسلامية.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة في عدن امس ان «استقالات اعضاء الاشتراكي في الحديدة جاءت في رسالة سلمت الى قيادة الحزب بواسطة عبدالباري طاهر عضو اللجنة المركزية للحزب رئيس تحرير صحيفة الحزب سابقاً، وجاء فيها «نظراً الى العشوائية في العمل الحزبي واهمال عناصر سكرتارية الحزب ومنظمته في المديرية وممارسة التسلط والديكتاتورية في العمل الحزبي فإننا نقدم استقالاتنا النهائية التي لا رجعة عنها من كل المنظمات القاعدية». وتضمنت الرسالة اسماء ٢٣ عضواً قيادياً مستقيلاً.

وتشهد المراكز الانتخابية في عدن تنافساً شديداً بين مرشحي الاحزاب والمستقلين في الانتخابات الاشتراعية التي ستجري للمرة الاولى في البلاد الثلثاء المقبل. وتشير الاحصاءات الاولية الى شعبية المستقلين وكذلك مرشحو التجمع اليمني للاصلاح.

الى ذلك اكد امس مرشحون مستقلون في المحافظة لـ «الحياة» انهم «تلقوا دعوات من عناصر قيادية

التتمة في الصفحة (٤)

اليمن : استقالات

تتمة الصفحة الاولى

في منظمة الحزب الاشتراكي في عدن الى سحب ترشيحاتهم لمصلحة مرشحيه في مقابل مبالغ مالية تقدر بعشرين ألف ريال لكل منسحب». واكدوا انهم «رفضوا هذه الدعوات واكدوا عزمهم على المنافسة الشريفة».

وعلل المرشحون المستقلون دعوات الاشتراكي الى ضعفه امام منافسيه الرئيسيين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح اذ اكدت انباء ان تنسيقاً جرى بين الاشتراكي والشعبي (حزبي السلطة) ليتنازل مرشح الاشتراكي في خورمكسر قاسم عبدالرب لمرشح الشعبي توفيق عوبلي، ويتنازل مرشح الشعبي حسين جاوي في التواهي لمرشح الاشتراكي عثمان عبدالجبار الذي كان وزيراً للعمل في عدن قبل وحدة البلاد في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠. ويذكر ان دائرة خورمكسر يتنافس فيها الامين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني عمر الجاوي، وترجح المعطيات فوزه على منافسيه.





اليمن وعُمان تفتحان المنافذ البرية بينهما لأول مرة منذ ٢٠ عاما

أبوظبي - ق.ن.أ. ذكرت مصادر يمنية ان سلطنة عمان واليمن قررتا فتح المنافذ البحرية بينهما في بداية شهر يونيو القادم، وذلك لأول مرة منذ عشرين عاما.

وأشارت المصادر في تصريحات نشرت في أبوظبي الى انه تم الاتفاق على ذلك خلال زيارة علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني لمسقط قبل أسبوعين.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٣

محمود نجاشي عضو اللجنة المركزية للمؤتمر الشعبي لـ «الشرق الأوسط»

جميع مرشحي المؤتمر في عدن من أبنائها ولا دور مستقلاً لأنصار علي ناصر

عدن: من لطفي شطارة

أكد محمود نجاشي عضو الجنة الدائمة (المركزية) للمؤتمر الشعبي العام وعضو اللجنة الاشرافية من جانب المؤتمر على الانتخابات البرلمانية ان اهمية الانتخابات اليمنية تعود الى اجرائها على اسس ديمقراطية صحيحة والى مشاركة قوى سياسية مختلفة فيها تتنافس على برامج متنوعة. وقال ان الاهم يظل ما بعد الانتخابات وما سوف يقدمه كل حزب ومرشح.

وأضاف في تصريح لـ«الشرق الأوسط» ان المؤتمر يعمل جاهدا من أجل ان يتجاوز اليمن مرحلة التقاسم او ما سميت بالفترة الانتقالية والانتقال الى مرحلة الشرعية الدستورية والتطبيق الحقيقي لشعار التداول السلمي للسلطة بغض النظر عن نتائج الانتخابات.

وقال نجاشي وهو من انصار الرئيس اليمني السابق علي ناصر وشغل في عهده عدة مناصب حكومية منها وزير للثقافة والسياحة، ان المؤتمر الشعبي العام يقدم الى الانتخابات افضل المرشحين ممن يتمتعون بالخبرة وبنجاحهم سيتمكن المؤتمر من تحقيق برنامجه الانتخابي الذي وعد به المواطنين.

واوضح نجاشي ان جميع مرشحي المؤتمر في محافظة عدن هم من ابناء المدينة ومن الكفاءات والوجوه المعروفة بين اوساط المواطنين وممن ساهموا في فترات سابقة في العمل السياسي والحكومي او من الوجوه الشابة.

وأكد ان انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد ليس لهم دور مستقل باسم الرئيس علي ناصر ولكنهم الآن اعضاء في احزاب او مستقلون ويمارسون اليوم حقهم الدستوري والقانوني.

وتوقع محمود نجاشي عضو اللجنة الدائمة ان تكون لحزبه فرص كبيرة في تحقيق نسبة طيبة من النجاح، بما في ذلك في محافظة عدن التي تتميز ببعض الخصوصيات كونها كانت مركزا سياسيا وعاصمة دولة (الشطر الجنوبي) ومقرا للعديد من الاحزاب السياسية التي يشتد التنافس بينها. ولم يستبعد ان يحقق المستقلون مفاجآت في هذه الانتخابات.

وأوضح نجاشي ان ابرز هموم المواطنين في مدينة عدن هو الاطمئنان على مستقبل مدينتهن كمنطقة حرة وعاصمة اقتصادية. وتوقع في هذا الصدد ان يبدأ التنفيذ الفعلي للقانون الذي حدد مدينة عدن بكاملها منطقة حرة. واضاف انه في الفترة الاخيرة برزت بعض الصعوبات الكبيرة في جانب الخدمات العامة للمواطنين وبروز الظواهر السلبية في الادارة وان البعض يحاول تحميل المؤتمر الشعبي العام هذا التدهور في الخدمات والادارة معا علما بانه لا يوجد في قيادة المحافظة دور حقيقي للمؤتمر.

ويذكر ان المؤتمر الشعبي يعتمد الى درجة كبيرة في كسب الانتخابات في محافظة عدن على الشخصيات السياسية من انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد والمؤيدة له ومنهم محمود نجاشي ومحمد احمد القعطبي وزير الاسكان السابق وتوفيق عوبلي من قياديي الجبهة القومية وطه احمد غانم المحافظ السابق لعدن وهي شخصيات لا تزال تحظى بشعبية واسعة ويتعاطف معها عدد واسع من المثقفين في المدينة.

بالاضافة الى سليمان ناصر مسعود احد ابرز المقربين للرئيس السابق والذي يتحمل مسؤولية الاشراف على المؤتمر الشعبي العام اثناء الانتخابات في عدن.

مرشحو الحزبين الحاكمين يتنافسون في عدة دوائر

«التجمع اليمني» يعرض ائتلافاً و«الاشتراكي» و«الشعبي» نحو التفرد

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطاره

بينما اعلن زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح، الشيخ عبد الله الاحمر ـ شيخ قبائل حاشد ـ استعداد حزبه للمشاركة بعد الانتخابات في أي ائتلاف حكومي في اليمن، أكد عضو مجلس رئاسة الحزب الاشتراكي اليمني، سالم صالح محمد، تصميم الحزبين الحاكمين (الاشتراكي والمؤتمر الشعبي) على تشكيل حكومة ائتلاف في ما بينهما يكون الحزبان عمادها.

ويبدو ان تصميم الحزبين الرئيسيين على تشكيل حكومة ائتلافية يتناقض مع اعلان زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح ـ المنافس القوي للحزبين ـ استعداده للمشاركة في ائتلاف حكومي واسع بعد الانتخابات حتى في حال استئثاره باكثرية مقاعد المجلس المقبل.

وقد أكد سالم صالح محمد امس ان الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي سيعملان على تشكيل كتلة برلمانية موحدة في المجلس المنتخب.

الا ان بعض المراقبين لفت انظارهم اعلان سالم صالح ان الحزبين الرئيسيين يسيران نحو التنسيق الكامل في الانتخابات و«التنافس النزيه»، في الوقت نفسه في بعض الدوائر.

ويبدو ان اضطرار الحزبين الى التنافس في عدد من الدوائر الانتخابية يعود الى رفض العديد من المرشحين «المستقلين» والمرتبطين بهما الانسحاب من المعركة.

وقد بلغ عدد المرشحين المستقلين المنسحبين حتى مساء 19 ابريل (نيسان) الجاري 652 مرشحا. ومددت المهلة القانونية لسحب الترشيحات بغية تشجيع اعداد اكبر على سحب ترشيحاتهم.

وتشير مصادر حزبية الى ان المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي كانا قد استخدما ورقة الدفع باكبر عدد ممكن من اعضائهما للترشيح بصفة مستقلين كخطوة تكتيكية في مواجهة مرشحي الاحزاب الاخرى والشخصيات الوطنية المستقلة، الا أنهما فوجئا اخيراً بوجود صعوبات كثيرة تحول دون اقناع اكبر عدد ممكن من هؤلاء المرشحين بسحب ترشيحاتهم.وتفيد معلومات «الشرق الاوسط» ان الحزبين الحاكمين يواجهان مشكلات داخلية كثيرة مع مرشحيهما المستقلين تهدد باضعاف فرصهما في الفوز بالاغلبية.



شئون عربية

الرئيس اليمنى يرحب بالاشراف الدولي على الانتخابات

الشارقة ـ وكالات الانباء :

اعلن الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ان الانتخابات التشريعية المقرر اجراؤها يوم الثلاثاء القادمه ستكون نقطة جديدة فى المسار التاريخى اليمنى وانها ستتم فى مناخ حر ونزيه .

ورحب الرئيس اليمنى فى حديث تنشره مجلة « الشروق » الصادرة اليو، فى الامارات بحضور اية جهة او شخصيات للوقوف على سير الانتخابات مؤكدا ان المؤتمر الشعبى العام على استعداد للتسليم بنتائج الانتخابات مهما كانت ، وبالتداول السلمى للسلطة .

وكشف صالح عن ان احداث العنف التى وقعت فى اليمن مؤخرا كانت تخطط وتمول من قوى معادية للوحدة والديمقراطية بهدف زعزعة الاستقرار وعرقلة جهود البناء والاساءة الى التجربة الديمقراطية .

وقال ان اجهزة الامن تمكنت من القاء القبض على عدد من مرتكبيها وأدلوا باعترافات مفصلة حول العمليات التى قاموا بها واهداف الذين يقفون وراءها .

وعن اليهود اليمنيين وما تردد عن هجرتهم الى اسرائيل قال الرئيس اليمنى انه لا يوجد تفسير مقنع لاثارة مثل هذا الموضوع بين الحين والاخر فى بعض الصحف لان اليهود اليمنيين يمارسون حقوق المواطنة كاملة ويلتزمون بواجباتهم ولا يفكر اى منهم فى مغادرة وطنه نهائيا .

الحملة الانتخابية تتصاعد حرارتها

اليمن: الاصلاح يعلن برنامجه والاشتراكي يهاجمه

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ ارتفعت امس وتيرة الحملات الانتخابية بين القوى السياسية والحزبية في اليمن مع اقتراب موعد الانتخابات الاشتراعية الثلثاء المقبل. وجدّد الحزب الاشتراكي الذي يشترك في السلطة مع حزب المؤتمر الشعبي العام، حملته على التجمع اليمني للاصلاح، وعارض مشروعه، وهاجم «داعمي الارهاب ومضعفي هيبة الدولة» معلناً أن عدداً من اعضائه الذين ترشحوا مستقلين انسحبوا لمصلحة مرشحين حزبيين.

اما الاصلاح فجدّد في مؤتمر صحافي امس قدم فيه برنامجه الانتخابي تأكيد التزامه كل الاتفاقات التي وقعها اليمن وسعيه الى تحسين العلاقات مع الدول المجاورة، ودان العنف سواء «صدر عن السلطة او الجماعات او الافراد».

واورد البرنامج الانتخابي للتجمع «اولويات» يجب ان تعطى حقها من الاهتمام في المرحلة المقبلة، ومنها: «تأكيد الاحتكام الى الشريعة الاسلامية في كل شؤون الحياة وجعلها مصدر كل التشريعات واصلاح الدستور والقوانين في

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

اليمن: الاصلاح يعلن برنامجه

تتمة الصفحة الاولى

ضوئها، الاهتمام ببناء الانسان واصلاحه باعتباره مفتاح التغيير، توطيد الأمن والاستقرار، المسارعة في القضاء على مظاهر التشطير ومخلفاته، تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات والتكامل في ما بينها، تحسين المستوى المعيشي للشعب، وقف العبث المالي والاداري وانهاء المحسوبية، العدل في توزيع الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الكهرباء والمواصلات والمياه، اصلاح اوضاع القوات المسلحة ومنع التضييق على افرادها، أمن الوطن وحمايته من الجريمة والانحراف يكمن في التزام احكام الشريعة الاسلامية، اعادة الاراضي المنهوبة والممتلكات العقارية والاستثمارية التي صادرها النظام السابق من المواطنين في المحافظات الجنوبية والشرقية الى أصحابها الشرعيين، العمل على تحسين علاقات اليمن مع دول الجوار والدول العربية والاسلامية الصديقة، اغلاق مصنع الخمر وتحويله الى انتاج سلعة غير محرمة».

وحضر المؤتمر الصحافي للتجمع حشد من الصحافيين العرب والاجانب، وشارك فيه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس الهيئة العليا للتجمع، والسيد عبدالوهاب الآنسي امينه العام.

وقال الشيخ الأحمر في المؤتمر: «لم تكن بين الاصلاح وأي تنظيم اخر - لا مع التنظيمين الحاكمين ولا مع غيرهما - اي اتفاقات سرية».

اما السيد الآنسي فقال: «ليس عندنا احصاء للمنسحبين من الاحزاب الاخرى. لكن ليس صحيحاً أن هناك انسحابات كبيرة جداً من الاصلاح. ونحن اعلنا سياستنا قبل بدء الترشيح فقدمنا مرشحين في كثير من الدوائر. لكننا ابدينا استعدادنا لأن ننسحب اذا وجد مرشح يتجه اليه الرأي العام ومرغوب فيه أكثر من مرشحنا. هذه سياستنا المعلنة قبل بدء الترشيح. أما بالنسبة الى التراجع فليس هناك تراجع. نحن نبذل جهدنا ضمن السياسة التي اعلناها والتي تتضمن الحصول على اكبر عدد ممكن من المقاعد».

وعن مقارنة الانتخابات اليمنية بالجزائرية (الملغاة)، قال: «انها مقارنة غير صحيحة وتحتاج الى كثير من التروي واعادة النظر».

واكد ان الاصلاح «ضد العنف من أي مصدر كان. ويعتبر العنف الصادر من السلطات والحاكمين اشد خطراً وننبه أكثر».

وقال ان السيد عبدالمجيد الزنداني عضو في الهيئة العليا للاصلاح و«لا يوجد عندنا ما يسمى المرشد الديني، او ما يسمى رجل دين. نحن نعتبر ان كل مسلم هو رجل دين». واضاف ان «علاقتنا مع القوة الاسلامية كلها علاقة قائمة على الحوار الموضوعي الذي يوصل الى التعرف الى القواسم المشتركة (...) نحن قد نفهم قضية من القضايا فهماً في ضوء الاسلام وغيرنا له فهم آخر ايضاً في ضوء الاسلام. وهي خلافات نعتبرها مشروعة ولسنا مع من يسلك سلوك المهاترات والاتهامات».

وتحدث الشيخ الاحمر مجدداً فقال: «ان الاصلاح مع مصلحة اليمن، وحيث تكمن المصلحة فالاصلاح معها، وأي شيء يضر بمصلحة اليمن فالاصلاح لا يرضى به (...) والاتفاقات مع شركات النفط شيء في مصلحة اليمن، كما ان الاصلاح يسعى الى تحسين العلاقات مع الدول المجاورة اولاً، وتنمية العلاقات مع كل الدول الشقيقة والصديقة وعلى أساس الاحترام المتبادل والحفاظ على سيادة اليمن ومصلحته واستقلاله».

ثم تحدث الآنسي فأكد ان «الاصلاح لن يستأثر بالسلطة اذا حصل على الغالبية» في الانتخابات. وقال ان «اهتمامنا منصب على ان تجري الانتخابات بنزاهة وحرية بعيداً عن اي توترات سياسية او عن ترغيب او ترهيب».

واكد الشيخ الاحمر ان زيارته الاخيرة للمملكة العربية السعودية كانت للعمرة فقط «ولم احمل اي رسالة ولم اقم باي دور في المجال السياسي او في مجال العلاقات بين المملكة واليمن (...) ان اصلاح العلاقات بين الشعبين امر حيوي وهو مطلب الجميع».

واضاف: «مر على احداث الخليج اكثر من عامين، والهموم الآن تنصب على تجاوز ما حدث واعادة العلاقات الى سابقها بين كل الدول العربية لأن القطيعة بين الدول العربية ليست في مصلحة احد».

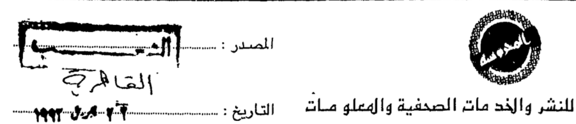
وسئل الآنسي عن موقف «الاصلاح» من تصاعد عمليات الارهاب في مصر، فاجاب: «موقف الاصلاح من العنف واضح، فهو يدين العنف سواء كان من السلطات او الجماعات او الافراد».



الاشتراكي

وفي عدن، قال السيد سالم صالح محمد الأمين العام للحزب الاشتراكي (احد حزبي السلطة) ان «الحزب يقف موقف المعارض والمناهض لأولئك المرشحين الذين يعارضون مشروعه الحضاري الوطني وتحديداً اولئك الذين يدعمون الارهاب ويضعفون من هيبة الدولة ولا يحترمون الدستور والنظام والقانون ويضرون كثيراً بمصالح السكان والوطن وسيادته».

واضاف سالم، وهو عضو في مجلس الرئاسة، في حديثه امس امام اعضاء الحزب في محافظة عدن ان «الحزب الاشتراكي يعارض مشروع التجمع اليمني للاصلاح الذي لا يوجد اي تنسيق معه. ان الحزب يدعم كل من يتبنى مشروعه الحضاري الوطني لبناء اليمن وتحديثه وتطويره».



تحالف الحزبين الحاكمين في اليمن عشية الانتخابات!

صنعاء- خاص بالشعب:

صباح اليوم يتوجه الناخبون اليمنيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب أول مجلس نيابى منذ قيام الجمهورية اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠م.. ولأول مرة تشهد اليمن انتخابات على أساس التعددية الحزبية والسياسية، يتنافس فيها ثلاثة عشر حزباً سياسياً والاف من المرشحين الحزبيين والمستقلين على (٣٠١) من المقاعد التى سيتكون منها مجلس النواب المنتخب..

وتضاربت التكهنات عشية الانتخابات حول النتائج حول النتائج

البقية ص٩



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ أبريل ١٩٩٣

المتوقعة.. إذ تشير كثير من التوقعات إلى تدنٍ فى مستوى شعبية المؤتمر الشعبى العام (أحد حزبى السلطة) والذى كان مرشحاً لأغلبية مطلقة.. خاصة بعد أن وقع المؤتمر مع شريكه فى السلطة الحزب الاشتراكى اليمنى مساء السبت الماضى على اتفاق تحالف بينهما لما بعد الانتخابات، حيث نص الاتفاق على النقاط التالية:

١ – تكوين كتلة برلمانية واحدة بينهما فى مجلس النواب المنتخب أياً كانت نتائج كل واحد منهما.

٢ – تشكيل حكومة ائتلاف بينهما بعد الانتخابات يتم تحديد نصيب كل منهما فيما بعد.

٣ – تعديل الدستور وخاصة مايتعلق بشكل رئاسة الدولة، حيث سيتم تحويلها من مجلس للرئاسة إلى رئيس ونائب ينتخبان من قبل الشعب مباشرة.. وإنشاء مجلس للشورى تعطى له صلاحيات تشريعية إلى جانب مجلس النواب المنتخب، والنص على أن يكون الاقتصاد حراً ولم يحدد الاتفاق الموقف من الشريعة الإسلامية ومصدريتها التشريعية وهل ستظل المصدر الرئيسى كما هى الآن أم ستصبح المصدر الوحيد؟!



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية
التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأحمر ينفي عقد «اتفاقات سرية» مع التنظيمات الأخرى

سالم محمد يعلن تصميم شريكي الحكم على تشكيل حكومة ائتلافية بعد الانتخابات

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

فيما تتجه النية لتمديد فترة السماح للمرشحين بالانسحاب من الترشيحات لإتاحة الفرصة لمرشحين آخرين تلبية لرغبة الحزبين الحاكمين «الحزب الاشتراكي» و«المؤتمر الشعبي» والاستعداد النهائي ليوم الاقتراع العام لانتخاب اول برلمان يمني موحد نفى الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر شيخ قبائل «حاشد» وزعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح - المنافس القوي للحزبين الحاكمين - وجود اي اتفاقات سرية بين حزبه واي تنظيم سياسي آخر بما في ذلك الحزبين الحاكمين.

وقال الشيخ الاحمر بان سياسة حزبه واضحة ولا تؤمن بالسرية وان المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي شركاء في السلطة ولا يعلم ما الذي يدبرانه في ما بينهما للمستقبل.

وجدد الاحمر استعداد حزب تجمع الاصلاح اليمني للمشاركة بعد الانتخابات في اي ائتلاف لتشكيل الحكومة.

وقال: «هذه هي سياستنا وقناعتنا، وذلك ان اليمن تحتاج لتضافر جهود الجميع وان تتحمل كل القوى مسؤوليتها في ذلك».

وفي عدن كشف سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي في لقائه اليوم بأفراد القوات المسلحة والامن ووكلاء فروع الوزارات في محافظة عدن ان الحزبين الحاكمين (الاشتراكي والمؤتمر) يسيران في علاقاتهما في مرحلة ما قبل الانتخابات نحو التنسيق الكامل والتنافس النزيه في بعض الدوائر وانهما يسعيان من وراء ذلك الى تشكيل كتلة برلمانية موحدة في البرلمان المقبل.

وقال ان الحزب والمؤتمر لا يعتبران مسؤولين عن قيام دولة الوحدة وتحقيق هذا الانجاز فحسب بل انهما راعيان للديمقراطية والتجربة السياسية التي ولدت منذ 22 مايو (ايار) 1990.

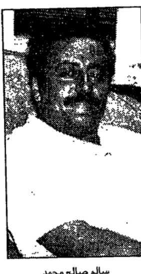
وأكد سالم صالح ان القوات المسلحة والامن مطالبة بتوفير الامن والاستقرار وتهيئة المناخات الآمنة لاجراء الانتخابات في اجواء مستقرة.

ويرى المراقبون ان حديث المسؤول الثاني في الاشتراكي عن توجه الحزبين الحاكمين الى تشكيل كتلة برلمانية موحدة في البرلمان المنتخب قبل اقل من اسبوع من اجراء الانتخابات يعكس مستوى العلاقة والتفاهم الذي توصل اليه الشريكان للتنسيق في ما بينهما للفوز بالاغلبية التي تمكنهما من تشكيل حكومة ائتلاف يكونا هما عمادها.

ويقول سياسيون مطلعون ان تصريحات سالم صالح حول هذه النقطة - التي كانت مثار خلاف بين الشريكين - سيحملها في لقاءاته التي يزمع عقدها في عدد من المحافظات الجنوبية مع قيادات تلك المحافظات وافراد القوات المسلحة والامن والمؤسسات والدوائر الحكومية.

وكان عبد الوهاب الانسي قد قال في معرض رده على سؤال لـ «الشرق الأوسط» امس بانه حتى في حال حصول حزب الاصلاح على الاكثرية في المجلس فانه لن يستأثر بالحكم وحده.

وفي ما يتعلق بالشائعات التي تشير الى احتمال تبادل المواقع بين المهندس حيدر العطاس، والدكتور ياسين سعيد نعمان كأن يتولى الاول رئاسة مجلس النواب، والثاني رئاسة الحكومة او التكهنات التي تقول بان العطاس والشيخ الاحمر سيتنافسان على منصب رئاسة البرلمان المقبل قال الانسي بأن هذه القضايا ليست محل حديث الآن، واوضح ان الاهتمام ينصب الآن على اجراء الانتخابات بحرية ونزاهة بعيدة عن الترغيب والترهيب، وبعيدا عن اية توترات سياسية اخرى.



سالم صالح محمد

وأكد الشيخ الاحمر بان الحديث عن هذه القضايا سابق لأوانه.

وفي ما يتعلق بمؤشرات عدد المرشحين الذين سحبوا ترشيحاتهم حتى الآن اشار عبد الوهاب الانسي الى انه ليس لديه اي احصائيات بعدد المنسحبين من الاحزاب الاخرى ونفى ان تكون هناك اعداد كبيرة من مرشحي الاصلاح سحبوا ترشيحاتهم، وأكد ان حزبه قد اعلن سياسته في الانتخابات قبل فتح باب الترشيح، وهو انه سيقدم مرشحين في الكثير من الدوائر.

وأبدى استعداده في حال وجود مرشح آخر من غير «تجمع الاصلاح» يحظى بدعم وتأييد الراي العام، فإنهم سيسحبون مرشحهم لصالح المرشح الآخر.

ونفى ان يكون هناك اي تراجع لحزب تجمع الاصلاح عن السعي للحصول على اكبر عدد



ممكن من المقاعد في البرلمان المقبل، واستبعد امكانية تكرار تجربة الجزائر في اليمن وقال انه لا وجه للمقارنة بين التجربتين، وان مقارنة كهذه تحتاج الى كثير من التروي واعادة النظر.

على صعيد آخر وجه عدد من المنظمات الجماهيرية والهيئات الحزبية في محافظة تعز رسالة الى رئيس اللجنة العليا للانتخابات القاضي عبد الكريم العرشي عبر فيها عن استغرابه للاسقاط المتعمد لاسم المرشح سلطان احمد عبد الرب السامعي عضو مجلس النواب الحالي الذي تتهمه السلطات الامنية بانه مسؤول عن مقتل اثنين من رجال الامن في اشتباك مسلح معها قبل اكثر من شهرين ولايزال مختفيا حتى اليوم، وكان قد تقدم بترشيحه عن الدائرة (40) لمحافظة تعز.

واعتبرت الرسالة ان ذلك يشكل خرقا فاضحا لدستور البلاد ولقانون الانتخابات وطالبت باعادة الامور الى نصابها، وحملت الرسالة اللجنة العليا للانتخابات مسؤولية ما وصفته بالموقف المتعنت للجنة ودعتها الى اتخاذ الاجراءات للاسراع بتسجيل سلطان السامعي في الدائرة التي اختارها للترشيح.

واكدت مصادر في اللجنة العليا للانتخابات ان قضية السامعي لاتزال مثار نقاش حيث يرفض ممثل المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح وممثلو بعض الاحزاب قبول طلب النائب سلطان السامعي لترشيح نفسه بحجة انه هارب من العدالة. الا ان من المقرر ان تحسم هذه القضية خلال الساعات الاربع والعشرين المقبلة.

وعلى الصعيد نفسه استنكرت «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة» وهي لجنة مستقلة، قرار اللجنة العليا للانتخابات الذي قضى بمنع مراقبة هذه اللجنة للانتخابات واكتفت بالسماح بذلك للمراقبين الدوليين الذين يمثلون المعهد الجمهوري الامريكي والمعهد الديمقراطي الامريكي وممثلي البرلمان الاوروبي بالاضافة الى مندوبي المرشحين انفسهم.

وهددت بوضع خطة بديلة لمراقبة الانتخابات وضمان نزاهتها. وستطلب من كل المتطوعين العاملين في اطارها اتباعها يوم الانتخابات في 27 ابريل (نيسان) المقبل وهي الخطة التي سوف تضمن للجنة تادية مهمتها بكل هدوء وبعيدا عن اية ارباكات او عراقيل مفتعلة.

ومن جانب آخر ذكرت معلومات صحافية ان تسعة مرشحين في اربع دوائر انتخابية في محافظة عدن سحبوا ترشيحاتهم من الدوائر التي تقدموا لها.

ولم تعرف بعد اسباب سحب الترشيحات غير ان معلومات ذكرت انها تعود الى عدم توفر الاموال لمواجهة النفقات المطلوبة للدعاية الانتخابية ومواجهة الدعاية الواسعة للاحزاب الكبيرة التي غطت مناطق واسعة من المحافظة.



المصدر : الشرق الاوسط
الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٣

عقدة النائب اليمني الهارب مستمرة

1200 مرشح تجاوبوا وانسحبوا ولا حلفاء لـ «البعث» و «الناصري»

صنعاء: من حمود منصر

تجاوز عدد المرشحين الذين تقدموا بطلبات لسحب ترشيحهم من الانتخابات اليمنية، حتى مساء امس الاول، الألف ومائتي مرشح معظمهم من المستقلين.

وقالت مصادر لجنة الانتخابات لـ «الشرق الأوسط» ان جهودا ضخمة يبذلها كل من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي (شريكي الحكم) لاقناع المزيد من المرشحين المستقلين بسحب ترشيحاتهم واتاحة الفرصة لمرشحي الحزبين لتحقيق الفوز في الانتخابات المقبلة.

واشارت مصادر حزبية الى ان المستقلين المنسحبين هم ممن دفع بهم الحزبان الحاكمان للترشيح الايام الماضية ومولا حملات دعايتهم الانتخابية الا انهما يجدان الآن صعوبة كبرى في اقناعهم بالانسحاب.

وقال مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الشرق الأوسط» ان حجم الانسحابات يدل على وفاق بين الاحزاب السياسية الكبيرة في البلاد.

وفي الوقت نفسه نفى الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر وجود أي تنسيق رسمي بين حزب «التجمع اليمني للاصلاح» و«المؤتمر الشعبي العام» بالرغم من ان بعض اوساط الاصلاح كشفت لـ «الشرق الأوسط» ان اتفاقات مبدئية وبصفة شخصية جرت بين قيادتي «التجمع» و«المؤتمر الشعبي» في عدد من الدوائر الانتخابية.

ويؤكد حجم المرشحين المنسحبين من تجمع



الاصلاح ان التنسيق قائم بين «الاصلاح» و«الشعبي»، بينما لم يتوصل حزب البعث العربي الاشتراكي «الجناح الموالي للعراق» الى أي اتفاق مع حزب «تجمع الاصلاح».

وأكدت مصادر في «تجمع الاصلاح» لـ «الشرق الأوسط» ان مباحثات التنسيق بين «الاصلاح» و«البعث» حول عدد من الدوائر الانتخابية في محافظتي تعز وحجة باءت بالفشل وستكون المنافسة شديدة بين مرشحي الحزبين في 5 دوائر انتخابية في حجة.

من جانب آخر كشفت مصادر في الحزب الاشتراكي عن عدم توصل الحزب الاشتراكي والتنظيم الوحدوي الناصري الى أي اتفاق تنسيقي بينهما بعد نحو اسبوع من الحوار.

من جانب آخر اكدت مصادر في لجنة الانتخابات ان قضية ترشيح النائب البرلماني سلطان السامعي ما تزال مثار خلاف حاد بين اعضاء اللجنة، وقد كرست اجتماعها يوم امس لمناقشة قضية السامعي حيث تقدم نحو 7 من اعضاء اللجنة بمذكرة اوضحوا فيها الحيثيات القانونية والدستورية التي تمنح سلطان السامعي حق الترشيح في الانتخابات خاصة أنه ما يزال يتمتع بالحصانة البرلمانية ولم يصدر حكم قضائي بما نسب اليه من تهمة قتل جنديين في تعز قبل عدة اشهر.

وأشارت المصادر الى ان اجتماع لجنة الانتخابات انفض يوم امس دون التوصل الى حل نهائي لهذه القضية، وتوقعت اعادة طرحها من جديد في اجتماعات اللجنة حتى آخر لحظة.

ويرى انصار السامعي في اللجنة انه لا توجد جهة معينة مخولة منح شهادات حسن سيرة وسلوك لأحد، وانه لم يتم تطبيق هذا الشرط على جميع المرشحين، ويرون ان قضية رفض طلب ترشيح النائب السامعي مجددا، وبعد ان كانت لجنة الانتخابات قد اقرته في وقت سابق، تؤكد ان موقفاً سياسياً يتحكم بقرار الرفض.

وتعتبر قضية ترشيح السامعي احدى قضايا الاختلاف الرئيسية بين الحزبين الحاكمين وابرز قضية تحدث انقساما داخل صفوف اللجنة العليا للانتخابات. وتشير جميع الدلائل الى صعوبة حسمها خلال الايام المقبلة خاصة انه لم يبق على يوم الاقتراع سوى اربعة ايام فقط.

باسندوه (مستقل):

التقاسم يضر بالبلاد

(الشعب): هل لكم أن تحدثونا عن تصوراتكم لمستقبل العمل الديمقراطى فى اليمن بعد الانتخابات ومـاالدور الذى تتصورونه للمعارضة؟

(باسندوه): إذا نجحت الانتخابات النيابية العامة وسارت الأمور بعدها كما نأمل وتوخينا تحقيق وفاق وطنى حقيقى فى تشكيل الحكم، وتجنبنا جميعاً القيام بأية أعمال أو ممارسات غير سليمة. وجسدنا فى سلوكنا ومواقفنا – سواء كأحزاب أو كمواطنين وكسلطة ومعارضة، الولاء لله، والحرص على تغليب مصلحة الوطن على مصالحنا الحزبية والذاتية وقامت الأحزاب بممارسة الديمقراطية فى داخلها وتربية أعضائها على أساس أن الوطن فوق الحزب، وأن الحزب هو أداة فى خدمة الشعب ولم نجعل من الإنتماء الحزبى مؤهلاً للحصول على أية امتيازات بحيث لا يصبح عضو الحزب الحاكم أو أعضاء الأحزاب الحاكمة مواطنين من الدرجة الأولى وغيرهم مواطنين من الدرجة الثانية فلا خوف على مستقبل العمل الديمقراطى فى بلادنا...

ولكن ينبغى أن تتحلى المعارضة مثلها مثل السلطة، بروح المسئولية بحيث تتفادى القيام بأية تجاوزات تتنافى مع النظام والقانون، ومع ممارسة كل الحقوق والحريات المشروعة المكفولة لها دستورياً وقانونياً دون الإخلال بواجباتها، وبحيث تحرص على وضع مصلحة الوطن قبل كل مصلحة، وتسعى إلى حل أية خلافات فيما بينها أو فيما بينها وبين أى من قواها وبين السلطة أو أى من القوى المشاركة فيها بأسلوب الحوار الموضوعى الهادف والرصين...

وبالمثل يتوجب على السلطة احترام حقوق المعارضة وتمكينها من أداء دورها والتعاون معها... ففى أى نظام ديمقراطى تعددى حقيقى لا يقل دور المعارضة أهمية عن دور السلطة، إذ أن المعارضة تعتبر تكملة للسلطة نظراً لأن النظام يقوم على وجود سلطة ومعارضة... سلطة تحكم ومعارضة تراقب وترصد وتنتقد وتعارض...

ولكى تستطيع المعارضة الاضطلاع بمهامها كاملة وعلى نحو صحيح، عليها أن تحرص على تقديم البدائل الأفضل والاقتراحات الأصلح وتحرى الحرص على أن يكون نقدها بناءً وهادفاً وموضوعياً، وتفادى ارتكاب أية أخطاء كيلا تتيح للسلطة استغلالها ضدها أو الإفادة منها فى اثبات أنها الأحسن... ففى الفترة الانتقالية أساء البعض استخدام حرية التعبير مثلاً إذ تنكبوا طريق النقد الموضوعى والهادف وأوغلوا فى نشر الشتائم والقدح بصورة مبتذلة حتى طالوا رئيس الدولة الذى هو رمز الوطن وبعض القادة الاخرين... ومع هذا فالأمل كبير فى أن يحرص الجميع على ترشيد ممارستنا لحرية النقد والتعبير حفاظاً على الديمقراطية والوحدة الوطنية، وللإبقاء على الإخاء والمحبة وروح التسامح دون التهاون فى نقد أية أخطاء أو مساوىء.. وعلى كل حال فمازالت تجربتنا فى مهدها والمهم أن تستمر... ومع استمرارها سنتعلم أكثر على حين ستنمو هى وتتطور... غير أن نجاحها وبقاءها هما مسئولية مشتركة بين السلطة والمعارضة...

(الشعب): هل من المجدى أن تستمر صيغة التقاسم بين الحزبين الحاكمين بعد الانتخابات؟ أم أن الأفضل توسيع صيغة المشاركة فى الحكم لتشمل أحزاباً أخرى؟

(باسندوه). دائما ما أؤكد على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة فى الحكم، لأن بلادنا لم تعد تحتمل استمرار صيغة التقاسم الثنائى المتساوى بعد أن جربناها حوالى ثلاث سنوات.. ولذلك فإننى أرى أن توسيع قاعدة المشاركة فى الحكم ضرورية للغاية... وأرى أن تشمل الأحزاب الرئيسية الثلاثة – المؤتمر والإصلاح والاشتراكى – بالدرجة الأولى بالإضافة إلى أية أطراف أخرى وعدد من العناصر الوطنية المستقلة مع مراعاة أن يكون تمثيل كل حزب قدر الإمكان وفقاً لثقله وحضوره فى مجلس النواب وعلى الساحة وأيضاً مع مراعاة مقتضيات المصلحة العامة... وما لم يتم التخلى عن صيغة التقاسم عند ولوجنا إلى المرحلة القادمة التى تبدأ فى أعقاب الانتخابات النيابية العامة يوم ٢٧ ابريل القادم فسيصاب المواطنون بخيبة أمل وقد يتملكهم اليأس... فلنفتح أمامهم افاق الأمل إذ (ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل) كما يقول الشاعر ودعونا نجرب صيغة الائتلاف الأوسع ونستفيد من كل الكفاءات والطاقات القادرة والمؤهلة بصرف النظر حتى عن الانتماء الحزبى والسياسى...



المصدر : الشرق القطر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٤/١٩٩٣

«الشرق» تتابع احداث الانتخابات البرلمانية في اليمن: ١

اجماع على ضمان الفوز للاحزاب الرئيسية الثلاثة

رسالة صنعاء ـ محمد العريقي:

رغم ان موعد الاقتراع للانتخابات النيابية في اليمن هو يوم ٢٧ ابريل الحالي، اى بعد اسبوع تقريبا من الان.الا ان المراقبين هنا بداوا في طرح توقعاتهم حول نتائج هذه الانتخابات التى يرون انها سوف تسفر عن تقدم الاحزاب الرئيسية وهى: المؤتمر الشعبى العام الذى يرأسه الفريق على عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة والحزب الاشتراكى برئاسة على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة والتجمع اليمنى للاصلاح «ذات التوجه الاسلامي» والذى يترأسه شيخ مشايخ حاشد اكبر قبائل اليمن عبد الله بن حسين الاحمر.

ويربط المهتمون هذه النتائج بقوة التاثير المادية والدعائية التى تمتلكها هذه الاحزاب.

والتى تتصدر بعدد مرشحيها قائمة المرشحين الذين يزيد عددهم على ٤٧٠٠ مرشح بينهم ٥٠ امراة، ويتنافسون فى ٣٠١ دائرة انتخابية.

فقد احتل المؤتمر المرتبة الاولى فى عدد المرشحين حيث بلغ عدد مرشحيه ٢٩٠ مرشحا يليه التجمع اليمنى للاصلاح الذى نزل بـ ٢٤٦ مرشحا والثالث الحزب الاشتراكى الذى بلغ عدد مرشحيه ٢٢٨ مرشحا بينما انزلت الاحزاب الاخرى والتى يصل عددها اكثر من اربعة عشر حزبا ما بين ٩٠ الى ٥ مرشحين.

واجمالا فان عدد المرشحين الذين نزلوا عن طريق الاحزاب يزيد على الف وثلاثمائة مرشح فيما بلغ عدد المستقلين اكثر من ثلاثة الاف واربعمائة مرشح.

غير ان معظم هؤلاء المستقلين ينتمون الى احزاب سياسية ودفعت بهم احزابهم للترشيح كمستقلين حتى يحضون بقبول الناخب الذى لايزال غير مقتنع بدور الاحزاب فى قيادة البلاد والتى يرى فيها ايضا سببا فى تدهور الاوضاع الاقتصادية والامنية التى تشهدها اليمن.

ومع قرب الموعد الاخير للانتخابات فان حمى الدعاية الانتخابية للمرشحين ارتفعت فى هذه الاثناء فقد بدات وسائل الاعلام الرسمية من صحافة واذاعة وتليفزيون بنشر واذاعة البرامج والدعاية الانتخابية للاحزاب وفق جدول معد من اللجنة العليا للانتخابات كما نظمت عليه الدعاية الانتخابية للمرشحين المستقلين عبر دوائرهم الانتخابية والتزمت الوسائل الرسمية بنشر اسمائهم وصورهم فقط.

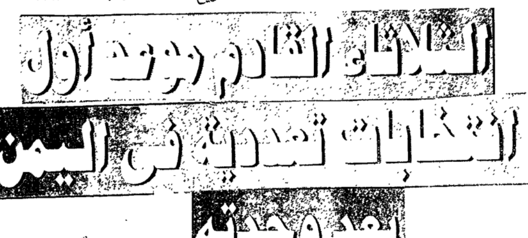
ويبدو ان مرحلة الدعاية الانتخابية والتى بدات يوم الاحد الماضى والمخصص لها تسعة ايام لم تمر دون الحديث عن ظهور بعض الاختراقات فى مسالة الدعاية الانتخابية.

فمنذ اليوم الاول من هذه المرحلة شكت بعض الاحزاب من استغلال الحزبين الحاكمين ووسائل الاعلام الرسمية لصالح مرشحهما فقد احتجت صحيفة الصحوة التى تتبنى وجهة نظر التجمع اليمنى للاصلاح على ابراز اخبار الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبى العام عضو مجلس الرئاسة عبد العزيز عبد الغنى الذى قام بزيارة الى بعض مناطق محافظة تعز لافتتاح بعض المشاريع بمرافقة بعض مرشحى المؤتمر، كما احتجت على ابراز اخبار رئيس الوزراء حيدر العطاس ومرشح الحزب الاشتراكى بحضر موت والذى قام بجولة مشابهة الى محافظة حضر موت واعتبرت الصحيفة هذه الزيارات بمثابة الدعاية للحزبين عبر الوسائل الاعلامية الرسمية وفى الوقت نفسه ابلغ بعض المرشحين اللجنة العليا للانتخابات من ان دعايتهم الانتخابية التى يسمح وضعها فى حدود الدائرة قد مزقت فى اول يوم بوضعها.



المصدر : الشعب العالمي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٣



برامج الأحزاب اليمنيـــة: دعوة للإصلاح السياسى والاقتصادى.. وتصاعد التوجه الإسلامى

فى أول تجربة تعددية حزبية تشهدها منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج بعد المتغيرات الدولية الأخيرة، تستعد الأحزاب والتنظيمات اليمنيـــة لخوض الانتخابات البرلمانية التى ستعقد فى السابع والعشرين من الشهر الحالى، والتى يفترض أن تنهى المرحلة الانتقالية التى يعيشها اليمن منذ توحيد شطريه فى مايو عام ١٩٩٠، وأن تستكمل الإطار الدستورى للنظام التعددى الديمقراطى الجديد فى اليمن.

يتنافس فى الانتخابات ثلاثة عشر حزبا سياسيا يمثلون كافة الاتجاهات السياسية والقوى الاجتماعية اليمنية. وإن كان أغلب تلك الأحزاب لا يعكس قوة حقيقية فى الشارع اليمنى وإنما يندرج تحت ما يسمى أحزاب الدرجة الثانية.

أما القوى الحقيقية فيمثلها أربعة أحزاب على قمة الحركة السياسية اليمنية هى المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى المشاركان فى الحكم والتجمع اليمنى للإصلاح أبرز أحزاب المعارضة الاسلامية وحزب البعث والتنظيم الوحدوى الناصرى.

وقد كان المتوقع أن يقوم الحزبان الحاكمان بعملية دمج بينهما قبل الانتخابات العامة، التى تأخرت عن موعدها السابق (مايو ١٩٩٢)، غير أن التباينات والمصاعب بين المؤتمر الشعبى بزعامة الرئيس على عبد الله صالح والاشتراكى بزعامة سالم البيض -نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمنى- حالت دون عملية الدمج المقترحة، الأمر الذى أوجد اعتقاداً بأن فرصهما فى الفوز بالانتخابات قد قلت عن ذى قبل.

أهمية التجربة اليمنية

وتتعدد الأهمية المعلقة على الانتخابات على الصعيدين الداخلى والخارجى.

داخليا باعتبارها تجسيدا لنظام التعددية الأكثر موائمة للتركيبة الاجتماعية والسياسية اليمنية، القائمة على السلطة القبلية وقوة العشائر والزعامات المحلية، وباعتبارها أول اختبار حقيقى للوحدة اليمنية بعد فترة انتقالية قاربت السنوات الثلاث وشهدت مشكلات حقيقية خاصة على الصعيد الاقتصادى. وعلى ذلك فإن الانتخابات ستكون قياسا عمليا لمدى تمسك اليمنيين بالوحدة وبالنظام المتولد عنها، خارجيا يرى المتابعون أن التجربة اليمنية فى الوحدة والتعددية لن تكتمل إلا بخروج الانتخابات بصورة تعبر عن تمسك حقيقى بنظام الديمقراطية التعددية الذى يتوافق مع



المصدر : .... الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٢٢ ابريل ١٩٩٣

متطلبات الظروف الدولية الجديدة (التى ترفع شعارات الديمقراطية والاصلاح السياسى والاقتصادى).

وهم يرون أن اليمن يمكن أن يقدم بتجربته هذه نموذجا للتطور السياسى فى منطقة الخليج، وشبه الجزيرة المطالبة هى الأخرى بتبنى تجارب مماثلة..

لذلك حظيت الانتخابات اليمنية باهتمام المجتمع الدولى والأوربى بصفة خاصة. ولذلك اتفق على أن ترسل المجموعة الأوربية فريقاً لمراقبة سير العملية الانتخابية. كما تواجد فريق عمل أمريكى فى صنعاء منذ عدة أسابيع للاعداد للانتخابات، بل إن السفير الامريكى فى اليمن نقل رسالة من الكونجرس إلى الرئيس اليمنى تضمنت «حرص الكونجرس على سلامة الانتخابات ونزاهتها وديمقراطيتها».

وقد لوحظ صرامة الاجراءات التنظيمية السابقة على الانتخاب خاصة تلك المتعلقة بالنواحى الدعائية.

فتضمنت الحظر على أجهزة الإعلام الرسمية تقديم أى نشاط لأى مسئول فى الدولة من المرشحين الخمسة الاف، كما حظر استخدام المساجد والمدارس والمعسكرات لأغراض الدعاية وقيل إن ذلك بهدف تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المرشحين.

وقد تواجد باليمن –قبل الانتخابات بنحو اسبوعين– وفود إعلامية تمثل مختلف دول العالم من بينها وفود من المانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا.

ومع المحاذير المفروضة على أساليب الدعاية الانتخابية فقد تضاعفت مسئولية الاحزاب فى التعبير عن برامجها الانتخابية التى بدأ الاعلان عنها قبل أسابيع قلائل من موعد الانتخاب.

وقد كان «المؤتمر الشعبى العام» أول حزب يقر برنامجه الانتخابى الذى تضمن ستة أبواب تعالج القضايا المتعلقة بالهدف الاقتصادى والتنموى كهدف اول، والتنمية الاجتماعية والادارية، ثم تعزيز الأمن وتطوير القضاء، والدفاع.

وأخيرا ترسيخ الديمقراطية التى يرى البرنامج انها تتحقق عن طريق التمسك بالتعددية كسبيل لاستكمال البنية الدستورية للوحدة، والسياسة الخارجية الساعية إلى البدء بإصلاح العلاقات مع الدول العربية التى تاثرت بحرب الخليج.

وقد علق المحللون على برنامج المؤتمر الشعبى قائلين انه لم يحمل جديدا وأنه (وكذا الحزب الاشتراكى) حاول استثارة مشاعر الناخبين.. وتجاهل الأخطاء التى صاحبت فترة الحكم فى المرحلة الانتقالية.

أما الحزب الاشتراكى فقد حرص امينه العام سالم البيض على تأكيد رفضه الكثير من الأوضاع التى سادت الفترة الانتقالية، وشدد على أن برنامجه يركز على تقديم العناصر التى ترفض الفساد، وتعمل من أجل الاستقرار وبناء دولة النظام والقانون وانعاش الاقتصاد وفتح العلاقات مع جميع الدول وتوثيقها بشكل متميز مع دول الخليج العربية.

التنظيم الوحدوى: حقوق الإنسان والوفاق

أما التنظيم الوحدوى الشعبي الناصرى– الذى يعد المنافس الاقوى لأحزاب المقدمة الثلاثة– فقد ضمن برنامجه جوانب سياسية تتعلق بحماية الحريات وحقوق الإنسان، والانتقال بالديمقراطية من الشعرات إلى التطبيق المؤسسى. ودعا إلى تحقيق الوفاق الوطنى وتوفير مناخ مواتى لاقامة تحالفات وطنية.

وعلى الجانب الاقتصادى أشار البرنامج إلى تبنى الحزب لفكرة إعادة النظر فى السياسة المالية والنقدية للحكومة ووقف أشكال الانفاق الحكومى «المبذر» وايجاد آلية لضمان استقلالية وحصانة البنك المركزى. واكد تأييده لتجربة لجان التصحيح المالى والادارى التى تم الأخذ بها فى منتصف السبعينات وعلى مستوى الدفاع والقضاء أكد على ضرورة اعادة بناء القوات المسلحة وتحقيق قضاء عادل مستقل وفرض سيادة القانون.

البحث العربي: القومية العربية

كذلك قدم حزب البعث العربى اليمنى برنامجا مشابها لبرنامج التنظيم الوحدوى، وإن تميز بتأكيده على الجانب العروبى القومى قائلاً إنه يرى «العروبة جسما روحه الإسلام» وتأكيده على أن الحزب لا يعد بالمعجزات وانما يعد بالنضال والعمل من أجل ايجاد دولة النظام والقانون والمؤسسة الدستورية.

ومن الملاحظ أن البرامج الانتخابية تتشابه بدرجة واضحة فى اطروحاتها وتركيزها على ضرورة تحقيق التوافق الوطنى واستكمال البنية الدستورية وإعادة البناء الاقتصادى ومد الجسور مع دول الخليج. بينما تميز التجمع اليمنى للإصلاح– إلى جانب هذه الاطروحات– بتوجه إسلامى ودعوة صريحة لتطبيق الشريعة الإسلامية.

منى ياسين



البيض يطالب بتحقيق علاقات أفضل مع الخليج

الرئيس اليمني يتعهد بالاستقالة إذا خسر الانتخابات

صنعاء ـ رويتر ـ تعهد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح امس الاحد بالتنحي عن منصبه اذا خسر الحزبان الحاكمان اول انتخابات عامة في اليمن الموحد والمقرر اجراؤها يوم الثلاثاء.

وقال صالح الذي يتزعم حزب المؤتمر الشعبي العام في مؤتمر صحفي «بالتاكيد فاننا سنقبل نتائج الانتخابات واذا هزمنا فاننا سننضم إلى المعارضة».

وحضر المؤتمر الصحفي علي سالم البيض نائب رئيس الجمهورية وزعيم الحزب الاشتراكي اليمني. ويشترك حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي في حكم اليمن منذ توحيد شطري اليمن في مايو ايار عام ١٩٩٠.

وقال صالح ان الحزبين الحاكمين يسعيان إلى تعاون اوسع في المستقبل في نفس الوقت الذي يعطيان فيه الاحزاب الاخرى فرصة للانضمام إلى تحالفهما.

ويتوقع كثير من المراقبين ان يفوز الحزبان اللذان يتعاونان تعاونا وثيقا في الانتخابات باغلبية سهلة.

وقال صالح ان هناك ضغوطا تمارس لابعاد اليمن عن الديمقراطية والانتخابات ولكنه لم يذكر اي احزاب.

«الشعب» تستطلع مستقبل العمل الديمقراطى

فى اليمن ودور المعارضة بعد الانتخابات

" بدأ العد التنازلى فى اليمن باتجاه يوم الانتخابات التشريعية الذى سيتم يوم الثلاثاء القادم إن شاء الله... وكل شىء فى اليمن أصبح متوقفاً عدا الحملة الانتخابية التى يخوضها مرشحو الأحزاب والمستقلون... وكل التوقعات والاحتمالات للنتائج مفتوحة على مصراعيها، لكن الجميع متفقون على أن الأحزاب الرئيسية الثلاثة: «المؤتمر الشعبى العام» و«الحزب الإشتراكى اليمنى» و«التجمع اليمنى للإصلاح» ستحصد أكثر من ٨٠٪ من مقاعد البرلمان القادم... وإن كانت التوقعات متضاربة فيما يخص نصيب كل واحد من الثلاثة على حدة إلا أن المراقبين يتوقعون أن يفوز (المؤتمر الشعبى) بالمرتبة الأولى، يليه (الإصلاح) يليهما (الاشتراكي) فى حال نزاهة الانتخابات...

وفى إطار متابعة (الشعب) لمجريات الحملة الانتخابية فى اليمن... استطلع مراسل الشعب فى صنعاء آراء أربعة من الشخصيات السياسية اليمنية الهامة التى تحتل مواقع رسمية أو حزبية رفيعة، ووجهت لها سؤالين حول مستقبل العمل الديمقراطى فى اليمن بعد الانتخابات والدور المتوقع للمعارضة، وحول رأيها فى استمرار صيغة التقاسم بين الحزبين الحاكمين بعد الانتخابات أم توسيع صيغة المشاركة لتشمل أحزاباً أخرى..

فقد وجهت (الشعب) هذين السؤالين إلى السادة:

* حيدر أبو بكر رئيس الوزراء اليمنى وعضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى.
* محمد على هيثم عضو اللجنة العامة (المكتب السياسى) للمؤتمر الشعبى العام – وهو رئيس وزراء سابق للجنوب.
* محمد عبد الله اليدومى الأمين العام المساعد للتجمع اليمنى للإصلاح.
* محمد سالم باسندوه عضو المجلس الاستشارى وهو مستقل ويحظى باحترام جميع القوى السياسية نظراً لمكانته التاريخية والسياسية وحكمته وآرائه الوطنية... "

العطاس (الاشتراكى):

أنا متفائل بالديمقراطية

(الشعب): نريد أن تحدثونا عن تصوركم لمستقبل العمل الديمقراطى فى اليمن بعد الانتخابات وأى دور تتصورونه للمعارضة؟

(العطاس): أنا أعتقد أن لإزدهار الديمقراطية لابد أن تكون هناك معارضة قويه، وتقابلها طبعاً حكومة قوية... هذا الشرط الأول... والشرط الثانى لابد ان تكون هناك أسس وقواعد وقانون ونظام يحكم نشاط الحكومة وأيضاً يحكم نشاط المعارضة... لانه فى الاخير الديمقراطية ليست فعل أى شىء وليست عمل اى شىء وليست فى الأخير (الفوضى).. إنما الديمقراطية هى سلوك، هى ممارسة، هى قانون... تخطىء أجهزة الدولة فى مكان ما استنادا إلى قانون ونظام، وبالتالى تنتقدها المعارضة.. تخطىء المعارضة فى شىء استنادا إلى قانون ونظام.. توافر هذين الشرطين أعتقد أنه سيساعد على تطور وازدهار الديمقراطية فى المستقبل...

وأنا حقيقة متفائل برغم كل الصعوبات، وبرغم أن الكثيرين ليسوا واثقين فى الديمقراطية بسبب الخوف والقلق من عدم الممارسة الصحيحة ومن الماضى... ومع ذلك فالأمور ستكون أفضل فى المستقبل... واريد أن أقول أنه مالم تنتقل الأوضاع إلى شكل أفضل بعد الانتخابات فإنها ستكون أسوأ... ولكن مالاشك فيه أنها ستكون افضل، وفى اضعف الايمان سيكون الوضع كما هو حاليا: لاحرب ولاسلم... لاسير إلى الأمام ولاسير إلى الوراء... نراوح فى مكاننا... وأعتقد أن الشعب اليمنى لن يقبل هذا خاصة بعد أن فتحت أمامه افاق كثيرة للحركة والعمل والإنتاج... كما أن اليمن حباه الله ثروة نفطية كبيرة نحن لانقدرها الان حق قدرها، وهى ثروة تتطلب قدراً كبيراً من المسئولية للحفاظ عليها واستغلالها لمصلحة تطور اليمن وإلا ستكون مصيبه ونقمة... وأيضاً هناك ثروة زراعية كبيرة.. فلولا الأمطار التى حبانا بها الله خلال العامين الماضيين لكان وضعنا سيئا، ولم نكن لنستطيع أن نأتى بالقمح لكن الناس زرعوا وأكلوا مما زرعوا...


العطاس

لذلك أنا أقول إننا يجب أن نحسن استخدام الديمقراطية لتكون عاملاً مساعداً فى تطورنا ونهضتنا!!

(الشعب): هل تتصورون أنه من المجدى أن تستمر صيغة التقاسم بين الحزبين الحاكمين بعد الانتخابات؟ أم أن الأفضل توسيع المشاركة لتشمل تنظيمات وأحزابا أخرى؟

(العطاس): صيغة المشاركة التى تمت بين الحزب الاشتراكى والمؤتمر الشعبى أسيىء فهمها، وقد كانت مسالة طبيعية. عندما يندمج نظامان سياسيان مختلفان بقياداتهما وأطرهما المختلفة فى نظام واحد فلابد أن يتشاركا فى المسئولية... لكن الذى أساء إلى هذه المسالة – فى تقديرى – أولاً هو حالة عدم ثقة القيادة فى نفسها التى عاشتها وهى أيضا سبب الأزمة فيما بعد... وثانياً استغلال القوى السياسية الأخرى لهذه الحالة ولهذا الوضع وبالتالى تعقدت الأمور. الآن بكل تأكيد إذا استمر الوضع كما هو فهذا شىء غير طبيعى وإذا قلت رأيى فى هذه المسالة فى يونيو ١٩٩١م فى مدينة عمران، وخلاصته أن على المؤتمر والحزب وجميع القوى السياسية الان أن تدخل المرحلة اللاحقة.. بمعنى أن اليمن – فى رأيى الشخصى – بحاجة إلى تكاتف كل القوى السياسية لأننا لانعيش أوضاعاً ديمقراطية. لهذا نريد أن نؤسس لاوضاع ديمقراطية وبالتالى لابد أن يشترك الجميع بقدر المستطاع فى عملية التأسيس هذه، وأنه عندما نؤسسها ونضع قواعدها بشكل سليم، تبدأ المباراة الديمقراطية بشكل صحيح بين كل القوى السياسية.

لهذا أنا انظر لما بعد الانتخابات على أنه يجب أن يشارك الحزب والمؤتمر اكبر قدر من القوى السياسية فى تحمل مسئولية الدولة.



اليمن : الاشتركي يتهم 'عناصر متنفذة' بمنع التقارب مع المؤتمر الشعبي

☐ صنعاء - «الحياة»:

■ أكد السيد سيف مائل خالد عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ان الثلثاء المقبل موعد الانتخابات الاشتراعية، «حدث ديموقراطي تاريخي عميق الابعاد والدلالة، اذ للمرة الاولى في تاريخ اليمن تتأسس قاعدة جديدة لنظام الحكم تستند على الديموقراطية ومبدأ التداول السلمي للسلطة وتحتكم الى صناديق الاقتراع ونتائج الاختيار الحر للشعب».

وقال المسؤول الاشتراكي في افتتاحية في صحيفة «الثوري» الاسبوعية حملت عنوان «الرهان الحقيقي»، انه بات «واضحاً ان المعايير والمعادلات القديمة التي وسمت تطور تاريخنا السياسي اليمني (...) واتسمت في غالبها بالتحجر والشمولية والاستبداد، سقطت موضوعياً بعدما اثبت التاريخ عجزها (...) واننا اليوم احوج ما نكون الى استبدال المنظومة القديمة القائمة على ركود الانتاج وشمولية الحكم وتقييد حرية الابداع والفكر بمنظومة جديدة».

الى ذلك اشار السيد جارالله عمر عضو المكتب السياسي للاشتراكي الى «ان هناك عناصر متنفذة تناهض التقارب بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام». ونصح تلك العناصر التي لم يشر اليها تحديداً، بـ «ان تتجه صوب الغد بدل الالتفات الى الماضي». وحذر من ان «سلاح الارشيف هو سلاح ذو حدين وان من السهل فتح الملفات لكن من الصعب اغلاقها».

وعلى صعيد الحملة الانتخابية ذكرت اسبوعية «الثوري» ان انسحابات واسعة جرت في بعض الدوائر الانتخابية لمصلحة مرشحي الحزب الاشتراكي. ويذكر ان اكثر من ٣٧٠٠ مرشح كانوا تقدموا بطلبات الترشيح مستقلين. الا ان الايام القليلة الماضية شهدت سلسلة من الانسحابات بلغت اكثر من الف حالة، حسب اللجنة العليا للانتخابات.



صنعاء هادئة كأن لا انتخابات... وتهريب اسلحة الى عدن

اليمن: المعترضون يصرون على وجود "صفقات سرية"

□ صنعاء - من خير الله خير الله:

■ قبل خمسة ايام من موعد اجراء اول انتخابات عامة على اساس التعددية الحزبية في اليمن ساد هدوء واضح انحاء صنعاء امس. ولولا بعض اللافتات والصور في الشوارع وعلى عدد قليل من السيارات لما أمكن القول ان عاصمة اليمن ستشهد على غرار المناطق الاخرى انتخابات ترتدي اهمية استثنائية نظراً الى انها ستشكل الخطوة الاولى في اتجاه انتهاء المرحلة الانتقالية التي بدأت مع اعلان وحدة البلاد في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠.

ولا يعكر هذا الهدوء سوى النقاشات السياسية الدائرة في جلسات القات اليومية عن مرحلة ما بعد الانتخابات والشخصيات التي ستبرز في تلك المرحلة واحتمال حصول تعديلات على الدستور مع ما يعنيه ذلك على صعيد حل مجلس الرئاسة الذي يضم حالياً خمسة اشخاص والابقاء على رئيس ونائب للرئيس.

وعلى رغم كل ما يقال عن ان نتائج الانتخابات معروفة سلفاً واصرار المعترضين على وجود «صفقات سرية»، الا انه لا وجود لدليل ملموس على ذلك، علماً ان ثمة اجماعاً في الاوساط السياسية على ان الحزب الاول في مجلس النواب الجديد سيكون المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح. اما الحزب الثاني فسيكون على الارجح الحزب الاشتراكي الشريك في السلطة الآن والذي يتزعمه السيد علي سالم البيض، في حين انه يفترض عدم التقليل من احتمال ان يشكل التجمع اليمني للاصلاح بزعامة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر منافساً قوياً للاشتراكي على المركز الثاني. لكن الثابت ان اياً من الاحزاب الكبيرة لن يتمتع باكثرية مطلقة في مجلس النواب الجديد الذي عدد اعضائه ٣٠١.

وفي غياب القدرة على اعطاء دليل

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٣

اليمن: المعترضون يصرّون

تتمة الصفحة الاولى

ملموس على ان نتائج الانتخابات مطبوخة في معظمها سلفاً، تتركز انتقادات المعترضين على طريقة اجراء الانتخابات، خصوصاً على «صفقات سرية» بين الاحزاب الكبيرة خصوصاً بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي من جهة وبين المؤتمر الشعبي والاصلاح من جهة اخرى.

وفي راي المعترضين الذين يصرّون على وجود مثل هذه «الصفقات السرية» التي محورها المؤتمر الشعبي العام الذي «سيستفيد» هو والاشتراكي من تصويت رجال القوات المسلحة في الدوائر الموجودين فيها وليس في دوائرهم الاصلية، بات الباب مفتوحاً الآن امام تثبيت الوضع السياسي الجديد في البلد. ومما يقوله المعترضون في هذا المجال ان مرحلة ما بعد الانتخابات ستشهد عودة علي صالح رئيساً وعلي البيض نائباً للرئيس مع انتخاب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيساً لمجلس النواب خلفاً للدكتور ياسين سعيد نعمان الذي يمكن ان يصبح رئيساً لمجلس الوزراء.

لكن كل هذه الافتراضات تبقى مجرد تكهنات فيما يبدو ان لا مفرّ في مرحلة ما بعد الانتخابات من تشكيل حكومة ائتلافية مثلما ان لا مفرّ من محاولة معالجة الازمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد وهي ازمة لا يحلها بالطبع اجراء الانتخابات او عدم اجرائها. ولا بد في هذا المجال ايضاً من معالجة بعض الخروق الامنية في هذه المنطقة او تلك على غرار خطف مواطن بلجيكي اول من امس في منطقة قبائل نهم التي لا تبعد كثيراً عن صنعاء بحجة ان لدى رجال القبائل في المنطقة مطالب معينة لدى الدولة. والحادث ليس الاول من نوعه كما ان البلجيكي لا يمكن الا ان يطلق قريباً خصوصاً بعد تحرك زعيم قبلي شاب في اتجاه المنطقة، الا ان الحادث يبقى ذا مغزى اذ يدل على ان المشكلة الكبرى في اليمن حالياً هي الازمة الاقتصادية وان الانتخابات لا يمكن ان تكتسب معناها الحقيقي كخطوة على طريق تثبيت وحدة البلاد وتطويرها الا اذا ترافقت مع انفراجات اقتصادية ولو نسبية... فالمواطن العادي وضع آمالاً كبيرة في الانتخابات وما بعدها لسبب واحد وحيد هو رغبته في تجاوزه ازمته المعيشية.

عدن

ومن عدن كتب إقبال علي عبدالله نقلاً عن مصادر موثوق بها ان سلطات الامن كشفت دخول «كميات من الاسلحة المتنوعة» الى العاصمة الاقتصادية لليمن، نقلت في قوارب صيد عبر البحر الاسبوع الماضي. واوضحت ان الاجهزة راقبت عملية انزال اسلحة من قوارب في قرية عمران الساحلية في منطقة البريقة (التي تضم مصفاة عدن)، تم نقلها الى سيارات خاصة. واضافت ان المهربين فروا بعدما لاحظوا وجود الرقابة الامنية.

وكان تردد ان «جهات حزبية كبيرة في عدن» تقف وراء عملية ادخال الاسلحة لحماية مرشحيها في الانتخابات وخلق حال اختلال امني «اذا شعرت بضعف فرص فوز مرشحيها».



اليمن والانتخابات والتحالفات الصامتة

● تتصارع الأحزاب على أصوات البرلمان اليمني المقبل بعد أيام... ولكن الحزبية مجرد بند في الصورة إلى جانب القبلية والمكانة الشخصية

تنطلق بعد اربعة ايام، اشارة البدء للانتخابات اليمنية، اول انتخابات من نوعها في البلاد، عامة، شاملة، ديمقراطية، تتصارع فيها احزاب متناقضة الاهداف والغايات، وفي ظل اليمن الموحد.

تمثل الانتخابات نهاية المرحلة الانتقالية التي دامت ثلاث سنوات، وستؤدي الى اعادة تركيب السلطة، بحيث تنتهي حالة اقتسامها التي نشأت بسبب الوحدة بين «المؤتمر» و«الحزب الاشتراكي».

ويعتبر «المؤتمر» نفسه اقوى الاحزاب، والمؤهل لنيل اكبر عدد من الاصوات، والاحتفاظ بموقعه الاساسي في السلطة، ويتنافس بعده حزبان اساسيان على الموقع الثاني: «الحزب الاشتراكي» و«تجمع الاصلاح»، ويشير كل واحد منهما انه سيفوز بهذا الموقع. ولكن المراقبين للانتخابات يهتمون الى درجة كبيرة في مراقبة ودرس مواقع «الحزب الاشتراكي»، فهو حزب مؤسس للوحدة وصانع لها، فهل سيكافأ على ذلك بالبقاء او بالتهميش أو بالالغاء؟

من الصعب اعطاء جواب حاسم في بلد يخوض انتخابات من هذا النوع للمرة الاولى، ولكن ثمة وقائع ملموسة تفرض نفسها على توقع النتائج، منها مثلا برامج الاحزاب الثلاثة الاساسية، فقد جاءت هذه البرامج متشابهة بحيث يصعب التفريق بينها، وكلها تحدثت عن الاسلام وعن تحديث الدولة. ومادامت البرامج قد تشابهت فان الحسم سيكون لصالح العناصر الاخرى في بنية المجتمع، وهنا تبرز اهمية البنية الحزبية، والواقع القبلي، والمكانة الشخصية للمرشح، والحزب الذي يستطيع تقديم مرشحين يتمتعون بالصفات الثلاث ستكون له الغلبة عند صندوق الاقتراع، شرط ان نلاحظ اهمية العنصر المستقل، خاصة في بلد لم تتجذر فيه التجربة الحزبية بعد، ويلغ عدد المرشحين فيه 4300 مرشح يتنافسون على 301 مقعد، وغالبية هؤلاء المرشحين من المستقلين، بحيث يمكن القول ان المستقلين قد يشكلون الحزب الرابع في اليمن الموحد.والشيء الذي لا يعرفه الكثيرون، انه سبق الانتخابات انشاء تحالفات صامتة بين الاقتصاديين في كل من حضرموت وصنعاء، وبين القادة الفاعلين داخل الجيش، وبين دعاة الدمج والتوحيد داخل حزبي «المؤتمر» و«الاشتراكي». وسيكون لهذه التحالفات الصامتة أثرها على الانتخابات وعلى صورة الحكم المقبل.

وكما هو مطلوب أن نراقب الانتخابات، مطلوب ايضا ان نراقب أثر تلك التحالفات الصامتة.

بلال الحسن

* * *



المصدر : الشعب
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٣

ولاشك أن مفاجأة كل هذه البرامج تمثلت فى البرنامج الانتخابى للتجمع اليمنى للإصلاح باعتباره الحركة الإسلامية والمعارضة الرئيسية فى اليمن...

وقد صدر برنامج التجمع اليمنى للإصلاح بعد أن شنت حملة مضادة (للإصلاح) متهمة إياه بالجمود والنظرة الشمولية ورفض الديمقراطية والتعددية..

استند برنامج (الإصلاح) إلى الإسلام كعقيدة وشريعة تنبثق منه الثوابت الوطنية التالية:



عبد المجيد الزندانى

برنامج التجمع اليمنى للإصلاح مفاجأة الانتخابات

١ – الوحدة الوطنية وضرورة الحفاظ عليها.

٢ – النظام الجمهورى وضرورة استكمال مؤسساته.

٣ – الانتماء للأمة العربية والإسلامية.

٤ – الحرية مبدأ إسلامى ومطلب إنسانى وضرورة حياتية لا يجوز مصادرتها أو الاعتداء على حق الإنسان فيها.

٥ – التداول السلمى للسلطة باعتباره مبدأ إسلاميا عبر صناديق الاقتراع هو الطريق الأسلم والأمثل لحل إشكالية الوصول إلى السلطة،

صنعاء: خاص بالشعب

وضمان لاستقرار الوطن وأمنه.

ثم تطرق البرنامج إلى (الأولويات) التى سيعمل على إنجازها وأبرزها ما يلى:

١ – تأكيد الاحتكام للشريعة الإسلامية، وجعلها مصدر جميع التشريعات وإصلاح الدستور والقوانين فى ضوئها وهذا أمر نتقرب به إلى الله.

٢ – الاهتمام ببناء الإنسان وإصلاحه باعتباره مفتاح التغيير.

٣ – توطيد الأمن والاستقرار.

٤ – المسارعة فى القضاء على ما تبقى من مظاهر التشطير.

٥ – العمل لجعل مبدأ الفصل بين السلطات والتكامل فيما بينها ممارسة واقعية معاشة.

٦ – عدالة توزيع الخدمات التعليمية والصحية وغيرهما على جميع مناطق البلاد.

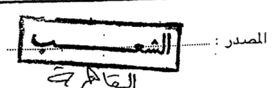
٧ – العمل لتحسين علاقات اليمن مع دول الجوار والدول العربية والإسلامية.

فى مجال السياسات الداخلية:

حصر برنامج التجمع اليمنى للإصلاح محاور سياسته الداخلية فى أربعة محاور هى:

الأول: تشريعى يتعلق بإصلاح الدستور، الذى اعترف الكثير من رموز السلطة بقصوره وعدم مواكبته للعصر، وقد أشار تجمع الإصلاح فى أكثر من مناسبة إلى أن التعديلات التى يريد إدخالها على الدستور هى جعل الشريعة الاسلامية المصدر الوحيد للتوازن، والنص على أن يكون الاقتصاد حراً منضبطاً بالضوابط الإسلامية، والنص الصريح على تحديد مدة الرئاسة، وشكل النظام، وأنه قائم على أساس التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمى للسلطة، ودور الحزب أو الائتلاف الفائز فى الانتخابات فى تشكيل الحكومة وإيجاد الضمانات الكفيلة للمعارضة لأداء دورها كما يجب، وتعديلات متعلقة بدور البرلمان وسلطاته، والنص الصريح على الفصل بين السلطات.





المصدر : الشعب
القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٣

الثاني: اقتصادي متعلق بالازمة الخانقة والغلاء الفاحش وتدهور الاحوال المعيشية لغالبية المواطنين نتيجة لعوامل متصلة بالسياسات الداخلية المضطربة وبممارسات الاهدار والعبث والفوضى التي وجدت وتعاظمت تحت مظلة التقاسم والتنافس الحزبي المحموم على السلطة.

الثالث: مرتبط بالأوضاع المتردية التي وصلت اليها مستويات الخدمات العامة في مجالات الأمن والصحة والتعليم والبلديات والإسكان والكهرباء والمياه والصرف الصحي وغير ذلك من الخدمات، التي يفترض أنها من أبرز واجبات الدولة وهذا المحور مرتبط بالإنفلات الاداري والتسيب الوظيفي والاهدار المالي.

الرابع: متعلق بقضية البناء الثقافي والفكري للإنسان اليمني وما يتصل به من الأجهزة التربوية والإعلامية وقنوات التوجيه والإرشاد والتوعية الجماهيرية، حيث برزت في الفترة الانتقالية أشكال ومضامين متناقضة ومتنافرة من الرؤى والتوجهات الفكرية، وقدمت صيغ مضطربه من الخطاب الجماهيري نالت من عقيدة الامة وشريعتها وجرحت مشاعر النبل والشهامة في أخلاق أبنائها ونغصت على اليمنيين فرحتهم بإنجاز وحدتهم الغالية وبثت فيهم مشاعر الاحباط والقلق خاصة بعد أن أدى غياب الأسس والمعايير والضوابط السياسية والاخلاقية إلى محاولة البعض استثارة الأمراض الاجتماعية والنعرات العصبية.

وبناء على المحاور الاربعة السالفة الذكر خصص (الاصلاح) الجزء الكبير من برنامجه لتفصيل وجهة نظره حول رؤيته الإصلاحية والتغييرية في خمسة عشر مجالاً هي: العمل النيابي، الحريات والحقوق العامة، العدل والقضاء، القوات المسلحة والأمن، التنظيم والادارة العامة، الاقتصاد والمال والتجارة، الزراعة والصناعة، التعليم والشباب، الثقافة والإعلام، الصحة والطب الوقائي، المواصلات والنقل، الكهرباء والمياه والصرف الصحي، الاسكان والبلديات والتخطيط الحضري، الأوقاف والإرشاد، المجال الاجتماعي والتعاوني.

في مجال السياسة الخارجية:

انطلق برنامج التجمع اليمني للإصلاح في التاصيل النظري لرؤاه حول السياسة الخارجية من الايتين الكريمتين «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم»، «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين».

فعلى الصعيد العربي والإسلامي:

أكد برنامج تجمع الإصلاح على عدد من القضايا أهما العمل لتنقية الأجواء بين الاشقاء خاصة بعد الآثار السيئة التي حدثت نتيجة لازمة الخليج، واعتبار قضية فلسطين هي قضية العرب والمسلمين جميعاً، ودعم جهاد الشعب الفلسطيني ضد المحتلين اليهود والدعوة لتوحيد العمل الجهادي في فلسطين والعمل لإقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين، والعمل لإزالة الفجوة المصطنعة بين العروبة والإسلام واعتبارهما وجهين لعملة واحدة بحيث يرتبط البعد العربي بالبعد الإسلامي، محاربة كل الدعوات التي تسعى لتمزيق الامة على أساس شعوبي أو قومي والوقوف ضد الطائفية والاقليمية والعصبية، والعمل على إيجاد سوق عربية مشتركة تمهيداً لإقامة سوق إسلامية مشتركة والسعي لايجاد تكامل اقتصادي بين الدول العربية والاسلامية، الدعم والتأييد المادي والمعنوي لكل الشعوب العربية والإسلامية، التي تتعرض لحملات الإبادة أو التجويع أو التضييق أو طمس الهوية كشعب البوسنة والهرسك وغيره من الشعوب.

وعلى الصعيد الدولي.. أكد برنامج (الإصلاح) على عدد من القضايا أهمها احترام حق الشعوب في اختيار نمط حياتها وأسلوب حكمها ونظام اقتصادها بمحض إرادتها، عدم التدخل في شئون الأخرين والدعوة إلى السلام والتعايش بين الامم في ضوء المصالح المشتركة، الدعوة للمحافظة على حقوق الإنسان وصيانة كرامته وضمان حريته، الدعوة لإجراء حوار بين الأمم والشعوب والحضارات، عدم جواز التفريق بين بني الإنسان عند الدفاع عن حقوقهم بسبب جنس أو لون أو لغة، الدعوة إلى أن يكون النظام الدولي الجديد قائماً على العدل والإنصاف، وأن ينظر لجميع القضايا بمنظار واحد وألا تكون لغة القوة والجبروت هي مقياس العدل وأساس التعامل، إقامة علاقة تعاون مع جميع الدول التي تمد يدها إلينا ولا تتدخل في شئوننا.

واختتم البرنامج بدعوة جميع الناخبين لمنح أصواتهم وثقتهم لمرشحي التجمع اليمني للإصلاح ليتمكنوا من تنفيذه باعتباره قدم معالجات وافيه وشاملة وواقعية لمختلف الازمات والمشاكل التي يعاني منها المجتمع اليمني!!



المصدر : الشعب
القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٣

هيثم (المؤتمر):

توسع قاعدة المشاركة

(الشعب): ما هى رؤيتكم لمستقبل العمل الديمقراطى فى اليمن بعد الانتخابات وما الدور الذى تتصورونه للمعارضة؟

(هيثم): كما قلنا فالانتخابات هى بداية تصحيح مسارنا، وهذه الانتخابات هى أول تجربة نخوضها.. ونخوضها بمعزل عن تدخل الحكومة، فلا بد أن نحافظ على هذه التجربة وتطورها بالتدريج دون أن نرتب على ذلك مكاسب قانونية أو دستورية أو عرفية للجهة الباقية أن تظل باقية... فالعملية الديمقراطية ستترشد بشكل طبيعى، لأن ما نعيشه الآن فيه نوع من الفوضى، وهو أقرب ما يكون إلى تقيؤ مساوىء الماضى بسبب الكبت الذى كان الناس يعيشونه...

ونحن نرى أن مستقبل الديمقراطية ممتاز وسيترشد بشكل طبيعى بحكم الواقع وبحكم ما ستفرزه نتائج الانتخابات، وسنجد أن كثيراً من القوى السياسية ستأتلف مع بعضها بعضا وتتوحد بشكل يعبر عن حقيقة وجودها الفعلى على الساحة، وهذا هو قانون الديمقراطية الذى يقلص الأحزاب بالتدريج بحيث تصبح معبرة عن ظواهر اجتماعية وظواهر سياسية... وهذا ما سيتم بالتدريج...


هيثم

والمعارضة لابد أن تكون قوية تستطيع أن تهز الحاكم، بحيث إذا لم يحقق منافع الناس سيدرك انه سيسقط غداً فى الانتخابات... هذا هو التداول السلمى للسلطة... وهذا ما كنا نسعى إليه، فلا نريد أن يسقط الحاكم بالقوة ولا نريد له أن يستمر إذا لم يف بوعوده... فهذه الديمقراطية التى نريد..

(الشعب): هل أنتم مع صيغة توسيع المشاركة فى السلطة بعد الانتخابات؟

(هيثم): المؤتمر الشعبى العام حسم هذا الموضوع فى أكتوبر ١٩٩١م، أى منذ وقت مبكر عندما كان يناقش مشروع قانون الانتخابات، وطرح حينها أن أى حزب يحصل على أغلبية مجلس النواب لن يستطيع حل مشاكل البلاد وحده وبالتالى فالمهام اللاحقة للتنمية ليست مهاما حزبية ولكنها مهام وطنية...

وعليه أقر المؤتمر يومها، أن أى حكومة تنبثق عن الانتخابات لابد أن تكون حكومة مشاركة وطنية وائتلاف وطنى له برنامج واحد... وخصوصيتنا اليمنية تتطلب منا ذلك ولابد أن نعمل ذلك ولا نقف عند مجرد الكلام عنه فقط... فالمؤتمر حسم هذا الأمر وبقناعة وبدون ضغوط أو مزايدات... فالمشاركة هى ضرورة وطنية وهذا موقف المؤتمر الشعبى العام.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون السعودية

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٣

جميع الأحزاب اليمنية تخوض الانتخابات الأسبوع الحالى

صنعاء - من حسام عبدالحميد:

□ بدأ العد التنازلى للانتخابات اليمنية المقرر اجراؤها فى السابع والعشرين من ابريل الحالى. وبدأت ايام الحسم الاخيرة حيث تتواصل اعمال الاحزاب السياسية والمستقلين لوضع الترتيبات لخوض المعركة النهائية وصولا الى صناديق الاقتراع التى ستلتقى عندها ارادة الشعب ولا يبقى الآن تسلم القيادة الحاكمة بنتائج هذه الصناديق.

ان ما تشهده اليمن اليوم يعد بحق معركة ساخنة بدأت منذ فترة ،ولكنها دخلت مرحلتها الحاسمة بفتح باب الدعاية الانتخابية بصورة رسمية هذا الاسبوع حيث بدأت الاحزاب السياسيّة بتعليق ملصقاتها كما حددها قانون الدعاية ،ولا تقتصر اساليب الدعاية على الملصقات، ولكن تعددت الاساليب لتشمل انواعا اخرى تشمل شريط الكاسيت والفيديو والملصقات المتحركة والاجتماعات.

وتزداد سخونة هذه المعركة نظرا لكثرة الاحزاب المشاركة فى الانتخابات وكثرة عدد المرشحين المستقلين.

وبالرغم من ان قانون الدعاية حدد تسعة ايام قبل يوم الاقتراع كفترة رسمية للدعاية الانتخابية ،الا ان كل الاحزاب بلا استثناء قد بدأت دعايتها مبكرة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة مخترقة بذلك قانون الدعاية، ومن المتوقع ان تشهد الايام القليلة التى تسبق يوم الاقتراع السرى منافسة حادة بين مختلف الاحزاب فى عرض دعاياتها الانتخابية من اجل الاستحواذ على اكبر عدد من الجماهير، ولن تخلو هذه الدعاية من بعض المهاترات الحزبية بالرغم من ان قانون الدعاية حظر التعرض لأى حزب والتهجم عليه من أى حزب آخر.

ومما يذكر ان أيا من الأحزاب اليمنية لم يعلن مقاطعته للانتخابات، فكل الاحزاب المعلنة على الساحة اليمنية ستخوض هذه الانتخابات مما سيزيد من حدة المنافسة.

المستقلون

واضافة الى الاحزاب السياسية التى تخوض هذه الانتخابات ،يأتى المرشحون المستقلون الذين يمثلون عددا كبيرا من المتقدمين، ويمكن تصنيف المستقلين الى ثلاثة انواع :الاول مستقل بصورة حقيقية وليس له أى انتماءات حزبية. والنوع الثانى حزبى أى ينتمى لحزب معين ولكن الحزب فضل ان يدخل الانتخابات بصورة مستقلة .اما النوع الثالث فهم الذين ينتمون لبعض الاحزاب ولكن احزابهم رفضت ترشيحهم مما اضطرهم الى ترشيح انفسهم بصورة مستقلة.

والواضح أن المستقلين الذين ينتمون لاحزاب معينة هم الاكثر عددا وغالبيتهم ينتمى الى المؤتمر أو الاصلاح أو الاشتراكى أو بعض الاحزاب الاخرى. ويمثل المستقلون من بين المرشحين نسبة ٦٠٪، فيما يمثل الحزبيون المرشحون كمستقلين نسبة ٨٠٪.

قد يكون من الصعب تحديد نسب المقاعد التى يمكن ان يحصل عليها هذا الحزب أو ذاك ،خاصة وأنه لا توجد مراكز أو معاهد ابحاث للرأى العام فى اليمن، ولكن مع ذلك فإنه من المتوقع ان يحصل المؤتمر الشعبى العام على المرتبة الاولى يليه الاصلاح ثم الاشتراكى.

وفى هذا الصدد يتوقع احد المراقبين ان يحصل المؤتمر على نحو ١٢٠ مقعدا، وان يحصل الاصلاح على نحو ٧٠ مقعدا، فيما يحصل الاشتراكى على نحو ٥٠ مقعدا، اما بقية المقاعد فإنها ستكون من نصيب البعث والناصريين وبعض الاحزاب الاخرى، وازاء هذه النتائج المتوقعة فإنه من المستبعد ان يشكل اى من الاحزاب الثلاثة ذات الفاعلية الواضحة الحكومة بمفرده ،وانما سيتم على ضوء ذلك تشكيل حكومة ائتلافية.

وكما يؤكد الكثير من المراقبين اليمنيين ان الظروف التى تمر بها اليمن لا تسمح بأن يتحمل حزب وحده المسؤولية، وانما لابد من مشاركة الاحزاب الاخرى.

مرشحون أربكوا الحسابات

لقد كان اعلان الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمنى للاصلاح عن ترشيح نفسه فى احدى دوائر مدينة «خمر» اثر كبير فى ارباك الحسابات، لأن نجاحه أمر مفروغ منه، كما ان وجوده فى المجلس لن يكون كوجود أى عضو عادى، لذلك تردد فى المقابل وفى الشارع السياسى انه ازاء هذه الاشكالية فإنه من المتوقع ان يتم اختيار الشيخ عبدالله بن الاحمر نائبا لرئيس المجلس ،على ان يكون المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء الحالى رئيسا للمجلس ،وان يكون ياسين سعيد نعمان رئيسا للوزراء وهذا ربما يكون هوالسبب فى عدم ترشيح ياسين سعيد نعمان فى هذه الانتخابات. ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢

حزب «رابطة أبناء اليمن» يطالب بفصل الاستخبارات عن الداخلية

صنعاء: «الشرق الأوسط»

يعد برنامج حزب الرابطة من اكثر البرامج المعلنة حتى الآن تشخيصاً للاوضاع العامة اليمنية الراهنة. وجاء اكثر تفصيلاً محللاً اسباب المشكلات القائمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاعلامية والصحية والتعليمية والقضائية والامنية، ووضع المعالجات النظرية والاجرائية لكل تلك المشكلات بصورة موسعة. وحدد مجموع القضايا ذات الاولوية من منظوره حيث اتفق فيها مع عدد من الاحزاب الاخرى واختلف عنها في اسلوب المعالجة.

واهم القضايا الملحة في نظر حزب رابطة ابناء اليمن هي:

- التأكيد على الالتزام بمقررات وتوصيات المؤتمر الوطني، وبميثاق العمل السياسي الصادر عنه.

- تعديل الدستور ومعالجة الاوضاع المتردية وايجاد جهاز او هيئة دائمة لمواجهة اضرار الكوارث، وتوفير ادخار تراكمي لمواجهة مثل هذه المتطلبات، وكذلك تشكيل هيئة عليا لمعالجة سياسة الاسكان وحل مشكلات الاسكان بما يكفل توفير السكن لمختلف فئات الشعب.

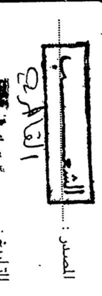
كما تطرق البرنامج ضمن الاولويات الى ما تتطلبه عملية انشاء المنطقة الحرة في عدن من سرعة في انجاز البنية الاساسية، ومعالجة مشكلات التنمية في البلاد ومعوقاتها. والتقى حزب الرابطة مع بقية الاحزاب الاسلامية في موضوع مصنع «البيرة» والتأكيد على ضرورة غلقه او تحويله الى مصنع للمشروبات الغازية غير الكحولية.

كما تميز برنامج حزب الرابطة بتناوله لقضايا الرعاية الاجتماعية والحكم المحلي، والسياسة الصحية، والبيئة والكوارث الطبيعية، والسياسات التموينية وحق العمل ورعاية المغتربين اليمنيين بشمولية وتفصيل كامل عرض فيها رؤيته لمعالجة هذه المشكلات بالاضافة الى معالجة أوضاع الجيش والأمن، وأكد على ضرورة فصل جهاز الأمن السياسي «الاستخبارات» عن وزارة الداخلية وربطه مباشرة برئاسة الحكومة. وقدم حلولاً جذرية لمشكلات السياسات المالية والنقدية في البلاد، وحماية الآثار والتراث الثقافي اليمني واحيائه. وأكد ان سياسة حزب «الرابطة» الاعلامية ترى ضرورة تحرير وسائل الاعلام وتحويل المؤسسات الاعلامية الرسمية الى مؤسسات مستقلة بعيداً عن هيمنة الحكومة. وأكد برنامج حزب الرابطة بأن كل ذلك لا يتحقق الا باعتماد الصدق والنزاهة والامانة.

وناشد الناخب اليمني بأن صوته امانة في عنقه، وان عليه ان يمنحه لمن يستحقه من مرشحي الاحزاب. وقال «اننا جميعاً نصرخ من الظلم والفساد ونهب المال العام، وعدم المساواة، وغياب الدولة، وضياع الحقوق، واختلال الأمن.. وقد آن الاوان للتغيير.. أعط صوتك لمرشحي حزب العدل والصدق والنزاهة».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الشعب

القاهرة

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

ضغوط ومساومات في الساعات الأخيرة من انتخابات اليمن

صنعاء - خاص بالشعب:

تدخل الحملة الانتخابية في اليمن أيامها الأخيرة، وقد بدأت موجات انسحاب الكثير من المرشحين بعضهم بدوافع ذاتية، حيث أدركوا أنه لا أمل لهم بالفوز، وأغلبهم بفعل ضغوط شديدة وخاصة من قبل المؤتمر الشعبي العام بالدرجة الأولى، والحزب الاشتراكي اليمني بالدرجة الثانية.. كما سحب التجمع اليمني للإصلاح (أبرز أحزاب المعارضة والحركة الإسلامية الرئيسية) بعض مرشحيه مقابل مرشحين موالين له سواء كانوا مستقلين أم من أحزاب أخرى!

وتشير مصادر مطلعة إلى أن المؤتمر الشعبي العام يمارس ضغوطاً قوية على العديد من أعضائه الذين رشحوا أنفسهم بصفة (مستقلين)، حيث ضمت معظم الدوائر ما لايقل عن ثلاثة إلى خمسة مرشحين، في كل دائرة من أعضاء المؤتمر رشحوا كمستقلين.. ويعتبر المؤتمر أن هذا التنافس بين أعضائه سيؤدي إلى نجاح الأحزاب الأخرى وخاصة (الاشتراكي) و(الإصلاح)..

ويسعى المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبدالله صالح إلى الفوز بأغلبية مقاعد مجلس النواب المقبل.. وقد اتخذ في سبيل ذلك تكتيكات كثيرة أبرزها ترشيحه لكثير من العناصر الإسلامية المضمونة النجاح بسبب نزاهتها وسمعتها الجيدة.. وفي الوقت ذاته وصلت مفاوضاته السرية مع الحزب الاشتراكي اليمني -شريكة في السلطة والذي يتزعمه السيد علي سالم البيض نائب الرئيس- وصلت إلى طريق مسدود بسبب إصرار (الاشتراكي) على أن يأتي في المرتبة الثانية في الانتخابات ورفضه أن يكون الثالث، أي بعد التجمع اليمني للاصلاح.

من جانب آخر عقدت قيادة التجمع اليمني للاصلاح مؤتمراً صحفياً عالمياً أول أمس الأربعاء تحدث فيه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر زعيم التجمع اليمني للاصلاح والسيد عبد الوهاب الانسي الأمين العام للتجمع.. وحول سؤال ما إذا كان (الاصلاح) مستعداً للمشاركة في حكومة ائتلافية بعد

البقية ص٩



للمشاركة فى حكومة ائتلافية بعد الانتخابات، قال الشيخ الأحمر أن هذه سياسة وقناعة الاصلاح وأن البلاد محتاجة لكل العناصر الوطنية وجهود الجميع.. وحول سؤال عن موقف (الاصلاح) من موجات العنف التى يشهدها العالم العربى، قال السيد الاتسى: ان (الاصلاح) يدين العنف سواء جاء من أحزاب أو من السلطات الرسمية، وأنه يرفض استخدام العنف كبديل عن الحوار.. وعن موقف (الاصلاح) من الشركات التى تنقب عن النفط فى اليمن، قال الشيخ الاحمر ان ما تقوم به هذه الشركات هو لمصلحة اليمن، وأن الاصلاح لا ولن يقف ضد هذه المصلحة.. وعن سؤال حول ما إذا فاز (الاصلاح) بالاغلبية، قال السيد الاتسى: ان (الاصلاح) أكد أكثر من مرة أنه إذا حصل ذلك فلن يستأثر بالسلطة، وان البلاد محتاجة إلى جهود الجميع.. وعن موقف (الاصلاح) من الارهاب الذى يحدث فى مصر، قال الاتسى: أن ما يحدث فى مصر مؤسف للجميع، إلا أن هناك ملابسات كثيرة عن أسبابه وجذوره لم تأخذ حقها من الدراسة الموضوعية، وعلى كل حال فالاصلاح يدين العنف فى أى حال كبديل عن الحوار!



اليدومى (الإصلاح):

نقبل المشاركة لتنفيذ برنامجنا الإنتخابى

(الشعب): فى تصوركم، ما هو مستقبل العمل الديمقراطى فى اليمن بعد الانتخابات؟

(اليدومى): إذا ما أردنا للهامش الديمقراطى أن يستمر فإنه من الواجب على كل القوى السياسية أن تحافظ عليه وتسعى إلى توسيع دائرته، وذلك من خلال تجنب طغيان الفوضى على الحرية السياسية المتاحة ومن خلال الالتزام الجاد والصادق بقواعد وضوابط العمل الديمقراطى، وكذلك من خلال إيقاف عملية (تفريخ) الأحزاب الكرتونية التى تواجدت من خلال التوالد غير الطبيعى للمؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى... وأخيراً من خلال تجذير العمل الديمقراطى فى حياة وسلوكيات الشعب والإنتقال من أسر منحة الحاكم للديمقراطية إلى انتزاعها منه وفرضها عليه باعتبارها حقاً من حقوق الشعب... وهذه جميعاً فى تصورنا من أهم الواجبات المناطه بالمعارضة فى المرحلة القادمة...

(الشعب): هل من المجدى أن تستمر صيغة التقاسم بين الحزبين الحاكمين بعد الانتخابات؟ وهل ستشاركون فى الحكومة إذا ما دعيتم لذلك؟

(اليدومى): نحن نعتقد أن صيغة التقاسم بين الحزبين الحاكمين، أضرت بالبلاد ضرراً كبيراً، وهى التى أوصلتها إلى ما هى عليه الان من التردى فى جميع المجالات... وإذا عرضت علينا المشاركة فى حكومة ما بعد الانتخابات فإننا سنقبل ذلك خدمة لوطننا وشعبنا ومحاولة منا لتحقيق الإصلاح الذى ننشده والذى أعلنا عنه فى برنامجنا الإنتخابى...

(الشعب): تتراوح التوقعات بين حصول تجمع الإصلاح على المركز الثانى أو الثالث. هل يمكن التنبؤ بالنتيجة التى سينجزها حزبكم فى الانتخابات؟

(اليدومى): أيا كانت النتيجة والمركز الذى سنحرزه فإن الأهم بالنسبة لنا أن تكون مشاركتنا فاعلة وايجابية وهذا ما نأمله إن شاء الله.

الانتخابات اليمنية ومستقبل التعددية الجديدة

تستعد القوى السياسية اليمنية للمعركة الانتخابية المقرر اجراؤها فى ٢٧ ابريل الحالى وهى اول انتخابات تتم بعد توحيد شطرى اليمن فى ٢٢ مايو ١٩٩٠

يبلغ عدد المواطنين الذين لهم حق الانتخاب ٦ ملايين مواطن وقد سجل ٤,٥ مليون مواطن اسماؤهم فى الجداول الانتخابية اى بنسبة ٧٥٪ وتقدم للترشيح حوالى ٥٠٠٠ مرشح منهم حوالى ٢٠٠ مرشح مستقل و٥٠ سيدة . وتشهد الساحة السياسية باليمن وجود ٤٠ حزبا سياسيا وهو رقم كبير جدا بالنظر الى مكونات وظروف وخبرات الدولة اليمنية .

ومن اهم الفعاليات فى الساحة اليمنية سواء فى صورة احزاب او تجمعات سياسية : حزب المؤتمر ا لشعبى بزعامة الرئيس على عبدالله صالح والحزب مرشح للحصول على اكثر من ٤٠٪ من المقاعد

الحزب الاشتراكى وهو الشريك الثانى فى الحكم الحالى بزعامة على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى وهو حزب ماركسى نشأ فى الجنوب وقام بتغيير توجهاته بعد الانهيار الاشتراكى ويتوقع المراقبون ان يحصل الحزب على نسبة لاتتعدى ٢٠٪

اما القوة السياسية الثالثة والمتوقع ان تحدث مفاجأة فى الانتخابات فهى حزب التجمع اليمنى للاصلاح بزعامة الشيخ عبدالله الاحمر شيخ قبائل حاشر ويمثل التيار الاسلامى فى اليمن ويضم الاخوان المسلمين بزعامة المرشد العام الشيخ عبدالعزيز ياسين .

كما يوجد حزبان لهما ثقل سياسى اقل مماسبق وهما حزب البعث العربى الموالى للعراق بزعامة الدكتور قاسم سلام والحزب الناصرى بالاضافة الى ١٥ حزبا تدخل الانتخابات فى محاولة للاستفادة من التجربة واستغلالا لمناخ التعددية

. وعناصر المستقلين الذين يدخلون التجربة اعتمادا على رصيدهم الشخصى

ومن هنا بند اهمية تجربة انتخابات اليمن التى يشترك فيها عدد كبير من الاحزاب وتديرها لجنة ممثلة لكل الاحزاب ولاتديرها الحكومة الحالية كما هو معروف فى معظم النظم العربية .

عبدالله احمد

أبو لحوم يترشح بصفة شخصية ويشدد على الوصول الى "واقع وحدوي حقيقي"

"الجمهوري" اول حزب يمني يعلن مقاطعة الانتخابات الاشتراعية

□ لندن - من علي الرز:

■ اعلن الحزب الجمهوري اليمني، في اول موقف حزبي من نوعه، مقاطعة الانتخابات الاشتراعية المقررة في ٢٧ الجاري، تاركاً لاعضائه حرية المشاركة في خوضها «بصفة مستقلة».

وقال رئيس الحزب رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب اليمني السيد محمد ابو لحوم لـ «الحياة» ان العملية الانتخابية «تعتبر من ابرز صور الممارسة الديموقراطية ومعيارها الذي يحدد ملامح المؤسسات الاشتراعية والتنفيذية، وهي تاخذ اهميتها من نوعية المشاركة الجماهيرية فيها، والوسائل والامكانات المؤدية الى عدالة المنافسة المرجوة منها».

واكد ان الحزب الجمهوري «ينطلق في اعلان مواقفه من الاسس المبدئية الثابتة نفسها التي بنى عليها سياساته، دفاعاً عن مصالح الوطن العليا ومكتسباته. لذلك كان اصرارنا على انجاح التجربة الديموقراطية لليمن على رغم ما احاط هذه التجربة من مخاطر وما لازمها من سمات قصور وتلكؤ في تحقيق متطلباتها وايجاد قواعد سليمة لتطبيقها».

وبعدما شدد على ان الحزب الجمهوري «يؤكد مرة اخرى على ان تجربتنا الوطنية الوحدوية لا تزال بحاجة الى التضحية لضمان استمرارها وتطويرها» كرر الملاحظات والتحفظات التي ابداها الحزب ازاء الاوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن «خصوصاً في ما يتعلق بتقاسم السلطة بين الحزبين الحاكمين وما احدثه من انكماشات في مسيرة التطور الوطني الديموقراطي، وما يتوقع ان يترتب على صيغة التقاسم في نتائج الانتخابات المقبلة نتيجة للتفاوت الكبير بين امكانات الدولة التي يسغلها الحزبان الحاكمان وبين الامكانات البسيطة للاحزاب الاخرى».

واوضح ان «المطالب التي طرحناها في بيانات سابقة لتوفير ضمانات كافية للانتخابات وسلامتها ونزاهتها... ووجهت باهمال تام من قبل الحزبين الحاكمين». واشار ان مطالب الحزب تهدف الى «ايجاد نتائج عادلة للعملية الديموقراطية»، ومنها «مطلب دمج القوات المسلحة والامن والخروج بها الى واقع وحدوي حقيقي».

وقال: «في ما يخص العملية الانتخابية نفسها، طرحنا موقف الحزب الجمهوري بدءاً من تحفظنا عن قانون الانتخابات، مروراً بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات التي رفضنا المشاركة فيها نظراً الى التخبط في طريقة تشكيلها وانتهاء بالتوزيع الخاطئ للدوائر الانتخابية، اضافة الى ما شاب عمل اللجنة الانتخابية من سلبيات (...) كل هذه السلبيات والممارسات الخاطئة وغير المسؤولة، كان لنا موقف واضح وصريح منها، وهي تمثل مشكلة كبيرة وعقبة اساسية امام تحقيق تكافؤ الفرص بين المرشحين والاحزاب في منافسة شريفة وعادلة».

واكد ان «التحفظات والمواقف التي اتخذناها سابقاً، تنطبق على الانتخابات العامة المقبلة، وبناء عليه فإن الحزب الجمهوري، انسجاماً مع مواقفه المعلنة، يعلن عدم مشاركته في هذه الانتخابات، في الوقت الذي يدعو اعضاءه وانصاره ومؤيديه وجماهير الشعب اليمني الى الحفاظ على حقهم الدستوري في الانتخابات والتصويت للمرشحين من العناصر الوطنية المخلصة لقضايا الجماهير والحريصة على تحقيق مصالح الوطن العليا وطموحاته».

واوضح ان الحزب «لا يرى مانعاً من ان يتقدم اعضاؤه الراغبون في خوض المنافسة الانتخابية بترشيح انفسهم بصفة مستقلة حرصاً من الحزب على عدم التناقض بين مواقفه من مجمل القضايا والمشاركة الرسمية في الانتخابات».

واضاف: «وعلى اساس هذا الفهم، فإن مسالة الخيار الديموقراطي في بلادنا تبقى خاضعة للامتحان على محك هذه التجربة، وعلى اساس القواعد والاجراءات العامة التي تقوم عليها والاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتم فيها». ودعا ابو لحوم الشعب اليمني «الى الاحتكام الى منطق العقل في الممارسة الديموقراطية والحفاظ على التعددية الحزبية، خصوصاً وان اياماً قليلة تفصلنا عن موعد اول انتخابات عامة منذ تحقيق الوحدة اليمنية».

وقال: «على رغم كل تحفظاتنا في الحزب، وعدم مشاركتنا في الانتخابات المقبلة، فإننا نرجو مع كل جماهير الشعب ان تكون هذه الانتخابات خطوة في اتجاه تغيير موازين القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا نحو الافضل ضمن نهج يتخذ الديموقراطية سلوكاً حقيقياً له، ويربطها بالانجازات والتنمية لمصلحة الجماهير العريضة من ابناء شعبنا اليمني».

وهل سيترشح شخصياً للانتخابات؟ اجاب ابو لحوم: «التزاماً مني بقرار الحزب، سأترشح بصفتي الشخصية، وقد اقدمت على هذه الخطوة انسجاماً مع الموقع الوطني والسياسي والقبلي الذي امثل، وتلبية لرغبة الكثيرين الذين طالبوني باستكمال المسيرة».



الأحوال الاقتصادية تدخل سوق الانتخابات اليمنية

الدعوة للإصلاح تتصدر برامج الأحزاب

□ صنعاء - رويتر:

وعدت جميع الأحزاب المعارضة والحاكمة فى اليمن بانعاش الاقتصاد المنهار فى ظل سباقها للفوز بأصوات الناخبين فى أول انتخابات عامة فى البلاد والتى من المقرر اجراؤها فى ٢٧ ابريل الجارى. ووعد حزب المؤتمر الشعبى العام بزعامة الرئيس على عبدالله صالح بتحسين مستويات المعيشة وإبعاد شبح الفقر، وأكد ان معاناة الشعب الاقتصادية هى شاغله الأول. فى حين أيد الحزب الاشتراكى اليمنى شريك المؤتمر، الشعبى فى الحكم مبادىء السوق الحرة. ويذكر ان ما كان يسمى بالجنوب اليمنى كان خاضعا لحكم الحزب الاشتراكى قبل الوحدة فى مايو ١٩٩٠، كما وعد بالدفاع عن الملكية الخاصة وتشجيعها وتطبيق قوانين اقتصاد السوق الحر.

الا ان حزب التنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى حذر من سهولة تحول الأفراد الذين يعانون من انخفاض مستوى المعيشة الى محرومين.

كما وعد «حزب التجمع اليمنى للاصلاح» وهو احد الأحزاب الاسلامية المعارضة بالاحتكام الى الشريعة الاسلامية فى عمليات الاصلاح الاقتصادى ووضع سياسة اقتصادية ومالية ونقدية حكيمة.

وتجدر الاشارة الى ان اليمنيين يعانون من ارتفاع أسعار السلع الرئيسية بينما تتأخر مواعيد صرف المرتبات بسبب مشكلات السيولة النقدية التى تواجهها الحكومة.

وقد ارتفع التضخم السنوى الى ١٠٠٪ نظرا لارتفاع عجز الموازنة الى ٢٦ مليار ريال «٢,١٧ مليار دولار» فى عام ١٩٩٢ وانخفاض قيمة العملة حوالى ١٠٪ مقابل الدولار فى الربع الأول من العام الحالى، وتبلغ قيمة الدولار حاليا ٤٦ ريالا فى السوق الحرة بينما يساوى ١٢ دولارا فى سعر الصرف الرسمي.

ومنذ يناير الماضى واليمن تضع ميزانية بمخصصات شهرية قائمة على ارقام عام ١٩٩٢.

وكان ١٥ شخصا قد لقوا مصرعهم فى ديسمبر الماضى خلال أحداث الشغب التى وقعت فى ٦ مدن يمنية بما فيها صنعاء بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة فيما يعد اسوأ أعمال شغب منذ تطبيق اصلاحات السوق الحرة بعد اتفاقية الوحدة.

ويتوقع خبراء الاقتصاد ان يرتفع الانفاق الاجمالى للعام الحالى الى ٧٠ مليار ريال «٥,٨ مليار دولار» بسبب تكاليف الانتخابات، فى مقابل ٥٨ مليار ريال «٤,٨ مليار دولار» فى عام ١٩٩٢.

ويرى خبراء الاقتصاد انه ستتم تغطية معظم العجز بزيادة انتاج البترول فى سبتمبر المقبل بمقدار ١٢٠ الف برميل يوميا، وقد بلغت صادرات اليمن من البترول فى العام الماضى ما قيمته ٢٤٣ مليون دولار فى حين بلغ انتاجها ٢٠٠ الف برميل يوميا.

ويرجع هؤلاء الخبراء أزمة اليمن الى الاسراف الحكومى والفوضى السياسية ونقص المساعدات الأجنبية والفساد والافتقار الى التخطيط طويل الأجل، كما يعتقدون ان المشكلة تفاقمت بسبب امتناع دول الخليج عن تقديم المساعدات لليمن بسبب الموقف اليمني من حرب الخليج وعودة ما يقرب من مليون يمنى من منطقة الخليج كانت تشكل تحويلاتهم التى تبلغ ١,٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ أحد أهم موارد البلاد من العملة الصعبة.



المرشحون المستقلون في الدائرة 21 في عدن يكذبون جماعياً انسحابهم لصالح «التجمع الوحدوي»

عدن: من لطفي شطارة

اجتمع مساء اول من أمس جميع المستقلين المرشحين للانتخابات النيابية المقبلة في الدائرة رقم 21 في عدن، واتفقوا على اصدار بيان يدين تصريحات عمر الجاوي، زعيم حزب التجمع الوحدوي اليمني والتي نشرت في صحيفة حزبه «التجمع» بشأن انسحاب جميع المرشحين المستقلين في الدائرة جماعياً لصالح حزبه وتأييدها للمواقف التي يتبناها في برنامجه الانتخابي.

وقالت مصادر مقربة من المستقلين ان «تصريح الجاوي غير مسؤول وغرضه الكذب وكسب دعاية انتخابية رخيصة» وانه «يعكس حقيقة الصورة التي يستتر خلفها زعيم حزب التجمع الذي يطالب بالنزاهة والأمانة، وهو اول من يخترقها وبالصورة الفاضحة التي وردت في الخبر، الذي روجت له صحيفته في عددها الماضي».

وعلى صعيد آخر قال انور محمد خالد المرشح المستقل في الدائرة 21 في منطقة خور مكسر، انه سيسعى في حالة فوزه في الانتخابات المقبلة مع بقية زملائه اعضاء البرلمان المنتخب الى تعديل الدستور، للتأكيد على التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة، وتحديد صلاحيات السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) والفصل بينها، بالاضافة الى اصدار نص واضح يؤكد على انتخاب السلطات المحلية بعد اعداد القانون الخاص بالحكم المحلي.

وينافس انور خالد في دائرته ثلاثة مرشحين حزبيين اقوياء هم: عمر الجاوي - زعيم حزب التجمع الوحدوي، وقاسم عبد الرب - عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، الذي يحظى بتأييد العسكريين في المنطقة، وتوفيق عوبلي - رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بعدن، الذي يراهن على اصوات سكان المناطق الشعبية.

ورغم ذلك فإن انور خالد يطمح للفوز على منافسيه، معتمداً على تاريخه السياسي، الذي بدأ مع تأسيس الجبهة القومية في الجنوب ودوره في ذلك، مروراً بالسنوات التسع التي قضاها في سجون عدن منذ عام 73 حتى 81 بسبب معارضته للاجراءات التي اتخذها الرئيس اليمني الراحل سالم ربيع علي على الصعيد الداخلي وانتهاء بالدور الذي لعبه خلال العشر السنوات الماضية داخل منظمة الأغذية والزراعة

(الفاو) عندما كان ممثلاً دائماً لجنوب اليمن، وساعد في حصول عدن على مشاريع ومساعدات دائمة من المنظمة الدولية، خلال سنوات الركود الزراعي التي مر بها الشطر الجنوبي سابقاً، بفعل قانون تأميم الأراضي الزراعية وتحويلها الى التعاونيات الحكومية، التي كانت لا تمتلك القدرة على تحسين اداراتها، فادى الى القضاء على منتجات زراعية اشتهرت بها عدد من المحافظات في السابق مثل زراعة القطن طويل وقصير التيلة والموز والبن والخضار. وقد أكد انور خالد لـ«الشرق الأوسط» انه يتطلع الى حل قضية البناء العشوائي في منطقتي (العريش) و(المدارة)، اللتين تقعان في اطار دائرته الانتخابية، بما يضمن منح المواطنين حقهم في العيش الآدمي، وتحريرهم من «عبودية» اجراءات وزارة الاسكان، التي دفعت بغالبية هؤلاء المواطنين الى البناء العشوائي.

ويرى خالد ان تمليك الأراضي التي بنى عليها بعض المواطنين عشوائياً، وتحديد تصاميم هندسية تتناسب مع دخلهم، هي أقرب الطرق الى الصواب في حل هذه المشكلة الاجتماعية، التي استفحلت مع تجاهل وزارة الاسكان حقوق المواطنين في مدينة عدن، وحقهم الحصول على أراض تمكنهم من بناء منازل خاصة بهم، تواكب التزايد السكاني في المدينة.

ووصف انور خالد تنازل ثلاثة من المرشحين المستقلين في دائرته لصالح مرشح الحزب الاشتراكي اليمني قاسم عبد الرب، بأنه دعم قبلي من المرشحين الثلاثة، الذين ينحدرون من أصل «يافعي» وجدير بالذكر ان منطقة يافع تقع في محافظة لحج.

وانتقد خالد موقف وسائل الاعلام الرسمية، التي ركزت اهتمامها على نشر برامج وخطط الاحزاب السياسية، وابتعدت عن النصوص الواضحة في قانون الانتخابات، التي قدرت منح الأحزاب والمستقلين فرصاً متساوية لشرح خططهم عبر اجهزة الاعلام الحكومية من اذاعة وتلفزيون وصحافة. وأوضح انه يعتمد على اتصالاته الشخصية بالناخبين لشرح برنامجه الانتخابي، الذي شمل جوانب عديدة، اهمها اجراء التعديلات



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٣

والسائق المسلحين، او استعداد لاحتجاج على حكم الشريكين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) خلال الفترة الانتقالية.

وقع الاختيار على شخص آخر من الحضور لمحاولة التعرف على موقفه، فاصر على عدم الافصاح عن تأييده المسبق لمرشح معين ايضا. وقال انه يعمل في فرع مؤسسة المقاولات - التي ورثتها الدولة (قطاع عام) عن الحزب الاشتراكي - واوضح انه لا يعمل حالياً، «لأنه ليست هناك مشروعات انشائية مثل المدارس والمستشفيات وغيرها تعمل المؤسسة في بنائها». واضاف «بدأنا نتجه الى البناء لحساب القطاع الخاص والافراد، ومحاولة الحصول على تعاقدات لبناء منازل، حتى نشغل انفسنا في الوقت الحالي».

انتقد الحضور مشكلة السيولة في فروع البنك المركزي اليمني بالمحافظات الجنوبية وقالوا ان ذلك لم يحدث من قبل في بنك اليمن (البنك المركزي السابق في جنوب اليمن)، وذكروا ان المسؤولين في البنك يقولون ان السبب هو تأخر وصول الاعتمادات للصرف والأوراق المالية ذاتها من صنعاء، نتيجة للمركزية الجامدة، التي بدأ تطبيقها بعد الوحدة، في ادارة الشؤون المالية.

ورداً على سؤال عن سبب عدم الحصول على الرواتب عن طريق بنك آخر، مثل البنك الأهلي اليمني، أجاب بعض الحضور أن البنك الأهلي هو «بنك للأهالي» - اي قطاع خاص - بينما البنك المركزي هو جهة الصرف من خزينة الدولة للعاملين في اجهزة الحكومة والقطاع العام، ولا بد ان يتم الصرف عن طريقه. وعندما تأهبنا للانصراف، واخذنا نصافح الجالسين حولنا شاكرين صراحتهم ومودتهم، شق شاب طريقه وسط المتحلقين حولنا ليقول ان مرشح الحزب الاشتراكي هو الذي سيفوز، واخذ يكرر ذلك مؤكداً، بينما لم يصدر رد فعل من الآخرين، وكأنهم علقوا اصدار الحكم حتى يوم الاقتراع، لكي تحمله نتيجة الانتخابات الرسمية في ما بعد. وصلنا الى المقهى بعد جولة في ابين، شملت زيارة سد باتيس الذي اقامه السوفيات عام 1984 لتحويل مياه السيول لري الأراضي الزراعية في دلتا ابين، بعد ان تتدفق لمسافة تصل الى 120 كيلومترا الى الشمال، وقال العاملون هناك ان امطاراً سقطت في يوم زيارتنا، وتوقعوا وصولها بعد نحو يومين، وأشاروا الى الدور الذي تقوم به محطات التحذير من السيول، والابلاغ المسبق عن سقوط الأمطار وتوقعها.

وبعد ذلك تسلقت السيارة هضبة وسط الدلتا، اقيمت على قمتها استراحة رئاسية ومقر للمؤتمرات في عهد الرئيس السابق علي ناصر محمد عام 1982، وكانت مصدر انتقادات شديدة من بعض عناصر الحزب الاشتراكي - الحاكم في الجنوب آنذاك - ضد محمد علي احمد، الذي كان محافظاً لأبين، واسهمت تلك الانتقادات في تفاقم الخلاف الذي ادى الى احداث 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986.

من فوق قمة الاستراحة الرئاسية شهدنا مساحات خضراء شاسعة، تمتد لمسافة عشرات الكيلومترات في جميع الاتجاهات، ولكنها كانت جميعاً حيازات صغيرة، تشير حالة المحاصيل المزروعة فيها الى الحاجة لتطوير انتاجية الاراضي الزراعية، والى الشمال - قرب سد باتيس - كانت ترتفع جبال قال أحد المرافقين انها «جبال من الاسمنت».

كانت بعض الشركات الاجنبية اجرت دراسات لاقامة مصنع لانتاج الاسمنت في المنطقة، ولكن ذلك لم يصل الى مرحلة بناء المصنع فعلاً، وأعرب كثيرون عن املهم في ان تؤدي حالة الاستقرار - بعد الانتخابات - الى اتاحة الفرصة لاقامة مشروعات كثيرة للتنمية، لأن الاستقرار يساعد على اجتذاب الاستثمارات العربية والاجنبية لتشغيل الطاقات المعطلة، وتطوير الانتاج في الزراعة وغيرها من المجالات.

وبعد ان هبطت السيارة من موقع الاستراحة على قمة الهضبة، عائدة من زنجبار - عن طريق جعار - أشار أحد المرافقين الى موقعين وسط النخيل، كانت فيهما آثار بعض الجذوع المحترقة، وقال «اضرم المتشددون النار هنا». وعلمت ان سبب ذلك كان يرجع الى وجود مكان «ريفي» في المنطقة، لبيع المشروبات.

الدستورية، وتعديل قانوني الخدمة العسكرية والأمن، بما يضمن رفع مستوى معيشة افراد القوات المسلحة، وعدم المساس بحقوقهم، بالاضافة الى تثبيت سلطة وطنية مخلصة ونزيهة وكفؤة في ظل نهج شوروي ديمقراطي، يضمن للمواطن حق انتخاب حكامه بحرية ونزاهة، وحق محاسبتهم وسحب الثقة منهم.

الأجواء طبيعية والطروحات جدية ولكن...

الناخب اليمني حريص على «سر» اقتراعه والكل يتجنب مناقشة خياره السياسي علناً

عدن ـ ابين: من عبد الله حموده ولطفي شطارة

«لقد احتلنا الانجليز، ثم احتلنا الروس، والآن جاء دور الامريكيين». كانت هذه العبارة هي الاستقبال الذي لقيناه من المواطنين اليمنيين الذين ازدحموا في احد مقاهي الشارع الرئيسي في مدينة جعار، ثاني مدن محافظة ابين الجنوبية بعد مدينة زنجبار عاصمتها الادارية.

صدرت العبارة عن شاب في اوائل العشرينات، كانت تلوح عليه حالة من الدهشة ممزوجة بالاستغراب، اضافة الى نوع من الغضب المكتوم ظهر على ملامح وجهه الوسيم، الذي كان يزدان بلحية خفيفة. وغبرت عن ذلك نظراته وهو متربع فوق طاولة، وظهر مستند الى احد الاعمدة الخشبية التي ترتفع فوقها سقيفة المقهى. وساد نوع من الهمهمة، ودار حوار هامس بين الشاب وعدد من اخوانه الآخرين، قبل ان يقف ليتاملنا بعض الوقت، ثم يغادر المكان.

جلست بين الأصدقاء الذين كانوا معي على جانب احدى الطاولات، وجلس على الجانب المواجه جندي من حراسة سالم صالح محمد ـ عضو مجلس الرئاسة اليمني ـ وعلى ركبتيه بندقية كلاشنيكوف بينما وقف في تقاطع الطريق القريب سائق السيارة التي اقلتنا، وهو يحمل في يده بندقية أخرى مماثلة.

اعترت الدهشة وجوه الجالسين امامي حول الطاولة عندما سالتهم «كيف حالكم؟ وماذا تاملون بعد الانتخابات؟» وبدأ حوار طريف مع بعضهم ـ دون ذكر الأسماء ـ بينما تحلق آخرون حولنا يتابعون ما نقول، ويشارك بعضهم بين حين وآخر بكلمة من هنا او اخرى من هناك.

تساءلت عن سبب ازدحام المقهى، وكان الوقت حوالي الثانية عشرة ظهراً، فرد الشخص الذي كان يجلس امامي قائلا «جئت للاستفسار عن تسلم راتبي الشهري». فقلت له «ولكننا لسنا في نهاية الشهر بعد». فقال «تعودنا ان نتسلم رواتبنا يوم 24، واريد ـ قبل يومين ـ ان اتاكد من وصول الراتب في موعده هذا الشهر». ودار بعد ذلك الحوار التالي:

● ماذا تعمل؟

ـ انا موظف في جهاز محو الأمية.

● هل انت متزوج؟

ـ نعم

● كم عدد اولادك؟

ـ لدي اثنان (12 سنة و4 سنوات) ومات 6 اطفال وهم بعد في مرحلة الرضاع.

● هل تأخر وصول الراتب من قبل؟

ـ نعم، فقد تلقيت راتبي الأخير يوم 15 ابريل (نيسان)، وليس قبل نهاية شهر مارس (آذار) كالعادة.

● ما هي القضايا التي تشغلك حالياً، وتامل في حلها بعد الانتخابات؟

ـ ارجو أن تتحسن الأوضاع بالنسبة لليمن، ويسود الاستقرار والازدهار.

● هذا على مستوى اليمن بوجه عام، ولكن ماذا عن الاحتياجات الأقرب منكم، مثل خدمات الكهرباء والطرق والصحة وغيرها؟

ـ طبعاً نامل في تحسين ذلك ايضا، وهو جزء من اهتمامنا كمواطنين، ولكن ذلك لن يتحقق الا اذا استقرت الأوضاع في اليمن ككل.

● هل اتخذت قراراً بشأن المرشح الذي ستصوت لصالحه في الانتخابات؟

● (ابتسم وتراجع براسه الى الوراء، وضاقت عيناه في تفكير عميق)، وقال: لا لم اقرر ذلك بعد، ولكنه سيحدث يوم 27 ابريل (نيسان)، وساختار المرشح المناسب.

لم تفلح محاولات الحصول على اي مؤشر عن المرشح الذي سيصوت محدثي او أحد الحاضرين الآخرين لصالحه، وقال بعضهم وسط الابتسامات ان هذا سر، لن يبوحوا به الا لاوراق الاقتراع داخل المقر الانتخابي، وكأنه نوع من الاصرار على عدم الخضوع لمظاهر تاثير السلطة حولنا، متمثلة في الجندي



المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٣

توقع ان تكون لمصلحة المؤتمر الشعبي والاشتراكي اليمني

عبدالله الأحمر لـ"الحياة": نقبل بالنتائج رغم المخالفات

□ صنعاء -من خيرالله خيرالله:

■ أعلن الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح وشيخ مشائخ قبائل حاشد اليمنية في حديث مع «الحياة» عن استعداده للقبول بنتائج الانتخابات المقررة الثلثاء المقبل. وقال ان قبوله بالنتائج ينطلق من «الحرص على البلد» على رغم «المخالفات الواضحة» التي ارتكبها الحزبان الحاكمان المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي. وشدد على اهمية انتهاء الفترة الانتقالية التى بدات مع اعلان الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ وأوصلت اليمن الى حافة الهاوية».

ونفى ان يكون حزبه ارتكب اي مخالفات. وانتقد الحزبين بشدة، وتوقع ان تكون نتائج الانتخابات «في مصلحتهما اكثر» نظراً الى انهما يمتلكان كل شيء «من المال الى الاعلام الى الترغيب والترهيب».

وبدا واضحاً من كلام الشيخ عبدالله الذي قرر حزبه خوض الانتخابات بمرشحيه ان الاصلاح يركز على العمل السياسي في المدى الطويل. وفي هذا المجال لا يخفي قياديون في الحزب في مجالسهم الخاصة رغبتهم في الا يكون الاصلاح في موقع الاول بعد الانتخابات. ويبدي هؤلاء تفاؤلاً كبيراً بالنتائج، ويؤكدون ان «مفاجات» ستحصل لكنهم يرددون دائماً «نفضل الا نكون في الموقع

التتمة في الصفحة (٤)



عبدالله الأحمر لـ"الحياة"

تتمة الصفحة الاولى

الاول»، وفي ذهنهم من دون شك التجربة الجزائرية.

وعلى رغم ان اوساطاً كثيرة تعتبر الاصلاح «متفاهماً» بطريقة ما مع المؤتمر الشعبي العام، الا ان قادته يؤكدون انه لا يزال حزباً معارضاً وهو يخوض الانتخابات على هذا الاساس، في حين ان احزاباً معارضة اخرى، مثل الحزب الجمهوري الذي يتزعمه السيد محمد علي عبدالله ابو لحوم، فضلت مقاطعة الانتخابات كاحزاب والمشاركة فيها عبر شخصيات سياسية في مناطق معينة.

وهنا نص حديث الشيخ عبدالله الاحمر:

● ما هو رأيكم في ما يقوله بعض الاحزاب عن وجود «صفقات سرية» قبل الانتخابات، وان التجمع اليمني للاصلاح طرف فيها؟

– لا اساس من الصحة لذلك ولا توجد اي صفقات سرية او علنية، وليس هناك تنسيق، علماً بان التنسيق بين الاحزاب في كل الدنيا جائز. وفي بعض الحالات هذا التنسيق يكون في خدمة مصلحة معينة، لكنه يشكل في احيان اخرى تحايلاً على الديموقراطية. ولذلك تجنبنا اي صفقات.

● لكن هناك تنسيقاً؟

– حتى التنسيق، على رغم انه جائز، تجنبناه. هناك حوار وتفاهم مع بعض الاحزاب والباب مفتوح...

● عن اي احزاب تتكلمون تحديداً؟

– الباب مفتوح للحوار مع كل الاحزاب بما في ذلك الحزب الاشتراكي. ولكن لا يوجد تنسيق في امور متفق عليها. هناك تفاهم، وفي التفاهم مصلحة.

● كيف تتصورون نتائج الانتخابات؟

– الانتخابات... ما يسرنا وما نحن مرتاحون اليه هو ان الانتخابات ستتم في الموعد المحدد لها يوم ٢٧ نيسان (ابريل). وحتى الآن يبدو ان الامور تسير كما خطط لها في شكل طبيعي. هذا شيء عظيم نحن مرتاحون اليه. اما كيف ستكون، فهذا يدخل في علم الغيب. واذا سلمت الانتخابات من تدخلات حزبي السلطة، وتأثيراتهما وتحايلاتهما ان شاء الله تتم الانتخابات على ما يرام، علماً ان ترتيبات اتخذها الحزبان الحاكمان تدل او تؤكد مخططاتهما وتحايلهما منذ وضع قانون الانتخابات، اذ فيه ثغرات واشياء تتيح للحزبين فرصة التحايل. وتبع ذلك تشكيل اللجنة العليا للانتخابات التي شكلت بطريقة معروف انها لمصلحة الحزبين، ثم جاءت اللجان الفرعية فادخال رجال القوات المسلحة والامن في الدوائر التي توجد معسكراتهم فيها... كل هذه معروف الغرض منها. ثم هناك الكثير من الممارسات التي تتضمن مخالفات كبيرة وهذه يمكن ان تعرفها من غيري. اضف الى ذلك ان الانتخابات في العالم كله تتطلب ان تكون في ظل حكومة محايدة، حكومة انتخابات محايدة... في كل الدنيا. اما انتخاباتنا فتجري في ظل حكومة الحزبين اللذين يتقاسمان كل المناصب والوظائف على كل المستويات.

● في ضوء هذه الظروف ما الذي تتوقعونه بالنسبة الى النتيجة؟

– لا بد من ان تسير الانتخابات لمصلحتهما اكثر (مصلحة الحزبين الحاكمين)، لانهما يسيطران على كل شيء. كل شيء في ايديهما: المال والاعلام والترهيب والترغيب والتأثير...

● كيف ستردون على ذلك؟

– حرصاً منا على ان تتم الانتخابات في موعدها قبلنا بان نشترك في لجان الانتخابات في شكل رمزي وبالحجم الذي لا يتناسب مع حجمنا. ونحن نسير معهما (مع الحزبين) حرصاً على اتمام الانتخابات في موعدها وتجنباً لايجاد مبرر لعرقلتها او تأخيرها.

● ما هو ردكم على ما يقوله قادة في الحزب الاشتراكي عن مخالفات يرتكبها الاصلاح؟

– ما هي المخالفات التي ارتكبها الاصلاح وليس بيننا وزراء او محافظون او مسؤولون او اداريون او عسكريون... وحتى اي مسؤول في طول البلد وعرضها؟ ما هي المخالفة التي نتحمل مسؤوليتها ونقدر عليها وتؤثر في الانتخابات؟ كل شيء في يد الحزبين.



● اذا انتم مستعدون منذ الآن لقبول نتائج الانتخابات؟

– حرصاً منا على البلد، قبلنا بكل شيء ورضينا بالقليل في اللجان وغيرها وتغاضينا عن المخالفات الواضحة وضوح الشمس حرصاً منا على انهاء هذه الفترة (الفترة الانتقالية) التي اوصلت اليمن الى حافة الهاوية.

● يتردد انكم ستتولون رئاسة مجلس النواب الجديد وان هناك اتفاقات في هذا الشأن، فهل هذا صحيح؟

– نحن الآن في معركة انتخاب اعضاء مجلس النواب... معركة الوصول الى الصندوق. هذا شيء سابق لاوانه.

● هل صحيح ما يقوله اعضاء في الحزب الاشتراكي ان الاصلاح يشجع اعمال العنف؟

– يصلح في هؤلاء القول: رمتني بدائها وانسلت. هم الذين يمارسون الارهاب في الماضي والحاضر وتاريخهم معروف بالارهاب والاجرام وكل المصائب. اما نحن فحزب جديد وحزب اسلامي يرفض كل ظواهر العنف والارهاب ويتمسك بالكتاب والسنة اللذين يدعوان الى الخير والمحبة واقامة شرع الله في كل شيء والى الوحدة والتآخي. نحن براء من هذه الاعمال التي يمارسونها ويحاولون نسبها الى غيرهم.

● تستطيعون اذاً القول ان لا علاقة لكم باعمال العنف التي شهدتها المحافظات الجنوبية اخيراً؟

– لا يمكن ان نقوم بذلك ابداً، واستطيع ان اقول لك ان هذه الاعمال تأتي منهم وهي ممارسات يقومون بها لتحقيق اهداف والوصول الى اغراض.



«الإصلاح» اليمني يحذر من تدخل الجيش ويرفض تكهنات اقتسام المناصب الحكومية

عدن: «الشرق الأوسط»

دعا الشيخ محمد عبد الرب جابر ـ رئيس حزب التجمع اليمني للاصلاح في محافظة عدن ـ الجيش الى عدم التدخل في الانتخابات النيابية، الثلاثاء، لترجيح الكفة لصالح اي حزب اذا جاءت النتائج عكس التوقعات المطروحة. وحذر من تكرار «السيناريو الجزائري» اذا تدخل الجيش، موضحاً ان الجيش في اليمن ما زال منقسما في ولاءاته للحزبين الحاكمين (الاشتراكي والمؤتمر).

وقال الشيخ جابر ـ في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» ـ ان التكهنات التي يجري تسريبها للاعلام الخارجي، حول تبادل المواقع وتقاسم المناصب الحكومية، او عن التشكيلة الجاهزة للسلطة، ولدت احباطاً عند الناخب اليمني، الذي يخشى ان تتحول الانتخابات الحرة الى انتخابات صورية وشكلية فقط.

واكد ان الاصلاح يقبل بلا تحفظ خيار الشعب ـ ايا كان هذا الخيار ـ وانه يستطيع ان يتعايش حتى مع اولئك الذين لا يتفقون معه في المبادئ والتوجهات، معبراً عن استعداد حزبه للتعاون مع البرلمان المنتخب، شريطة ان تكون مصلحة الوطن والمواطن فوق المصالح الذاتية.

وأشار رئيس فرع التجمع اليمني للاصلاح في عدن ـ الذي أقدم على ترشيح نفسه في الدائرة رقم 19 (حي العيدروس بمنطقة كريتر) ـ الى ان «الاصلاح هو الحزب الوحيد القادر على سد الثغرة القائمة في العلاقة بين اليمن ودول المنطقة، للسمعة الطيبة التي يتمتع بها، والشخصيات الاجتماعية والعلمية المنضمة اليه»، موضحا ان اليمن يخسر حالياً نحو 3 ملايين دولار يومياً من تحويلات المغتربين، بسبب موقفه ابآن ازمة الخليج.

واضاف الشيخ جابر ان التجمع اليمني سيحقق نتائج غير متوقعة عند الكثيرين في الانتخابات المقبلة، وهو يخوضها رافعاً شعار «اوضاع نصلحها، شريعة نحكمها، علمانية نرفضها» وانه يطمح الى انهاء الفساد بأشكاله المتعددة، والرفع من شأن القضاء، وعدم التدخل في شؤونه. واكد انه «لا وجود للعدل المطلق الا في ظل الاسلام».

ويدعو المرشح العدني ـ في برنامجه الانتخابي ـ الى ان «يكون الحكم في اليمن اسلامياً، يراعي مقاصد الدين، واعادة النظر في بعض القوانين التي صدرت في الفترة الانتقالية، والمخالفة في بعض موادها للشريعة الاسلامية، التي مثلت معالجات توفيقية لتجاوز التشطير»، وكذلك «اصلاح المجتمع، والحفاظ على قيمه وأخلاقه الاسلامية، وحمايته من عوامل الفساد ومظاهره، وانتهاج سياسة مستقلة متوازنة لليمن، واقامة علاقات دولية متكافئة، قوامها مبادئ العدل والتعاون، ورعاية حسن الجوار».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام القاهرة

التاريخ : ٥-٢-ابريل-١٩٩٣

٤٨١٤ مرشحا فى أول انتخابات نيابية باليمن بعد غد

تنافس شديد بين ٢١ حزبا لشغل ٣٠١ مقعد بالبرلمان



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٣

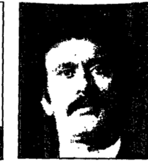
عدن ـ وكالات الأنباء ـ تجرى الانتخابات النيابية فى اليمن بعد غد «الثلاثاء» لاختيار أعضاء البرلمان الـ ٣٠١ وذلك لأول مرة منذ إعلان الوحدة بين شطرى اليمن فى مايو ١٩٩٠. ويتنافس فى الانتخابات ٢١ حزبا وتنظيما سياسيا بلغ عدد مرشحيهم ١٠٣٦ مرشحا بالاضافة الى ٣٧٧٨ مرشحا مستقلا. وقد انتهت اللجنة العليا للانتخابات من إعداد ٢٠٠٠ مراقب يمنى للاشراف على الانتخابات فى ١٨ محافظة يمنية.

وذكرت مصادر مطلعة أن البرلمان الاوروبى ابلغ السلطات اليمنية رغبته فى إرسال مراقبين للاشراف على الانتخابات.

وقالت المصادر ان التنافس على اشده بين الأحزاب الثلاثة الكبرى فى اليمن للفوز بغالبية مقاعد البرلمان وهى مؤتمر الشعب العام والحزب الاشتراكى اليمنى اللذان يتقاسمان السلطة مناصفة، وحزب التجمع اليمنى للإصلاح اكبر الاحزاب اليمنية الاسلامية ويتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر.

واوضحت المصادر ان المؤتمر الشعبى الذى يتزعمه الرئيس على عبدالله صالح يحظى بتاييد واسع داخل القوات المسلحة فى شمال اليمن وفى قطاع التجار ورجال الأعمال والمؤسسات المصرفية.

ويركز الحزب فى دعايته الانتخابية على حماية الوحدة والتمسك بالشرعية الدستورية ومبدأ التداول الرسمى للسلطة بالإضافة الى الاصلاحات الاقتصادية وتعزيز الأمن ومحاربة



على عبدالله صالح

الجريمة وإعادة بناء القوات المسلحة، وتحديث الجهاز القضائى.

واضافت المصادر أن الحزب الاشتراكى اليمنى بزعامة على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى لايحظى بتاييد واسع بين الناخبين فى الشمال بسبب ميوله الاشتراكية، ومن المتوقع أن يفقد الاشتراكيون عددا من المناصب القيادية بعد الانتخابات خاصة مع اتجاه المؤتمر الشعبى العام الى توسيع قاعدة التحالف الحاكم ليضم قوى سياسية اخرى. والمعروف ان الاشتراكيين ممثلون فى البرلمان الحالى بـ ١٠١ عضو.

ويتعهد الحزب الاشتراكى فى دعايته الانتخابية بالاستمرار فى برنامج الاصلاح الذى تبنته اول حكومة وحدة برئاسة حيدر أبوبكر العطاس، وحماية الوحدة، والحريات الفردية التى كفلها الدستور، وتطبيق نظام الحكم المحلى وتوسيع المشاركة الديمقراطية والتزامه بمبدأ التداول الرسمى للسلطة وتطبيق



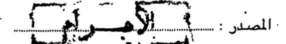
ابو بكر العطاس

نظام ملائم للضمان والتامين الاجتماعي وتنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر.

وقالت المصادر ان حزب التجمع اليمنى هو المرشح للموقع الثانى فى اليمن فى مرحلة الشرعية الدستورية بسبب انتشار افكاره وسط الشرائح القبلية وفى الأرياف وعلاقات قياداته القوية مع الدول الاقليمية. ويؤكد الحزب فى برنامجه الانتخابى على أن الاسلام عقيدة ينبثق عنها تصور كامل للانسان والكون والحياة، والانتماء للأمة العربية والإسلامية والحرية كمبدأ اسلامى والتداول السلمى للسلطة.

ويفسر المراقبون ظاهرة زيادة عدد المرشحين المستقلين بانها مناورات حزبية لكسب عدد اكبر فى مقاعد البرلمان، وتفتيت اصوات الدوائر لحرمان منافسيهم من الفوز. ويبلغ عدد الدوائر الانتخابية ٢٠١ دائرة بينما بلغ عدد الذين يحق لهم التصويت فى الانتخابات اكثر من ٦ ملايين ناخب. ومن المقرر ان تقوم قوات



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣


علي سالم البيض

الامن الداخلي والشرطة بتأمين سير الانتخابات، بينما سترابط القوات المسلحة في المناطق الداخلية الحساسة لمنع وقوع اعمال العنف اثناء الانتخابات.

وتتهم مصادر المعارضة الحكومة اليمنية بالتعاون مع الخارجين على القانون مما يشجعهم على التمادي في العنف لكي تستعمل ذلك اما في التراجع عن الانتخابات في اللحظة الاخيرة او إلغاء نتائجها فيما بعد، وحذرت مصادر المعارضة من مغبة التراجع عن الديمقراطية. وكان ٦ اشخاص قد لقوا مصرعهم في الاسبوع الماضي في اطار موجة العنف السياسي التي يشهدها اليمن منذ اعلان الوحدة. ويذكر ان الحكومة اليمنية قد اضطرت الى تاجيل الانتخابات التشريعية التي كان مقررا اجراؤها في نهاية العام الماضي الى ٢٧ ابريل الجاري بسبب تصاعد عمليات الاغتيال السياسي والتي استهدفت رموز السلطة.



٣٠ ألف جندي يشاركون في الخطة الامنية للانتخابات

عودة الى التراشق الاعلامي بين حزبي السلطة في اليمن

□ صنعاء –
من خيرالله خيرالله:

■ على خلفية هدوء لا تعكّره سوى بعض الحوادث الامنية التي لا يمكن اعطاؤها اهمية تذكر اذا اخذت في الاعتبار طبيعة المجتمع اليمني المسلح، بدا امس العد العكسي في اتجاه موعد اجراء اول انتخابات في ظل نظام التعددية الحزبية في البلاد.

وعلى رغم وجود نوع من الاتفاق على خطوط عريضة بين حزبي السلطة، المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي، يشمل، على حد تعبير الدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية وهو من قادة المؤتمر الشعبي، تشكيل الحزبين كتلة برلمانية واحدة في المجلس الجديد، الا ان الملفت في الايام الاخيرة التي ما زالت تفصل عن موعد الانتخابات الثلثاء المقبل هو تجدد الحملات الاعلامية المتبادلة بين الحزبين الحاكمين، ما يشير الى اصرار كل منهما على الدخول في منافسة حقيقية مع الآخر الطرف الثالث فيها هو حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ مشائخ قبائل حاشد.

وتميّز يوم امس في صنعاء بمؤتمر صحافي عقده الارياني في حضور عضو اللجنة العليا للانتخابات السيد عبدالملك المخلافي وفريق من المراقبين الدوليين معظمهم من المعهد الجمهوري الدولي التابع للحزب الجمهوري في الولايات المتحدة جاؤوا الى اليمن للتاكد من حسن سير الانتخابات. ويضم الفريق اشخاصاً من جنسيات مختلفة، اذ بينهم الاميركي والالماني والهولندي والكندي والبريطاني والمصري والاماراتي والبحريني.

وسيعقد فريق المراقبين مؤتمراً صحافياً الخميس المقبل لاعلان رأيه في طريقة اجراءات الانتخابات وهل اجريت بطريقة نزيهة ام لا.

وشدد الارياني في مؤتمره على ان «لا دخل للحكومة في عملية الانتخابات» مشيراً الى ان اللجنة العليا للانتخابات التي تضم ممثلين عن كل الاحزاب اشرفت على تنظيمها. لكنه اوضح في الوقت نفسه «ان الحفاظ على الامن لا يمكن الا ان يكون مسؤولية الحكومة»، ولهذا السبب «سيتفرغ اكثر من ٣٠ الف جندي للمحافظة على الامن» في الدوائر الانتخابية وعددها ٣٠١ «نظراً الى ان امكانات وزارة الداخلية غير كافية».

ولا يخفي المراقبون السياسيون المحليون والاجانب في صنعاء احتمال حصول مفاجآت. وعلى رغم تخوفهم من اعمال عنف يوم الانتخابات، الا انهم يشيرون الى ان السمة الاساسية التي ميزت الاسابيع الاخيرة هي ظهور قناعة لدى كل الاحزاب خصوصاً الاحزاب الكبيرة بان اللجوء الى القوة لا يحل اي مشكلة. وفي هذا المجال قال الدكتور الارياني في لقاء مع مجموعة من الصحافيين مساء الجمعة حضره عدد من قادة الاحزاب الاخرى بينهم السيد جار الله عمر من الحزب الاشتراكي وممثل للاصلاح ومراقبون اجانب: «هناك اتفاق بين المؤتمر والحزب على تشكيل كتلة برلمانية، لكن الحزبين ملتزمان عدم احتكار السلطة كما هي الحال الآن». واشار في هذا المجال الى اتجاه لتشكيل حكومة ائتلافية بعد الانتخابات، لكنه لم يخف وجود تساؤلات كثيرة لا يمكن الاجابة عنها الا بعد الانتخابات من بينها هل ان كتلة الحزبين ستشكل اكثرية وهل ستكون لدى احد الحزبين القدرة على

التتمة في الصفحة (٤)



عودة الى التراشق الاعلامي

تتمة الصفحة الاولى

الحكم وحده؟

وتقول مصادر سياسية في صنعاء ان صعوبة التكهن بالنتائج لا تخفي وجود حوار بين الحزبين في شأن مرحلة ما بعد الانتخابات وطبيعة تكوين السلطة على اساس حل مجلس الرئاسة وحصر الرئاسة بالرئيس ونائب الرئيس. واكد مسؤول حزبي كبير لـ «الحياة» ان الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب يفضل الانصراف الى التعليم الجامعي في المرحلة المقبلة على ان يتولى رئاسة مجلس النواب الشيخ عبدالله الاحمر، في حين يبقى السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيساً للحكومة. اما السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي وعضو مجلس الرئاسة فيمكن ان يصبح نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للخارجية، في حين يصبح الدكتور الارياني نائباً لرئيس الوزراء، اضافة الى توليه احدى الحقائب الاساسية التي لها علاقة بالاقتصاد. كذلك يفضل الدكتور محمد احمد جرهوم وزير الاعلام الحالي المعتكف في منزله منذ اسبوعين الانصراف الى التعليم الجامعي.

ومن بين المرشحين لحقيبة الاعلام السيد يحيى العرشي الذي سبق له ان تولى هذه الوزارة قبل الوحدة. وتوقع المسؤول الحزبي الكبير تولي جار الله عمر الذي لم يترشح للانتخابات حقيبة وزارية. واكد ان كل معلوماته ما زالت حتى الآن تكهنات، مشيراً الى ان من الافضل انتظار نتائج الانتخابات بما قد تحمله من مفاجآت.

التراشق

وكان آخر دليل على عودة التراشق الاعلامي بين المؤتمر والاشتراكي مقال نشرته صحيفة «الميثاق» لسان حال المؤتمر بقلم أحمد الشرعبي عنوانه «اين الرفاق يا رفاق». وتضمن المقال حملة لا سابق لها على الحزب اذ جاء فيه: «لماذا لا تبدأ قواعد الحزب الثورة من داخل واصلاح البيت قبل التفكير بهدم بيوت الآخرين؟ اليس الأولى والاجدر بها ان تدخل مرحلة الهتاف الثوري من بوابة الحقيقة؟ وكيف يراد لنا ان نأمن لحزب بلغت به الخيانة حد استبدال الجثث وقتل ابرز قادته او تسليمهم الى اعداء الوطن؟» وكان الكاتب وهو ليس من المؤتمر لكن اهمية مقاله تكمن في نشره في الصحيفة الناطقة باسمه، يشير الى دفن جثة عبدالفتاح اسماعيل الذي يعتبر مؤسس الحزب الاشتراكي على رغم ان «الجثة كانت لرجل آخر» على حد تعبيره.

استقالات

اضافة الى ذلك وزع في صنعاء بيان جاء فيه: «تتوالى تباعاً الاستقالات الجماعية من عضوية الحزب الاشتراكي اليمني في مختلف محافظات الجمهورية وانضمام المستقيلين الى عضوية المؤتمر الشعبي العام، هذا التنظيم السياسي الشعبي الذي اكتسب ثقة الجماهير وتعامل معها بصدق بعيداً عن المزايدات والشعارات الجوفاء، حتى اصبح خير من يمثل كل ابناء الشعب اليمني بمختلف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية.

وكان آخر الاستقالات الجماعية التي شهدها الحزب الاشتراكي الاسبوع الماضي استقالة ٣٢٤ عضواً يمثلون ٢١ منظمة قاعدية في المركز الاول في مديرية الحداء في محافظة ذمار، وبالتحديد في النصرة السفلى والزور وبني اسعد ثوبان.

وجاء في رسالة الاستقالة الموجهة الى سكرتير منظمة المحافظة السكرتير الاول لمنظمة الحزب في مديرية الحداء، ان خروجهم من الحزب الاشتراكي كان نتيجة للممارسة الخاطئة للحزب وعدم تعامله بصدق مع المنظمات القاعدية وقناعة المستقيلين بعدم سلامة المنهج الذي يسلكه الحزب الاشتراكي، اضافة الى اهمال لجان المحافظات والمديريات اعضاء المنظمات القاعدية، وهذا مخالف لما ينص عليه النظام الداخلي للحزب الذي اصبح حبراً على ورق. كما جاء في الرسالة ان استقالة المنظمات القاعدية من عضوية الحزب كانت قد رفعت في ٩٢/١٠/٢١ وما تقديمها مجدداً الا لتأكيد الانسحاب من عضوية الحزب. واعلان الانضمام الى عضوية المؤتمر الشعبي العام ايماناً بان المؤتمر الشعبي هو الاداة الاكثر فاعلية في تصحيح منهج الحياة في المجتمع اليمني، وهو الاقدر على حمل الامانة وتحقيق اماني الجماهير اليمنية وطموحاتها نظراً الى ما يتمتع به من تاريخ مشرف ناصع البياض مقروناً بالانجازات الكبيرة التي لا يستطيع احد انكارها».

تطويق حادث

على صعيد آخر، طوّقت قوات الأمن اليمنية الحادث الذي وقع أول من أمس بين انصار اثنين من المرشحين في منطقة مور، شمال مدينة الحديدة، وادى الى مقتل مرشح المؤتمر الشعبي العام يحيى احمد الشعبي إثر اصطدام بين سيارتي الشعبي والمرشح المنافس من حزب التجمع اليمني للاصلاح.

وأفادت مصادر أمنية ان الحادث ادى الى مقتل خمسة أشخاص، وان اطلاق النار بين انصار المرشحين استمر حتى صباح امس قبل ان تنزل قوات الأمن بكثافة وتسيطر على الوضع.

واكدت مصادر أخرى ان الحادث شخصي.



المصدر : الشرق الأوسط الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥-٤-١٩٩٣

رجال علي ناصر يلعبون دوراً مهماً في الساحة اليمنية

مسؤول «المؤتمر الشعبي» يتوقع الفوز بالأغلبية

التجاوزات الانتخابية لا تؤثر على ضمانات الحرية

عدن: من عبد الله حموده
ولطفي شطارة

اشاد سليمان ناصر مسعود - عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام - الذي يشرف حالياً على الحملة الانتخابية للمؤتمر في محافظة عدن، بالاعداد لعملية الانتخاب، ولكنه شكا من «بعض التجاوزات والخروقات»، وقال ان المؤتمر الشعبي «يعاني اكثر من غيره من جراء ذلك». وضرب مثلاً على «الخروقات»، فقال ان من بينها: وضع الشعارات في اماكن غير مخصصة لها، وتمزيق ملصقات مرشحي الاحزاب الأخرى.

وذكر - في مقابلة خاصة مع «الشرق الأوسط» - ان المضايقات لمرشحي المؤتمر في بعض الدوائر تمثلت في قطع التيار الكهربائي اثناء مهرجان انتخابي لأحد المرشحين، واتهم بعض العناصر بالصاق شعارات الحزب الاشتراكي فوق ملصقات مرشحي المؤتمر وقال «نحن نعتبر ذلك تصرفات فردية، تهدف الى تعكير جو العلاقات بين الحزبين الحاكمين». واشار الى وجود تنسيق بين الحزبين على مستوى القيادة، ولكنه اعرب عن عدم قدرته على التطرق الى ذلك.

وقال ان المؤتمر الشعبي يجري عمليات تنسيق مع عدد من الاحزاب «لضبط النظام والقانون» ونفى وجود «تنسيق انتخابي». ولكنه اوضح وجود نوع من التنسيق - على مستوى القيادة ايضاً - بين المؤتمر الشعبي، وحزب البعث، وتجمع الاصلاح، والتنظيم الوحدوي الناصري، الى جانب التنسيق مع الاشتراكي، لضمان حسن سير عملية الانتخابات.

وذكر سليمان ناصر ان المؤتمر تخلى عن الدائرتين رقم 19 ورقم 29 في عدن، ولكن مرشحه في الدائرة رقم 19 - انيس صالح همشري، اصر على البقاء مستقلاً، بينما انسحب راشد عباس سليمان - مرشح المؤتمر في الدائرة 29 التي تضم جزيرة سقطرة - واصبح التنافس محصوراً بين تجمع الاصلاح والحزب الاشتراكي في هذه الدائرة.

واكد ان المؤتمر الشعبي يخوض الانتخابات وهو «يتوقع الحصول على غالبية الأصوات» لأن «المؤتمر من اقوى الاحزاب اليمنية، واكثرها حظاً في تحقيق نتائج تستحوذ على اكبر عدد من الدوائر».

ورداً على سؤال عن دور الرقابة على الانتخابات، وقبول المؤتمر الشعبي - من بين الاحزاب اليمنية الأخرى - بهذه الرقابة، قال «هناك وفود للرقابة الدولية من المجموعة الأوروبية، والمعهد الجمهوري الأمريكي والمعهد الديمقراطي الأمريكي، وهناك لجان يمنية» واضاف ان قانون الانتخابات وضع ضمانات واسعة لمراقبة الانتخابات، من بينها السماح لممثلي المرشح بحضور العملية الانتخابية، ابتداء من الاقتراع الى الفرز، ثم اعلان النتائج.

وجدير بالذكر ان سليمان ناصر مسعود كان عضواً في الحزب الاشتراكي اليمني - الذي كان يحكم في الجنوب قبل الوحدة - كما انه كان من مؤيدي الرئيس الجنوبي الأسبق علي ناصر محمد في حركة 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986، ونزح الى الشمال في اعقاب الأحداث الدامية التي انتهت بانشقاق الحزب، واطاحة علي ناصر من الحكم، ثم انضم - هو واخرون من زملائه مثل عبد الله احمد غانم - الى المؤتمر الشعبي العام بعد الوحدة.

وفي اجابة على سؤال عن عدم تولي رجال علي ناصر لعدد من المناصب الحكومية خلال الفترة الانتقالية، قال سليمان ناصر ان اتفاق الوحدة تضمن اقتسام المناصب الحكومية بين الحزبين الحاكمين في شطري اليمن قبلها ولم نكن اعضاء في المؤتمر الشعبي وقت اعلان الوحدة، ولكن المؤتمر عوض ذلك بتعيين عدد منا مستشارين في بعض الوزارات.

واضاف «خرجنا مع علي ناصر الى صنعاء، وقبل الوحدة اعلنا قيام الحزب الوحدوي الديمقراطي، ليشمل الذين خرجوا من عضوية الحزب الاشتراكي، ولكن علي ناصر قرر اعتزال السياسة، وكان هدفنا ان لا نكون حجر عثرة ضد المشروع الوحدوي». وذكر انه اتخذ قراره بالانضمام الى المؤتمر الشعبي قبل الوحدة بـ 3 أيام، وكان احد المؤسسين لفروع المؤتمر في المحافظات الجنوبية بعد الوحدة.

وطرحنا عليه سؤالاً يتعلق بدور مجموعة علي ناصر في المؤتمر الشعبي، للاستفسار عن شائعات تقول انهم يلعبون دوراً رمزياً هامشياً، فاجاب «انا عضو اللجنة العامة، ومسؤول العمل الجماهيري في المؤتمر الشعبي، وكنت عضواً في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، وتحملت مسؤوليات داخله، ولكن هناك فرق بين الحزب والمؤتمر، فالمؤتمر يضم - في داخله - تعددية مختلف التيارات السياسية، وهو تجربة ناجحة

لجبهة وطنية عريضة».

وعودة الى سؤال عن اهم الفوارق بين المؤتمر والحزب، قال ان «الحزب الاشتراكي كان يحكم بالفعل، اما المؤتمر فلم يكن يحكم بالمعنى المعروف (بمعنى انه كان الذراع التنظيمية الشعبية لسلطة الحكم)، لانه يضم مختلف التيارات». واضاف ان انضمامه الى المؤتمر «كان نتيجة - في جزء منه للتعددية الموجودة داخله، وامكانية التعبير داخل صفوفه، والناس تعودوا على جو التعبير الحر في اطاره».

ثم اضاف «وجودنا في المؤتمر تجسيد للوحدة الوطنية، وجماعة علي ناصر يمارسون نشاطهم في المؤتمر كاي عضو اخر من الشمال»، واستمر يقول «حاولت قيادة المؤتمر ان تساعد في حل بعض القضايا لجماعة علي ناصر، فعينت 3 محافظين منهم، وعدداً من المستشارين». واوضح ان «كثيراً من القوى الوطنية ستاخذ مواقعها الحقيقية بعد الانتخابات».

وأكد ان «جماعة علي ناصر تلعب دورها داخل المؤتمر مثل اي جماعة كانت معارضة للجنوب قبل الوحدة، ووجدت في المؤتمر المكان الذي يمكنها من التعبير عن نفسها، دون ان تشدها الى الخلف الصراعات السابقة». وقال ان المؤتمر كان يضم الناصريين والبعثيين ايضاً، كما كان الحزب الاشتراكي يضم عدداً اخر منهم».

وشدد على الديمقراطية داخل المؤتمر الشعبي العام، فقال انه سمي باسم «المؤتمر» لان مؤتمره العام كان يضم الف عضو، كل منهم يمثل 13 الف مواطن يمني، وقال ان انضمام رجال علي ناصر الى المؤتمر ربما كان على صلة بان علي ناصر كان يتبنى الخط السلمي للوحدة. وتوقع ان يفوز المؤتمر بالمركز الاول - بين الاحزاب اليمنية في الانتخابات، وذلك على مستوى الاحزاب الجنوبية والشمالية على السواء.

ورداً على سؤال عن سبب عدم ترشيح نفسه في عدن، قال «قضيت معظم حياتي في عدن، وغادرتها الى صنعاء عقب احداث 13 يناير، وانا مقتنع بضرورة تقديم ابناء عدن، الذين يشعرون بغبن بسبب عدم تمثيلهم في البرلمان».



المصدر : ٢٦ أكتوبر القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦/٤/١٩٩٣

بـــدء الانتخـــابـــات

النيـــابيـــة في اليمن غـــداً

علي صالح: الانتخابات نقلة نوعية في مجال بناء الدولة اليمنية الحديثة

تزايد المخاوف من حدوث مواجهات مسلحة بين أنصار الاحزاب المتنافسة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/٤/١٩٩٣

اليمن ـ وكالات ـ اكد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ان الانتخابات النيابية التي ستجري في بلاده غداً (الثلاثاء) ستتم بنجاح في ظل اجواء امنة وتنافس شريف بين كل الاحزاب السياسية.

ووصف عبد الله صالح هذه الانتخابات بانها نقلة نوعية في مجال بناء الدولة اليمنية الحديثة والقضاء على كل رواسب (التشطير) وانهاء مخلفاته.. مشيرا الى انها اول انتخابات تتم في ظل يمن موحد بعد قيام الوحدة بين شطري اليمن في مايو عام ١٩٩٠.

واوضح في حديث لمجلة (دير شبيجل) الالمانية ونشرته امس صحيفة (الثورة) اليمنية ان عملية الاغتيالات التي شهدتها بلاده مؤخرا تستهدف اخلال الامن وتقف وراءها جهات معادية للوحدة.

وحول التعصب القبلي قال الرئيس علي عبد الله صالح ان شعب اليمن كله قبائل وعشائر ولكن اذا وجد الامن والدولة وتوفير حاجات المواطنين تقل نزعات هذا التعصب.

وردا على سؤال عما يسمى بالتطرف الديني ذكر الرئيس اليمني انه موجود في اليمن مثل بقية الدول كما انه يوجد بها تطرف يساري ويميني.. مؤكدا ان مثل هذا التطرف لايشكل اي خطر.

وعن مسالة الحدود اليمنية السعودية ذكر الرئيس اليمني انه سيتم الشروع في حل هذه المسالة بعد اعلان نتيجة الانتخابات النيابية وتشكيل حكومة جديدة.. مشيرا الى ان التواصل مستمر بين البلدين وانه يتم بطابع الجدية اكثر من اي وقت مضى لحل هذه المسالة بطريقة منصفة لكل منهما.



علي عبد الله صالح



عبد الله حسين الاحمر

ومن ناحية اخرى اكد الشيخ عبد الله حسين الاحمر رئيس التجمع اليمني للاصلاح ان الحادث الذي وقع في محافظة الحديدة يوم الخميس الماضي وراح ضحيته عدد من الاشخاص بينهم احد مرشحي المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) ليس له اية علاقة بالانتخابات اليمنية.

وقال في تصريح له امس ان اسباب الحادث تعود الى خلافات شخصية قديمة.

وفي تصريح مماثل وصف عبد السلام العنسي رئيس الدائرة العامة بالمؤتمر الشعبي الحادث بانه جنائي بحت.. نافيا صحة ماتردد عن ان الحادث له علاقة بالتنافس الانتخابي بين المؤتمر والاحزاب الاخرى.

وذكر ان السلطات المختصة تقوم بالتحقيق في الحادث.. مؤكدا ان الجو الانتخابي يسوده الاستقرار.

ومن ناحية اخرى ـ ازدادت حمى التنافس بين الاحزاب السياسية في اليمن مع اقتراب موعد الانتخابات العامة فيها المقرر اجراؤها يوم غد الثلاثاء كما تصاعد التوتر وازدادت المخاوف من حدوث مواجهات مسلحة بين انصار الاحزاب المتنافسة لاسيما مع توفر السلاح لدى معظم المواطنين اليمنيين ناهيك عن احتفاظ الاحزاب اليمنية بميليشيات مسلحة وتحول بعض المدن الى ثكنات عسكرية وبالذات العاصمة صنعاء.

المخاوف قائمة برغم طمانة السلطات بان الانتخابات ستجري في جو سلمي وبهدوء تام. فالمؤشرات الحالية لاتؤيد طمانة السلطات ففي محافظتي الحديدة وتعز جرت اعمال مسلحة خلال الاسبوع الماضي ادت الى مقتل شخصين احدهما مرشح المؤتمر العام في محافظة تعز واصابة ثلاثة اخرين بجروح.

في مدينة الحديدة عاصمة المحافظة وقع اشتباك بين انصار حزب (المؤتمر الشعبي العام) احد حزبي السلطة وانصار (حزب التجمع الديني للاصلاح) حزب معارض. ادى هذا الاشتباك الى مقتل مرشح الشعبي العام.



المصدر : الحرية

التاريخ : ٢٦/٤/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي محافظة تعز وقع اشتباك بين انصار حزب المؤتمر الشعبي العام وانصار حزب الاصلاح ادى الى مقتل شخص واصابة ثلاثة اخرين بجروح. كما قام انصار التجمع الديني للاصلاح بالهجوم ليلا على منزل امين بثن علي باشا وهو من المؤتمر الشعبي العام.

وعلى الصعيد الاعلامي واصلت صحف (الحزب الاشتراكي) لليوم الخامس على التوالي تبادل الاتهامات ونشر التجاوزات التي يمارسها انصار (المؤتمر الشعبي العام) في اكثر من محافظة ومنها محافظتا الحديدة والجوف. حيث يقوم المسؤولون هناك بتعبئة موظفي الجهاز الحكومي واستخدام ممتلكات الدولة من سيارات واجهزة ومعدات ومؤسسات لصالح الدعاية الانتخابية «للمؤتمر الشعبي العام».

ونشرت صحيفة صوت العمال لسان حال اتحاد النقابات في اليمن في عددها الصادر اول امس السبت ان جنودا من اللواء الثاني المدرع يمارسون الاعمال المسلحة ضد الحزب الاشتراكي والمواطنين في محافظة أب. وقالت ان عددا من الجنود بقيادة صالح العشي قاموا بنزع شعارات (الحزب الاشتراكي) وصور مرشحيه واعتدوا على عشرات المواطنين بالضرب ودمروا عددا من السيارات التي تحمل شعار الحزب الاشتراكي كما اعتدوا على مقر الحزب في مدينة جبلة وهم يهتفون (الشيوعيون الكفرة).

وفي اكثر من محافظة يمنية ومنها محافظة عدن احتدت المهاترات بين صحف الاشتراكي وصحف المؤتمر ونشرت صحيفة «الزمان» الصادرة في عدن اول امس السبت وثيقة اتهام ضد مرشح اشتراكي بارز هو انيس حسن يحيى



المصدر : الوفد القاهرة

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء الاستعداد لأول انتخابات برلمانية متعددة الأطراف فى اليمن

توقعات بفوز الحزبين الحاكمين بأغلبية تسمح بالاستمرار فى الحكم

صنعاء - رويتر: بدأت امس حملة الانتخابات البرلمانية فى اليمن وتستمر ٩ ايام استعدادا لاجراء اول انتخابات عامة متعددة الاحزاب فى البلاد فى ٢٧ ابريل الحالى، ويخوض ٤٧٣٠ الف مرشح ٥٠٪ منهم فى النساء سباق الانتخابات البرلمانية ويشكل الحزبان الحاكمان المؤتمر الشعبى بزعامة الرئيس على عبدالله صالح والحزب الاشتراكى اليمنى تحالفا من الناحية الفعلية لخوض الانتخابات ويتوقع المراقبون ان يفوز الحزبان باغلبية تمكنهما من مواصلة اقتسام السلطة التى يسيطران عليها منذ توحيد شطرى اليمن عام ١٩٩٠.

واكد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ان حزب المؤتمر الشعبى العام الذى يرأسه على استعداد للتسليم بنتائج الانتخابات التشريعية ايمانا منه بالديمقراطية والتداول السلمى للسلطة كمبدأ لا رجعة فيه.

ويمثل حزب المؤتمر الشعبى ٢٩١ مرشحا وهو اعلى عدد من المرشحين يليه حزب التجمع اليمنى للاصلاح اكبر حزب اسلامى معارض فى اليمن ويبلغ عدد مرشحين ٢٤٦ شخصا، ويعتبر الحزب الاشتراكى بمرشحيه البالغ عددهم ٢٣٥ شخصا اكبر ثالث حزب يتنافس فى الانتخابات ويبلغ عدد مرشحى حزب البعث المؤيد للعراق ١٦٦ شخصا، فى الوقت نفسه اعلن ادريس الشارجالى، المسئول عن لجنة المعلومات فى الانتخابات ان اقل من ٣٠٪ من المرشحين ينتمون الى احزاب سياسية ويمثل ١٣٥٦ مرشحا ٢١ حزبا، وصفت حكومة صنعاء الانتخابات متعددة الاحزاب بانها ستكون نزيهة.

